



دَعْوَةُ الْحَمِيدِ دَوِيَّ بَابِهَا

المفكر العربي والقاضي الدولي



دَعْوَةُ الْحَمِيدِ دَوِّي بِأَشْيَا

المفكر العربي والفاضل الدوي

الدكتور محمد راجوادی

دَعْوَةُ الْحَمِيدِ دَوِيٌّ بِأَشْيَا

المفكر العربي والفاضل الدولي





الطبعة الأولى

2021 - 1442

ISBN 978-625-7580-44-1



تعبيراً عن الامتنان

هذا الكتاب مدين لكثير من عناصر وجوده
للصديق الكريم الأستاذ أيمن بدوي
حفيد د. عبد الحميد بدوي باشا
فله منا صادق الود والتقدير

هذا الكتاب

هذا كتاب عن الدكتور عبد الحميد بدوي ١٨٨٧-١٩٦٥ ، و هو رجل عظيم تتمثل فرادته في عنايته بمعمار القانون بدرجة لا تقل عن معياريته ، ومن هذا المنطلق الذي ننفرد بالقول به ينطلق الكتاب في أبواب وفصول متعاقبة ومتكاملة تعنى بدراسة عالم مفكر فذ ذي شخصية هادئة وهادية جديرة بالدرس والتأمل، كما أنها جديرة بالافتاء والتأسي، كما أنها جديرة بالتقدير والتكريم ، ولم لا وقد تربع صاحبها على نزوة سامقة في أربعة ميادين متكاملة هي: القانون، والقضاء، والتشريع، والإفتاء ، وكانت وراء هذا الإنجاز السامق عوامل متعددة أسهمت في صياغته يوماً بعد يوم ، أولها أنه كان راسخ القدم في العلم والفهم على حد سواء، لم يكن نصوصياً متقيداً بظاهر النص، أو قديم النصوص، أو مشهور النصوص، وإنما كان نصوصياً واسع المعرفة ، ومتفتحاً على نصوص متعددة، وعلى زوايا متعددة وراء هذه النصوص، وقد مكنته سعة أفقه القانوني من أن يجد السبيل للصواب حين كان يصعب على غيره أن يجده في ظل الأفق المحكوم، وعلى سبيل المثال فقد كانت ثقافته العربية الإسلامية رافداً غير منظور في فهمه للتشريعات اللاتينية والأنجلوساكسونية على حد سواء، وكان يدرك أن الحياة القانونية الحديثة لم تبدأ في عصر النهضة، وإنما بدأت قبل ذلك في نصوص عربية تضمنتها كتب أصول الفقه، والفقه الخاص، كما كان يدرك أيضاً أن فلسفة القانون لم تبدأ على يد اليونان واللاتين، وإنما بدأت قبل ذلك عند قدماء المصريين، وفي شريعة حمورابي، وكان لهذا السبب يدرك أن الأصل في الأشياء أبعد بكثير من الأصل المتعارف عليه عند معاصريه.

ولم يكن رسوخ قدم الدكتور عبد الحميد بدوي حائلاً بينه وبين طلب الاستزادة من العلم يوماً بعد يوم، وكان بحكم ثقافته المنظمة، قادراً على القراءة الموسوعية التي تفتح أمامه باب العلم الرحب، ولم يكن يقف عند حدود ما تزوده به الموسوعية، وإنما كان حريصاً على أن يختار موقفاً ينحاز إليه حتى لا يصبح رأيه مطاطياً، أو متعدد الدلالة، لهذا كان رأيه دائماً واضح المعالم، ولم يعرف عنه أنه كتب نصوصاً غامضة كي يحتاط بها مع تقلب العصور والظروف، وعلى الرغم من أنه كان يفتي بما يصون مصلحة الدولة التي ينتمي إليها، فقد كان قادراً على أن ينتقي من التسويغات ما يتفق مع الخط العام الذي آمن به منذ مطلع حياته، وهو سيادة القانون في روحه على ما يتعدى هذه السيادة من حب الساسة لتطويع القانون لما يعتقدون أنه يعود عليهم بما يستهدفونه من النجاح .

وبالإضافة إلي رسوخ القدم ، وسعة الاطلاع فإن الدكتور عبد الحميد بدوي رزق القدرة على الاستبصار، حتي إننا لا نستطيع أن نجد في تاريخ فتواه كله واقعة ابتعد فيها عن المنطق أو عن العقل وانحاز إلي اللامعقول أو اللامنطقي، على الرغم من أن قراءة النصوص المرجعية كانت كفيلاً به بأن يندفع إلي مثل هذا التوجه اللامنطقي. وعلى سبيل المثال فإننا نعتقد أن هذا الاستبصار هو الذي مكنه من أن يجد تفسيراً ينجي به مصر (على حد عقيدته) من دخول الحرب العالمية الثانية، وقد وجد هذا التفسير في التفريق البسيط الذي يستعمله عامة الناس بين الهجوم والدفاع، وبين البدء بالحرب والتصدي لها.

وقد جمع الدكتور عبد الحميد بدوي مع هذه المزايا الثلاث علماً رفيعاً باللغة العربية، وبغيرها من اللغات جعله يفهم من اللفظ معانيه التي لا يستقيم المنطق بدونها، وجعلته ينظر إلي اللفظ في إطار الجملة، وإلي العبارة في إطار الفقرة، وإلي الفقرة في إطار الحديث عن الواقعة وقضائها، وذلك من دون أن يحصر نفسه في قيد من قيود الفهم القاصر للألفاظ والعبارات.

وهكذا ارتفعت قدرات الدكتور عبد الحميد بدوي عن أن يكون تقليدياً في فهمه أو في قانونيته إلي أن يكون معمارياً يقدم تصميماً جميلاً للحقيقة والقانون، ويوظف هذا التصميم في خدمة الحقيقة والوطنية بما لا يتعارض مع المنطق الشكلي، ولا مع العقيدة الجوهرية فيما يعرض له من شئون الحياة في ميادينها المختلفة.

وقد بذلنا جهدنا ما استطعنا في إتمام هذا الكتاب على هذا النحو الجديد في بابه وفي تبويبه ، السهل في تناوله وتداوله ، السلس في مطالعته والنقل عنه ، وقد توزع هذا الجهد المضني على مدى خمسة عشر عاما ماضية تخللتها فترات طويلة من الانقطاع بسبب متاعب صحية متكررة ثم جاءت محنتنا مع الغربة والتشرد ، وقد أكرمنا الله سبحانه وتعالى فوقنا إلى أن نستنقذ كثيرا من جهدنا المضاعف في هذا الكتاب ليصدر إن شاء الله على هذه الصورة بما يكتنفها من الاختصار والتركيز والتنظيم والترتيب والتنسيق وافيا بما أرتيناه له من التخطيط من قبل هذا كله .

لجاناً في صياغة كل فصل من فصول الكتاب إلى أسلوب يجعل من المادة المتاحة فيه مرجعا (في حد ذاتها) في ميدانها المحدد من ميادين عطاء هذا العالم الجليل ، ومن الحق أننا لم نبخل على انطباعاتنا في كل موضع كان يناديها ، ولم نبخل على النص بما يحتاجه من إضاءات تاريخية أو معرفية لكننا كنا نفعل هذا بأناة وأدب شديدين في صحبة نصوص ذات قيمة وهيبة و مرجعية .

وقد حرصنا على كل ما تعودنا بفضل الله أن نحرص عليه من متطلبات الدقة والتوثيق و العناية بالنص ، وحتى ما التزمنا به من الفهارس التفصيلية .

و مع هذا ، فإننا نظن أننا لم ننج من التقصير والإهمال والخطأ والتراخي، ولو كنا نعرف موضع هذا بالضبط من كتابنا لعمدنا إليه فأصلحنا أخطائي، لكننا أصبحنا مجتهدين ومجتهدين معا بأكثر مما يسمح به جهدنا وعقلنا وفكرنا و عافيتنا.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وأدعوه جل جلاله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربها الطبيعية في ظل غربتي ومرضي وتشردتي واستيحاشي ، والوقت لا يسعني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، والألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، والسهل يتعقد ، والنفس يتقطع ، والأمل يتضعضع، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، و شرور العجز و الكسل و الوهن ، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقوى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدي برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي وحدسي و ذائقتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقوى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل ، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وعطاء المحسنين ، وشك الأطباء، وتثبت العلماء ، وخيال المبدعين ، وتساؤلات الباحثين. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع ، وبالتأكيد : كثيرة ،ومتواترة ،ومتنامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل

د. محمد الجوادي

الباب الأول

الصعود

الفصل الأول

التكوين

نشأته

ولد الدكتور عبد الحميد بدوي في ١٣ مارس سنة ١٨٨٧ وكان مولده في مدينة المنصورة، وفي بعض الأدبيات المتاحة عنه أنه ولد في مدينة الإسكندرية. لكنه باتفاق الروايات نشأ في مدينة الإسكندرية، وإن كانت قد أتيحت له أيضاً نشأة نادرة ومباركة في «المدينة المنورة»، مدينة رسول الله صلي الله عليه وسلم، وقد كان السبب في هذا أن والده الذي كان من كبار التجار، كان شديد التدين إلي حد أن دفعه الشوق إلي أن يقضي بقية أيام حياته في البقاع الطاهرة، وهكذا اتخذ قراراً بتصفية أعماله في الإسكندرية والانتقال بأسرته إلي أرض الحجاز، وبدأ ممارسة التجارة في مكة، ثم انتقل إلي المدينة وهو عازم على أن يقضي بها بقية أيام عمره، ما بين التجارة والعبادة.

وقد كان عبد الحميد بدوي في ذلك الوقت في الثامنة من عمره، فانتظم في الدراسة في مدرسة تركية من المدارس الشبيهة في نظمها بالكتاتيب المصرية القديمة، التي تعتمد على مدرس واحد يتولي جميع أمرها على نحو ما هو معروف، وكان أستاذ هذه المدرسة أحد الشيوخ الأتراك الذين كانوا يعملون في خدمة الدولة العثمانية، فلما بلغ سن التقاعد أثر أن يهاجر إلي المدينة المنورة للانقطاع (هو الآخر) للعبادة، وتعليم الأطفال.

وفي تلك المدرسة زامل الدكتور عبد الحميد بدوي عدداً من أبناء الضباط الأتراك، والموظفين العاملين في المدينة المنورة.

على أن تجربة والد الدكتور عبد الحميد بدوي لم تكمل بما كان ينشده، ومن ثم فإنه أثر - على حد الرواية التي أوردتها الأستاذ أحمد عطية الله - أن يصفي تجارته في المدينة، وأن يعود إلى مصر بعد تجربته هذه التي لم تدم لأكثر من عامين.

وفي مقال نشره الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي في جريدة «الأخبار» (١٩٨٠)، تحت عنوان «الدكتور عبد الحميد بدوي بعد ١٥ عاماً من الرحيل»، أشار الدكتور خفاجي إلى أن محمد بك بدوي، والد الدكتور عبد الحميد بدوي، كان هو الذي أضاء المسجد النبوي في وقت مبكر قبل أن تدخل الكهرباء إلى الأراضي الحجازية.

تكوينه الدراسي

عاد الدكتور عبد الحميد بدوي إلى مدينة الإسكندرية وهو في العاشرة من عمره، فالتحق بمدرسة الشيخ طه الابتدائية، وفي هذه المدرسة قضى ما يوازي عامين دراسيين.

ثم بدأت علاقة الدكتور عبد الحميد بدوي بالانتظام في التعليم الرسمي المصري في ١٨٩٩، حين التحق بمدرسة العروة الوثقى، وقد أهله مستواه لأن يلتحق مباشرة بالسنة الثالثة الابتدائية، وقد كان من سلطات نظار المدارس أن يلحقوا التلاميذ بالصف الدراسي الموافق لمستواهم الذي حققوه من قبل في الكتاتيب، أو المدارس الأهلية، أو بيوت آبائهم. وكانت مدرسة العروة الوثقى واحدة من ثلاث مدارس متنافسة على الصدارة في الإسكندرية، أما المدرستان الأخریان فكانتا مدرسة رأس التين الأميرية، ومدرسة راتب باشا.

ويروي الأستاذ أحمد عطية الله، الذي كان مديراً لمتحف التعليم حين كتب سلسلة مقالاته «عظماؤنا في المدرسة»، أن جمعية العروة الوثقى هذه كانت قد استولت على مبني بحى الترسانة كانت تشغله مدرسة فرنسية تدعى مدرسة «فالو»، وجعلته مقراً لها. وقد كان الدكتور عبد الحميد بدوي في السنة الثالثة في الوقت الذي كان فيه النقراشي باشا (ولد ١٨٨٨) في السنة الأولى الابتدائية في المدرسة ذاتها.

تاريخه مع مراحل التعليم

وقد لخص الأستاذ أحمد عطية الله التاريخ الدراسي للدكتور عبد الحميد بدوي من خلال وثائق متحف التعليم فقال: «أدى (أو دخل حسب ألفاظ الأستاذ أحمد عطية الله) امتحان الشهادة الابتدائية في يونيو سنة ١٩٠١، وعقدت لجنة الامتحان في فناء مدرسة رأس التين، وكان عدد المتقدمين للشهادة الابتدائية في ذلك العام ١٩١٥ تلميذاً، نجح منهم ٧٥٧، وكان هو رابع الناجحين، أما الثلاثة الأول فكانوا: محمود فهمي، وحنا جرجس عبيد، وميخائيل ثابت، ونال في المواد الرئيسية درجاتها النهائية، وحصل في الحساب على ٢٩,٥، وفي اللغة العربية على ٢٧، وفي اللغة الإنجليزية على ٢٧».

«التحق الدكتور عبد الحميد بدوي بمدرسة رأس التين الثانوية الأميرية في أكتوبر سنة ١٩٠١، بعد أن رفض ما أتيح له من الالتحاق بإحدى وظائف الجمرک».

«كان ناظر مدرسة رأس التين في عام ١٩٠١ المرحوم إسماعيل حسنين بك

(باشا) الذي عين فيما بعد ناظراً لمدرسة المعلمين الخديوية، ثم وكيلاً للمعارف، وكان من أكبر المربين المصريين، وله على التعليم في مصر أياد بيض، إذ كان إلى حزمه وكفايته رفيقاً بطلبته، يقابلهم كأنهم أبناؤه، وكان من شخصيات هذه المدرسة البارزة المرحوم أمين عريف ضابطها أو حاكمها الإداري، الذي انتقل بعد ذلك إلى مدرسة العباسية الثانوية».

«وكانت مدرسة رأس التين تضم إذ ذاك طائفة من خيرة المعلمين، منهم المستر تويدي مدرس الرياضيات والعلوم، الذي ألف كتاباً في الحساب الابتدائي استمر يدرس في مدارسنا المصرية زهاء رُبع قرن، والمستر استيفنسون الذي اشتغل فيما بعد بمدرسة دار العلوم، وكان الشيخ عبد الحكيم أستاذ اللغة العربية ممتازاً في طريقته، ومنفرداً بأسلوب في التدريس».

امتحان البكالوريا ينعقد في القاهرة فقط

كذلك فقد أورد الأستاذ أحمد عطية الله تفاصيل سفر الدكتور عبد الحميد بدوي وزملائه لأداء الامتحان في القاهرة، مشيراً إلى التطور الذي حدث على عدد سنوات الدراسة الثانوية في دفعته التي كانت أول دفعة تؤدي الامتحان بعد أربع سنوات (بدلاً من ثلاث) من الدراسة في المرحلة الثانوية:

«في يونيو ١٩٠٤ سافر تلاميذ السنة الثالثة الثانوية بمدرسة رأس التين لأداء امتحان شهادة البكالوريا، إذ كانت مدة الدراسة الثانوية منذ عام ١٨٩٨ قد تقلصت إلى ثلاث سنوات، بعد أن كانت خمساً في أول عهد الاحتلال، ثم ارتفعت في هذه السنة (١٩٠٤) إلى أربع، بعد أن ضجت المدارس العليا بالشكوى من قلة محصول (أي مستوي) المتقدمين لها، مما أدى إلى استكمال دراستهم لها في المدارس العليا، فمن ذلك أن اللغة الأجنبية الثانية (الفرنسية) لم تكن مبادئها تدرس لطلبة القسم الإنجليزي إلا في الحقوق مثلاً».

«سافر طلبة الإسكندرية إلى العاصمة ونزلوا ضيوفاً في مبني مدرسة عباس بالسبتية، وكانت لجنة الامتحان بفناء المدرسة الخديوية بدرب الجماميز، تقدم لأداء امتحان البكالوريا في ذلك العام ٣٧٩ طالباً، نجح منهم ١٢٦، وكان أول الناجحين الطالب عبد الحميد بدوي، كما كان الثاني والثالث والثالث مكرر أديب شاهين، ومحمد صادق حسين، وعبد الرحمن الرافي».

«هكذا نجح الدكتور عبد الحميد بدوي بتفوق، بل نال الدرجة النهائية في اللغة العربية، وهو أمر نادر الحصول (نالها السنهوري باشا بعد ذلك من مدرسة

العباسية)، ونال في الرياضيات ٢٧، وفي اللغة الإنجليزية ٢٢ درجة، وممن نال شهادة البكالوريا في تلك السنة كامل يوسف، وأحمد ماهر، وصالح عنان، وحسن نشأت، والتحق معظمهم بمدرسة الحقوق فيما بعد».

«وكانت لجنة الامتحان الشفهي للغة العربية تتكون من الشيخ حمزة فتح الله، وعاطف بركات (بك) الذي أصبح فيما بعد ناظراً لمدرسة القضاء الشرعي، ووكيلاً لوزارة المعارف».

لماذا اختار دراسة الحقوق

كذلك لخص الأستاذ أحمد عطية الله الظروف الزمنية والمكانية التي أحاطت بدراسة الدكتور عبد الحميد بدوي في كلية الحقوق، واختياره لها من الأساس:

«لم يكن أمام الطالب المبرز في المواد الأدبية سبيل الاختيار إلا بين مدرستي الحقوق والمعلمين، ولم يتردد الطالب الدكتور عبد الحميد بدوي في اختيار الأولى، وكانت رغبته في ذلك قاطعة، ولعل تعلم الطب كان لديه أكثر جاذبية... لولا ما دخل في روعه من أن دراسة الطب تحتاج إلى ذاكرة واعية حافظة، ولا تعتمد على الذكاء فحسب».

«انتقلت مدرسة الحقوق في ذلك التاريخ إلى السراي الواقعة خلف قصر عابدين، والمطلّة على شارع حسن الأكبر، ومع أن مدرسة الحقوق كانت دائماً ذات صبغة ثقافية فرنسية غالبية، فإن السياسة الإنجليزية فرضت عليها التوسع في تدريس اللغة الإنجليزية، واستقدم لها أساتذة من الإنجليز، فاختير بعض الكنديين لهذا الغرض» ومن هؤلاء والتون، وأرشيبولد وغيرهما، وما وافت سنة ١٩٠٤ حتى أصبحت اللغة الإنجليزية لغة التدريس في جميع فرق الدراسة».

تصوير طه حسين لتفوقه المبكر

ومن حسن حظنا أن الدكتور طه حسين صور تفوق الدكتور عبد الحميد بدوي في دراسته الثانوية والعالمية تصويراً جميلاً معتمداً على ما تواتر عنده من روايات الأقران والأساتذة فقال:

«عندما كان طالباً في المدارس الثانوية في مدرسة رأس النتين، لم يكن كغيره من الطلاب مشغولاً بهذا الدرس اليسير الذي يمازجه لعب يسير أيضاً، ولكنه كان مشغولاً بالتعمق والاستقصاء والبحث حتى في هذه السن المبكرة، وقد ظهرت آثار

هذا الميل ، فعني به أساتذته عناية خاصة، وشغف به أترابه شغفاً خاصاً وأكبروه، وإن كان صغير السن، وجعلوا يتخذونه لأنفسهم قدوة، وجعلوا يتخذون سيرته أسوة حسنة لهم، وفتن به بعض أساتذته فتنة ظاهرة حتى لقد مضت أعوام وأعوام، واختلفت الطرق بهذا الشاب في حياته العلمية والعملية، ثم ذكره أستاذ من أساتذته الإنجليز فجأة لأنه رأي بعض أترابه في بعض مكاتب الوزارات، رأي بعض أترابه فذكر الدكتور عبد الحميد بدوي وقرر ألا ينصرف وألا يعود وألا يترك مصر - وكان على جناح سفر - حتى يجدد العهد بهذا التلميذ النجيب، وفي ذلك الوقت ضرب الميعاد ليلتقي الأستاذ بتلميذه، وليجدد الأستاذ والتلميذ ذكرى مدرسة رأس التين الثانوية».

المقارنة بينه وبين عميد الحقوق أحمد أمين

وعلى عادة الدكتور طه حسين في انتقاء اللقطات البارزة في حيوات مَنْ يترجم لهم، فقد تمكن من أن يصل من خلال رواية الدكتور عبد الحميد بدوي نفسه إلى موطن التفوق في دراسته المبكرة، وهو الموطن الذي ظل بارزاً في شخصيته وأدائه القانوني، وقد كان أستاذه الإنجليزي قادراً على اكتشاف هذا الموطن في مرحلة مبكرة، مقارنة له بمنافسه التقليدي في هذه المرحلة، ثم في كلية الحقوق، وهو الأستاذ أحمد أمين، الحقوقي الذي وصل إلى عمادة كلية الحقوق وتوفي مبكراً:

«وكان للدكتور عبد الحميد بدوي في المدرسة الثانوية أتراب نابهون، منهم المرحوم أحمد أمين بك، ويظهر أن التنافس البريء الرفيع كان هو الذي يصل هذين الشابين، فقد كان كلاهما ذكي القلب، وعميق التفكير، نافذ البصيرة، وكان إعجاب الطلاب والأتراب مقسماً بين هذين الشابين، وقد حدث أن أستاذاً من أساتذته الإنجليز استشير أو استؤمر فيهما فأفتي هذه الفتوى الطريفة، وهي أن أحمد أمين أسرع إلى اكتشاف المشكلات، وأن الدكتور عبد الحميد بدوي أسرع إلى حل هذه المشكلات».

زمالته لعبد الحميد أبو هيف

ومن الطريف أن الدكتور عبد الحميد بدوي زامل في مدرسة رأس التين الثانوية، ثم في مدرسة الحقوق كلاً من: أحمد أمين عميد الحقوق والمستشار بمحكمة النقض الذي أشرنا إليه لتونا، وعبد الحميد أبو هيف الفقيه المصري العظيم الذي سبق أنداده جميعاً إلى أدبيات القانون في العالم.

ومن الطريف أيضاً أن هذه الدفعة من دفعات كلية الحقوق أو مدرستها قد ضمت خمسة تولوا مناصب الوزارة في مصر، على اختلاف في تواريخ دخولهم إلى

الوزارة، فقد كان أولهم دخولاً للوزارة هو الغرابلي باشا، الذي دخل الوزارة عند تشكيل سعد زغلول لها في ١٩٢٤، ثم أحمد ماهر، الذي دخل الوزارة قبل نهاية عهد وزارة سعد زغلول بشهر (أكتوبر ١٩٢٤)، ثم هيكل باشا، الذي دخل الوزارة مع محمد محمود باشا في آخر أيام ١٩٣٧، ثم عبد الحميد بدوي، الذي دخل الوزارة في ١٩٤٠، وأعطى أقدمية خاصة جعلته كالذين دخلوها في ١٩٢٤ أو ١٩٢٥، ثم عبد الرحمن الرافعي، الذي دخل الوزارة في ١٩٤٩ ضمن حصة الحزب الوطني.

وقد كان من خريجي هذه الدفعة من زامل هؤلاء في الحياة المصرية وأثر فيها من خلال موقعه في الديوان الملكي، والسلك الدبلوماسي، وإن لم يتول منصب الوزير، وهو حسن نشأت باشا.

أحمد لطفي السيد هو من قدمه إلى عبد الخالق ثروت

ونجد في بعض أدبياتنا إشارة إلى أن الدكتور عبد الحميد بدوي بدأ حياته بالتدريب على العمل بالمحاماة، لكنه فيما يبدو ترك هذا الطريق مبكراً، ولا نعرف في أي مكتب من مكاتب المحامين الكبار بدأ هذا التدريب، ولا انطباعاته عنه.

وقد روي أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد أنه كان هو الذي تولى تقديم الدكتور عبد الحميد بدوي إلى عبد الخالق ثروت عقب تخرجه في كلية الحقوق، حيث قال:

«في سنة ١٩٠٩ زارني المرحوم إسماعيل زهدي بك ومعه شاب صغير قدمه لي قائلاً: عبد الحميد أفندي بدوي، خريج مدرسة الحقوق هذا العام، وهو من نوابغ المتخرجين، وتحدثت مع الشاب عبد الحميد فأدركت بسهولة قوة تفكيره، ولمعان ذهنه، وأحسست أن عقليته فقهية من طراز أول».

«وقد أعجبتني طريقة تعبيره عن آرائه، وطريقة استشهاده لأعلام القانون، وقال لي زهدي بك: هل أعجبك؟!».

«قلت: أعجبني كثيراً».

«قال: إن لي رجاء أن تكتب جواب توصية لصديقك عبد الخالق ثروت، وكان يشغل منصب النائب العمومي، كي يختاره من بين وكلاء النيابة الذين سيعينون هذه السنة، فبادرت وكتبت إلى ثروت (جواباً) قلت فيه إنني لا أقدم إليك شاباً يريد وظيفة، بل أقدم شاباً تريده الوظيفة، وبعد أيام تلقيت من ثروت كتاباً قال فيه: إنني أشكرك على هديتك، وأرجو أن تكثر من أمثالها، وإن كنت أعتقد أن أمثالها ليسوا كثيرين».

فشله في الحصول على أول بعثة تقدم لها

ولما أعلنت الجامعة المصرية القديمة عن أول بعثة لها تقدم عبد الحميد بدوي، والسيد كامل لها، وقد وقع اختيار أعضاء اللجنة على السيد كامل.

دور الشيخ علي يوسف في ابتعائه

انتهز الشيخ علي يوسف عميد الصحافة المصرية في ذلك الوقت مناسبة عدم فوز الدكتور بدوي بالبعثة وجعل منها فرصة لتمجيد عبد الحميد بدوي، والإشادة به، والحديث عما ينتظره من مجد في المستقبل، وكأنما كان الشيخ علي يوسف بثاقب فكره، يقرأ الغيب.

ومن الطريف أن هذا المقال ساعد أولي الأمر على أن يبتعثوا الدكتور عبد الحميد بدوي في أقرب فرصة تالية. لكن عميد الصحافة المصرية في ذلك الوقت الشيخ علي يوسف وجدها فرصة مناسبة لتمجيد عبد الحميد بدوي، والإشادة به، والحديث عما ينتظره من مجد في المستقبل، وكأنما كان الشيخ علي يوسف بثاقب فكره، يقرأ الغيب. ومن الطريف أن هذا المقال ساعد أولي الأمر على أن يبتعثوا الدكتور عبد الحميد بدوي في أقرب فرصة تالية،

تفضيله للبعثة على النيابة

أصبح الدكتور بدوي مرشحا للبعثة إلى فرنسا لكن ثروت باشا النائب العام تشبث ببقاء الدكتور عبد الحميد بدوي إلي جواره ، على حين أثر بدوي البعثة والاطلاع على الغرب ومعرفته. ، وهكذا سافر، بينما رائده ثروت باشا غير راض عن سفره، حباً له وتقديراً، وضناً به على البعثة. ومن الطريف أيضاً أن ثروت باشا نفسه حرص على أن يعمل الدكتور عبد الحميد بدوي معه بمكتبه بعد عودته.

تكرار فضل الصحافة عليه

هكذا كان قطبا الصحافة الكبيران الشيخ علي يوسف صاحب «المؤيد»، وأحمد لطفي السيد مدير تحرير «الجريدة»، هما اللذان قدما الدكتور عبد الحميد بدوي للمجتمع المصري ولنخبته، وهكذا نري دور الصحافة والقلم في اكتشاف الموهبة، وصناعة المجد منذ الخطوات المبكرة لمن يستحقون المجد.

سفره الى تولوز و جرينوبل

وقد أورد الأستاذ صبري أبو المجد على طريقته المعروفة في الكتابة، قصة بعثة الدكتور عبد الحميد بدوي إلى تولوز، وانتقاله منها إلى جرينوبل Grenoble . حيث قال في كتابه «سنوات ما قبل الثورة» في حلقة نشرت أولاً في «المصور» في نوفمبر ١٩٨٠:

«... وكان الدكتور عبد الحميد بدوي من أبرز خريجي قسم اللغة الإنجليزية بمدرسة الحقوق، وكان ترتيبه الأول، وكان من بين زملائه في التخرج (١٩٠٨) حسن نشأت، وحسين هيكل، والغرابلي، ونجيب سالم، والسيد العشري، ووهيب دوس، ومصطفى الصادق، وتوفيق الشناوي، وعبد الحميد مصطفى».

«وفور تخرج الدكتور عبد الحميد بدوي عين في النيابة في طنطا، ثم في الإسكندرية، ولما كان كل مدرسي وأساتذة مدرسة الحقوق من الأجانب وقد رغبت الحكومة المصرية في تمصير تلك المدرسة، فكان لابد من إرسال بعثة من خريجي الحقوق إلى أوروبا ليعودوا مدرسين، وأساتذة في مدرسة الحقوق».

«وفي عام ١٩٠٩ اختارت الحكومة عبد الحميد بدوي، وبهي الدين بركات، وعبد الحميد أبو هيف في أول بعثة لدراسة القانون، وقد قضى الدكتور عبد الحميد بدوي في تولوز عاماً واحداً، وكان قد سمع بأن خير من يجيد اللغة الفرنسية في فرنسا هم أهل تولوز، ولم يكن ذلك صحيحاً، إذ الصحيح أنها "توز" لا تولوز، وقد اختلط على الدكتور عبد الحميد بدوي الأمر، لاسيما أنه لم يكن يعرف من اللغة الفرنسية وقتئذ إلا المبادئ البسيطة، وكان العام الذي قضاه الدكتور عبد الحميد بدوي في تولوز عام دراسة اللغة الفرنسية كلغة، ثم انتقل بعد تولوز إلى جرينوبل، لأن جامعة باريس كانت - وقتئذ - مركزاً للنشاط السياسي، وكان المطلوب بالنسبة لطلبة البعثات المصرية أن يذهبوا إلى أماكن ليس فيها عمل سياسي، خاصة أن العمل السياسي كان - وقتئذ - محرماً على طلبة البعثات».

سبب اختيار تولوز

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فقد نقلنا في كتاباتنا عن باريس ما ذكره الأستاذ يحيى حقي في كتابه «حقيبة في يد مسافر» من أن اتجاه أولي الأمر في ذلك الحين كان يدفعهم إلى توجيه طلاب البعثات، والمبتعثين للدراسة على نفقة ذويهم، بعيداً عن باريس، وأن هذا النهج كان سائداً منذ عهد مصطفى كامل، الذي ابتعث إلى تولوز، وأنه لهذا السبب اشتهرت مدينة تولوز مقصداً لطلاب العلم المصريين.

ونعود إلى النص السابق : «وحصل الدكتور عبد الحميد بدوي على درجة الدكتوراه من جامعة جرينوبل، كان أول مصري يحصل على درجة الدكتوراه من تلك الجامعة، وكان أحد الأساتذة الفرنسيين الذين أشرفوا على إعداد رسالة الدكتور عبد الحميد بدوي هو مسيو باديفان، الذي عين بعد خمسة وثلاثين عاماً قاضياً في محكمة لاهاي الدولية مع تلميذه المصري د. عبد الحميد بدوي».

رسالة الدكتوراه

كان موضوع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الدكتور عبد الحميد بدوي عن تطور فكرة حق الامتياز Le Development de la Notion De Privilage.

تقرير عميد الحقوق في جرينوبل

وقد لخص الدكتور طه حسين التقرير الذي بعث به عميد كلية الحقوق في جرينوبل إلى وزارة المعارف المصرية عن تلميذه الدكتور عبد الحميد بدوي ورسالته ، فنسب إلى هذا الأستاذ ما ترجمته بالعربية بأسلوب طه حسين:

«إن هذه الرسالة التي نال بها الدكتور عبد الحميد بدوي حق الامتياز، رسالة أساسية في الفقه المدني لا يستطيع باحث منذ اليوم أن يستغني عنها إذا أراد أن يعالج هذا الموضوع الذي عالجته، فهو قد استقصى الموضوع استقصاء نادراً حقاً، تعمقه في الروماني، واستنبط كيف نشأت هذه الفكرة، وكيف استغلت، وكيف انتهجت آثارها المختلفة، وكيف انتهت إلى ما انتهت إليه من قواعد هذا الفقه الروماني القديم، ثم امتاز الدكتور عبد الحميد بدوي امتيازاً خاصاً عندما درس هذه الفكرة في الفقه الفرنسي في القرون الوسطي، وهذا القسم من رسالته - كما يقول العميد - هو خير ما في الرسالة، ولا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال لكل مَنْ يدرس هذا الموضوع، ثم عرض هذه الفكرة على الفقه الفرنسي الحديث أحسن عرض، وتعمقها أحسن تعمق، وإن كان بعض أعضاء لجنة الامتحان كان يود لو استعرض هذه الفكرة في الحقوق، أو في الفقه الأجنبي غير الفرنسي، لكن العميد يضيف أنه لم يكن لهذا سبيل، لأن الدكتور عبد الحميد بدوي رسم لنفسه خطة معينة للدرس ليس فيها الفقه الأجنبي».

ومن الطريف أن الأستاذ أبو هيف الذي زامل الدكتور عبد الحميد بدوي في التخرج في مدرسة الحقوق، زامله أيضاً في الحصول على الدكتوراه، كما حصل معهما على الدكتوراه في العام نفسه محمد بهي الدين بركات باشا.

من النيابة العامة للتدريس

لم يطل عهد عبد الحميد بدوي في النيابة العامة إلا عاماً واحداً في مطلع حياته، وإن كانت المصادر التاريخية تذكر أنه قضى أربع سنوات في النيابة (١٩٠٨ - ١٩١١)، وليس هذا خطأ تماماً، ذلك أنه كان في بعثته إلي فرنسا لا يزال على ذمة النيابة العامة.

بعد عودته من بعثته، عمل الدكتور عبد الحميد بدوي مدرساً في كلية الحقوق، وقد كونت له هذه الفترة القصيرة شرارة الأستاذية وسجاياها، وجعلته حريصاً على أن يعني برأيه، وإيضاحه، وتجويد عرضه، وظلت هذه السنوات المبكرة تلقي بظلالها الجميلة على شخصية الأستاذ الذي لم يتفرغ للأستاذية، لكنه أدي وظائفه المتتالية من موقع العالم أو القاضي المستشرق للأستاذية والمرجعية.

وقد حسم الدكتور عبد الرزاق السنهوري - بما كان معروفاً عنه من دقة - المدة التي قضاها الدكتور بدوي في تدريس الحقوق فقال: إنها كانت من ٥ أكتوبر ١٩١٢ إلى أول مايو ١٩١٤، أي عامين دراسيين، وهكذا فإن الدكتور بدوي لم يستمتع بإجازة ١٩١٤ الدراسية، بسبب اختيار ثروت باشا وزير الحقانية (الجديد يومها) له ليكون مديراً لمكتبه في مطلع صيف ١٩١٤.

في الحركة الوطنية : عضوية لجنة الموظفين

وبالموازاة لهذا التآلق المبكر في مجال الوظيفة والقانون، فقد كان للدكتور عبد الحميد بدوي تاريخ وطني طويل، بدأ بانتخابه في لجنة الموظفين خلال ثورة ١٩١٩ التي كانت مكونة من ٣٢ عضواً، وهي اللجنة التي تولت تنظيم إضراب جميع الموظفين حتى تجاب مطالبهم، وقد لخصوها على النحو التالي:

- أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية.
- وأن تصرح بأن تشكيل الوزارة لا يفيد الاعتراف بالحماية.
- إلغاء الأحكام العرفية، وسحب الجنود البريطانيين.

وقد دارت مفاوضات متصلة بين السلطة التنفيذية وأعضاء لجنة الموظفين، كان للدكتور بدوي دور جوهري فيها، وبخاصة في التوفيق فيما بين أعضاء الإضراب من ناحية، والحكومة وسلطات الحماية من ناحية أخرى.

الجزء العقابي على اشتراكه في لجنة الموظفين

ومن الإنصاف أن نذكر أن نقل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى محكمة طنطا كان هو الجزء (العقابي) الذي وقع عليه بسبب اشتراكه في عضوية لجنة الموظفين التي نظمت إضراب الموظفين في ثورة ١٩١٩. وهكذا بقي في تاريخ الدكتور عبد الحميد بدوي ما يدل على أنه كان قادراً على أن يضحى من أجل ثورة الشعب.

على أن الدكتور عبد الحميد بدوي لم يواصل هذا الانحياز التام لسياسات الوفد تحت زعامة سعد زغلول باشا، ذلك أنه وهو وكيل لمحكمة طنطا في ١٩٢٠، كان أحد الثلاثة الذين تولوا الترويج لمشروع ملنر، وقد كان الآخران هما: عبد الحميد باشا مصطفى، ولييب باشا عطية، وقد تصدى لهم الأستاذ عبد القادر حمزة باشا في جريدة «الأهالي» بحجج قانونية قوية، وأسلوب أدبي ساحر، ولم يكن فقهه ولا إلمامه بالقانون يقل عنهم، ثم انتهت المعركة حين صرح سعد زغلول نفسه بأن «مشروع ملنر حماية بالثلث».

وهكذا انتصر رأي الصحفي القدير و الأكبر عبد القادر حمزة بفضل تصريح الزعيم الأكبر.

اختياره سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء

عمل الدكتور عبد الحميد بدوي بالقضاء وكيلاً لإدارة المحاكم بوزارة الحقانية ما بين ١٩١٦ و ١٩٢٠، ثم قاضياً بالمحاكم الأهلية بين ١٩٢٠ و ١٩٢١، ثم اختير سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء عقب تشكيل وزارة عبد الخالق ثروت باشا في ١٩٢١ (وفي بعض المصادر أنه كان قد تولي هذا المنصب منذ عهد الوزارة السابقة التي هي وزارة عدلي باشا، والتي عرفت بوزارة الثقة)،

فلما ترك منصبه مع استقالة وزارة ثروت باشا في ١٩٢٢، أسعفه الحظ بأن يبدأ خطه البياني المساعد في المهنة التي برع فيها ونبغ، حيث عين مستشاراً في لجنة قضايا الحكومة، أقدم الهيئات القضائية المصرية الحديثة، وكانت تتولي في ذلك الحين مهام القضاء والإفتاء والتشريع (وهي المهام التي آل بعضها فيما بعد إلى جمعيات مجلس الدولة المصري ومحاكمه)، وكان لكل مستشار في هذه الهيئة نطاق من الاختصاصات المحددة بعمل الجهاز البيروقراطي للدولة، وتصادف أن تحدد اختصاص الدكتور عبد الحميد بدوي في وزارتي الأشغال والخارجية، وقضي في هذا المنصب الفترة ما بين ١٩٢٢ و ١٩٢٦.

عضويته في لجنة وضع دستور ١٩٢٣

وفي أثناء عمله بقضايا الحكومة اختير الدكتور عبد الحميد بدوي عضواً في لجنة وضع الدستور، وسكرتيراً عاماً لها (١٩٢٣)، وهي اللجنة التي سميت بلجنة الثلاثين.

كان من الطبيعي أن يكون الدكتور عبد الحميد بدوي واحداً من الذين شاركوا في وضع دستور ١٩٢٣، وتكاد الأدبيات التاريخية التي تناولت هذه الفترة تجمع على أن العناصر الفاعلة في لجنة وضع دستور ١٩٢٣ كانت: إبراهيم الهلباوي، وعبد العزيز فهمي، وتوفيق دوس، وعبد الحميد بدوي، وأن الأخير كان أبرز هؤلاء الأربعة، وقد مكنته استقلاليته الظاهرة عن أي مجموعة سياسية، من أن يلعب دوراً توفيقياً بين جميع الاتجاهات.

وبعد أن وضعت اللجنة السياسية الدستور، تم عرضه على لجنة من المستشارين القانونيين من أقطاب موظفي الحكومة المصرية العاملين في الشؤون القانونية، وكانوا جميعاً من الأجانب، باستثناء بدوي بك، وكان من هؤلاء المستر شولدون إيموس، مستشار الحقانية، والسير وليم هينتر، والموسيو بيولا كازيللي، والمستر وارد بويز، والمستر روس تيلر، والمسيو فرانسوا بيتري، والمستر والتون، والمسيو واتليه.

وقد لخص الأستاذ محمد علي رفاعي رأيه في أداء الدكتور عبد الحميد بدوي في لجنة وضع الدستور على سبيل الإجمال فقال:

«لقد كان الدكتور عبد الحميد بدوي في هذه اللجنة أكثر من رائع، ولو شئت أن أعيد مواقفه فيها ما وسعتها عشرات الصفحات، غير أنه بلغ الذروة في الإقناع وقوة الحجة في موقف وطني (هو موقفه من تمثيل الأقليات) لن ينسأه له وطنه أبداً، ففيه درس قومي يجب أن يعيه أبناء هذا الجيل وعياً عميقاً يذكرونه دوماً».

رواية محمد علي رفاعي عن دوره في اللجنة

وقد روي الأستاذ محمد علي رفاعي بعض هذه التفصيلات المهمة في مقال رثائه لعبد الحميد بدوي:

«في إحدى الجلسات (يقصد جلسات لجنة وضع دستور ١٩٢٣)، أبدي الدكتور عبد الحميد بدوي بك رأيه في حل الخلاف بين مجلسي البرلمان، فلما عقدت اللجنة جلستها التالية، وقرئ محضر الجلسة السابقة ووصل القارئ إلى مناقشات الخلاف

بين المجتمعين، قال حسين رشدي باشا (رئيس اللجنة التي وضعت الدستور): إنني أريد أن يثبت في هذا المحضر أنني أرى الرأي الذي سمعته لحضرة الدكتور عبد الحميد بدوي بك».

و لخص الأستاذ محمد علي رفاعي أحد مواقف الدكتور عبد الحميد بدوي في وضع دستور ١٩٢٣ على نحو ما أثبتتها محاضر لجنة الدستور فقال:

«في يوم ٢ مايو سنة ١٩٢٢ برئاسة حسين رشدي باشا، شرعت (لجنة الدستور) في مناقشة موضوع "حماية الأقليات"، وهي الحماية التي طلب الإنجليز أن يقوموا بها، فاقترح توفيق دوس بك أن يوضع للأقليات نظام يضمن تمثيلها في مجلس النواب بنسبة تتفق مع عدد هذه الأقليات، حتى لا يكون هناك باب ينفذ منه أجنبي للتدخل في شئوننا باسم حماية الأقليات، وأيد رأيه بحجج وأسانيد».

«وفي هدوء واتزان كذلك رد الدكتور عبد الحميد بدوي بك فقال: إنه لا ينبغي بكلامه اعتراضاً وإنكاراً، ولا يريد أن يثير خلافاً، وإنما الأمر كله رغبة مخلصه للتفاهم».

«وبدأ يفند حجج مقدم الاقتراح حجة حجة، وكان مما قال: إن النظرية التي يقوم عليها المعني النيابي تنافي كل المنافاة مع تمثيل الأقليات، لأن النائب يمثل الأمة كلها، وإن تقسيم التمثيل بالصورة التي تميز بين أقلية وأكثريه يحيي فكرة التعصب التي نرجو أن تمحي نهائياً».

«ثم قال: نريد سياسة قومية خالصة لا تلتفت في طريقها النبيل إلى الأديان والمذاهب، ولكنها تتجه دائماً إلى مصلحة الوطن، أرجو أن نحفظ بالوحدة القومية، وأرجو ألا نضع بأيدينا نظاماً يفرق بين عناصر الأمة فيشطرها إلى أقليات وأكثريات، إذ الحياة لا تكون بعد ذلك إلا مشادة بينهما».

«ورد توفيق دوس مؤيداً اقتراحه، ومبيناً أن تقريره من اختصاص اللجنة، وقال: إنه قدم الاقتراح باعتباره مصرحاً لا بصفته قبطياً، واتسع نطاق النقاش واشترك فيه معظم الأعضاء بين مؤيد ومعارض، وفي نهايته قال توفيق دوس الكلمة الطيبة التالية التي أثبتتها للحقيقة والتاريخ، قال:

«أرجوكم ألا تجعلوا لمصلحة الأقباط، خاصة، أو الأقليات عامة، أي نصيب من اهتمامكم، بل كل من أرجوه هو مصلحة البلد، فإذا رأيتم أن المصلحة تستدعي هذا النص فقررته بشجاعة، وإن وجدتم غير ذلك فارفضوه بشجاعة، وأنا أول من يوافقكم

على ما تراه الأغلبية ، وقال قليني فهمي باشا: إن فكرة تمثيل الأقليات هادمة للوحدة القومية، وموجة للتفريق بين العنصرين».

آخر المتوفين من لجنة دستور ١٩٢٣

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان آخر مَنْ بقي على قيد الحياة من اللجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣ الشهير.

التحقق المبكر

ها نحن الآن أصبحنا أمام قاض متمرس بالعمل في القضاء، والنيابة، والتدريس في مدرسة الحقوق وفضلاً عن ذلك ، فقد تولي وظائف حكومية رفيعة القدر منذ بدأ اتصاله بالحياة العامة في مستواها الأعلى منذ اختيار عبد الخالق ثروت باشا به مديراً لمكتبه، ثم أيضاً سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء (سكرتيراً عاماً للحكومة).

ومنذ ذلك الوقت أسهم الدكتور عبد الحميد بدوي في صياغة كل التشريعات المصرية، وحل المشكلات القانونية للحكومة، كما أسهم في معظم جولات المفاوضات المصرية مع المحتل الإنجليزي، ومع الدول الأجنبية الأخرى.

أول دور له في المفاوضات المصرية - البريطانية

بدأ عهد المفاوضات المصرية - البريطانية، حين شكل عدلي باشا يكن الوفد المصري المسافر إلي لندن لمفاوضة وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون في ١٩ مايو عام ١٩٢١، وقدم عدلي يكن مذكرة وافق عليها مجلس الوزراء بتشكيل هيئة المستشارين الفنيين المصاحبين للوفد، الذي تولي رئاسته، من ١٤ مستشاراً، وكان الدكتور عبد الحميد بدوي السكرتير العام لهذه الهيئة، مما أتاح له فرصة حضور جلسات المفاوضات.

استمرت المفاوضات أكثر من أربعة شهور (بين ١٣ يوليو ١٩٢١ و ١٩ نوفمبر ١٩٢١)، عقد المفاوضات خلالها أربعاً وعشرين جلسة، وتشير الوثائق الرسمية لهذه المفاوضات إلي أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان مسئولاً عن تسجيل محاضرها، بحكم أنه الوحيد من المستشارين الفنيين الذي كان حاضراً جلسات المفاوضات.

الفرق بين تاريخ السنهوري وطه حسين لدوره في المفاوضات

وعلى الرغم من أن الدكتور طه حسين يذهب بأسلوبه المرسل إلي القول بأن الدكتور عبد الحميد بدوي شارك منذ ذلك الحين في كل المفاوضات المصرية - الإنجليزية، فإن الدكتور عبد الرزاق السنهوري لا يذهب إلي هذا التعميم، وإنما هو يحدد هذه المسألة مدققاً فيقول: «وتجري المفاوضات في المسألة المصرية أربع مرات متوالية، والدكتور عبد الحميد بدوي في منصبه الكبير قريب منها في جميع الأحوال، وهو إذا كان لم يشترك في مفاوضات مصطفى النحاس في سنتي ١٩٣٠ و١٩٣٦، فإنه في أغلب الظن عاون عبد الخالق ثروت في المفاوضات التي أجراها في سنة ١٩٢٧، من أولها إلى آخرها، وهو الذي صاغ عباراتها بقلمه المعروف، حتي ليتراءى لك وجه الفقيد من خلال السطور، وذلك فيما عدا بعض عبارات كيل له فيها الثناء، لم يشأ [هو] أن يكتبها، فكتبها رئيس الوزراء بقلمه».

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن هذه المحاضر التي سجلها الدكتور عبد الحميد بدوي في كتاب مطبوع، تنطق بكل ما رزقه الرجل من دقة وإتقان وتفان في أداء الواجب. وقد كان إصرار الدكتور عبد الحميد بدوي على رأيه وعلى الدفاع عنه، وعن حقوق بلاده، ملحوظاً، حتى إن الإنجليز كانوا في الجولات الأولى من هذه المفاوضات يسمونه «العنيد» The Obstinate.

حديث د. القلبي عن مهاراته التفاوضية

وقد لمس الدكتور محمد مصطفى القلبي جانب المهارة في مشاركات الدكتور عبد الحميد بدوي في المفاوضات المصرية - البريطانية فقال:

«... كانت مذكراته وآراؤه هي العون الأول للجانب المصري في مختلف المفاوضات مع الإنجليز، كان قوي الحجة في دفع ادعاءات الخصم، بالغ الحرص في إبراز حقوق البلاد والدفاع عنها في شتى الأزمات، من ذلك أبحاثه الرائعة في تلك الحقبة الحالكة التي أعقبت مقتل السردار سنة ١٩٢٤ في الرد على مطالب بريطانيا، والدفاع عن حقوق مصر في السودان، ومذكراته المؤصلة في الدفاع عن حقها في مياه النيل، وتثبيت نصيبها في المياه من حيث الكم، ومن حيث الكيف، ومن ذلك مذكرته الأخيرة التي بعث بها إلى المملكة المتحدة طلباً للتفاوض لتعديل المعاهدة».

«ويقول أحد أساتذة القانون الدولي: إنه قد أفرغ في هذه المذكرة خلاصة تجاربه السياسية والقانونية والوطنية».

الفصل الثاني

على القمة

الفترة الذهبية من عمره

ننتقل مع الدكتور عبد الحميد بدوي إلى الفترة الذهبية من عمره التي قضاها في المؤسسة القضائية المعروفة الآن باسم هيئة قضايا الدولة، والتي كانت في ذلك الوقت معروفة باسم إدارة قضايا الحكومة، وكان اختصاصها يشمل أيضاً الاختصاصات التي تولاها مجلس الدولة والقضاء الإداري الآن.

دام عمل الدكتور عبد الحميد بدوي بهذه الإدارة ١٩ عاما وشهرين (أكتوبر ١٩٢٢ - ديسمبر ١٩٤١)، ورأسها ١٧ عاما متصلة، وهو ما لم يتحقق لأحد غيره، وطبعها بطابعه القانوني والفكري والوطني حتى أصبحت بصمة شخصيته على أعمالها أوضح من أن تنكر أو تتجاوز.

كان الدكتور عبد الحميد بدوي باشا أول مصري يعين مستشاراً بهيئة قضايا الدولة، و كان أول مستشار ملكي وطني بها، وذلك في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وكان أصغر مستشار بها، إذ كان في الخامسة والثلاثين من عمره، وكان تشكيل لجنة الحكومة قبل تعيينه بها حكراً على الأجنبي منذ إنشائها، فقد شكلت في بداية عهدها (٢٧ يناير ١٨٧٦) من أربعة أجنبي من رجال القانون المعروفين في أوروبا، وهم: مسيو كازيميرار (إيطالي)، ومسيو إدوار كيلر باشا (ألماني)، ومسيو أنطوان ماري بييتري (فرنسي)، ومسيو أوجست بونيه.

قصة تأليف لجنة مستشاري الحكومة

وبعد ذلك بعشر سنوات صدر أمر عال بتأليف «لجنة مستشاري الحكومة من إدوار كيلر باشا.. المستشار القضائي لرئاسة مجلس الوزراء. والمسيو أنطوان ماري بييتري.. ناظر قسم قضايا الحقانية والأشغال العمومية والخارجية. و المسيو ب. كافاللي.. ناظر قسم قضايا المالية والداخلية والمعارف العمومية. وقد نص هذا الأمر على تأليف مأمورية لقضايا الحكومة بالإسكندرية وتعيين نائبين لها.

تكوين قضايا الحكومة حين انضم إليها في ١٩٢٣

وكان قلم قضايا الحكومة المختلطة في عام ١٩٢٣ حين انضم الدكتور عبد الحميد بدوي إليه مكوناً من ثمانية مستشارين ملكيين، وخمسة مستشارين ملكيين مساعدين، وسبعة نواب أول، وأحد عشر نائباً، وستة وأربعين محامياً، وأربعين مندوباً.

وعلى نحو ما هو معروف ومتوقع، فقد اعتمدت هذه الوظائف على العنصر الأجنبي، فشغلها الفرنسيون، والألمان، والإيطاليون، ثم دخلها الإنجليز، وعندما وجد قانونيون مصريون موهلون لم يلحقوا في البداية بالوظائف العليا، وإنما عملوا في الوظائف الكتابية، ثم تولوا الوظائف الفنية وسوي بينهم وبين رجال النيابة.

وعقب ثورة ١٩١٩ وإعلان الاستقلال والدستور صدر قانون عام ١٩٢٣ والذي بمقتضاه أصبح للموظفين الأجانب في هذه الإدارة نصف المستشارين الملكيين، ووظيفة أخرى مستشار ملكي مساعد، ووظيفة نائب أول، ولم يعد لهم أية وظيفة أخرى في سلك الوظائف الفنية.

ويذهب مؤرخو القضاء المصري من رجاله إلى القول بأنه بالرغم من الخدمات التي أداها هؤلاء الأجانب في هذا المجال، فقد كان هناك غير المخلصين منهم، فقد عرف عن أحدهم أنه كان يقوم بنقل الأخبار، وكتابة التقارير السرية إلى المسئولين البريطانيين.

رواية صليب سامي باشا عن اختياره

وقد روي صليب سامي باشا في مقالة له عن إدارة قضايا الحكومة نشرت في «الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية»، قصة تعيين الدكتور عبد الحميد بدوي مستشاراً ملكياً:

«من المأثور عن تعيين بدوي باشا بلجنة قضايا الحكومة، أن المرحوم عدلي باشا يكن عرض في شيء من التردد على مسيو بيولا كازيللي تعيين بدوي بك مستشاراً ملكياً مساعداً، ولم يكن سبب تردد عدلي باشا في العرض شكه في كفاية مرشحه، وإنما تقليد لجنة القضايا في قصر عضويتها على الأجانب، ولكن مسيو كازيللي أجابه على الفور: لا يا دولة الباشا، إن لجنة القضايا لا تقبل أن يعين بدوي بك مستشاراً ملكياً مساعداً، لكنها تكون سعيدة جداً لو قبل (هو) أن يكون مستشاراً ملكياً، وهكذا دخل بدوي بك لجنة القضايا».

ثم يوالى الأستاذ صليب سامي مقاله فيقول:

«ومن المأثور عن تقدير زملاء بدوي باشا له أن المسيو فرانسوا بيترى مستشار قسم قضايا المالية، تحدث عنه يوماً لزملائه يقول: يخيل إلى أن لجنة القضايا لا تزال محتفظة بتشكيلها الأول، إذ أن المستمع لحديث بدوي بك، إذا ما أغمض عينيه، لا يتردد لحظة في الجزم بأن المتكلم مشرع أوروبي حاذق».

تقدير الدكتور السنهوري لمغزى اختياره

وصف الدكتور عبد الرزاق السنهوري خطوة دخول الدكتور عبد الحميد بدوي في لجنة قضايا الحكومة فقال:

«... وكان المستشارون الذين يعينون في أقسام القضايا في العادة من رجال القانون الأجانب، ومن أكبر هؤلاء الرجال مكانة، وأرسخهم قدماً في القانون، وكان أبرز هؤلاء المستشارين وقت أن عين الدكتور عبد الحميد بدوي مستشاراً ملكياً، رجلاً إيطالياً من أعلام رجال القانون، وهو بيولا كازيللي، ومعه أعلام آخرون من رجال القانون الأجانب يعملون مستشارين ملكيين في أقسام القضايا المختلفة لذلك كان تعيين الدكتور عبد الحميد بدوي مستشاراً ملكياً في هذه السن الصغيرة، بين هؤلاء الأعلام من رجال القانون الأجانب، فتحاً مبيناً، وظفراً عظيماً لرجال القانون المصريين».

تولييه رئاسة قضايا الحكومة

وفي عام ١٩٢٦ تقاعد المسيو بيولا كازيللي رئيس قسم القضايا، وكان السبب وراء تقاعده هو موقفه من مسألة التعويضات التي أثّرت من قبل، وإن كانت معظم أدبياتنا التاريخية تحرص على المجاملة في هذه الواقعة، فتذكر أنه ترك منصبه بحكم السن (فحسب).

هكذا خلا منصب مدير قضايا الحكومة، فلم تجد الحكومة خيراً من الدكتور عبد الحميد بدوي بين رجال القانون المصريين والأجانب ليحل محل الرئيس المتقاعد، فتم تعيينه رئيساً لقسم القضايا في أول مايو ١٩٢٦، وكبيراً للمستشارين الملكيين وكانت سنة حينئذ ٣٩ عاماً. وأصبح بدوي باشا بهذا أول مصري يتولى رئاسة لجنة قضايا الحكومة «هيئة قضايا الدولة». وفي هذا الموقع اكتسب الدكتور عبد الحميد بدوي كل ألقابه المجاملة والمهاجمة على حد سواء، بدءاً من أنه «مفتي الدولة»، و«مفتي القرية»، و«المفتي الأكبر»، أو «مصنع العبقرية».

وبحكم هذا المنصب الرفيع، وبحكم العلم الغزير الذي كان الدكتور بدوي يتحلى به، فقد اشترك الدكتور عبد الحميد بدوي في كثير من المفاوضات المصرية - البريطانية.

دوره في بدء تمصير قضايا الحكومة

يصدق على أداء الدكتور بدوي في إدارة قضايا الحكومة ما أشار إليه ابنه السفير عبد الحلیم بدوي من اهتمام والده « وسعيه لاكتشاف الكفاءات الواعدة وتشجيعها، ودفعها وتهيئة السبل لها، وإتاحة الفرص أمامها، لكي تسهم بدورها في بناء المجتمع، وإدارة شئون البلاد، فقد كان دائم القول بأن الجيل الذي ينتمي إليه قد أدى دوره في الخطوط الأمامية، وقد آن الأوان لكي يحل محلهم مَنْ هم أكثر نشاطاً، وأقدر على تفهم مشاكل جيلهم».

« ولم تكن تلك دعوة للانسحاب قط، ولكنها استجابة لمتطلبات التجديد والتطوير، وعلى أن يكون دور الجيل السابق التوجيه عن بُعد، وتقديم الخبرة والمشورة عند استدعائها».

قائمة المستشارين التي أعدها المستشار حسام عبد العظيم

وقد أورد المستشار حسام عبد العظيم قائمة بأسماء المستشارين المصريين الذين ضمهم الدكتور عبد الحميد بدوي لقضايا الحكومة فقال:

«ومن بين إنجازاته خلال رئاسته لهيئة قضايا الدولة، إنجاز وطني كبير لا يقل عن سائر إنجازاته، ويعد انتصاراً لمصر يعكس حب المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي لأبناء وطنه المصريين، وهو سعيه الدائم أن يتولي الدفاع عن الدولة والوطن، أبناء هذا الوطن، فعمد خلال رئاسته أن يكون تعيين المصريين بهيئة قضايا الدولة مقدماً على تعيين غيرهم من الأجانب، بالرغم من الصعوبات التي قد يلاقيها لتحقيق هذا الهدف الوطني المنشود».

«ذلك أنه وبعد توليه رئاسة الهيئة أعاد تنظيمها الفني والإداري لينشئ وظائف جديدة يشغلها المصريون تمهيداً لتحرير الهيئة واستقلالها، وقصرها على أبناء الوطن دون غيرهم، وكان له ما تمنى»

" وقام خلال فترة قصيرة من سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٣٣ بتعيين عشرة مستشارين مصريين، وهم:

- حلیم دوس بك في ١٥ يونيو ١٩٢٧،
- ومحمود حسن بك في ٣٠ يناير ١٩٢٩،
- ويونس صالح باشا في ٣٠ يناير ١٩٢٩،
- وصليب سامي بك في ٣٠ يناير ١٩٢٩،
- ومحمد رياض بك في ٣٠ مارس ١٩٣٠،
- وأمين أنيس باشا في ٣١ يوليو ١٩٣٠،
- وإلهامي جريس بك في ٩ يونيو ١٩٣١،
- وسليم الباراتي بك في ١٠ أغسطس ١٩٣١،
- وأحمد نجيب الهلالي بك في ١٢ سبتمبر ١٩٣١،
- ويوسف مينا بك في ٢٧ مايو ١٩٣٣،

وذلك مقابل اثنين فقط من الأجانب».

مديح عبد العزيز فهمي باشا لأدائه في قضايا الحكومة

عن هذه الفترة التي قضاها الدكتور عبد الحميد بدوي في قضايا الحكومة ، تحدث الفقيه الكبير عبد العزيز فهمي ، حين أثر أن يرتجل كلمة في حفل استقبال الدكتور عبد الحميد بدوي عضواً في مجمع اللغة العربية أبان فيها عن تقديره المبكر له ، فقال:

«لم أتصل به كثيراً في شبابه، وفي مراحل الأولى، وإنما اتصلت به في سنة ١٩٢٥، حينما كنت وزيراً للحقانية، وكانت اللجنة الاستشارية - لجنة القوانين - تعقد برئاسة وزير الحقانية، وكان رئيس قسم القضايا في ذلك العهد الأستاذ الكبير كازيللي، وكان معه من المستشارين رجال أقوياء جداً في فقه القانون، كان معه واتليه، وروسياتي وغيرهما من الفقهاء الأجانب الكبار، وكان معه عبد الحميد بدوي، فالذي أشهد به وأقرره أنهم كانوا إذا تناقشوا في مسألة من المسائل، وأخذ الرأي فيها يضطرب، كان الدكتور عبد الحميد بدوي يفوقهم جميعاً رأياً، وكل يناقش في رأيه هذا، والدكتور عبد الحميد بدوي متي أبدي رأياً أيده، خضع لرأيه الجميع، وهذه شهادة أقررها، كما أقررها بين يدي الله».

وصف د. السنهوري لموهبته في قضايا الحكومة

وقد ثمن الدكتور عبد الرزاق السنهوري مشاركات الدكتور عبد الحميد بدوي في لجنة قضايا الحكومة فقال:

"... وفي هذا المنصب الخطير تتجلى مواهبه القانونية في الفتوي والتشريع، أروع ما تكون صقلاً، وأصفي ما تكون معدناً، وأنقي ما تكون جوهرأ، فلم يكن يستعصي عليه حل أعوص المسائل القانونية، إذ كان دائماً يجد لها الحل السليم، في منطق مرتب، وتحليل دقيق، وكان يغوص في أعمال أكثر المسائل تعقيداً، وأشدّها خفاء وغموضاً، فإذا هي تنقلب إلى حقائق بديهية، لا خفاء فيها ولا غموض، وكل ذلك في عبارات سلسلة جذابة، تتدفق جزالة وعضوبة، فتخلب لب القارئ أو السامع، ومع ذلك تراه في بعض الأحيان يعتذر في تواضع، عن بعض ما يكتب بأنه ورد على حد قوله: "كما جاء لا كما يجب".

د. ماهر أبو العينين يصف علاقته بالوزير والبريطانيين

أشكر الدكتور ماهر أبو العينين في دراسته التي ألقاها في احتفال الجمعية الخيرية الإسلامية بعدد الحميد بدوي، إلى أن الجميع شهدوا للدكتور عبد الحميد بدوي في إدارة قضايا الحكومة بكفاءته العالية، وسجل له التاريخ نشاطه التشريعي، وقد تمكن بشخصيته وتأثيره القوي أن يمتص المعارضات، ولكنه في بعض الأحيان لم يتحكم في التعيينات، إذ مارس وزير الحقانية سلطته في هذا الشأن، فعندما خلت وظيفة المستشار الملكي لقسم قضايا الزراعة والمعارف والحربية بدخول أحمد نجيب الهلالي الوزارة عام ١٩٣٤، رشح الدكتور عبد الحميد بدوي لها رءوف زكي، فلم يوافق الوزير عليه وعين مستشاراً آخر.

وحرصت السياسة البريطانية على أن يكون تأثيرها مستمراً في هذه الإدارة، فلما أحيل القاضي واتلت إلى المعاش، سعي المستشار القضائي والقاضي يوث لدي رئيس الوزراء ورئيس لجنة قضايا الحكومة لتعيين بريطاني مكانه، ولم تكن الحكومة المصرية راضية عن تعيين أي أجنبي، خاصة بعد أن سمحت وزارة زيور بتعيين يوث مستشاراً ملكياً بوزارة الخارجية، لذا لم يكن من الممكن الإصرار على تحقيق تلك الرغبة.

ويشير الدكتور ابو العينين فيما اورده إلى ان الدكتور عبد الحميد بدوي لم يترك الفرصة لأي تسلط بريطاني:

« فنقل لويد إلى وزير خارجيته أن جراهام الذي خدم في الحكومة المصرية منذ عام ١٩١٩، وعمل مستشاراً مساعداً بقلم قضايا الحكومة، لم يرق أو يرفع مرتبه، وحينما تكلم المستشار القضائي مع الدكتور عبد الحميد بدوي في هذا الأمر، أيد الأخير الوضع القائم ورفض إدخال أي تغيير على ترقية ومرتب جراهام، ورأي أن

يكتفي بوظيفته كمستشار مساعد للتشريع، وأن تسحب منه عضويته في اللجنة الاستشارية للتشريع.

«وأدي ذلك إلى إثارة المندوب السامي، وعاود المستشار القضائي اتصالاته مع بعض الوزراء، خاصة حافظ عفيفي، لمحاولة الاحتفاظ بالمقعد البريطاني في لجنة قضايا الحكومة، ولكن كان الدكتور عبد الحميد بدوي صلباً في موقفه، مما جعل المندوب السامي غير راض عنه وعزا إليه اعتماده على الصداقة والمحسوبية في تعيينه لكل من خليل غزلات، وصليب سامي (في الأصل سامي صليب، والصواب ما ذكرناه)،».

«وزاد عدد الوظائف في إدارة قضايا الحكومة، فوصلت في الوظائف العليا إلى ١٦ وظيفة شملت الرئيس، وثمانية مستشارين ملكيين، وسبعة مستشارين ملكيين مساعدين، وبلغت وظائف السلك الفني ٩٧ وظيفة موزعة بين النواب والمحامين والمندوبين، وارتفع عدد الجهاز الكتابي إلى ٨٥ وظيفة».

«وأصبحت أقسام القضايا تشغل رئاسة لجنة قضايا الحكومة، وقسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء، وقسم قضايا المالية، وقسم قضايا الأشغال العمومية وإدارة قضايا العقود، وقسم قضايا الداخلية، ومصالح الصحة العمومية، وقسم قضايا المواصلات، وقسم قضايا الحقانية والخارجية، وقسم قضايا وزارة الزراعة والمعارف والحربية، وقسم القضايا المختلطة، وقسم القضايا الأهلية، وأمورية قضايا الحكومة بالإسكندرية».

قضايا الحكومة برئاسة الوزراء بدلا من وزارة العدل

وفي عام ١٩٤٣ وفي عهد النحاس باشا الذي شهد اهتماما متواليا باستقلال القضاء ورفع مكانة مؤسساته أدخلت بعض التعديلات على قانون عام ١٩٢٣، فألحقت إدارة قضايا الحكومة بمجلس الوزراء على أساس أنها هيئة عليا تتصل أعمالها بجميع الوزارات، ولكن لم يستمر الأمر طويلاً إذ صدر قانون سنة ١٩٤٦ بحصر اختصاصها مع إنشاء مجلس الدولة.

ثناء المستشار حسام عبد العظيم

ويذهب المستشار حسام عبد العظيم إلى أن مواهب الدكتور عبد الحميد بدوي القانونية في الفتوي والتشريع تجلت في هذا المنصب الكبير.. منصب مدير قضايا الحكومة: «..... كما أنه خلال رئاسة المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي باشا

للجنة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة) التي امتدت إلى ما يزيد على أربعة عشر عاماً (١٩٢٦ حتى ١٩٤٠) كانت له آراء قانونية سديدة أثرت الفكر القانوني في مصر، علاوة على نبوغه في مجال التشريع، والقضاء، وصياغة مشروعات القوانين والمعاهدات».

تمكين المصريين من وظائف المستشارين

وهكذا استطاع الدكتور عبد الحميد بدوي خلال الأعوام الأربعة عشر التي تولى فيها رئاسة هذه اللجنة أن يمصرها كلها مع استثناء المستشار القضائي للحكومة في المحاكم المختلطة، وأصبحت على يده تتألف (على نحو ما أشارت صحف تلك الفترة التي أتيت لنا) من أصحاب السعادة والعزة:

- محمد رياض باشا المستشار القضائي لوزارة العدل
- محمود بك حسن المستشار القضائي لوزارتي المالية والتجارة
- محمد العشماوي بك المستشار القضائي لوزارة الأشغال
- عبد الرؤوف بك زكي المستشار القضائي للزراعة والمعارف والدفاع
- حبيب بك المصري المستشار القضائي للمواصلات والمنتدب لإدارة مصلحة الضرائب
- عبد القادر بك عبد الرازق المستشار القضائي للحكومة بالإسكندرية
- ومحمد بك نجيب سالم المستشار القضائي لوزارتي الداخلية والصحة
- والمسيو موريس جاكيه المستشار القضائي للحكومة في المحاكم المختلطة .

شهادة للمستشار يوسف محمود لطفي

صور المستشار يوسف محمود لطفي في مقال له بجريدة «الأخبار» تحت عنوان «هذه قصة إدارة قضايا الحكومة»، مدي النبوغ الذي حققه الدكتور عبد الحميد بدوي في توليه منصب رئيس قضايا الحكومة من خلال مقارنة سنه بسن من وصلوا إلى مثل درجته .

حصره لخلفاء عبد الحميد بدوي

و لما كانت الأمور تتضح أكثر بالمقارنة فإن المستشار يوسف لطفي قد عقد مقارنة مهمة بين الدكتور بدوي وخلفائه في منصبه فقال : «وحتى الآن لم يمض أي رئيس هيئة قضايا ١٧ عاماً في رئاستها، وخلال توليه منصبه حرص الدكتور بدوي

على إرساء القواعد والأسس والتقاليد التي تعمل على صونها قضايا الحكومة . تولى رئاسة القضايا بعد الدكتور بدوي،:المرحوم المستشار أمين أنيس (وزير العدل عام ١٩٣٥)، ثم المرحوم المستشار محمود حسن، الذي ظل رئيساً لها حتى إنشاء مجلس الدولة، واقتصرت مهمة قضايا الحكومة منذ ١٩٤٦ على المرافعة في قضايا الحكومة، وتعاقب على رئاستها المستشارون:

- مصطفى عبد اللطيف،
- حسن الطوبي،
- ومصطفى مرعي،
- وعبد الرحيم غنيم،
- ومحمد عزمي،
- وعبد السلام النحاس،
- وعبد العزيز محمد،
- وعبد الحميد وشاحي،
- وعبد الحليم الجندي (وظل رئيساً من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٨)،
- وأحمد ممتاز،

• ومحسن قاسم رئيسها الحالي، الذي تفضل الرئيس أنور السادات عند اجتماعه برجال الهيئات القضائية في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥، فأمر بأن ترفع درجة (رئيس القضايا) إلى درجة (وزير)، باعتبارها أقدم هيئة قضائية، فكانت لفئة كريمة لا تنسي».

إسهاماته في رئاسة قضايا الحكومة

ومن خلال هذا الموقع المرموق والمتقدم ، كان من الطبيعي أن يقوم الدكتور عبد الحميد بدوي بكثير من المهام لوطنه، وأن يشارك في كثير من لجان التنظيم والإدارة والمراقبة والمتابعة والتأسيس والتنمية بل والاستعراض والاحتفالات .

تمثيل مصر في اجتماعات عصابة الأمم والمؤتمرات القانونية الدولية

كذلك فإن الدكتور عبد الحميد بدوي ظل يمثل مصر في معظم اجتماعات عصابة الأمم، وتذكر صحف ١٩٣٨ أنه شهد اجتماعات العصابة التي انعقدت في شهر سبتمبر في جنيف. ومن خلال منصبه الرفيع هذا اشترك الدكتور بدوي في العديد من المؤتمرات القانونية الدولية فكان على سبيل المثال عضواً في مؤتمر القانون الدولي بلاهاي (١٩٣٠)، وعضواً في مؤتمر النقد والاقتصاد في لندن (١٩٣٣).

تعاونه مع إسماعيل صدقي باشا و وضعه لدستور ١٩٣٠

ومن الإنصاف لتاريخنا المعاصر بكل ما فيه من كفاح من أجل الدستور أن نذكر بكل وضوح أن الدكتور عبد الحميد بدوي هو الذي تولى وضع دستور ١٩٣٠، بكل ما فيه من أوتوقراطية، وعداء للشعب، كما أنه هو الذي وضع مذكرته التفسيرية بناء على ما تصوره صدقي باشا لهذا الدستور. والواقع أن بدوي باشا كان يحظى بثقة صدقي باشا في الحدود التي تعبر عن مؤهلات الرجلين العظيمين.

دوره في مساندة وزارات الأقلية

وقد كان الدكتور عبد الحميد بدوي على وجه العموم قادراً من خلال موقعه في إدارة قضايا الحكومة على أن يساند الوزارات غير الحزبية في مواجهة السطوة الإعلامية المتكررة، وقد روي حسن يوسف باشا في مذكراته أن الدكتور عبد الحميد بدوي دعم رئيس الوزراء حسن صبري في أزمتته مع جريدة «الأهرام» عند إصدار الأمر العسكري بتحديد حجم الصحف فقال:

«... وقد كلفني (حسن) صبري باشا بالذهاب إلى الدكتور عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة لإعداد أمر عسكري بتحديد حجم الصحف اليومية، بحيث لا تزيد على أربع صفحات، وكان معلوماً أن لدي «الأهرام» مخزوناً كبيراً من ورق الطباعة وكانت تعتمد عليه فيما تتميز به عن الجرائد اليومية الأخرى، من وفرة صفحاتها، وكثرة مواردها الصحفية، وقد صدر الأمر العسكري فعلاً وأدى إلى الإضرار بصحيفة «الأهرام»، كما أدى إلى تعميق الفجوة بينها وبين رئيس الحكومة، وقد سعي بدوي باشا إلى الإصلاح بينهما، ومع أنه نجح في النهاية، فقد بقي تحديد حجم الصحف سارياً».

إنهاء ما صنعه صدقي باشا من تخفيض معاش النحاس باشا

كان للدكتور عبد الحميد بدوي يد في إنهاء النزاع الذي صنعه صدقي باشا بجبروته ولدهه في الخصومة، حين قررت حكومته تخفيض معاش الزعيم مصطفى النحاس باشا من ألف وخمسمائة جنيه في العام إلى ألف جنيه فقط، وكان النحاس قد لجأ إلى القضاء فأنصفه، وقد نشرت الصحافة في ذلك الوقت ما أعادت مجلة «أكتوبر» نشره في ١٩٨٤، حيث قالت:

«اطلع سعادة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا على المذكرات المقدمة في قضية معاش حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا، والحكم الابتدائي الصادر بحق

دولته في تقاضي معاش سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه في العام، طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر سنة ١٩٣٠، وبطلان قرار المجلس الذي صدر في عهد الوزارة الصديقة بتخفيض هذا المعاش إلى ١٠٠٠ جنيه في العام، واسترداد ما قبضه دولته على أساس المعاش السابق ، وقد بات منتظراً أن يقر مندوب الحكومة أمام محكمة الاستئناف الأهلية بالتنازل عن الاستئناف وقبول الحكم الابتدائي، وبأن يتقاضى دولة النحاس باشا المبالغ المخصوصة منه والمعاش الأول، ولاشك أن الجمهور يرحب بالتنازل ، ويزوال نزاع لم يكن هناك محل لإثارته وشغل الأذهان به».

افتتاح مصيف مرسي مطروح

وعلى سبيل المثال ، فإنه في عام ١٩٣٢، وفي عهد وزارة إسماعيل صدقي الأولى، شهد الدكتور عبد الحميد بدوي الاحتفال الرسمي بافتتاح مصيف مرسي مطروح، وحسب ما أوردته الصحف فقد سافر كبار رجال الدولة الذين قاموا بافتتاح هذا المصيف رسمياً من مطار ألماتة، وكانوا هم: على ماهر باشا وزير الحقانية، وعلى جمال الدين باشا وزير الحربية، والفريق سينكس باشا المفتش العام للجيش المصري، والدكتور عبد الحميد بدوي رئيس إدارة قضايا الحكومة.

أولي محاولاته لإنشاء مجلس الدولة

وفي ١٩٣٥ ، بدأ الدكتور عبد الحميد بدوي أولي محاولاته لإنشاء مجلس الدولة المصري، إذ كان يري ضرورة إنشاء هذا المجلس استكمالاً للنظام القضائي المصري، وأعد أول مشروع لإنشاء هذا المجلس.

نشاطه القانوني بعد مونترية

وفيما بعد النجاح البارز الذي حققه الدكتور بدوي في مؤتمر الامتيازات الأجنبية، عاد الدكتور بدوي إلى حصنه الحصين في إدارة قضايا الحكومة ، ولا يتسع المقام في مثل هذا الكتاب لحصر ما أشارت إليه متابعات الصحف اليومية والأسبوعية من نشاط الدكتور عبد الحميد بدوي في كثير من مجالات العمل الوطني ، وذلك من خلال موقعه ، لكننا على كل حال لا بد أن نضرب بعض الأمثلة على مشاركاته المهمة في عام ١٩٣٨، وهو العام التالي لنجاحه البارز في اتفاقية مونترية.

نشاطه التشريعي في ١٩٣٨

فقد نشرت الصحف في يوليو ١٩٣٨ أن عبد الحميد بدوي، وكان كبير

المستشارين الملكيين، قد اشترك مع حبيب المصري بك المستشار الملكي بوزارة المواصلات، وممدوح مرسي وكيل مصلحة الإحصاء في إعداد المشروعات الجديدة الخاصة بضريبة الدخل، وضريبة الدمغة، وضريبة التركات في صيغتها الجديدة.

رئاسته للمؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات

وفي عام ١٩٣٨ أيضاً رأس الدكتور عبد الحميد بدوي المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات الذي انعقد في القاهرة. ويشير الدكتور محمد مصطفى الفلي إلى جهد الدكتور بدوي في هذا المؤتمر فيقول: «... وأذكر عظمته في المؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات، الذي عقد بالقاهرة في سنة ١٩٣٨، وكان يتناول البحث في ثمانية موضوعات من المسائل الخلافية الدقيقة في القانون الجنائي، وقد انتخب رئيساً للمؤتمر، كان يمر في جميع اللجان التي وزعت بينها موضوعات البحث، وكان يشترك في المناقشة في كل لجنة، فيخيل إلى سامعه في كل موضوع أنه قد عكف وعكف طويلاً على بحث هذا الموضوع، والتأمل فيه، والتعمق في دراسته وحده دون سواه».

إصلاح قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين

ومما يذكر أنه وهو رئيس للجنة قضايا الحكومة، قد انضم لعضوية اللجنة المؤلفة لبحث المبادئ العامة لإصلاح قضية الأحوال الشخصية لغير المسلمين، وانضم معه المسيو موريس لينان دي بلفون المستشار الملكي لقسم قضايا وزارة الحقانية، ونحن نعرف أن هذا الجهد تم تنويجه بما عرف بلائحة ١٩٣٨ الشهيرة.

اعتزازه بالفترة التي قضاها في إدارة قضايا الحكومة

ظل الدكتور عبد الحميد بدوي معتزاً بالفترة التي قضاها في إدارة قضايا الحكومة، وقد كتب ضمن ما كتب عن هذه الفترة (فيما نقله عنه المستشار حسن بهجت البلقيني في جريدة الأخبار، ١٩٨٠) في مناسبة العيد الرابع بعد المائة لقضايا الحكومة: «... إن تاريخ إدارة قضايا الحكومة مودع في مذكرات الحكومة في القضايا التي رفعت منها أو عليها، سواء أمام المحاكم المختلطة أو الأهلية، وإن التشريع المصري خلال السبعين عاماً التي مضت بين ١٨٧٦ و ١٩٤٦ (تاريخ إنشاء مجلس الدولة واختصاصه بصياغة التشريعات) شاهد بجهد هذه الهيئة لمختلف جهات الإدارة، وسددت لها الرأي، وكسبت لنفسها تلك الثقة، التي كانت دائماً موطن التقدير والاحترام».

الفصل الثالث

توكيد الاستقلال الوطني

اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية

كانت أعلى نقطة في منحني إنجازات الدكتور عبد الحميد بدوي في الحياة العامة، هي مشاركته في إنجاز معاهدة مونتريه Montreux وقد ظهرت مهارته القانونية و روحه الوطنية في نجاح المفاوضات التي أدت إلى عقد هذه المعاهدة التي تم توقيعها سنة ١٩٣٧ متضمنة إلغاء الامتيازات الأجنبية على مصر، بكل ما كان في هذه الامتيازات من ثقل نفسي، وتشريعي، وقانوني. ولم يكن الإلغاء مجرد خطوة واحدة، لكنها كانت سبيلاً إلى إلغاء المحاكم المختلطة بصورة نهائية بعد اثني عشر عاماً من التدرج، وهو ما تم حسب الاتفاق على مدي ١٢ عاما انتهت في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩، ليعود الاختصاص إلى المحاكم الوطنية في كل المنازعات التي تثور بين الأجانب والمصريين، وما ترتب على هذا من استرداد الدولة المصرية لسيادتها التشريعية والقضائية على الأجانب.

وقد تحقق هذا الإنجاز بعد أن تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ وما تقرر فيها من التزام بريطانيا بتقديم العون لمصر للتخلص من نظام الامتيازات مجسداً في المحاكم المختلطة، وبرز اسم الدكتور عبد الحميد بدوي عندما تم تشكيل وفد على أعلى مستوى قانوني للتفاوض مع ممثلي الدول صاحبة الامتيازات خلال العام التالي (١٩٣٧) في المنتجع السويسري مونتريه، وقد تشكل الوفد المصري المفاوض من: مصطفى النحاس ، وأحمد ماهر ، وواصف بطرس غالي وزير الخارجية، ومكرم عبيد وزير المالية، والدكتور عبد الحميد بدوي رئيس أقلام قضايا الحكومة.

السنهوري يصفه بأنه الصانع الأول لمعاهدة مونتريه

ويذهب الدكتور عبد الرزاق السنهوري في تصوير قيمة جهد الدكتور عبد الحميد بدوي في مؤتمر مونتريه إلى أن يقول إنه الصانع الأول للمعاهدة، ولما كان الدكتور السنهوري قد ظل طيلة حياته وقد سيطرت عليه عداوته للوفد، وز عامة النحاس باشا، فإنه كان حريصاً على أن يثبت أن الوفد اضطر إلى قبول بدوي عضواً في الوفد المصري، مع أنه (أي الوفد) كان يفضل أن يكون مستشاراً فحسب، لكن بدوي رفض هذه المعاملة:

«... والصانع الأول لمعاهدة مونترية هو عبد الحميد بدوي، وهذه المعاهدة هي من أجل أعماله، بل لعلها أجل أعماله، والغريب أن الوزارة الوفدية التي كانت قائمة وقت عقد مؤتمر مونترية، لم تكن على علاقة طيبة بالفقيد، لكنها لم تكن تستطيع أن تستغني عنه في هذا الأمر الخطير، أرادت أن تلحقه بوفد مصر لدي المؤتمر، لكن باعتباره مستشاراً للوفد لا عضواً فيه، ولم يكن الدكتور عبد الحميد بدوي ليقبل هذه المهانة، فقد كان من أبرز خصائص الفقيد أنه كان يعرف قدر نفسه، وسنراه لا يظأطي رأسه لإنسان، ولو كان هذا الإنسان ملكاً، فأبي الوضع الذي أرادته له الوزارة، ولو أدى ذلك إلى عدم حضوره المؤتمر»

«نزلت الوزارة أخيراً عند واجبها، ورجعت إلى التصرف السليم، فعينتته عضواً في الوفد، فكان أبرز الأعضاء جميعاً، وأرسخهم قدماً، وأكثرهم إحاطة بالمسائل الشائكة التي تنطوي عليها الامتيازات الأجنبية، وكان هو - كما قدمت - الصانع الأول لمعاهدة مونترية».

مديح الشاعر احمد الكاشف لدوره في مونترية

ظلت معاهدة مونترية بمثابة أكثر أعمال الدكتور عبد الحميد بدوي التي حظيت بإجماع المصريين على ثنائه، و تقدير مشاركته الفاعلة في معاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية . وقد مجدّ الشاعر أحمد الكاشف دور الدكتور عبد الحميد بدوي في مفاوضات مونترية بهذه الأبيات:

عبد الحميد بما أكست قومك في	قضية الدين بات القوم راضينا
في (المعرض) الفخم عنها خير ما نقلوا	لسامعين وما أبدوا لرائينا
دوت بشائرها فيه فردها	للعالم الدهر تصديقا وتأمينا
دفعت عن مصر غـارات لدانـها	والدائنون سواء والمغـيرونـا
ستين مليـون جنـدي حفظت لها	لا من دنانـيرها ستين مليـونا
قضية اليوم جاء للمؤمل في	قضية الغـد تأييدـا وتمكـينا
وقد تناولها في شملهم رسل	سيرجعون بها غرا ميامينا

روايات للدكتور القللي على دوره في مونترية

أما الدكتور محمد مصطفى القللي فقد وصف جهد الدكتور عبد الحميد بدوي في مؤتمر الامتيازات الأجنبية بقوله:

«كان عضواً في وفد مصر، ولكنه كان عماده الأول، كان فارسه المغوار، ومحاميه المدره، يعينه على ذلك ذهنه الخصب الوقاد، وثروته الواسعة من القانون

والتاريخ وعلوم السياسة، ولتمكنه الضليع من اللغتين الفرنسية والإنجليزية وأدابهما».

«حدثني صديق نقلاً عن من شهد مونترية هذا، أن عظمة الدكتور عبد الحميد بدوي قد تجلت في هذا المؤتمر، سواء من حيث سعة الاطلاع، والعمق في القانون، أو قوة الحجة في الجدل والمناقشة، والبراعة في التخلص من المآزق وحل المشكلات، والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة، فكان كالعهد به محط الأنظار جميعاً، وموضع الإعجاب، ومبعث النور، إذا أظلم الجو، وضافت السيل».

«لقد فاجأ المندوب البريطاني وفدنا في أول جلسة فطلب الإدلاء ببيان عن أصل هذه الامتيازات وتطورها، وما آلت إليه، وما تأخذه مصر عليها، فانبري عندئذ الدكتور عبد الحميد بدوي وارتجل كلمة ضافية كانت بمثابة محاضرة من أستاذ ثبت متمكن، عرض فيها لنشأة هذه الامتيازات، وكيف أنها منحت في أول الأمر من قبيل التفضل، وأبرز الصورة البغيضة التي انتهت إليها، إذ أصبحت قيوداً ثقيلة تمس سيادة البلد في الصميم، وتكبل يديه في التشريع، وفي كل ما تدعو إليه الحاجات من إصلاحات مالية، وإدارية، واجتماعية، وما تنطوي عليه من إهانة بالغة، وإيثار للأجنبي على أبناء البلاد ذاتها، ولقد كان لهذه الكلمة البليغة البارعة أكبر أثر في التمهيد لقبول وجهة النظر المصرية».

«وحدث في نهاية المفاوضات في لجنة التحرير التي عهد إليها بصياغة مواد الاتفاق، أن اشتد الخلاف، وتشعبت الآراء حول وضع عبارة تؤدي المعني المطلوب، ويرضاها سائر أعضاء اللجنة، وإذا بالدكتور عبد الحميد بدوي ينهض ويقترح صيغة، ثم يردفها بصيغة ثانية، وبأخري ثالثة، ثم برابعة، وهكذا إلى أن استقر رضاء أعضاء اللجنة جميعاً وهم في دهشة من خصوبة هذا الذهن، وهذه السيطرة على أساليب التعبير في اللغة الفرنسية، ولم يتمالك مندوب فرنسا نفسه عندئذ، فقام إلى الدكتور عبد الحميد بدوي وفي حركة عصبية عانقه علانية».

تقدير إبراهيم عبد الهادي باشا

ومن أبرز فقرات الثناء على دور الدكتور عبد الحميد بدوي في هذه الاتفاقية، ما رواه إبراهيم عبد الهادي في مذكراته التي نشرت في الثمانينيات من القرن العشرين وتدارسناها في كتابنا «الوفد والعمل السري»..

ونحن نعرف أن إبراهيم عبد الهادي كان يعطي أهمية كبيرة للخطوة التي تمت عقب معاهدة ١٩٣٦ بإلغاء الامتيازات الأجنبية من خلال معاهدة مونترية، وأنه كان

حريصاً على الإشادة القصوي بزعيمة أحمد ماهر وبأدائه في هذه المفاوضات، وهو أداء لقي إعجاب الجميع وتقديرهم، ولكنه كان حريصاً على أن يقرن هذه الإشادة بإشادة أخرى بالدكتور عبد الحميد بدوي وجهده في المفاوضات:

«واستطاع الوفد المصري في مؤتمر مونترية أن يدير المناقشات إدارة موفقة بفضل الدكتور أحمد ماهر، وعبد الحميد باشا بدوي، فقد كان الاثنان قوة هائلة في أثناء المناقشات. كان أحمد ماهر بسرعة بديهته، وقوة حجته في دفع كل اعتراض يدير من أحد الأعضاء الأجانب، سواء من الناحية التاريخية أو سواها».

«وقد اعترف بذلك أعضاء المؤتمر أنفسهم، والمعلقون السياسيون، ورجال الصحافة، حتى إنهم وصفوا الدكتور أحمد ماهر بردوده السريعة القوية المدعمة بالحجة الناصعة، والدليل الواضح، بالقذيفة التي تصيب الهدف ولا تخطئه أبداً، وعبد الحميد باشا بدوي بقوة بحثه الفقهي، واستعداده المسبق للرد على كل أمر قانوني يثار، ونجح الوفد المصري نجاحاً فاق كل تقدير، وألغيت الامتيازات الأجنبية بموافقة جميع الدول الأجنبية ورضائها، واتفق على موعد إلغاء المحاكم المختلطة، كي يصبح القضاء مصرياً خالصاً، وزالت هذه الوصمة التي أصابت مصر زمنياً طويلاً عانت منها ما عانت، وكلفت المصريين ثمناً ضخماً من أموالها الخاصة، واقتصادها القومي، وأصبحت مصر حرة في سن القوانين، وفرض الضرائب، يتساوي فيها المصريون والأجانب».

دعوته المبكرة للتخلص من عبء الامتيازات الأجنبية

ومن الطريف ما رواه الأستاذ محمد على رفاعي من أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان يدعو في مقالات مبكرة إلى ضرورة التخلص من عبء الامتيازات الأجنبية، وقد أشار الأستاذ رفاعي إلى فقرة كتبها الدكتور بدوي في ١٩٣٣ فقال:

«فإذا عدنا إلى الوراء عشر سنوات، وجدنا عالماً الجليل يدحض حجج علماء القانون في العالم في مؤتمر مونترية المعقود لإلغاء الامتيازات عن مصر حتى فاز منهم لمصر بما تبغي وتريد».

«وكأنما كان مطلعاً على الغيب، مقدراً أن مصر سيجيء لها يوم تزيح فيه عن كاهلها كابوس هذه الامتيازات، فكتب بحثاً عنها في عام ١٩٣٣ ختمه بقوله:

«إنه لن يتم لمصر الشعور بما يجب لكل أمة من العزة والكرامة، ولن تتحقق لها العدالة التي ينبغي أن تعند بها في نضال الحياة العنيف، ولن تنتهي لها المساهمة في

النشاط الدولي والإنساني على الوجه الذي يؤهلها له ماضيها المجيد، وحاضرها العتيق، وكل ما حباها الله من خيرات، ووهبه أهلها من صفات، إلا أن تحط عن عاتقها تلك الامتيازات التي تقيد خطاها إلى الكمال».

د. محجوب ثابت يروي رأي أحمد ماهر باشا في إنجازة

يتضمن كتاب «الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت»، الذي ألفه صالح على عيسى السوداني، فقرات جميلة صور فيها المؤلف رأي محجوب ثابت في شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي. ولتقرأ نص الأستاذ صالح السوداني وهو يصف الدكتور عبد الحميد بدوي على لسان محجوب ثابت فيقول: «إنه العبقرى فى القانون، وفى الأدب، وفى بُعد النظر، وفى سعة الفكر، وقد قال لى أحمد ماهر بصراحتة: "لما توجهنا فى الوفد الرسمى إلى مؤتمر مونترىة لإلغاء الامتيازات الأجنبية، وكان الدكتور عبد الحميد بدوى باشا أحد أعضاء الوفد المصرى بحكم منصبه، كنا نحن أعضاء الوفد المصرى عالة على عبد الحميد بدوى، فإنه قد أغنانا عن البحوث القانونية، ووفر علينا الكر والفر، والمد والجزر، وبذل الجهود، فى الوقت نفسه و إذا بالدكتور عبد الحميد بدوى يصبح إعلاناً حياً لمصر، وعبقرىة المصرى فى المجتمع الدولى العالمى».

«لقد كان رجال القانون الدولى، وأساطين المعاهدات، وعباقرة المواد القانونية، ونقباء الأمم الغربىة، يحيط بمنسوب كل أمة جماعة السكرتيريين النابغين النابهين مزودين بالمراجع القانونية، وأضابير المعاهدات التى لا حصر لها من عهد الرومان إلى يومنا هذا، أما الدكتور عبد الحميد بدوى المصرى زميلنا فى وفد الحكومة المصرىة، فقد كان منفرداً دونهم، متسلحاً بعلمه، يملأ رأسه سجل حافل، وقاموس شامل، وموسوعة كاملة فى كل قانون، بل كان مرجعاً زخراً لكل ما اعتمد على مثله أنداده من مندوبى الدول. وكم كانت دهشتنا نحن أعضاء الوفد أبناء مصر، الذين نشأ بدوى بين ظهرانيهم، حينما وجدنا الدكتور عبد الحميد بدوى ينبرى من بيننا يتدفق بلاغة وعلماً ومعلومات مع حضور ذهن وقاد، دون رجوع إلى المراجع القانونية، أو الاعتماد على سكرتير، أو الاستئناس برأى مستشار أو معاون».

«... كان الدكتور عبد الحميد بدوى موضع إعجاب ودهشة وصلت إلى حد ذهول رؤساء وأعضاء ومستشارى رجال القانون الدولى، وقد جاهر رئيس الوفد اليونانى بقوله: إن الدكتور عبد الحميد بدوى نابغة هذا الزمن، ولا يقدر العظيم إلا عظيم».

قصة تقليدية من تراث أحزاب الأقلية

وقد أورد الأستاذ السوداني نقلاً عن محبوب ثابت قصة من القصص المعتاد تخليقها في عصور الحزبية، واصفاً بها أزمة (!!) ثارت نتيجة ما نقل عن أحمد ماهر من ثناء على الدكتور عبد الحميد بدوي في جريدة "الأهرام" وقد تضمنت هذه الفقرات تصويراً جميلاً لدوره في اتفاقية مونترية، وهو تصوير اعتمد محبوب ثابت في تمريره على نسبته إلى حوار دار بينه وبين أحمد ماهر، ثم هو يعقب على هذا الحوار، وعلى ما رواه له أحمد ماهر بما يؤكد رؤيته.

ونحن نعرف أن محبوب ثابت كان من أنصار التوجه الذي يميل إلى محاولة رفع قيمة أحمد ماهر، وأنه من أجل هذا كان ينحاز فينسب كل فضيلة إلى أحمد ماهر سالباً الفضائل نفسها من النحاس باشا، بيد أن الحوار الذي تتضمنه هذه الفقرات يعطينا فكرة (وإن تكن فكرة بيانية أو فنية) عن جهد الدكتور عبد الحميد بدوي وما حظي به من تقدير لاحق، سواء كان هذا التقدير قد صدر عن أحمد ماهر، أو عن النحاس، أو عن كليهما: «ثم قال الدكتور محبوب: إن جبرائيل تقلا باشا (صاحب الأهرام) الذي كان يرافق الوفد المصري، على حسابه مندوباً لجريدته، قال له إنه سأل الدكتور أحمد ماهر رأيه في عبد الحميد بدوي، فأجابه بأنه خير إعلان لمصر في المؤتمر، على أن أمة تنجب أمثال الدكتور عبد الحميد بدوي جديرة بأن تتبوأ مكانها بين الأمم، فلما نوهت جريدة الأهرام بما أفضي به إلى الدكتور ماهر بصراحته الماثورة، خاصمني النحاس باشا نصف عام، وخاصمني أحد أعضاء الوفد عاماً كاملاً؟! وقال جبرائيل باشا للدكتور محبوب: "لما عاتب النحاس باشا الدكتور أحمد ماهر باشا على تصريحه الذي نشرته الأهرام لم يقبل أحمد ماهر العتاب، بل قال للنحاس باشا متأففاً وغاضباً وثائراً: هب أن الدكتور عبد الحميد بدوي لم يكن مصرياً وشرف مصر في مجتمع دولي، أفلا يجمل بنا أن ننصفه ولو كان أجنبياً، نحن أمة مظلومة ونطالب بالانصاف، فإذا كنا غير منصفين لبعضنا، فكيف نطالب ونقتنع غيرنا بأن ينصفنا؟ وكيف نقنعهم بأن يعترفوا بفضلنا، ونحن ننكر لذي الفضل منا فضله؟ بدوي باشا رجل مننا، شرفنا ورفع ذكرنا وأقام حجتنا في مؤتمر دولي جئنا إليه لينصفنا، أفلا نخشي أن يقال لنا إنكم لا تنصفون النابهين النبغاء منكم، فكيف نطمئن إلى إنصافكم لمن كان أجنبياً عنكم؟ أم تريد ياسيدي أن يقال عنا إننا أمة تبغض القريب، وتحب الغريب؟ اسمع يا باشا.. لو لم يكن الدكتور عبد الحميد بدوي مصرياً وزمياً لنا، وكان مثل أي مستشار أجنبي، لما ترددت لحظة في الإشادة بعبقريته، وأنا لا أحب أن ننكر لذي الفضل فضله ولو كان خصماً، بل ولو كان أجنبياً، إنني لفي غاية العجب أنك تواخذني على الحديث الذي أفضيت به لصاحب الأهرام، بل إنني أحتج على ذلك، إنني سأجاهر برأيي، وأشيد بعبقرية بدوي، ولو أنه غير وفدي».

ملحق الفصل الثالث

قضايا الحدود والعلاقات الدولية

ضم «جغوب» إلى الأراضي الليبية

ربما أن أول عمل تولاه الدكتور عبد الحميد بدوي فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، و حدود التراب الوطني ، كان هو ما أشارت إليه أدبياتنا التاريخية من أنه اشترك في اللجنة التي تولت بحث طلب إيطاليا ضم «جغوب» إلى الأراضي الليبية في عهد وزارة زيور ١٩٢٥، لكنه شأنه شأن إسماعيل صدقي باشا، لم يوافق على هذا الطلب، وإنما اشترك في قرار هيئة المفاوضات الذي قال: إن جغوب وواحته ضروريتان للدفاع عن البلاد المصرية من الحدود الغربية.

ومن المعروف أن واحة جغوب تقع على الحدود المصرية الطرابلسية (الليبية)، وقد تنازل عنها لإيطاليا أحمد زيور باشا وقت أن كان رئيساً للوزارة في سنة ١٩٢٥

وقيل في ذلك الوقت إن رغبة إيطاليا في هذه الواحة وضرورة ضمها لطرابلس، نبئت سنة ١٩٢٤ وقت أن كان المغفور له سعد زغلول باشا على رأس الوزارة، ولكن هذه الوزارة رفضت بطبيعة الحال هذا العرض، ثم عادت المفاوضات من جديد سنة ١٩٢٥

عضوية لجنة الحدود الفاصلة بين ليبيا ومصر

وقد نشرت الصحف المصرية في أكتوبر ١٩٢٥ تشكيل اللجنة المصرية المعنية بالخلاف بين إيطاليا ومصر بشأن الحدود الفاصلة بين طرابلس ومصر.

وكانت اللجنة المصرية مكونة برياسة إسماعيل صدقي باشا، وعضوية: الدكتور عبد الحميد بدوي باشا، واللواء حسن توفيق بدر باشا، واللواء أحمد شفيق باشا، وقد تقرر أن تسافر هذه اللجنة من الإسكندرية إلى السلموم للاجتماع بالمندوبين الإيطاليين لترسيم حدود مصر الغربية. وقد نشرت الصحف المصرية المتاحة لنا أن اللجنة الإيطالية كانت برئاسة الماركيز توكمبيازو.

خبر عن مطالبته بإعادة واحة جغبوب للمملكة المصرية

وفيما بعد ما يقرب من عشرين عاماً نقلت الصحافة المصرية في أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، أن راديو لندن أذاع صبيحة يوم الخميس أن صاحب المعالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا رئيس وفد مصر لدي مؤتمر سان فرانسيسكو، قدم لهيئة المؤتمر مذكرة خاصة بإعادة واحة جغبوب للمملكة المصرية.

وذكر الراديو أيضاً أنه جاء في مذكرة بدوي باشا أن هذه الواحة انتزعت من الأراضي المصرية تحت ضغط تأثير دبلوماسي.

وبهذه المناسبة، أشارت الكتابات الصحفية الصديقة للدكتور عبد الحميد بدوي إلى وجهة نظره في الموضوع، وهي أن مصر كانت في ذلك الوقت غير متمتعة بالحكم النيابي، والدستور يحرم التنازل عن أي شبر من أراضي الدولة، ولكن دولة زيور باشا سافر في فصل الصيف إلى روما، وعند عودته عهد إلى مسيو بيولا كازيللي المستشار الملكي لدي رئاسة مجلس الوزراء - وهو إيطالي الجنسية - أن يتفاوض مع الجانب الإيطالي الذي كان يمثله في ذلك الوقت مسيو نجرنو كامبيازي وزير إيطاليا المفوض في مصر، ورأت الحكومة أن الرأي العام أمامها قوي، فألفت لجنة من كبار الضباط والمهندسين المصريين لبحث المسألة من الوجهة العسكرية والمدنية، وسافرت هذه اللجنة، وبعد أن أتمت تقريرها قدمته للوزارة الزيورية، وكان ما جاء فيه سبباً لتنحي معالي صدقي باشا، والدكتور عبد الحميد بدوي باشا، وحسن توفيق بدر باشا، عن هيئة المفاوضات مع الحكومة الإيطالية، إذ قالت هذه اللجنة صراحة إن جغبوب وواحتها ضروريتان للدفاع عن البلاد المصرية من الحدود الغربية.

وتولي مسيو بيولا كازيللي كتابة المعاهدة، ولما جاء دور التوقيع عليها لم يوقعها، لأنه إيطالي، وإن كان موظفاً مصرياً، ووقعها بدله إبراهيم وجيه باشا وكيل الخارجية في ذلك الوقت.

الباب الثاني

التألق

الفصل الرابع

في منصب وزير المالية

حرصه على أن يظل بمنأى عن المناصب الوزارية

بقي الدكتور عبد الحميد بدوي على ما عاهد نفسه عليه من أن يظل بمنأى عن الانخراط في المناصب الوزارية والحكومات المتوالية، على الرغم من أن بعض مرؤوسيه في هيئة قضايا الحكومة قد اختيروا لتولي المناصب الوزارية، ومن هؤلاء على سبيل المثال صليب سامي باشا، الذي دخل الوزارة في نهاية عهد وزارة إسماعيل صدقي في ١٩٣٣.

وقد كان مفهوماً أن حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على منصبه ومكانته في لجنة قضايا الحكومة يحولان بينه وبين الاندفاع إلى قبول منصب من المناصب الوزارية، وما تشهده من تقلبات حادة وسريعة، وبخاصة أنه لم يكن منتمياً إلى الوفد الذي كان بمثابة حزب الأغلبية. ومع هذا فقد ظل اسم الدكتور عبد الحميد بدوي يتردد من أن لآخر في الترشيحات الوزارية المتوالية، بل إنه كان في بعض الأحيان مرشحاً لأن يشكل هو نفسه (الذي لم يدخل الوزارة بعد)، وزارة تكنوقراطية.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، ورفض الزعيم مصطفى النحاس باشا فكرة أن يرأس وزارة قومية، ثم تشكيل وزارة حسن صبري، وبعد وفاته المفاجئة، تولى حسين سري باشا رئاسة الوزارة، وهو الرجل الفني التكنوقراطي المهندس، وعندئذ وجد أولو الرأي أن من الخير أن يدعم حسين سري بوجود الدكتور عبد الحميد بدوي معه في الوزارة. وهكذا فإن تمنعه عن الاشتراك في الوزارة انتهى بقبوله دخول وزارة سري باشا في ديسمبر ١٩٤٠، ومن الواضح أنه لم يقبل هذا المنصب إلا بعد إلحاح شديد، وبعد أن استوثق لنفسه من مكانة كان يحبها له معجبوه.

تألقه حين تولى وزارة المالية

وقد أشار السفير عبد الحليم بدوي إلى أن والده « كان عزوفاً عن خليقة واقتناع عن العمل السياسي بمعناه الضيق، فقد كان يري أن تلك الممارسة السياسية قد لا تتفق تماماً مع ما استهدفه لنفسه من دور في الحياة العامة، فللعمل السياسي أربابه، وللعمل القانوني أربابه».

«وإذا كان التداخل بين المنصب الذي كان يشغله وبين الأحداث السياسية التي كانت تمر بها البلاد فرضت عليه دوراً، وإن لم يكن اختاره لنفسه، فما كان ذلك إلا لأن شعوره الوطني، والتزامه الأدبي كان يحتم عليه القيام به».

«وليس أدل على ذلك من أن الفترات التي قضاها وزيراً لم تزد على عامين، فقد استقال في المرة الأولى عندما تعارضت المصالح الشخصية للبعض مع المصلحة العامة، فأثر المصلحة العامة، وكانت المرة الثانية بعد أن أدي واجبه في تمثيل مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو، ولكنها كانت عودة إلى عمله المفضل كقاض في محكمة العدل الدولية.

الاسترضاء ان اللذان منحاه مع دخوله الوزارة

وقد أشرنا في كلمتنا في حفل الجمعية الخيرية الإسلامية إلي حقيقة مهمة، وهي أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان الوزير الوحيد في عهد الليبرالية (١٩١٩ - ١٩٥٢) الذي دخل الوزارة بترتيب بروتوكولي خاص، حيث نص المرسوم الملكي على أن يكون له الحق في العودة إلي منصبه كرئيس لقضايا الحكومة، وأن يحتفظ له بهذا المنصب طيلة توليه الوزارة، على ألا يباشر عمله فيه. و صحيح أن الدكتور عبد الحميد بدوي لم يعد إلي هذا العمل بعد استقالته من الوزارة، لكن هذا يعطينا فكرة عن مدي الاسترضاء الذي حصل عليه الرجل حتي يقبل بالعمل وزيراً، ولم يكن هذا هو الاسترضاء الوحيد، وإنما كان هناك استرضاء آخر يتعلق بأقدميته بين الوزراء، حيث جاءت أقدميته سابقة على الوزراء الذين تولوا الوزارة قبله.

تفصيل التعديل الذي دخل الوزارة بمقتضاه

دخل الدكتور عبد الحميد بدوي الوزارة (في ديسمبر ١٩٤٠) أي بعد فترة من تشكيل وزارة حسين سري باشا الأولى ، وكان وزير الدفاع في تلك الوزارة صالح يونس باشا قد توفي، وكان من الوزراء المستقلين، أي غير الحزبيين ، و هكذا فإن رئيس الوزراء تمكن من إدخال تعديل محدود على الوزارة بأن نقل حسن صادق وزير المالية إلى وزارة الدفاع ، وعين الدكتور عبد الحميد بدوي باشا وزيراً للمالية.

نعود لنؤكد القول بأن الدور السياسي للدكتور عبد الحميد بدوي في وزارة سري باشا لم يكن يقل عن دوره المالي والتنظيمي فيها، بل ربما كان أكثر بروزاً في أدبياتنا، ويعود السبب في هذا إلى ما سوف نشير إليه بالتفصيل في فصل تالٍ من هذا الكتاب فيما يتعلق بموقفه القوي والواضح في دعم الرأي القائل بتجنيد مصر ويلات الحرب العالمية. وقد ظل بدوي باشا يغذي هذا الرأي بكل ما كان يتطلبه من دفع

سياسية وقانونية حتى انتهى الامر كما نعرف إلى إقرار سياسة تجنيب مصر دخول هذه الحرب.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن المراقبين السياسيين فهموا مبكراً وبوضوح أن دخول بدوي الوزارة ومشاركته فيها أو قبوله لها كان بصفته قانونياً قديراً يستطيع دعم جانب رئيس الوزراء في المعركة التي فرضها عليه السعديون كما فرضوها على سلفه حسن صبري باشا ، فقد كان السعديون برياسة أحمد ماهر باشا يطالبون بضرورة إعلان مصر الحرب والمشاركة فيها إلى جانب الدول الديمقراطية تنفيذاً لمعاهدة ١٩٣٦ .

وضعه العملي و البروتوكولي

على أي حال ، فقد أصبح الدكتور عبد الحميد بدوي وزيراً متقدماً في وزارة سري باشا واستمر فيها، وقد تأكد الوضع البروتوكولي الاستثنائي للدكتور عبد الحميد بدوي عند تشكيل وزارة حسين سري باشا الثانية التي تشكلت في ٣١ يوليو ١٩٤١، حيث جاء اسم الدكتور عبد الحميد بدوي بعد أحمد خشبة مباشرة ليكون ثاني الوزراء في الترتيب وليكون بهذا سابقاً على كل مَنْ ضمتهم هذه الوزارة ممن كانوا قد تولوا الوزارة قبله وهم: صليب باشا سامي، ومحمود غالب باشا، والدكتور محمد حسين هيكل باشا، والشيخ مصطفى عبد الرازق، وحامد محمود باشا، وإبراهيم عبد الهادي، وعبد القوي أحمد باشا، وحسن صادق باشا، وإبراهيم دسوقي أباطة، ومحمد راغب عطية بك، والدكتور عبد الرحمن عمر بك، ومحمد حامد جودة.

علاقته بحسين سري باشا

ومن حق الدكتور عبد الحميد بدوي في هذا المقام أن نشير إلى أن علاقته برئيسي الوزراء اللذين عمل معهما (أي حسين سري والنقراشي) كانت علاقة تبجيل زائد منهما له، ولما كنا لا نزال في حديثنا عن عمله مع الأول، فإننا نشير إلى أننا وجدنا في أوراق الدكتور عبد الحميد بدوي رسالة بخط يد حسين سري باشا رئيس الوزراء، يطلب إليه أن يكتب خطاب العرش الخاص بوزارته:

«عزيزي عبد الحميد : أنا أعترف أنك أكثر رجل مرهق في الحكومة المصرية، ولكنني أعترف أنك "أدها وأدود"، ولذلك أرجوك بإلحاح أن تتكرم بكتابة خطاب العرش ليتمكن عرضه على مجلس الوزراء يوم الاثنين ٣ نوفمبر».

٣٠ أكتوبر ١٩٤١

حسين سري

خروجه من الوزارة

حدثت أزمة خروج الدكتور عبد الحميد بدوي من وزارة سري باشا في يناير ١٩٤٢، وهي أزمة متعددة الزوايا آذت مشاعر كثير من محبي الرجل على نحو ما هو واضح بجلاء في عدد من الرسائل التي يطالعها القراء في فصل تال من هذا الكتاب.

ويذهب الدكتور يونان لبيب رزق إلى ما لا نوافقه عليه من تفسير لخروج الدكتور بدوي من الوزارة، وهو يستند في هذا التفسير إلى ما حدث للوزارة بعد شهر من خروج بدوي باشا فيقول: «إن الدكتور عبد الحميد بدوي ترك سفينة الوزارة قبل أن تغرق»، والواقع أن كلا الطرفين.. بدوي والوزارة (على حد سواء)، لم يكن ليعرف أن الوزارة ستضطر إلى الاستقالة، ولا إلى الغرق، ومع هذا فلا بد أن نذكر رأي الدكتور يونان لبيب رزق حيث يقول: «والواضح أن الدكتور عبد الحميد بدوي باشا قد استشعر حدة الأزمة، خاصة أنه كان يشغل منصب وزير المالية التي تحملت فوق ما تطبق بسبب تلك الظروف، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته في ١٣ يناير عام ١٩٤٢، أي قبل حادثة ٤ فبراير بعشرين يوماً بالضبط، وترك السفينة قبل أن تغرق، وأنقذ اسمه من أن يكون في الوزارة التي أطاح بها الإنذار المشهور الذي وجهه السفير البريطاني للملك فاروق في ذلك اليوم».

هكذا يبدو نص الدكتور يونان لبيب رزق وكأنه ليس إلا قراءة سريعة في كشف الوزارة والوزراء ليس إلا.

كيف رفعت استقالته من أسهمه

كان خروج الدكتور عبد الحميد بدوي من وزارة سري باشا مناسبة جعلت الكثيرين يتحدثون عن فضله، وعن قيمته، وربما أن الدكتور عبد الحميد بدوي لم ينل المجد من مناقشة شخصيته وفكره وأدائه إلا بسبب هذا الخروج المبالغت من وزارة سري باشا.

والحق أن أكبر إنصاف حظي به الدكتور عبد الحميد بدوي في رواية قصة استقالته من الوزارة في يناير ١٩٤٢، هو ما لخصه الدكتور عبد الرزاق السنهوري عن هذه القصة في كلمته في حفل تأبين الدكتور عبد الحميد بدوي، حيث قال:

«... ولم يكن إلا القليل من يعلم بما وقع من جفوة بينه وبين القصر، كان عبد الحميد بدوي، الرجل الفني الأول في مصر، معتصماً بفنه، مستنداً منه إلى ركن

ركين، فكان القصر، وكانت الحكومة، وكانت مصر كلها، في أشد الحاجة للانتفاع بهذا الفن، ومن ثم كان القصر لا يقصر نحوه في ود ولا ترحيب، أما الدكتور عبد الحميد بدوي الرجل السياسي، وبخاصة وزير المالية الذي يحتك كثيراً بالقصر، و يتلقى كل يوم رغائبه، فشيء آخر، كان عليه أن يسير في الركب كسائر الوزراء، وليس له أن يعتز بكفاية أو مكانة»

«ولكن الدكتور عبد الحميد بدوي رجل يعرف قدر نفسه، ألم أقل لكم إنه كان لا يطأطئ رأسه لإنسان ولو كان هذا الإنسان ملكاً، فلم يطأطئ رأسه، وكان يوم عيد اعتاد القصر أن يجري فيه التشريعات الكبرى على حد تعبير ذلك العهد، والوزراء وكبار رجال الدولة يمرون واحداً بعد الآخر أمام صاحب العرش يحيونه، والدكتور عبد الحميد بدوي يمر بينهم، فإذا به يُستوقف، وتوجه إليه عبارات تنطوي على شيء من الارتياح، فيبادر إلى تقديم استقالته في الحال».

« ويخرج من الوزارة عالي الرأس، موفور الكرامة، ويقال له لقد احتفظت بمنصبك كبيراً للمستشارين الملكيين خالياً لتعود إليه عندما تشاء، فهلا عدت إليه؟ فيجيب: ولا هذا، فمن أثر كرامته على المنصب الوزاري، يؤثرها على أي منصب آخر، وترك الفريد الوزارة والوظيفة، واعتكف يستجم طوال المدة الباقية من الحرب إلى سنة ١٩٤٥».

حديث حسن يوسف عن علاقة عبد الحميد بدوي بأحمد حسنين

حرص حسن يوسف باشا في مذكراته على أن يلقي الضوء السريع على علاقة الدكتور عبد الحميد بدوي بأحمد حسنين باشا، في تلك الفترة، وعلى ترشيحه له لرياسة الوزارة، وعلى استقالته المفاجئة:

«وكان بدوي باشا على صلات قوية برئيس ديوان الملك (أحمد حسنين باشا)، وكان القصر يرشحه لرئاسة الوزارة، ولكن حدث في ٢٦ ديسمبر ١٩٤١ أن ذهب إلى وزارة المالية وجمع أوراقه الخاصة واعتكف، ثم أذيعت استقالته من الوزارة في ٥ يناير سنة ١٩٤٢ وتولى حسين سري وزارة المالية مؤقتاً مع بقائه وزيراً للداخلية».

تشخيص مصطفى بهجت بدوي للمفارقة الكبيرة في حياة عمه

ولقد لفت الأستاذ مصطفى بهجت بدوي النظر إلى المفارقة الكبيرة في حياة عبد الحميد بدوي، الذي لم يشغل اسمه الصحافة بطريقة مدوية إلا في واقعة واحدة حين ثار الخلاف بينه وبين الملك فاروق حول جزيرة الذهب، وقد كتب الأستاذ مصطفى

بهجت بدوي هذه القصة في الذكرى السابعة لرحيل عمه في مقال بعنوان «في رحاب التاريخ»:

«في مثل هذا اليوم منذ سبع سنين قضي راضياً مرضياً، منطوياً على نفسه وبلا ضجيج، مثلما عاش حياة طويلة عريضة عميقة خصيبة، فيها الانطواء رغم كل مقومات المجد، وفيها العزوف عن الضجيج رغم كل مؤهلات وجاذبية الشهرة المدوية! ولست أذكر أنه شغل مكاناً كبيراً من بعض الصحف والمجلات المصرية، مع كونه شغل مكانة عالية في الحياة المصرية والدولية على السواء، إلا مرة واحدة، والغريب أنها كانت بمناسبة حملة مدبرة ضده، وشائعات أطلقها سماسرة السراي الملكية، وأعداؤه، وتلقاها في سخريه حكيمة، وصمت بليغ، بينما رحلت في شبابي الباكر أغلي وأثور، وأكتب الأشعار دفاعاً عنه، وتمجيداً، وأجري الاتصالات!».

«ذلك أن ابن مصر الأغر الذي نتحدث عنه بمناسبة ذكره السابعة الدكتور عبد الحميد بدوي، كان قد اختلف مع الملك فاروق في بداية سنة ١٩٤٢، فقد كان الدكتور عبد الحميد بدوي وزيراً للمالية عندما طمع فاروق في جزيرة الذهب، وأراد أن يضمها من ملكية الدولة إلى أملاكه الخاصة، فتجراً وتصدي ورفض الإرادة الملكية السنوية! وهنا حاول فاروق إهانته، فقذف الدكتور عبد الحميد بدوي باستقالته في وجهه الملكي في أوائل يناير ١٩٤٢ واعتكف في بيته، ولم يمر شهر حتى كان حادث ٤ فبراير الشهير! غير أن فترة الشهر هذه كانت كافية لتخرج الخبائث من الصدور، ولتشن حملة (شائعات) من أكثر الحملات ظلماً وإظلاماً لتجرح الشرف والسمعة، وليقولوا عنه تارة إنه ملأ الحكومة بأقاربه ومحاسبيه، وتارة أخرى بأنه كان "دون جوان" يقيم العلاقات الغرامية مع النساء مستغلاً منصبه ووسامته، وهكذا مما لا أصل له، ومما صورته خيالهم المريض، وأحقادهم الأشد مرضاً وضراوة! ولكنه مرض في بعض النفوس قديم متوارث، لعل قابيل بدأه، وما زال قائماً - وفي نطاق ضيق والحمد لله - حتى الآن، ومتكرراً يحاول تجريح كرامات الأبرياء الشرفاء بالشائعات، وبالمنشورات، وبكل الأساليب الخسيسة، ولكنها تنكسر - عادة - عند مواطني أقدامهم!».

فصل من كتابات مصطفى بهجت بدوي

ثم يشير الأستاذ مصطفى بهجت بدوي إلى واقعة طريفة : «وإذا لم يكن للدكتور عبد الحميد بدوي حظ كبير في الصحافة المصرية، فإن هذا الحظ قد تخلي عنه أيضاً - أو بالأحرى تخلي عني - فنسيت أن أدرج في كتابي الأخير، وفي جزئه الثاني (رحلات مع الأوجاع) فصلاً كاملاً كنت قد كتبت عنه ولم ير النور!».

الفصل الخامس

دوره في تجنب مصر ويلات الحرب العالمية

فكرته عن الحرب العالمية

قلنا في الفصل السابق إن الدور السياسي للدكتور عبد الحميد بدوي في وزارة سري باشا لم يكن يقل عن دوره المالي والتنظيمي فيها، بل ربما كان أكثر بروزاً في أدبياتنا، ويعود السبب في هذا إلى ما عرف من قبل قبوله الوزارة عن موقفه القوي و الواضح في جانب الرأي القائل بتجنب مصر ويلات الحرب العالمية حين احتدمت مناقشات هذه القضية على الساحة السياسية .

تأييده لسياسة على ماهر في تجنب مصر ويلات الحرب

ومن الحق أن نقول إنه كان للدكتور عبد الحميد بدوي رأي واضح في هذه القضية منذ بدأ الحديث عنها في وزارة على ماهر الثانية (١٩٣٩) حيث كان أميل إلى التريث في دخول الحرب، وذلك في مقابلة الحماس الشديد الذي أبداه السعديون تجاه دخول الحرب، وقد تأكد هذا الرأي الذي تبناه الدكتور عبد الحميد بدوي عندما أصبح هو نفسه عضواً في الوزارة، ومن حسن الحظ، فإن الأدبيات التاريخية المتاحة تشير إلى كثير من التفاصيل فيما يتعلق بهذا الرأي.

شهادة حسن يوسف باشا عن دوره

وعلى سبيل المثال، فقد أشار حسن يوسف باشا في مذكراته بكل وضوح إلى دور الدكتور عبد الحميد بدوي في تعضيد فكرة تجنب مصر ويلات الحرب، وأنه كتب مذكرة قانونية ضمنها التفريق بين الحرب الدفاعية والحرب الهجومية، ويبدو من حديث حسن يوسف أن فكرة الدكتور عبد الحميد بدوي كانت من القوة، بحيث تجنبت السلطات البريطانية الدخول في مناقشة حولها، وهو ما أشرنا إليه في كتابنا «في كواليس الملكية». يقول حسن يوسف باشا:

«ولندع السفير البريطاني يسجل لقاءه هذا مع على ماهر، إذ يقول في برقية رقمها ٥٦٢ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٩: «سلمت مذكرة إلى رئيس الوزراء في الساعة العاشرة من هذا المساء.. وقد وافق على أنها متفقة تماماً مع العبارات التي اقترحها هو في الليلة الماضية. ولم يلبث أن سلمني صورة برقية تسلمها لتوه من سفير مصر في لندن بتاريخ ٧ سبتمبر بخصوص مقابله مع مستر بتلر في وزارة الخارجية في

٦ سبتمبر مع توجيه الانتباه إلى الجملة الآتية : (اقترحت عليه شراء العتاد العسكري من الولايات المتحدة بوساطة مصر، إذ يتيسر لها القيام بهذا العمل لكونها دولة غير محاربة)، وقد سر مستر بتلر باقتراحي وسوف يعرضه على لورد هاليفاكس».

بريطانيا تخطط لشراء الأسلحة الأمريكية عن طريق مصر!!

هكذا نري أن بريطانيا نفسها في بداية الحرب العالمية الثانية كانت تخطط لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مصر (وسبحان مغير الأحوال)، ولم تكن أي من مصر أو أمريكا قد دخلت الحرب.

«ويستطرد السفير (أي السفير البريطاني) فيقول: «وقد لاحظ رئيس الوزراء (أي على ماهر) أن هذا قد غير الأمور، وأن من رأي زملائه أن هذا الوضع يؤثر أساسا على القرار الذي اتخذوه بالأمس، وأن الملك فاروق قد بعث إليه برسالة عاجلة في نفس المعني، وقد علفت على هذا بقولي: «إنني أمل ألا ينزلق جلالته الملك إلى عمل قد لا تحمد عقباه... وفي اليوم التالي عندما قدم على ماهر مذكرة من الدكتور عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة مؤيدة لرأي الحكومة في التريث وضرورة عرض الأمر على البرلمان، قال (علي) ماهر باشا للسفير: إن الملك فاروق حضر إعداد هذه المذكرة، وأضاف أن مذكرة بدوي تفرق بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية».

السفير البريطاني يتحدث عن تبني على ماهر لرؤية بدوي

وقد روي حسن يوسف باشا أن السفير البريطاني تحدث في برقيته لحكومته بما يشي بضيقة من تبني رئيس الوزراء على ماهر باشا للرؤية التي طرحها الدكتور عبد الحميد بدوي (رئيس قضايا الحكومة) في مذكرته التي أيد بها التريث (!!)) وضرورة عرض الأمر على البرلمان:

«قال السفير في برقية بتاريخ ٨ سبتمبر: أما فيما يختص بدولة رئيس الوزراء (أي على ماهر)، فقد قلت إنني في حيرة تامة كيف أفسر للحكومة البريطانية فشله في الوفاء بما عاهدني عليه كتابة وشفاهها؟»

" فتعليماتكم الأخيرة نسخت بوضوح كل ما سبقها، وقد يكون سفير مصر أساء فهم الحديث مع مستر بتلر، وعلى أي حال ، فقد تمت المقابلة بينهما منذ يومين وأصبحت غير ذات موضوع . ثم قال السفير: هل كان على ماهر يريد حقا أن أبلغكم أنه قد خذلنا مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم لنا صيغة الخطاب الذي طلب أن توجهه

إليه؟ فليضع نفسه في مكان فخامتكم ويتصور الأثر الذي لا بد أن يحدثه تقريره هذا لديكم . ولم أحاول أن أخفي شعوري، وحذرتة مرة أخرى من أثر ذلك على الحكومة البريطانية، لقد أصبح الموقف لا يحتمل وقد يكون لأخبار الإذاعة الفرنسية هذا المساء عن دخول القوات الألمانية مدينة فارسوفيا بعض الأثر فيه، ولو أنني لا أملك دليلا عليه ، وإذا ما تلقيت إيضاحا يبدد سوء الفهم الذي وقع فيه سفير مصر (في لندن) فإنني سأعود الكرة في شأن مطالبنا».

نجاح مصر في كسب الوقت

يعلق حسن باشا يوسف على هذا كله بقوله: «لم تشأ الحكومة البريطانية أن ترد على مذكرة بدوي باشا، أو أن تدخل في مناقشة قانونية حول الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وقد أبرق اللورد هاليفاكس في ١٣ سبتمبر إلى سفيره في مصر ينصحه بذلك وبأن يوقف الضغط على الحكومة المصرية لأن إعلان قيام حالة الحرب يتطلب موافقة البرلمان، ولأن الفرصة التي أتاحتها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ سبتمبر قد ضاعت».

شهادة د. حسين حسني باشا

وقد أكد الدكتور حسين حسني باشا سكرتير الملك فاروق على دور الدكتور عبد الحميد بدوي في هذه الفترة فيما رواه في مذكراته عن هذه الفترة، وهو ما تدارسناه من قبل في كتابنا «في كواليس الملكية»، حيث قال:

«... لم تكتف السفارة البريطانية بتلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية وأخذت تطالب مصر بإعلان الحرب على ألمانيا لأسباب لها وجاقتها في نظرها، ومن أهمها أن تكون مصر قدوة لباقي البلاد العربية وبخاصة العراق، في حين أن على ماهر باشا كان يحاول إقناع السفير بأن بقاء مصر على الحياد يضمن للبريطانيين مزية كبرى هي عدم تعرضهم للهجوم بحكم حياد مصر، فضلا عن إمكان تدفق الإمدادات الحربية على مصر تحت ستار حيادها، وهو ما اقتنع به وزير الخارجية البريطانية عند مناقشته الموضوع مع سفير مصر في لندن (المرحوم نشأت باشا)، إذ أوضح السفير للوزير البريطاني أنه يمكن لبريطانيا في ظل حياد مصر أن تستورد ما يلزمها من أمريكا - وذلك كما جاء في برقية عاجلة من نشأت باشا في ٧ سبتمبر - فأشار وزير الخارجية البريطانية على حكومته بأن تطلب من سفيرها هذا الامتناع عن الضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ ما يطلبه من وجوب إعلانها الحرب».

«إلا أنه في خلال الأخذ والرد بين الطرفين - لشدة تمسك السفير برأيه - أخذ على ماهر باشا يحاول إيجاد حل للتوفيق بين الوضع الجديد - بعد وصول برقية نشأت باشا - وبين ما كان قد تم الاتفاق عليه مبدئياً من قبول إعلان الحرب، فطلب إلى الدكتور عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة إذ ذاك والمستشار القانوني لمجلس الوزراء ، أن يضع مذكرة لتأييد رأي الحكومة في وجوب التريث والتفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وبلغ من اهتمام الملك بالموقف أنه حضر بنفسه إعداد هذه المذكرة، وهو ما أثار السفير البريطاني عندما علم بذلك وجعله يقول: «... أمل ألا ينزلق جلالته إلى ما لا تحمد عقباه».

مجلس النواب يصوت ضد دخول الحرب

ونحن نعرف من أدبياتنا التاريخية أن قضية اشتراك مصر في الحرب العالمية كانت قد طرحت على ثلاث جلسات سرية في مجلس النواب، انتهت بفوز واضح لسياسة الحكومة، إذ جاءت نتيجة التصويت في صالح عدم إعلان الحرب (١٢٢ صوتاً، ضد ٦٨ صوتاً)، وهو الأمر الذي دفع السعديين إلى عدم الإصرار على موقفهم المنادي بدخول الحرب.

رواية الدكتور يونان لبيب و تعقيبنا عليها

يذكر أستاذنا الدكتور يونان لبيب رزق أن السفير البريطاني في القاهرة عزا هذا النجاح إلي شخصية حسين سري من ناحية، وإلي استطاعته تكوين وزارة قوية متماسكة كان الدكتور عبد الحميد بدوي باشا من أهم عناصرها، والواقع أن استنتاج الدكتور يونان فيه قفز على حقيقتين مهمتين، أولاهما أن الدور الذي أداه الدكتور عبد الحميد بدوي في هذه القضية كان قبل دخوله الوزارة، وقد أداه من موقعه المفضل رئيساً لقضايا الحكومة، وثانيتها أن الدكتور بدوي لم يكن من الذين دخلوا الوزارة في يوم تشكيل سري باشا لها لكنه رؤي أن يدعم به تشكيل الوزارة فيما بعد تشكيلها .

المطالبة بأن تكون القاهرة كباريس مدينة مفتوحة

ولم يقف الأمر عند هذا الحد في المداولات التي سبقت دخول الدكتور عبد الحميد بدوي الوزارة، ثم التي حدثت في أثناء عمله وزيراً للمالية. ففي سبتمبر عام ١٩٤١ تقدمت الحكومة المصرية باقتراح للسفارة البريطانية باعتبار بعض بلاد مصر مدناً مفتوحة مثلما حدث مع باريس، وحددت القاهرة وطنطا وبعض عواصم المديرية ذات الأهمية التاريخية والدينية، وبرغم أن المصادر لا تسعفنا بمن كان وراء هذه

الفكرة القانونية البديعة، فإن كل الدلائل تشير إلى أنه لم يكن هناك سوي الدكتور عبد الحميد بدوي رئيس قضايا الحكومة في ذلك الوقت. ومن المعروف أن الجانب البريطاني قد رفض الفكرة متعللاً بعدم جدواها من الناحية العسكرية، وأن الألمان لا يحترمون تعهداتهم، فضلاً عن أن القاهرة هي المركز الرئيسي للجيش المصري.

موجز موقفه من الحرب العالمية

هكذا ، فإن دراسة موقف مصر خلال الحرب تؤدي إلى رصد موقفين إيجابيين للدكتور عبد الحميد باشا بدوي :

- تأييد سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، وهي السياسة التي تنسب إلى على ماهر باشا
- محاولة إعلان القاهرة مدينة مفتوحة .

ومع هذا فإنه كان ممن أيدوا إعلان الحرب في ١٩٤٥

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن من الطريف أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان هو نفسه من أيد أحمد ماهر (فيما بعد وضع الحرب العالمية أوزارها) في ضرورة إعلان الحرب على المحور حينما اقترب الحلفاء من النصر، واشترطوا أن تقوم مصر بإعلان الحرب لحضور المؤتمر الذي ينظم قواعد النظام الدولي الجديد. وقد أكد إبراهيم عبد الهادي باشا في مذكراته على هذا المعنى ، حيث قال:

«والحقيقة أن أحمد ماهر لم يقرر وحده إعلان الحرب على اليابان، بل اشترك معه ذوو الرأي والمسئولية في هذا العمل، فقد اجتمع الدكتور أحمد ماهر مع الدكتور عبد الحميد بدوي باشا، والدكتور محمد حسين هيكل، فوافق الاثنان على وجوب الاشتراك في المنظمة الدولية المرتقبة، وقال هيكل باشا بكل وضوح: إذا كنا قد خالفنا وجهة النظر في الماضي وجنبنا مصر خطر الحرب، فإنه لا ضرر اليوم لإعلان الحرب، بل إن فيها مصلحة مؤكدة لمصر».

ونختم هذا الفصل بملحوظة طريفة وهي أن هؤلاء الثلاثة كانوا زملاء في الدراسة و التخرج !

الفصل السادس

أصداء استثنائية لاستقالته

لا نزال نقول إن خروج الدكتور عبد الحميد بدوي المفاجئ من وزارة سري باشا كان مناسبة جعلت الكثيرين يتحدثون عن فضله، وعن قيمته، ويسجلون هذه الآراء في رسائل شخصية يبعثون بها إليه، وقد كان الرجل الذي فرغ لتوه من ضوضاء الحياة قادراً على أن يمكن لنفسه من الاحتفاظ بهذه الرسائل التي وجدناها في أوراقه.

وربما أن الدكتور عبد الحميد بدوي لم ينل حظ التمجيد الباكر لشخصيته وفكره وأدائه إلا بسبب هذا الخروج المباغت من وزارة سري باشا.

وصف د. طه حسين لخروجه من الوزارة

وعلى سبيل المثال ، فقد كتب الدكتور طه حسين عبارات في ١٧ يناير ١٩٤١ أقرب إلى ما نقول عنه المشاركة الوجدانية، ورفع الروح المعنوية، متحدثاً فيها عن رغبته في لقاء الدكتور عبد الحميد بدوي، بعد إعلان استقالته مع إدراكه لحقيقة أن بدوي لا يريد أن يلقي أحداً:

«صديقي صاحب المعالي»

«ليس أحب إلى نفسي ولا أثر عندي من أن ألقاك في هذه الأيام، ولكن أقدر أن حياتنا المصرية البغيضة ترغبك عن لقاء الناس، ومنهم الأصدقاء وقتاً ما، فليس المصريون المعاصرون بالذين يُحِبُّ لقاءهم، أو تحسن عشرتهم».

«ولكن.. أرجو أن تجد في هذه الرسالة البسيطة ترجمة صادقة لما يملأ قلبي من الإعجاب بك، والحب لك، والثقة المطلقة بأنك أسمى عقلاً، وأنبل نفساً، وأكرم قلباً، من أن ترقى إليك سخافة المعاصرين».

«وأنا أرجو أن تقبل من صديقك المخلص تحية ملؤها الوفاء والود».

طه حسين

رواية الأستاذ حافظ محمود عن استقالته

أشار الصحفي القدير الأستاذ حافظ محمود في أحد مقالاته إلى رواية أخرى للسبب الذي جعل الدكتور عبد الحميد بدوي باشا يترك الوزارة، ونحن نلاحظ على رواية الأستاذ حافظ محمود أنه ذكر أن بدوي باشا كان وزيراً للعدل، بينما كان وزيراً للمالية، ولم يكن الخلاف وقتها متعلقاً بالعدل، وإنما كان متعلقاً بالمال العام، فقال:

«... كان يتولى منصب رئيس هيئة قضايا الحكومة، وكانت هذه الهيئة تقوم - قبل إنشاء مجلس الدولة - بوظيفة الإفتاء في كل التشريعات، فما من تشريع صدر في الجيل الأسبق، إلا وكانت عليه بصمات عبد الحميد بدوي، وكان الدكتور عبد الحميد بدوي أقدر من عرفته مصر في صياغة مشروعات القوانين، ولهذا كان الأستاذ التابعي يسميه "مفتي القرية"، وينشر صورته الكاريكاتورية في مجلته وفوق رأسه عمامة كبيرة».

«ولقد عاصر الدكتور عبد الحميد بدوي نظاماً من أنظمة الدولة في مصر لم يبرز فيه أحد كعبد الحميد بدوي، فما إن كان يشكل أي وفد رسمي من مصر للمحافل الدولية إلا ويكون الدكتور عبد الحميد بدوي مستشاراً رسمياً لهذا الوفد، ولهذا نستطيع أن نقول أيضاً إن بصمات الدكتور عبد الحميد بدوي كانت وراء جميع الاتفاقات الدولية التي عقدتها مصر في عصره».

«ثم عين الدكتور عبد الحميد بدوي وزيراً للحقانية، أي وزيراً للعدل، وبعقلية رجل القانون الذي يري في القانون شيئاً أعلى من السياسة، اصطدم ببعض مطالب القصر، وطلب القصر من رئيس الوزراء الاستغناء عن خدمات عبد الحميد بدوي، ولما كان هذا مستحيلاً في نظر رئيس الوزراء، فقد دبر القصر للدكتور عبد الحميد بدوي شائعة خطيرة لحمله على الاستقالة».

«كان بدوي باشا رجلاً وسيماً، ومن هنا جاءت الشائعة بأنه، وهو وزير للعدل، على علاقة عاطفية بإحدى السيدات، وطلب إلى بدوي أن يستقيل، لكنه بعقلية رجل القانون قد تغلب على هذا المقلب وقال: إن استقالته تؤكد صحة هذه التهمة، فعلى مروجي هذه الشائعة أن ينفوها إذا أرادوا أن يستقيل، وكان له ما أراد».

«ولقد عوض الله الدكتور عبد الحميد بدوي خيراً بأن اختارته محكمة العدل الدولية قاضياً من قضااتها عند تشكيلها سنة ١٩٤٥، فكان أول شرقي يجلس على منصة القضاء الدولي، وبلغ من تقدير المحكمة الدولية له أن جددت عضويته فيها أكثر من مرة».

قصيدة مصطفى بهجت بدوي

وقد كتب الأستاذ مصطفى بهجت بدوي قصيدة رقيقة عبر فيها عن مشاعره تجاه ما صادفه الدكتور عبد الحميد بدوي من نكران للجميل، وجعل عنوانها «مصر جازتك بظلم وجحود»، ومع أن القصيدة في ظاهرها تتعلق بخروج بدوي باشا من الوزارة في بداية عام ١٩٤٢، فإن الأستاذ مصطفى بهجت بدوي قد تناول فيها وقائع أخرى حدثت بعد ذلك على مدي تاريخ عمه الذي لم يكن يسلم من كيد الكائدين:

«هذه المقطوعة الشعرية مقطوعة من كبدي الذي احترق.. أسفا على مصر»

التي ما نالها سحرٌ قديم
تنبئ الدنيا عن النيل الكريم
لم يكن إلاك مولاها العظيم..
عبري لا تداني في العلووم

تُحکم النصر لمصر وتشيد
وإذا وليت في أمر تجيد
مجلس الأمن.. وآمال الوفود
مصر جازتك بظلم وجحود

وانثنت تجري إلى إفك وزور
هالها ما كان بالأمس عسير
أنت.. يا من جدت بالمال الكثير
الذي قيل عن الشيخ الطهور

وحلا للصحف كيد وهجاء
في نفوس الماكربين الزعماء
فاستجاب الشعب.. شعب الجهلاء
عنك إذ قالوا أضلته نساء

وهم يخفون هذا في كمد
أوقدوا في الشرق نيران الحسد

كنت هذا العام إحدى المعجزات..
جلت في الأفاق علوي الصافات
منطقٌ عذبٌ.. وجدٌ.. وهبات
علمٌ أنت على الم... وتميرات

كنت في لندن أغلي وط...ني
لم تلن.. بل أنت في الحق قوي
كيف نجزيك على أكرم شي
كيف نجزيك؟ وياويلي وي

نسيت مصرك أفضل الرجال
حين أبرمت لها رفع احتلال
قالت "الخائن!" يسعي إثر مال
آه.. ما أوجع هاتيك المقال

كيف.. كيف ثار الثائرون؟
إن الحق الذي كان دفين
قد تباكوا حول "تصريح" مكين
أو تنسي إفكهم قبل سنين

يعلم الساسة كم أنت أصبت
عندما طفت لمصر واغتربت

قيل "مأجور" فماذا قد فعلت
كلّ ما مصر الفتاة نهلت
غير ما يفعلها أخلص فرد..
منندى عبد الحميد مستمد

حرت في قومي لما ثاروا عليك
ألأن النصر يأتي من يديك
أم هتاف الناس إن يبلغ إليك
أم هم أعلم من علم لديك

قل لرب الخلق.. اغفر يا الله فال
وادع للنيل ولا تذكر جاه
واقض للعالم يا فخر القضاة
واسلم بالعمر — وعش في خير جاه

فالأمني طوت عقل البلاد
فغدا يرجع عن كل فساد
القضاة بالذي يهدي لسلم ورشاد
فهو حق لك يا خير العباد

رسالة الوزير حسين كامل الغمراوي

وقد لخص الأستاذ حسين كامل الغمراوي ، الذي تولى وزارة التموين عام ١٩٥٢، وكان وقتها أحد كبار موظفي وزارة المالية، انطباع العاملين فيها عن أداء الدكتور بدوي في منصب الوزير في رسالة بعث بها إلى الدكتور بدوي عند خروجه من الوزارة قال فيها:

22 يناير ١٩٤٢

«حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا».

«اسمحو لموظف مثلي لم تتح له الظروف الاتصال بكم كما كان يود، أن يعرب لكم عن تقديره الكبير، وإعجابه بالعقلية الفذة التي لمس أثرها في مدة ولايتكم لوزارة المالية».

«إن المرات القلائل التي تشرفت فيها بمقابلة سعادتكم، أظهرت لي ما كنت أسمع عنه من طيب الخصال، وتهذيب الطبع، وأفصح العمل عما تمتازون به من المقدرة التي تبعث الثقة في النفوس».

«إذا كان في كتابتي هذه خروجاً على المؤلف أرجو الصفح، كما أرجو قبول أطيب التمنيات، ووافر الاحترام»

رسالة الأستاذ حمادة الناحل المحامي

ومن أبرز الرسائل التي تلقاها الدكتور عبد الحميد بدوي في تلك الفترة، رسالة المحامي الأستاذ حمادة الناحل، الذي لمع اسمه فيما بعد في عالم المحاماة، وهو يتحدث عن التأويل الكثير الذي واكب استقالة بدوي باشا، مبدياً رأيه هو في هذه الاستقالة:

«حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا»

«تحية واحتراماً.. وبعد.. فقد يدهش معاليكم أن تتلقي مني خطاباً.. رغم عدم سبق التعارف الشخصي بيننا.. ولكن هذا الخطاب من جانبي ليس إلا تحية أري من واجبي أن أتوجه بها إليكم في نفس اليوم الذي أقرأ فيه في الصحف أنكم حضرتم الاجتماع الأخير للجنة أقسام قضايا الحكومة حيث ودعت زملاءكم وسجلتم صوراً تذكارية لاجتماعكم.. وذلك بمناسبة استقالة معاليكم من رئاسة أقسام قضايا الحكومة.. تلك الرئاسة التي أمضيت فيها سنوات عديدة».

«وإذاً فقد أنهيت بهذا التصرف النبيل تلك الزوبعة التي مرت ببضعة أدوار.. والتي أخذت من نشاط المجالس الخاصة أكثر مما أخذت من أعمدة الصحف، ولهذا رأيت من المناسب أن أتوجه إليكم.. ولا تربطني بكم سوي رابطة الإعجاب بما حباكم به الله من قوة في الشخصية أثارت من حسد الحاسدين قدر ما أثارت من حب المحبين وإعجاب المعجبين، وأشهد يا باشا.. لقد أثارتم إعجابي في الكثير من مواقفكم.. ولكن موقفاً واحداً استطاع أن يغطي بجلاله و بروعه كل المواقف السابقة».

«وذلك هو موقفكم الذي أدي إلى استقالتم.. ولا أنكركم يا باشا.. أنني سمعت في تأويله الكثير من الروايات.. وانتهزت الأفاعي التي يلذ لها الخوض في سمعة الناس.. الفرصة فخرجت تسعي من أبحارها لتنهشكم من اليمين ومن اليسار.. فكان هذا في ذاته الدليل القاطع على أنكم القوة الهائلة الجبارة التي تفضل أن تصمد لهذا الباطل عن أن تصمد لتحكم المتحكمين.. أولئك الذين يحس كل من تعنيك آراؤهم بأنك لو أرضيتهم لدانت لك الوزارة طويلاً.. أقول فضلت أن ترضي ضميرك ورجولتك والمصلحة العامة.. عن أن تكون أداة في أيدي هؤلاء العابثين».

«... وعلى أية حال فأنا لا أستطيع أن أفيض طويلاً في هذه الناحية.. وكل الذي يهمني الآن أن أؤكد لمعاليكم أن هناك كثيرين استطاعوا أن يفهموك كل الفهم، وأن يقدروك كل التقدير، وأن يؤمنوا أن قوي الشر ما كانت لتحاربك لو لم تجد فيك القوة التي تخشاها.. كما أؤكد لمعاليكم أن عناصر الخير التي تؤمن بكم تعتقد اعتقاداً جازماً

أن الساعة التي تستطيع البلاد أن تنتفع فيها بمواهبكم الجمة آتية لاشك فيها.. ولعل إيماني أنا بهذا مصدره إيماني بسيادة الكفاية والإخلاص اللذين حباك الله منهما أكثر ألف مرة مما حبا سواك.. ولعل هذا هو ذنبك الوحيد».

«ولك يا صاحب المعالي خالص تحياتي وتقديري وحيي...».

من أحمد باشا كامل المدير العام لبلدية الإسكندرية

وكتب أحمد باشا كامل المدير العام لبلدية الإسكندرية إلى الدكتور عبد الحميد بدوي رسالة مؤرخة في ١٤ يناير ١٩٤٢ قال فيها:

«عزيزي صاحب المعالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا»

«تحية وسلاما وبعد.. فأود بمناسبة قبول استقالتم أن أعبر لمعالكم عن شعور الأسف الشديد على حرمان الدولة من جهادكم العظيم في وضع نظامها، وجهودكم العالية الجبارة في إقامة صروحها، وكفي بما سلف منها فخرا لكم».

«وأسأل الله أن يوفر لكم على الدوام السعادة والصحة والرفاهية».

من د. محمد وهبي مدير مستشفى الرمد بالإسكندرية

وكتب الدكتور محمد وهبي مدير مستشفى الرمد بالإسكندرية بما ينبئ به الدكتور عبد الحميد بدوي أن خروجه من الوزارة لا يستدعي الأسف، فإلى خسارة خسارة الحكومة والدولة، لا خسارة العالم الجليل:

«الإسكندرية في ٥ يناير سنة ١٩٤٢»

«حضرة صاحب المعالي سيدي الباشا العزيز»

«تحية وسلاما بعد.. فقد كنت في ترقب عودتكم من الوجه القبلي حتى صباح السبت الفائت بالقاهرة.. ولكني علمت في آخر لحظة أن العودة لن تكون قبل ليلة الإثنين أو الثلاثاء.. وكم كنت أمني النفس بهذا اللقاء لا لشيء إلا هذا الغرض وحده.. حيث أنقل لمعالكم الكثير من تعليق أصحاب الرأي.. والرأي العام السليم على هذا الموقف الجديد. فالكل لا يري خسارة إلا للحكومة والدولة.. خصوصا الأولى.. وأما الثانية فستفوز منك دائماً بالرأي الراجح.. وإسداء الخدمات المهمة التي لا غني للدولة والأمة عنها».

«فالكل يقدر الموقف حق قدره.. وليس في الأمر ما يدعونا إلى الأسف.. فذلك الوارف دائماً تستظل به مصر إن شاء الله».

«ختاماً أقدم لمعاليتكم خالص التحية وإلى اللقاء القريب إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله...».

من المخلص محمد وهبي

وقد عاد الدكتور محمد وهبي بعد ثلاثة أسابيع في ٢٢ يناير ١٩٤٢ فكتب رسالة أخري إلى الدكتور عبد الحميد بدوي قال فيها:

«رفعة صاحب المعالي سيدي الباشا الوزير»

«تحية وسلاما وبعد.. فقد انتظرت ريثما تهدأ العاصفة وتكون بعيداً عن جو الدسائس والوشايات في جو هادئ من الطمأنينة والراحة.. ثم رأيت أن أكتب لك هذه الكلمة للسؤال عن الصحة أولاً.. وهي كل ما أمني به نفسي.. ثم أبعث إليكم بأطيب التمنيات وأصدقها سائلاً المولي جل وعلا أن يقيكم شر الحاسدين.. وكثير ما هم.. فقديماً قيل إن ابنا طلب من أمه دعوة صالحة فقالت له: اللهم أكثر من حسادك.. لهذا لا غرابة إن كان هذا شأننا اليوم.. فمن كان مثلك كان أكثر الناس حساداً بالطبع.. والله سبحانه وتعالى يجازيهم شر الجزاء».

«ختاماً أقدم خالص التحية والسلام عليكم»

من المخلص محمد وهبي

رسالة الأستاذ فرج موسى

وقد كتب الأستاذ فرج موسى (واصفاً نفسه بأنه تلميذ وفي للدكتور عبد الحميد بدوي) رسالة ودودة في ٢٣ يناير ١٩٤٢، ومن الطريف أنه سجلها على الورق الخاص بنادي الإسكندرية الرياضي ، وقال فيها:

«أستاذي العزيز...»

«يبعث إليك تلميذ من تلاميذك الأوفياء المعتزون بأستاذهم الجليل أطيبت تحياته، وصادق احتراماته، وعظيم إجلاله ، لقد انقضي الآن أكثر من ربع قرن ونحن نسعد بحبك، والولاء لك، ونذكر بالغبطة أننا تلاميذك أخذنا عنك العلم الغزير، والنزاهة

المطلقة ، تلك العلاقة الروحية الخالدة التي خصنا القدر بها إنما تزيدها الأيام والظروف قوة وقداسة، وما كان موقفك الأخير إلا تطبيقاً لمبادئك التي غرستها فينا للاعتزاز بالنفس في أنفة وإباء ونحن لا نعرف لكل ما حصل من أثر، إلا أنه يزيد تلك العلاقة خلوداً».

«أما شخصيتك الفذة المقدسة فلن تنال منها تلك الصغائر التي تسخر لها حياتك الحافلة بجلائل الأعمال، والتي لا ينكرها إلا مَنْ قتله الحقد، وضلته المصالح الشخصية، وهي داء الكثير منا ، لست في حاجة لتلك الكلمة، وبخاصة من تلميذ لك، وإنما هي تلك العلاقة الروحية تحيزها لي حيث أجد فيها تهدئة لروحي الثائرة، ونفسي الغاضبة».

«وتفضلوا على تلميذكم في الختام بقبول صادق ولائه وخالص وده..».

تلميذكم الوفي فرج موسى

رسائل بتوقيع بتوقيع مخلص مجهول

وفي أوراق الدكتور عبد الحميد بدوي رسالتان من رجل صاحب فكر اختار لنفسه أن يعبر عنها بتوقيع مخلص مجهول، وقد أرخ رسالته الأولى في ٢١ يناير ١٩٤٢، والثانية في ٣ فبراير ١٩٤٢، وعني في الرسالتين ببيان رأيه في خروج بدوي باشا من الوزارة، وأرجع هذا الخروج إلى الحسد الذي طبعت عليه بعض النفوس، وتنبأ في الرسالة الثانية بأن الدكتور بدوي سيدعي (عن قريب) لتبوأ أعظم مناصب الدولة.

وقد قال في الرسالة الأولى: «سيدي الباشا...إني من المعجبين بشخصك.. المقدرين لكفايتك.. وقد تتبعت بإعجاب مجهودك في وزارة المالية فرأيت أن الحسد الذي طبعت عليه بعض النفوس هو الذي أثار الحفيظة في نفوس خصومك وجعلهم يجمعون جميعهم للكيد بك.. فترفعت عن مجاراتهم في دناءاتهم فكانت لهم الغلبة.. ولكنها غلبة موقوتة.. وانتصار معكوس.. فهم أشبه بقوم يأوون إلى سقيفة يحملها عامود هيا لهم سوء فكرهم أن يقتلعوا هذا العامود فسقطت السقيفة على رؤوسهم فماتوا.. وكل أت قريب.. وإذا كانوا قد تيسموا لخروجك فستقهقه أنت لخروجهم.. وسيأتي اليوم الذي يدعوك الوطن لخدمته.. وسيعترف كل الخصوم قبل الأصدقاء بالنزاهة والإخلاص والكفاية.. ومَنْ يعيش يره...»

مخلص مجهول

وفي الرسالة الثانية يقول:

«يا صاحب السعادة..تحيات مباركات ، وبعد.. فعندما كتبت لسعادتكم كتابي الأول وتنبأت بأن السقيفة ستسقط على نازعي العمود وستميتهم.. لم أكن أعلم بأن أجلهم قريب إلى هذا الحد».

«وستدعي يوماً لعله قريب أيضاً إلى حمل أعباء أكبر منصب في الدولة، وهذه هي نبوءتي الثانية.. فاصبر إن الله مع الصابرين».

وتنازل بقبول فائق تحياتي...»

مخلص مجهول

رسالة أنطون صفيير سكرتير قلم قضايا الحكومة

وكذلك كتب الأستاذ أنطون صفيير سكرتير قلم قضايا الحكومة رسالة إلى الدكتور عبد الحميد بدوي في ٩ يناير ١٩٤٢ عند خروجه من وزارة المالية، ضمنها مشاعره:

«سيدي وولي نعمتي.. انعقد لساني حين تشرفت بمقابلة معاليكم عن تصوير ما يفيض به قلبي من شعور بالوفاء والولاء، وليأذن مولاي بإجمالها في كلمة مؤداها أنني أسير فضله ما حبيبت، وأنه ليسعدني أن أظل متمتعاً برضاكم السامي، وأن يكون أحد مظاهره اختصاصي كما في الماضي ببعض خدمات أوديتها».

«وليسمح لي سيدي الباشا في أن أختتم كلمتي بأمنية حارة ، حبذا لو قررتم العودة إلى رئاسة أقسام القضايا ، وإني أدعو لمعاليكم ولذويكم بالصحة والتوفيق والعمر الطويل».

من الأستاذ أديب شاهين

ووصل الحال بالأستاذ أديب شاهين أن يقول للدكتور عبد الحميد بدوي في خطاب شخصي (بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٤١): كيف سمحت بأن يستدرجوك إلى الوزارة ؟ أيمكنك أن تعيش في الجو الفاسد:

«عزيزي الباشا»

«الآن وقد هدأت العاصفة.. فهل لي من زفرة مللت كبتها؟ دخلت الوزارة ولا

أدري لماذا دخلت؟ وكيف سمحت بأن يستدرجوك إليها سامحك الله.. فقد كنت في أثناء ذلك أشعر بشر أت حتى أتني ، أمثلك ينزل إلى البرلمان والأحزاب وتهويشاتها.. والسياسة ونفاقها وماكيافيليتها؟ أيمكنك أن تعيش في ذلك الجو الفاسد؟».

«أما أنا وأنت فشعوري نحوك كما تعلم.. وحبى لك بدأ منذ أربعين عاماً وزاد مع الوقت فاقترن بشكري وامتناني ، أنت تعرف حكاية الأسد والفأر.. ولذلك لا أخشي أن أظهر استعدادي من كل قلبي لأكون معك أين كنت وأتي شئت.. وفي أي عمل.. فلن يفصلنا إلا الموت».

رسائل الأستاذ عبد الرحمن أبو العينين

وقد وجدنا في أوراق الدكتور عبد الحميد بدوي ثلاث رسائل من الأستاذ عبد الرحمن أبو العينين، الذي كان أحد العاملين في رئاسة مجلس الوزراء.

ويذهب الأستاذ أبو العينين في هذه الرسائل الذاتية (الشبيهة بالمذكرات) إلى القول بأن سر المعاناة السياسية التي لقيها الدكتور عبد الحميد بدوي حين تولي المالية (وقبلها) يكمن في حقد مكرم عبيد على شخصه، ونحن نلاحظ أن الرسالة الأولى كتبت في ٥ مايو ١٩٤٢، أي مع خروج مكرم عبيد من وزارة الوفد وتشكيل وزارة النحاس بدونه، أما الرسالة الثانية المؤرخة في ١٢ أكتوبر ١٩٤٢ ، فقد كتبها عقب لقاء له مع الدكتور بدوي، وأما الرسالة الثالثة المؤرخة في أول ديسمبر ١٩٤٢ ، فقد وجهها مباشرة إلى الدكتور عبد الحميد بدوي باشا على نحو ما نرى.

نبدأ بالرسالة الأولى أو فقرة الذكريات الأولى:

«هل للنبوغ مجال في مصر!!؟؟ سؤال حيرني وأبكاني!! أين بدوي النابغة؟ أين بدوي القانوني الضليع؟ أين بدوي الحجة: إذا ادلهمت الأمور، واشتدت الكروب؟؟ أين بدوي الذي يعتبر من أعلام القانون العالميين: كما يقول مسيو بوابيه، عميد كلية الحقوق الفرنسية؟ أين بدوي: الذي قال عنه مسيو فرنسوا بتري (مستشار قضايا المالية): يخيل إلى أن لجنة القضايا لا تزال محتفظة بتشكيلها الأول، إذ أن المستمع إلى حديث بدوي بك، إذا ما أغمض عينيه، لا يتردد لحظة في الجزم بأن المتكلم مشرع أوروبي حاذق؟».

«أين عبد الحميد بدوي!! هو اليوم بعيد عن السياسة والقانون!!».

«وعقيدتي أن السبب في هذا هو الوغد: مكرم عبيد».

«مكرم عبيد سوسة الوفد، التي كانت تنخر في عظامه: كانت خطته أن يُبعد كل عظيم من الظهور حتى يظهر وحده، فهو السبب في إبعاد الغرابلي وزملائه، ثم السبب في انشقاق ماهر والنقراشي».

«ولما رأى عبد الحميد بدوي، امتاز على الجميع في "مؤتمر مونترية" خشي بأسه، وخاف من نفوذه، ففس له عند النحاس باشا في كل أونة وحين».

«والنحاس باشا رجل طيب القلب، مخلص لبلاده، لا يكره أحداً، ولا يضر السوء لأحد، ولكن مكرم يبعد عنه الأكفاء ليظهر دون سواه!!».

«والله بالمرصاد، يمهل ولا يهمل، فما هو مكرم يفصل من الوفد، وبذلك يظهر الحزب».

«وأقول عن عقيدة جازمة: لو أن مكرم فصل قبيل تعيين أمين أنيس، لعاد بدوي إلى مكانه، والليث إلى عرينه، فليس بين النحاس باشا وبدوي باشا أي خلاف إلا أكاذيب مكرم الدجال الدساس».

[كأنما يشير الأستاذ أبو العينين بهذه الفقرة إلى ما كان الدكتور عبد الحميد بدوي قد حصل عليه من وعد رسمي بعودته إلى منصبه في إدارة قضايا الحكومة إذا ما ترك الوزارة، وهو ما لم ينفذ، إذ أن بدوي استقال في يناير وسرعان ما جاءت وزارة الوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢].

«صدقوني يا عالم.. إن النحاس لا يكره أحداً، ولكن مكرم هو السبب في كل خلاف، وكل انشقاق».

«وإن كان النحاس يجاهد من أجل مصر، فإن أكبر خدمة عملها هي فصل مكرم عبيد، وبتره من الوفد، بلا هوادة، ولا إسفاق».

«هذا الرجل، هو كدمل السرطان، لا بد من بتره وإلا مات الجسم بسببه، لقد أنقذ النحاس نفسه، وأنقذ الوفد، بفصله مكرم عبيد، وحمد صوت المتعصبين من الأقباط».

«وعقيدتي أن كل النوايا سيعودون إلى حظيرة الوفد، وأن مصر ستنتفع بجهود رجالها المبتعدين، ولا بد أن بدوي عائد لقضاياها، لا محالة، إن عاجلاً أو آجلاً».

«وسيموت مكرم عبيد كمدأ، وليمت بهمه وغيظه، فاحتمال الغيظ موت بلا ميعاد».

«كل ما أتمناه لمصر أن يعود الوفد كتلة واحدة تعمل لصالح مصر، واستقلال مصر، وأن يعود بدوي باشا إلى عمله، فمصر في أشد الحاجة إلى هذا العقل النادر الممتاز». «رباه! متي...».

وفي فقرة ١٢ أكتوبر ١٩٤٢ من المذكرات التي سجلها الأستاذ عبد الرحمن أبو العينين يشير إلى أن محمد كامل سليم قد وافقه على القول بأن مكرم عبيد هو الذي حال دون رجوع بدوي باشا لقضايا الحكومة وذلك حيث يقول:

«يظهر أن معظم مذكراتي سيكون من أجل عبد الحميد بدوي!! ولكن هل من ضرر؟؟؟ لا: بل الفائدة كل الفائدة».

«فهذه مذكراتي الخاصة أودعها شعوري وتقديري للرجل، وأودعها أسرار نفسي، وأراجعها لأري هل أتقدم أم أتأخر، والحديث عن رجال مصر النوابغ فيه غذاء لكل روح تحب العلا، وترغب في الكمال وفي خدمة مصر، خدمة خالصة لوجه الله».

«و الحديث عن بدوي باشا، يبعث في نفسي سرورا عجيبا، لأنني أريد أن أكون قانونياً أديباً، قانونياً كبدوي، وأديباً مثل الزيات، وكامل سليم».

«واليوم زرت والدي الروحي: كامل بك سليم، تلك هي المرة الثانية عشرة التي أزوره فيها، وفي ٨ زيارات منها يحدثني عن بدوي باشا، وإعجابه بعقل بدوي باشا وكفاءته، من عجب أنه وافقني على أن مكرم عبيد هو السبب في أن الوفد لم يعد بدوي باشا إلى القضايا، وقال:

«الرجال ثلاثة: رجل قيمته أكبر من شهرته، مثل بدوي باشا، ورجل قيمته أقل من شهرته، مثل مكرم عبيد، ورجل قيمته قدر شهرته، مثل الزيات، وأحمد أمين».

«وقال: يا عبد الرحمن.. لقد اتخذ مكرم من النحاس ستارا، فألم أناساً، وأذي آخرين، وبلغ به غروره أن ارتفع على أكتاف النحاس، وهتف لنفسه وطغي وبغي».

«ولكن النحاس رماه على الأرض ثم وطأه بقدميه وداسه، كما تداس الحشرة الدنيئة، وبذلك أنقذ الوفد، بل أنقذ مصر، من هذا الطاغية الفاجر».

«إن مكرم عبيد لا يقرأ كتاباً بأكمله، صفحات من أوله، وصفحات من آخره، ثم يعتمد على التهويش والتدجيل، ولكن عندك عبد الحميد بدوي، مطلع بشكل عجيب، هذا الرجل ملآن من شوشته لقدمه، إنه حجة ويُعتمد عليه في الأزمات الشداد».

«خرجت من عنده وقد أبهجني حديثه وأطربني، وازداد حبي لعبد الحميد بدوي، ودعوت له بطول البقاء، والسعادة، والهناء».

«والزمن وحده كفيل بإزالة كل ما في النفوس من جفاء، مادام أزيل من الوجود مكرم اللئيم سفاك الدماء، نعم إنه أزيل، وهل الميت إلا ميت الأحياء؟».

«إيه أيتها السماء!! منك العدالة، ومنك القضاء، اقتصي من مكرم عبيد، الذي أبعد عن حظيرة العمل كل الأذكياء».

«وأنت يا بدوي!! إنك لا تعرفني، فأنا شاب مجهول أحبك، فلك مني تحية ومحبة ووفاء».

وهذه هي الرسالة الثالثة المؤرخة في أول ديسمبر ١٩٤٢:

«سيدي الفاضل الدكتور عبد الحميد بدوي باشا».

«الحديث عنك راحة لِنفسي، ومتعة لروحي، فهل من ملام إن أرسلت إليك تحية خالصة؟!».

«اقبلها مني، فمصدرها القلب، لا يشوبها رياء، ولا يعقبها رجاء، فهي تحية المحبة والإعجاب والوفاء».

رسالة نابضة بالحب والعاطفة الصادقة

وجدنا في أرشيف الدكتور بدوي رسالة نابضة بالحب والعاطفة الصادقة كتبها أحد أصدقاء الدكتور عبد الحميد بدوي، وقد وجد الشعر غير كاف للتعبير عما أراد فوضع هامشاً لها:

«حضرة صاحب المعالي والمقام المحمود مولاي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا، أطال الله في عمره».

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

«فلقد كان سروري عظيماً، وفرحي شاملاً حينما علمت بوصولكم سالمين إلى أرض الوطن العزيز، وسجدت لله شكراً على ما أولي سيدي من رعايته وحسن عنايته في حله وترحاله، وإنني أذ أهنئ معاليكم بسلامة الوصول، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يبلغكم أقصى نهاية العمر، كما بلغكم أقصى غاية الفخر والفضل:

ولاه رب العالمين
في أرضه للمسالمين
من مسلمين وكافرين
من صالحين ومصلحين
لله حب المخلصين
ولكونه القاضي الأمين
دوماً على مر السنين
ممن لحزب ينتمون
بلا أنت حزب المفلحين
إني أقول ولا أمين
وتحيزوا للمفسدين
وغدوا عليكم خارجين
أبداً ورب العالمين
من ظاهرين ومختفين
يرضي ضمير العاقلين
طرق الهداة الراشدين
إصلاح حال المسلمين
من شر عين الحاسدين
واجعله في حصن حصين
تزهو به في العالمين
ياربنا للقاصدين
من قلب خير المخلصين

للأهل والقاضي الذي
ليكون عنه مدافعاً
خير القضاة جميعهم
من عادلين بطبعهم
ونجلاه ونحبه
لصلاحيته ولعده
أدعو وأشكر فضله
أرنبو إلك ولم أكن
بل أنت حزبي وحده
قسماً برب محمد
إن الذفن تحزبوا
وغدوا عليكم سببة
لم يستحقوا عطفكم
والكل عندك يستوي
فلتصدر القول الذي
لترهم طررق الهدي
يارب وفقه إلى
واحفظه واحفظ أهله
وامنحه دوماً صحة
واجعل كواكب سعده
وأدمه فينا كعبه
واقبل دعاء صادراً

وبذلك يا مولاي الباشا تردون الكيد إلى نحور أهله، ولا يبقى لحاسد وجه، وأما
الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

رسالة من الأستاذ محمود زايد بدوي

وهذه رسالة من الأستاذ محمود زايد بدوي، وهو أحد أقرباء الدكتور عبد الحميد
بدوي باشا، كتبها في ٣١ أغسطس ١٩٤٢، أي بعد عدة شهور من استقالة عبد
الحميد بدوي باشا من الوزارة، وفيها تعبير واضح عما كان يربط أقرباء فقيهاً الكبير
بشخصيته المحبة الأسرة: سيدي.. أحس دافعاً قوياً لكتابة خطابي هذا بعد أن سألت
كثيراً، وتبين لي كلما أسأل أن معاليكم على سفر».

«وما أشعر به من الباعث القوي على الكتابة ليس هو ما ينتظمي بمعاليكم وشائج القربي وحسب، وإما لفيض مكرماتك علي، وهو الفيض المتوج لهذه الوشائج، يسر ما اعترضني من متاعب، وذلك ما اكتنفتني من مصاعب، وأنهض كبوتي، وأقال عثرتي، حتى لا أحس بكياني إلا أحسست إني مدين لك، وما اعتزرت في ظلال جاهك أكثر من اعتزازي بعد أن زابت الحكم الذي كان في افتقار إليك من حيث لم تكن في افتقار إليه، وسيستدير الزمن وتحتاج مصر أن تتبوأ منها مكانتك».

«و والله ما أنت بأول عظيم مفترى عليه، ولكنه افتراء انحدر إلى أقدامك كما تنحدر الحصباء لسفوح الجبل الأشم، ولكأني بك احتجرت مترفعاً تستجم فمن يدريك أيها العليم والله أعلم، أن الله يمتحن عظمتك لما يعذك له من بعد، فالآن في علياء احتجازك تتراعي لك صور الناس على حقائقهم، فحكمك عليهم الآن أصدق».

«وقد لا تحفل بأن تصدر حكماً علي، وما أحب إلا أن تصدره بأني فداؤك، وبأن خواطري موصولة بك على الدوام، وبأني في هذه الخواطر معتز دائماً بأني من ذوي قرباك، وبأنه يشق على هذا الاعتزاز أن يعتوره من معاليك النسيان أمداً طويلاً من الزمان».

«إن عظم الفارق بين معاليكم وبينني لهو موجود بالنسبة لغيري كائناً من كان، غير أنه يقابله أي من ذوي الرحم الذين ما افترض فيهم جميعاً السواسية في المواهب والجاه، وأكاد أومن وقد أجزل الله لمعاليكم من هباته بأن انتفاع مثلي بك في هذه الحياة داخل في حساب القدر، وتستشف معاليكم من هذه السطور ضالة قدرتي على أنه في الحقيقة ليس كذلك».

«إن رجولتي إذا انكشيت في حضرتك لتغلب شخصيتك العظيمة على فهي أملاً ما تكون في غيبتك حتى لأحس بأني الخليق بأن أشرفك كما أنك مفخرتي».

«وأحسب أن لي الحق تحت تأثير هذه المشاعر جميعاً أن تسأل عني.. وأبقاكم الله وأفاض عليكم اليمن البالغ».

كيف عرفت الصحافة بإقالته : من مقال للأستاذ مصطفى أمين

وإذا كان لنا أن نختم هذا الجزء من حديثنا عن خروج الدكتور عبد الحميد بدوي من الوزارة بطريقة، فإننا ننقل للقارئ مقالاً للأستاذ مصطفى أمين بعنوان «كيف نحصل على الأخبار»، أشار فيه إلى قصة حصول الصحافة على خبر استقالة الدكتور عبد الحميد بدوي قبل أن يعلم الوزير نفسه بها:

«... بل لقد حدث مرة أن نشرنا خبر استقالة أحد الوزراء دون أن يعرف!».»

«وكان الوزير هو معالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا وزير المالية في وزارة سري باشا سنة ١٩٤٢، وقرأ الوزير النبأ فكذبه».»

«وقرأ دولة سري باشا النبأ وكذبه».»

«وقرأ الوزراء النبأ فكذبوه».»

«وفي اليوم الثاني صدرت جميع الصحف وفيها تكذيب النبأ».»

«وفي اليوم الثالث صدرت جميع الصحف وفيها نبأ استقالة بدوي باشا!!».»

«أما كيف عرفنا الخبر ففي غاية البساطة.. لقد تقرر الاستقالة وذهب رسول إلى سري باشا يبلغه نبأها.. ولكن النبأ وصل إلينا قبل وصول الرسول!».»

«وكان سري باشا في ذلك الوقت غائباً عن القاهرة! وكان بدوي باشا في أسوان!».»

«وكان وصول الخبر إلينا قبل وصوله إلى بدوي باشا نفسه!».»

«أما كيف حدث هذا فهو مثل من أمثلة الحظ السعيد! كانت هناك أزمة بطلها بدوي باشا».»

«وذاً مساء سمع أحد الخدم وهو يقدم القهوة في بيت أحد الكبراء كلاماً حول مركز بدوي باشا في الوزارة! كلاماً عائماً قد تسمع ألف كلام مثله كل يوم!».»

«ولكن هنا تبدأ مهمة الصحفي.. فقد وضعنا شبكة كاملة حول سري باشا، وحول بدوي باشا، وحول رئيس الديوان الملكي وقتئذ، وحول الدكتور ماهر باشا رئيس مجلس النواب وقتئذ، وصديق بدوي باشا الحميم».»

«وبعد مجهود عنيف أمكن استخلاص الخبر الصحيح! أن بدوي باشا سيستقيل!».»

«وفعلاً استقال!!».»

الفصل السابع

وزيراً للخارجية

إجهاض مكرم عبيد لفكرة عودة الدكتور بدوي لمنصبه القضائي

بقي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا بعيداً عن الوظائف العامة بعد خروجه من وزارة سري باشا، وتشير بعض الأدبيات إلي أن النية كانت متجهة لعودة الدكتور عبد الحميد بدوي إلي منصبه السابق مديراً لإدارة قضايا الحكومة، لكن الوزير الوفدي البارز مكرم عبيد ظل يلح في مقاومة إتمام مثل هذه الخطوة على الرغم من صدور المرسوم الملكي الذي نصّ على احتفاظ بدوي باشا بوظيفته، وهكذا حسم الأمر بتعيين أمين أنيس باشا رئيساً لهيئة قضايا الحكومة.

توليّه وزارة الخارجية

وفي ١٩٤٥ عاد الدكتور عبد الحميد بدوي لدخول الوزارة بعد ثلاثة أسابيع من تشكيل النقراشي باشا لوزارته الأولى، التي أعقبت اغتيال أحمد ماهر، وقد اختار النقراشي للدكتور عبد الحميد بدوي أن يتولى وزارة الخارجية التي كان النقراشي يتولاها بنفسه (مع رئاسة الوزارة)، على نحو ما كان سلفه أحمد ماهر يتولاها بنفسه (مع رئاسة الوزارة).

ولم يعلن النقراشي عن دخول الدكتور عبد الحميد بدوي وزارته الثانية وزيراً للخارجية إلا عقب اللقاء بالملك فاروق، أما قبل ذلك، فقد كان المعروف أن النقراشي سيحتفظ بوزارة الخارجية، بالإضافة إلى رئاسة الوزارة.

تجديد شباب الوزارة

ومن الإنصاف أن نشير إلي أن جهود الدكتور عبد الحميد بدوي في وزارة الخارجية لم تقف عند حدود إنجاز ميثاق الأمم المتحدة، وقضايا العلاقات الخارجية، وإنما ينبغي لنا أن نشير إلي أنه كان واحداً من وزراء الخارجية القلائل الذين حرصوا على تجديد شباب الوزارة، والبعثات الدبلوماسية بأسلوب علمي بعيد عن الروتين والمحاباة، وهو ما يمكن ملاحظته مما يرويه الدكتور عصمت عبد المحيد في مذكراته التي تناولناها في كتابنا «من أجل السلام».

دوره في تأسيس هيئة الأمم المتحدة

تولي عبد الحميد بدوي، بالاشتراك مع إبراهيم عبد الهادي باشا، رئاسة الوفد المصري الذي شارك في الاجتماعات التي عقدت في سان فرانسيسكو لتأسيس هيئة الأمم المتحدة، وهو ما نتناوله بالتفصيل في فصل تالٍ من هذا الكتاب.

على أن الحديث عن مؤتمر سان فرانسيسكو ومشاركة الدكتور عبد الحميد بدوي فيه يقتضي الإشارة إلى أن مصر كانت تلقت في ٥ مارس من العام نفسه دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن الدول الكبرى، للاشتراك في مؤتمر يعقد في سان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل (الشهر التالي) لإعداد ميثاق الهيئة العالمية الجديدة التي تحل محل عصبة الأمم، وقبلت مصر الدعوة، فكانت الدولة التاسعة والثلاثين بين الدول التي كان لها شرف الاشتراك في وضع ميثاق هذه الهيئة (هيئة الأمم المتحدة)».«

تقدير النقراشي باشا لدوره

وقد روي النقراشي باشا للصحافة أنه قال للدكتور بدوي عند تشكيل وفد مصر إلى مؤتمر سان فرانسيسكو: إننا كنا نعتمد عليك ثلاثة أرباع الاعتماد، ولما فكرنا في تغيير الوفد والاقْتصار على هيئته الحالية قلت (الضمير يعود على النقراشي باشا) فإننا نعتمد عليك (الضمير يعود على عبد الحميد بدوي) الآن الاعتماد كله.

وصف الدكتور السنهوري لمساهمته

وقد وصف الدكتور السنهوري مساهمة الدكتور عبد الحميد بدوي وإبراهيم عبد الهادي في مؤتمر سان فرانسيسكو فقال: «... فكانا موضع إعجاب المحافل الدولية التي قدرت فيهما العقل الراجح، والذهن الصافي، والتفكير القانوني المستقيم».

تثمين الدكتور محمد مصطفى القللي لجهد

كذلك وصف الدكتور القللي جهد الدكتور عبد الحميد بدوي في هذا المؤتمر فقال: «و عندما عقد مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ لوضع ميثاق الأمم المتحدة، سافر إلى أمريكا على رأس وفد للاشتراك في هذا المؤتمر، إذ كانت مصر قد دخلت أخيراً في الحرب إلى جانب الحلفاء، وكان هو وقتئذ وزيراً للخارجية».

«في هذا المؤتمر تجلت قدرته كفقيه متمكن، وبراعته كسياسي محنك، وحرصه على الذود عن حقوق بلاده في لباقة أخاذة، وإحكام مهذب في الرد والتفنيد».

رده القوي على الوزير البريطاني إيدن

"أراد المستر إيدن، وهو وقتئذ مندوب بريطانيا المنتصرة، أن يثبت لدولته البقاء في منطقة قناة السويس، فأشار في خطبته الافتتاحية إلى وجوب تعاون الدول الديمقراطية والعناية بصون مثل هذه المنطقة الخطيرة تأميناً لحرية المواصلات البحرية، والحيلولة دون حدوث فراغ فيها، مما يهيئ فرصة لشغل الفراغ من دولة معتدية كألمانيا"

"لم تفت هذه العبارات المسمومة عبد الحميد بدوي، فعندما جاء دوره في الكلام أبرز وضع مصر، وأنها دولة مسالمة تدين باتباع أحكام القانون الدولي، وإذا كانت قد اعتدي عليها، فإنها لم تكن هدفاً للاعتداء في ذاتها، ولكن لأنها اتخذت قاعدة للحلفاء. لقد كانت مصر - حكومة وشعباً - مضيافة لا للقوات العسكرية التي تربطها معاهدة بدولتها، ولكنها تقبلت قوات فرنسا الحرة، والمتطوعين من بولونيا، ومن اليونان، وكل الذين هبوا إلى الصحراء الغربية يحاربون في سبيل الحق، ونصرة الحرية، فمصر تحدها فكرة الحق التي تشترك فيها مع الدول الديمقراطية ولا ترضى بالمساس به، والافتيات عليه».

«ولقد أشار (أي الدكتور عبد الحميد بدوي) بإدخال تعديلات جوهرية في مشروع الأمم المتحدة الذي عرض مشروع دمبرتون أوكس، ولفنت هذه التعديلات الأنظار بدقتها وسلامتها، وبُعد النظر الذي يتجلي فيها، ثم كان تشكيل اللجنة القانونية بهيئة الأمم المتحدة فعهد إليه برياستها، ففتن الجميع بتضلعه، واتساع آفاقه».

طبيعة مقارباته للقضايا الدولية

ومع أننا خصصنا الفصل التالي من كتابنا هذا للحديث عن دور الدكتور عبد الحميد بدوي في إنجاز ميثاق الأمم المتحدة، كما خصصنا فصلاً يليه لعرض رؤية الدكتور بدوي باشا للعلاقات المصرية البريطانية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فإننا نعتقد أن من أفضل ما يصور نشاط الدكتور عبد الحميد بدوي في وزارة الخارجية في تلك الفترة، والقضايا التي تولاها بحكمته وخبرته، هو هذا الحديث الذي نشرته معه جريدة "الأهرام" وتناولت فيه آراءه حول القضايا التي كانت مطروحة على بساط البحث في ذات الفترة، (حسب التعبير الشائع في ذلك الوقت) ومنها قضايا المفاوضات المالية مع فرنسا، والتعويضات، ومؤتمر سان فرانسيسكو، ومؤتمر الأمم المتحدة بعد توقيع ميثاقها، وقد نُشر هذا الحديث على هيئة سردية وليس على هيئة سؤال وجواب:

«ذكرت الصحف الباريسية أمس أن المفاوضات المالية بين مصر وفرنسا ستستأنف قريباً، خصوصاً ما يتعلق منها بالاعتمادات والأموال المتجمدة، وقد زار مدير مكتب "الأهرام" اليوم صباحاً معالي بدوي باشا وزير الخارجية المصرية زيارة طويلة، وتحدث إليه ملياً، وقد قال له بدوي باشا: «لست في باريس من أجل هذه المفاوضات، بل جئت لمسألة أخرى ليست جديدة، تتعلق بأموال رعايا البلاد المحتلة والواقعة تحت مراقبة المكتب الذي أنشأته مصر لحماية مصالح رعايا هذه البلاد، وكانت هذه الأموال قد حجزت لكي لا تنقل إلى البلاد المحتلة، وتم ذلك بواسطة المكتب، أو تحت إشرافه».

«وكان لبيوت تجارية كثيرة فرنسية وأجنبية، من رومانيا وبلغاريا وغير ذلك، مندوبون مفوضون عندنا، ولكن هؤلاء المفوضين أنفسهم لم يكونوا يستطيعون التصرف بهذه الأموال الواقعة تحت الرقابة، وعلى أثر ذلك وقع الحجز أيضاً من جانب السلطات في فرنسا، فقد أصدرت القيادة الألمانية أمراً.... بحجز الأموال المصرية، والذي يهمننا الآن هو رفع الحجز عن هذه الأموال في مصر، وفي فرنسا معاً. وقد اتخذت الحكومة المصرية التدابير اللازمة لوضع الأملاك والأموال الفرنسية تحت تصرف أصحابها، والآن تدور المفاوضات للوصول إلى ما يتفق ومصلحة رعايا البلدين، لأن الأموال المحجوزة كانت لها فوائد تراكمت ووضعت تحت تصرف المكتب، ثم إن لفرنسا في مصر ما يسمى اعتمادات قطنية، ففي أوائل الحرب كان لمصدري القطن المصريين على المستوردين الفرنسيين مبالغ تعذر تسلمها، وإن يكن المستوردون الفرنسيون قد دفعوها لأن المبالغ المدفوعة حجز عليها، والآن ينظر في رفع الحجز عن هذه المبالغ، وتحديد فوائد لها».

«وكانت الحكومة الفرنسية قد أرسلت إلى مصر رجلاً مالياً خبيراً اسمه المسيو هارانس شميدت، قابلني في القاهرة لتمهيد السبل، وإزالة العقبات القائمة فيها، وبعد هذه المقابلة الأولى دارت مباحثات ثانية مع الممثلين المصريين، ومن المحتمل أن يعود المسيو هارانس شميدت إلى مصر لعقد اتفاق معها مماثل للاتفاق الذي عقده فرنسا مع إنجلترا في الموضوع نفسه، ولكن على أسس أخرى، لأن الحالة ليست واحدة، ولأن الاتفاق المنوي عقده يجب أن يكون نموذجاً للاتفاقات الفنية».

مؤتمر التعويضات الذي عقد في باريس

ثم يشير مندوب الأهرام إلى رأي بدوي باشا في قضية التعويضات، وذلك في إجابة على سؤاله له عن الأثر الذي كان في مصر لنتائج مؤتمر التعويضات الذي عقد أخيراً في باريس وينسب إلى الدكتور عبد الحميد بدوي قوله:

«أنا شديد الأسف لأن المؤتمر خصص لنا حصة ضئيلة جداً، ولا عبرة بالقاعدة التي بني حسابها عليها، نعم إن نصيبنا من التعويضات وصف بأنه رمزي، ولكن مصر معترضة على الرمزية التي لا يفهم منها شيء، ولا تمثل شيئاً من الحقيقة، وإذا طرحت المسألة على أساس مجهوداتنا في الحرب، فإن ما حصلنا عليه لا يعد شيئاً مذكوراً بالنسبة إلى الخسائر التي تحملناها، نعم إن حصة كل دولة من التعويضات ستكون أقل من الخسائر التي أبدتها، ولكن هناك توجد نسبة على الأقل».

وقلت لمعالیه: إن مصر، على ما أعتقد، ستواصل المفاوضات في هذا الموضوع، فأجاب قائلاً: «بكل تأكيد سنواصل السعي بالوسائل السياسية لزيادة نصيبنا من التعويضات».

قضية اشتراك مصر في مؤتمر الصلح

وقد تطرق مندوب الأهرام أيضاً إلى قضية اشتراك مصر في مؤتمر الصلح، واشتركاها في الهيئة العامة للأمم المتحدة:

«كانت الصحف الفرنسية قد ذكرت أن مصر غير مرتاحة إلى القرارات التي اتخذت في موسكو، ولا تخولها حق الاشتراك في مفاوضات معاهدة الصلح، فسألت بدوي باشا عن مبلغ هذا الخبر من الصحة، فرد على بقوله: أنا بعيد عن مصر الآن ولا أستطيع أن أفضي إليك بأي تصريح في هذا الشأن، ولكن مصر ستحاول على كل حال أن تسمع صوتها مباشرة، أو بأية طريقة أخرى».

«وسيقادر الدكتور عبد الحميد بدوي باشا باريس يوم ٨ يناير عائداً إلى لندن للاشتراك في الهيئة العامة للأمم المتحدة، وقد سألته عن مستقبل هذه الهيئة وعن الأعمال التي ينتظر أن تقوم بها فرد على هذا السؤال بقوله: «إن جدول أعمال الهيئة التي تجتمع قريباً في لندن يكاد يقتصر على مسألة التنظيم، فتعني الهيئة بوضع الأنظمة الملائمة لها وللمؤسسات أو اللجان التي تنبثق عنها، والأساليب التي تلجأ إليها في عملها، وكل هذه المسائل ذات صبغة إجرائية، وقد تكون بعضها على جانب من الأهمية، ولاسيما ما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الأمن، والمحكمة العليا، ومجلس الشؤون الاجتماعية في مجلس الوصاية، ثم قال: ويظهر أن هناك مسألة واحدة أدخلت في جدول الأعمال مع عدم علاقتها بالتنظيم، وهي مسألة تأليف لجنة خاصة للطاقة الذرية، وأنا لا أعتقد أن صعوبات كبيرة ستعترضنا في هذا السبيل، كما أنني لا أستبعد أن تثار مسائل جديدة في هذا الاجتماع، وسألت معاليه عن المدة التي يستغرقها اجتماع الهيئة العامة، فقال: إنه كان من المقدر أن يدوم اجتماعها من

ثلاثة أسابيع إلى ستة ، قلت: ستمضون إذا الشتاء كله في ضياب لندن بعيدين عن شمس مصر». «فقال وهو يبتسم: أظن أنني أضعت فصل الشتاء كله، فمنذ شهر نوفمبر وأنا في سفر».

هل يصبح السفير فخري باشا مديراً لشركة قناة السويس

واستطرد مندوب الأهرام في حوار مع بدوي باشا إلى ما أثير عن أن فخري باشا سيتترك منصبه الرسمي في باريس إلى منصب مدير شركة قناة السويس ورأيه في شخصية فخري باشا وتقديره له. ثم سألت معاليه قائلاً: يظهر أن محمود فخري باشا بعد تعيينه مديراً لشركة قناة السويس سيضطر إلى اعتزال منصبه على رأس المفوضية المصرية في باريس، لاستحالة الجمع بين المنصبين، فهل لي أن أعرف من معاليكم مَنْ يخلفه في هذا المنصب؟».

«فقال معاليه رداً على هذا السؤال: «لا يسعني أن أسمى الآن أحداً، لأننا أمام حركة تنقلات دبلوماسية واسعة النطاق، فإن عودة الحياة إلى مجاريها ستضطرنا إلى إجراء تعديلات كبيرة بين موظفي السلك السياسي الذين وزعوا في أثناء الحرب على جميع مصالح الدولة، فيجب الآن جمعهم ثم النظر في إعادة تعيينهم في الخارج ، ولا يبعد أيضاً أن يعاد النظر في تنظيم مصالح وزارة الخارجية نفسها».

«ثم قلت له إن المصريين والفرنسيين في باريس يسرهم أن يروا معهم دائماً محمود فخري باشا الذي اكتسب في خلال الاثنتين والعشرين سنة التي قضاها في باريس صداقة جميع المقامات الدبلوماسية والسياسية في فرنسا، كما اكتسب ثقافتها واحترامها، وإذا كانوا "يأسفون" لتركه المفوضية المصرية فإنهم لا يخفون سرورهم لعلمهم بأن منصبه الجديد سيضطره إلى الإقامة فترات طويلة في فرنسا ، وقد أعرب بدوي باشا حينئذ عن أسفه لأن بعض الظروف حملت فخري باشا على اعتزال الخدمة في السلك السياسي ، ثم قال: إن الخدمات التي قدمها فخري باشا لبلاده جعلت منه شخصية ممتازة بين رجال السلك السياسي، بل جعلت منه نموذجاً وقوة لرجال هذا السلك لسياسة مصر الخارجية والدول الغربية».

مجمل رأيه في السياسة المصرية الخارجية

ثم وصل بدوي باشا إلى الحديث عن مجمل رأيه في السياسة المصرية الخارجية: «وسألت معاليه عما يمكن أن يقال عن سياسة مصر الخارجية، فأجاب قائلاً: «يجب أن نكون متفائلين بالنتائج التي نرمي إليها، وبالمكانة التي ستنالها مصر في مجموعة الأمم المتحدة، وأملنا عظيم بمستقبل الجامعة العربية، فإن مصر هي أعظم الدول

العربية من حيث عدد السكان والموارد، ونحن نعمل في داخل هذه الجامعة بروح أخوية صادقة ترمي إلى خدمة مصالح الجميع، ومصالح كل دولة على حدة، ويخول دستور الجامعة كل دولة من الدول المشتركة فيها الحق في تولي رئاسة المجلس بحسب النظام الأبجدي، وهكذا رأس مندوب سوريا الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس جامعة الدول العربية».

رأيه الواضح في قضية فلسطين

ومن الجدير بالذكر أن قضية فلسطين كانت حاضرة في فكر الدكتور عبد الحميد بدوي طيلة تولية وزارة الخارجية . وبدا هذا التوجه بوضوح في إسهاماته في مؤتمر سان فرانسيسكو قبل أن تبثلي هذه القضية بنكبة ١٩٤٨ بفضل تباطؤ العرب، وتواطؤ الغرب. ونحن نري في أحد الأحاديث الصحفية كلاً من السائل والمسئول (فكري أباطة، وعبد الحميد بدوي) وادين تماماً لأبعاد القضية، وإن لم يثمر هذا الوعي ما كان واجباً أن يثمره: «قلت (الضمير للأستاذ فكري اباطة) : هل أنتم مطمئنون على أن مسألة فلسطين قد صينت فلم تؤثر عليها المحاولات والدعايات القوية، ولا مستها قواعد الوصاية والانتداب التي عالجتموها في المؤتمر؟».

«فأجاب (أي الدكتور بدوي) : لقد تبعت جهودنا وجهود زملائنا المندوبين عن سوريا ولبنان والحجاز والعراق، وعرفت كيف استطاعت الوفود العربية بفضل وحدتها وتفاهمها، أن تقصي عن المؤتمر كل عنصر يحاول أن يتسلل إليه ليضع طلباته موضع البحث، وأنت تعلم جيداً أن المؤتمر غير مختص بنظر قضايا الجماعات، ولا بتعديل النظم الداخلية في كل دولة، وإنما مهمته أن يضع ميثاقاً عاماً للهيئة الدولية الجديدة، وقد تجددت المحاولة الأولى لهذه العناصر بصورة أخرى بمناسبة الفصل الذي رئي إضافته إلى مقترحات "دمبرتون أوكس" لتنظيم الوصاية على بعض البلاد، ويسرني أن أشير إلى أن النص الذي اعتمد في هذا الشأن يترك الأمور على حالها، ولا يصلح مستنداً أو حجة لمن أرادوا انتهاز الفرصة، والباقي - وهو كثير - يترك لجهود جامعة الدول العربية في محيط آخر غير هذا المحيط».

مبدأ مراجعة المعاهدات ، و فكرة الاعتراف بجامعة الدول العربية

وقد استعرض هذا الحديث الصحفي آراء الدكتور بدوي في مبدأ مراجعة المعاهدات ، و فكرة الاعتراف بجامعة الدول العربية على نحو ما تم من اعتراف بالجامعة اللاتينية لجمهوريات أمريكا الجنوبية: "قلت: يود الجمهور المصري أن يعلم شيئاً عن جهودكم القوية التي بذلتموها في تقرير مبدأ مراجعة المعاهدات التي

عقدت قبل هذا النظام العالمي الجديد، والتي لا تتسق بعض بنودها وأحكامها مع التطور الحديث الذي يكفل السلامة العامة، والأمن العام، والذي يشيد علاقات الدول مع بعضها في العهد الجديد على أسس احترام الحقوق، واحترام السيادة، واحترام الاستقلال لكل أمة؟».

«قال: هذا الموضوع عولج في أكثر من لجنة، ولي تمام الثقة أنه بالرغم من دقة الموضوع، وتعارض وجهات النظر فيه، سيصل في المستقبل إلى نتيجة مرضية».

«قلت: هل تتوقعون الاعتراف بجامعة الدول العربية كما اعترفوا بالجامعة اللاتينية لجمهوريات أمريكا الجنوبية؟ وهل تأملون في أن نظفر بكرسي من الكراسي غير الدائمة في مجلس الأمن؟».

«قال معاليه: أما أن قيام الجامعة العربية ككتلة واحدة متضامنة، متفاهمة، تنطق بلسان واحد، فهذا أمر لا شك فيه، وقد برز وتجلي بمظهره الرائع، وحقيقته التي لا تدفع، وقد أصبحت الجامعة حقيقة دولية، أما أملك وأملي في أن تظفر الجامعة العربية بكرسي في مجلس الأمن، فيكفي في هذا أن الشروط التي تراعي في اختيار الأعضاء غير الدائمين متوافرة في مجموعة الدول العربية».

«قلت وأنا متردد: ألا ترون أن مصر وقد برزت في هذا المؤتمر بأبحاثها ومناقشاتها واقتراحاتها، قد كونت لها شخصية، وأن ذلك يستتبع أن تتحمل قسطاً كبيراً من الالتزامات والمسئوليات العالمية في المستقبل؟».

«قال: هذا صحيح، والغنم بالغرم، وحبذا أن تحتل مصر تلك المسئوليات، فهي ثمن يسر مصر أن تدفعه في سبيل تأكيد وجودها الدولي، وتوفير الكرامة والمكانة الواجبتين لها، ولا أظنك تفضل الموقف السلبي على الموقف الإيجابي».

موقف مصر من دعم استقلال سوريا ولبنان

كما استقصي الحديث الصحفي موقف مصر و الدكتور بدوي من دعم استقلال سوريا ولبنان : «ولكن بقي سؤال واحد عن الحوادث السورية واللبنانية الأخيرة، ومع علمي بأنها من اختصاص الحكومات ومجلس الجامعة، إلا أنني سألته عن مدي الجهود التي بذلتها الدول العربية ممثلة في وفودها بسان فرانسيسكو لمعالجة الموقف؟وقد قال معاليه: يكفيك أن تعلم أننا - جميعاً - أدينا الواجب تمام الأداء، وستعلن هذه الجهود في ظرفها المناسب».

الباب الثالث

الإشعاع

الفصل الثامن

تحبيذه لميثاق الجامعة العربية

بروتوكول وميثاق الجامعة العربية

في الأيام الأخيرة لوزارة النحاس باشا (أكتوبر ١٩٤٤) ، أعلن في الإسكندرية بروتوكول الجامعة العربية ، ثم جاءت حكومات الأقلية و أعلن ميثاق الجامعة (١٩٤٥) في عهد وزارة النقراشي باشا ، حين كان الدكتور بدوي وزيرا للخارجية.

وقد نشر الدكتور بدوي دراسة موجزة عن ميثاق الجامعة العربية محبذا له ، وقد تعتمد أن يبدأها بالحديث عن فكرة التعاهد والتعاون والاتحاد بين الدول مؤسسا هذه الافكار على ما خبره من التجارب الامريكية و غيرها ، ومعتمدا على فهم متقدم للقانون الدولي العام وتطوره .

بلورته لتطور القانون الدولي العام و الخاص

بلور الدكتور عبد الحميد بدوي رؤية مهمة للفوارق البارزة بين تطور القانون العام والقانون الخاص ، و انتقل بهذه الرؤية إلى القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص :

«يغلب على الناس أن يتصوروا القانون الدولي العام قانوناً جامداً، لا يكاد يتطور، والحق أن بعض أحكامه، وعلى الخصوص ما كان منها متعلقاً بشئون الإجراءات والمراسم، يرد إلى آراء فقهية، وسوابق ترجع إلى عدة قرون ماضية، وتبدو لنا عتيقة لا تتسق مع أحوال العصر، ولا شك في أن هذا - فيما أعتقد - كان له نصيب غير ضئيل في تأييد القول بجمود القانون الدولي العام»

« ولكني لا أتردد في إنكار تلك الفكرة، وإعلان أنها غير صحيحة، فالقانون الدولي العام في تحول وتطور مستمرين، شأنه في ذلك شأن جميع فروع القانون».

«أما القانون الخاص ، فإن المنازعات بين الأفراد أساس ذلك التطوير، بما تثيره من مسائل جديدة، وما تنتهي إليه من أحكام قضائية، وليس القانون الدولي في هذا الشأن بمختلف عن القانون الخاص، فالمنازعات بين أشخاص القانون الدولي العام - وهي الدول - وإن ظلت تسوي إلى الوقت الحاضر بسلاح القوة لا بحكم القانون، قد

أثبتت صوراً قانونية جديدة نسخت و عدلت من الآراء التقليدية السائدة في القانون الدولي».

رؤيته لمستقبل المنظمات الدولية

استند الدكتور عبد الحميد بدوي إلى هذه الرؤية في تصويره لتوقعاته لما ستكون عليه طبيعة المنظمات الدولية عند منتصف القرن العشرين :

«وليس من الرجم بالغيب أن نتنبأ بأن الشأن في ذلك بعد أن تضع هذه الحرب (يقصد الحرب العالمية الثانية) أوزارها، سيجري على سنة الماضي، وها نحن أولاء نشهد - قبل انتهاء الحرب - نشاطاً وأي نشاط لإقرار العلاقات بين الدول على أسس جديدة زوأخص ما نري في مظاهر هذا النشاط، وما يسترعي كبير الاهتمام هو موضوع اتحادات الدول، وقد تمخضت الحرب العالمية الماضية [يقصد الحرب العالمية الأولى] عن عصابة الأمم التي ضمت جميع أعضاء المجتمع الدولي إذ ذاك، وتميزت الفترة التي أعقبت تلك الحرب بعقد معاهدات تحالف ثنائية، وإنشاء الاتفاقات الإقليمية أو تعزيزها».

«واليوم تقبل الدول على تأسيس هيئة عالمية لصيانة السلم والأمن العالميين، وفقاً لمقترحات ديمبارتون اوكس، هذا إلى أن الدول التي تجمعها مصالح مشتركة جعلت تعقد فيما بينها اتفاقات جديدة، لذلك لم يكن غريباً أن تصبح قواعد القانون الدولي العام في موضوع اتحادات الدول محل دراسة خاصة، بل أن يعاد النظر في بعض شئونها لتوجه توجيهاً جديداً».

الصور المتعددة من اتحادات الدول

استخلص الدكتور بدوي من علمه و معلوماته ما لخص به أهم الفروق القانونية والسياسية في الصور المتعددة التي شهدتها الإنسانية من اتحادات الدول :

«... فالقانون الدولي العام في مبادئه الكلاسيكية، أي في المبادئ التي اصطلح عليها من قديم يعرف قسيماً واسعاً لاتحادات الدول يبدأ بجامعة الدول Association d'Etats حيث ترتبط الدول الأعضاء باتحاد في شئون معينة، وتكون العلاقات لينة نوعاً، أي ليست شديدة الإحكام، ويصل في نهايته إلى الاتحاد الاندماجي Union incorporee، والدولة التعاهدية Etat Federal حيث الارتباط أوثق، والاتحاد أكمل».

«وقديماً فرق الفقهاء بين الاتحاد الشخصي Union personelle، والاتحاد الحقيقي Union reelle، فالأول يضم دولتين أو أكثر تحتفظ كل منها بسيادتها الداخلية والخارجية كاملة، ولكن يجمعها رئيس واحد. أما الاتحاد الحقيقي فتحفظ فيه كل دولة بسيادتها الداخلية، ولكنها تعتبر من حيث العلاقات الخارجية شخصاً قانونياً واحداً له رئيس واحد».

«والاتحاد الاندماجي أقوى أو اصر من الاتحاد الحقيقي، إذ تستغرق شخصية الدولة في الخارج وفي الداخل في شخصية دولة أخرى على أن الأولى لاتزال مع ذلك تحتفظ بكيان قائم بذاته في شؤون التشريع، مثال ذلك المملكة المتحدة، واسكتلندا، وإيرلندا الشمالية».

«وتظهرنا الحياة العملية على تقسيمات تتفرع عن ذلك التقسيم العام، وهي أبلغ تفصيلاً للأنواع واستيفاء لها وأكثر مرونة وأكبر دقة».

«وأول تلك التقسيمات الدولة التعاهدية Etat federal، ومبني هذا النوع هيئة مركزية مستقلة تستغرق الدول التي تتألف منها تاركة لها مع ذلك شرطاً من سيادتها الداخلية، وهذه الدول تمثلها الهيئة التعاهدية، وهي حكومة عليا واحدة للدول جميعاً».

«وتتميز الدول التعاهدية عن نظام الدول المتعاهدة Confederation d'Etats بأن نظام الدول المتعاهدة يستند إلى معاهدة أو ميثاق، أما الدولة التعاهدية فينشئها دستور».

نظام الدول المتعاهدة يمثل تمهيداً للدولة التعاهدية

كان الدكتور عبد الحميد بدوي يكرر القول بأن نظام الدول المتعاهدة غالباً ما يمثل دوراً تمهيدياً للدولة التعاهدية، أو للدولة الموحدة:

« وقد كان نظام الدول المتعاهدة غالباً دوراً تمهيدياً للدولة التعاهدية، أو للدولة الموحدة، مثال ذلك سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتخذت كل منهما في القرن الثامن عشر شكل دول متعاهدة قبل أن تتحول إلى دولة تعاهدية، كذلك شيدت الإمبراطورية الألمانية على أساس تعاهد دول ألمانيا الشمالية».

«وعدا هذه الأنماط من اتحادات الدول البينة الحدود نجد أنواعاً أخرى لا يسهل تحديد ضوابط أنواعها، لأن لكل منها مميزات يستقل بها، فثمة اتحادات ليست إلا جامعات دول Association d'Etat تربطها علاقات ليست شديدة الأحكام، أو لا

تتناول إلا نواحي معينة من النشاط الخارجي أو الداخلي للدول الأعضاء دون أن تتضمن في كلتا الحالتين انتقاصاً من سيادتها، مثال ذلك الاتحادات الجمركية كالزولفرين، أو الاتحادات السياسية كالجامعة الأمريكية Union panameriaine، والاتفاق الصغير Petite Entente».

«وأخيراً يمكن أن تعتبر عصابة الأمم - ونشاطها قاصر [يقصد : مقصور] على شئون معينة - داخلة في عداد اتحادات الدول، على أنها تختص بأنها اتحاد ذو صبغة عالمية، على أننا اليوم نرى أن هذه الوفرة من الأنماط المتباينة لاتحادات الدول التي يزودنا بها القانون الدولي العام تفي بحاجات المجتمع الدولي».

حديثه بلا انبهار عن التجربة السوفييتية

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي (من دون الانبهار المعهود في ذلك الوقت) عن التجربة السوفييتية وربما أنه لم يكن قد استوعب، حتى ذلك الوقت، أبعادها وطموحاتها القانونية والسياسية على نحو تفصيلي:

«..... ونحن نشهد منذ قامت هذه الحرب صوراً تجلي علينا كصورة الدول ذات الجنسيات المتعددة Etata a nationalites multiples». ولعل أكبر أسباب الاهتمام بهذه الصورة الجديدة هو التجربة الروسية، فالدستور السوفيتي - لاسيما بعد التعديل الجديد الذي يرمي إلى تحويل الجمهوريات التي يؤلف منها الاتحاد السوفيتي تمثيلاً دبلوماسياً مستقلاً - ينشئ طرازاً جديداً من الدولة يشبه كثيراً الدولة التعاهدية، وإن كان يختلف عنها من حيث إنه ينطوي على قدر أكبر من الاستقلال الذاتي في الشؤون الخارجية، على أنه على الرغم من هذا الاستقلال الذاتي نجد السلطة السوفييتية المركزية ذات سلطان كامل في شئون معينة كالشئون العسكرية، والبرامج الخمسية، والسياسة الخارجية، كما هو الشأن في الدولة التعاهدية».

حديثه عن تجربتي يوغوسلافيا و تشيكوسلوكليا

كان الدكتور عبد الحميد بدوي يلحق بهذا النمط الاتحادي تجربتي تيتو وتشيكوسلوكليا، معبراً عن تصوره للنجاح الذي سيلقاه هذا النموذج:

«.....وقد استوحى الماريشال تيتو في مشروع الدستور اليوغوسلافي الذي وضعه في العام الماضي، هذا النظام، ويبدو أنه سيكون نظام الغد للدولة التشيكوسلوفاكية». والواقع أن هذا النظام يكوّن صورة جديدة يجوز أن تسمى الدول المعاهدة Etats Federalises، وهي تجيء في الترتيب التقليدي بين الدولة

التعاهدية، ونظام الدول المتعاهدة، وتجمع - أكثر من أي نمط آخر من أنماط اتحادات الدول - بين الاحتفاظ بمركزية قوية في الشؤون التي لها طابع المصلحة العامة المشتركة، وبين لا مركزية شديدة أيضاً تكاد تبلغ درجة الاستقلال الذاتي في الشؤون المحلية».

توقعاته لميثاق هيئة الأمم المتحدة

بل إن الدكتور عبد الحميد بدوي يصل إلى توقع التطور في الميثاق الجديد ، لما عرف بعد هذا بهيئة الأمم المتحدة:

« ولا يسعنا أن نغفل تطوراً آخر عظيم الأهمية يتجه إلى تعديل كيان الاتحاد العالمي للدول Union d'Etats universelle، وقد كانت عصابة الأمم إلى عهد قريب هي الصورة له، ويرى هذا الاتجاه في مقترحات الهيئة العالمية الجديدة التي ستطرح على بساط البحث والمناقشة في مؤتمر سان فرانسيسكو.

مزايا ميثاق جامعة الدول العربية

عدد الدكتور عبد الحميد بدوي بزهو وحبور واعتزاز بالغ مزايا ميثاق جامعة الدول العربية :

«إن أكبر ما يميز ميثاق جامعة الدول العربية هو أنه قد عقد بين دول تجمعها منذ الماضي المتوغل في القدم، وحدة اللغة والثقافة، ويؤلف التاريخ بينها بطائفة مجيدة من الذكريات والتقاليد المشتركة . ومن هذه الناحية تعلقو جامعة الدول العربية صورة المعاهدات التي تنشئ بين الدول التي تعقدها التزامات على سبيل التبادل ترتبط بها بصفة عامة إلى أجل محدود ، فهو يصدر عن معان باقية على وجه الزمان، وعن صلوات بين البلاد العربية لاصقة بالنفوس ويثبت تلك المعاني والصلوات، لذلك لا تجد فيه أجلاً يحدد مدة قيامه، كما أن أية تلك الصلوات تأليف هيئات دائمة مشتركة خليفة بأن تكون نواة الجامعة أوثق صلة، وأحكم رباطاً».

مزايا البنين الذي اختطه الميثاق للجامعة العربية

كذلك فقد أشاد الدكتور عبد الحميد بدوي بمزايا البنين الذي اختطه الميثاق للجامعة العربية :

«والجامعة شخصية ولها مقر دائم بالقاهرة ولها هيئات تتشاور وأخري تنفذ وفي صدرها المجلس الذي ينعقد انعقاداً دورياً في مواعيد معينة من السنة، وهذه

الاجتماعات جديرة بأن تمكن الدول العربية من معالجة المسائل التي يري بحثها، ومن اتخاذ القرارات اللازمة فيها، بل وتمكنها من استعراض الحالة السياسية بغية تنسيق خطط الدول الأعضاء ، وهناك لجان عهد إليها بأمر توثيق علاقات الدول الأعضاء فيما بينها في الشؤون الفنية المنوعة».

«وللجامعة أخيراً أمانة عامة دائمة تقوم على إعداد المسائل للبحث وتتولي الأعمال الإدارية وتسهر على تنفيذ ما يصدر من قرارات».

توثيق صلة الجامعة العربية بمقوماتها القديمة

كان الدكتور عبد الحميد بدوي منتبها إلى أهمية العناية بتوثيق صلة الجامعة العربية بمقوماتها القديمة والمتجددة :

«وهذه الجامعة وإن تكن مقوماتها متوافرة منذ عهد بعيد، وإن تكون الأمم العربية قد أجمعت على الرغبة فيها، والسعي إليها لم تخرج إلى حيز الوجود إلا في هذا الوقت الحاضر، إذ كانت تعترض طريقها بعض الصعوبات الخارجية التي نحمد الله أن تم تذليلها الآن».

«وقد ولدت الجامعة في ذات الوقت الذي تمت فيه لبعض أعضائها أسباب الدخول في الحياة الدولية، ولاشك في أن تأليفها سيبسر لتلك الدول مغالبة الصعوبات التي تعترض نشاطها الدولي».

ضرورة حفاظ الجامعة العربية على استقلال دولها الأعضاء

أولى الدكتور عبد الحميد بدوي أهمية خاصة لحفاظ الجامعة العربية على استقلال دولها الأعضاء ، فخورا بما تضمنه الميثاق من مبادئ عامة وتضمنته نصوصه من تفصيلات في هذا الشأن :

«..... الواقع أن أبرز صفات جامعة الدول العربية أنها ذات صبغة سياسية، فإن مهمتها أن تعمل على احترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء، وأن تعمل على دعم الروابط التي تصل بينها. ويحظر الميثاق الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول الأعضاء، ويبدل المجلس وساطته في المنازعات ذات الشأن، ويملك حين يلجأ إليه المتنازعون أن يتخذ قراراً نافذاً ملزماً. وتلتزم دول الجامعة باحترام نظام الحكم القائم في كل منها، وتعتبره حقاً من حقوقها، وتتعهد بالألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام.

«والميثاق لا يفرض التحكيم الإجباري، وقد يجوز أن يؤخذ عليه في هذا الشأن أنه لم يبلغ ما بلغت موثيق دولية أخرى، غير أنه يجدر بنا ألا نغفل أن احتمالات النزاع بين أمم شقيقة جد نادرة، وأن حذر الالتجاء إلى القوة هو في ذاته كفالة أساسية لتسوية الخلافات بالوسائل الودية.

تبريره لتأخير صياغة بعض النصوص

وبذكائه المعهود برر الدكتور عبد الحميد بدوي تأخير صياغة بعض النصوص:

«ثم إن الجامعة تنشأ في الوقت الذي يبحث فيه أمر النظام الذي يُراد به أن يكفل سلماً دائماً للعالم، فالأولى ألا توضع منذ الآن، وقبل أن يستقر ذلك النظام، قواعد نهائية قد تستعصي على التعديل، ولذلك يكون من الميسور أن يوفق بين النظام المنصوص عليه في الميثاق، وبين الأحكام التي تضع ترتيب الهيئة العالمية الجديدة التي ترمي الجامعة إلى توثيق أسباب التعاون معها. وإلى الأسباب المتقدمة يرد ما يلاحظ على الميثاق من التحفظ أو الحذر فيما يتعلق بما يتخذ من وسائل ضغط، أو ما يُقرر من تدابير لازمة لدفع الاعتداء.

«وقد أشار الميثاق إلى فروض سلسلة تناولت الاحتمالات المختلفة في أمر الاعتداء، ورسم القواعد التي يعمل المجلس على مقتضاها، غير أنه عاد آخر الأمر فعهد إلى المجلس نفسه بحق تقرير التدابير التي يري أن يتخذها في كل حالة، ولم يكن ذلك إبهاماً، وإنما كان مرونة فُصد بها إلى الاحتفاظ بالتحديد للمستقبل بعد أن تُرقب الاتجاهات العامة التي توشك أن تتجلى، ولهذا أدرج في الميثاق نص صريح ينظم إجراءات تعديله لإضافة ما قد تدعو الحاجة إليه من نصوص.

مزايا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للجامعة

كان الدكتور عبد الحميد بدوي فخوراً بأفاق المزايا المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تطرق إليها الميثاق :

«وإلى جانب الميدان السياسي ينظم الميثاق تعاون أعضائه تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد شكلت لجان خاصة دائمة لكل من هذه الشؤون، وعهد إليها بوضع قواعد التعاون وتحديد مدها، وصياغة مشروعات اتفاقات في تلك الشؤون تُقدم إلى المجلس لبحثها توطئة لعرضها على الدول الأعضاء والأمل في أن الأحوال الطبيعية والجغرافية، والروابط الوثيقة بين الدول العربية سنجعل هذا التعاون أيسر وأكثر ثمرة».

«وقد كان من أثر القتال الدائر الآن الذي أقام في سبيل الاستيراد بطريق البحر صعوبات بالغة، أن توحدت جهود الدول العربية في ميدان الاقتصاد، والمبادلات التجارية، وأن تعودت أن تلتمس حل مشاكلها في الاستزادة من وسائل التعاون، وفي تقوية أسباب التبادل التجاري فيما بينها».

«ومن المقدر أن المسائل الاقتصادية قد تكبر وتكون أبعد مدي حين تعود الأحوال إلى مجراها، كما أن التجارة الدولية بعد الحرب قد تتوجه وجهة جديدة».

«وقد ظلت مصر حتى سنة ١٩٣٠ تجري على نظام جمركي بالغ الحرية، وحين أخذت تستعيد حقها في فرض الرسوم لم تفرض إلا رسوما معتدلة لا ترمي إلى أكثر من حماية صناعتها الناشئة، وستبقي سياستها الاقتصادية تستلهم وجهاً من الرغبة العامة في دعم التعاون الوثيق مع جيرانها، ذلك التعاون الذي يفرض على الجميع خيراً ورخاء».

ضرورة الاهتمام بالحوث بالمواصلات والطرق

التفت الدكتور عبد الحميد بدوي إلى عناية ميثاق الجامعة بالحديث عن ضرورة الاهتمام بالحوث بالمواصلات والطرق ، و هي عناية بدت واضحة في نصوص الميثاق :

«وتتصل بمسألة التبادل التجاري مسائل المواصلات بين الدول الأعضاء، وقد كان للحرب فضل كبير في تقدم طرق المواصلات فُربت به المسافات بين القاهرة وبيروت ودمشق وبغداد، بل والرياض وصنعاء، وستتابع الجامعة العربية بنشاط سياسة ترقية وسائل المواصلات بحيث لا يقتصر أمرها على توسيع نطاق التبادل الاقتصادي، بل يتجاوز ذلك إلى تيسير الأسفار، وإلى زيادة أسباب التبادل العقلي والأدبي ، ولاشك في أن وحدة الحضارة في (هذه) الأمم جديرة بأن تجعل تبادل وجهات النظر بينها في الشؤون الثقافية والاجتماعية كبير الجدوى وأعمالها تنتهي إلى نتائج مباركة يعود خيرها لا على بلاد دول الجامعة وحدها، بل على الأمم العربية جميعاً».

العناية بشئون الجنسية والجوازات

أشار الدكتور عبد الحميد بدوي إلى النصوص التي تطرق بها الميثاق إلى ما يتعلق بشئون الجنسية والجوازات :

وقد شكّلت لجنة خاصة لتحقيق التعاون الوثيق في شؤون الجنسية والجوازات، وفي الشؤون القضائية، وقد سبق لبعض الدول العربية أن عقدت فيما بينها اتفاقات خاصة في هذا الصدد.

وسيترتب على قيام الجامعة أن مثل تلك الاتفاقات يمكن أن تُعمم، ويجوز أن نتوقع عقد اتفاقات التعاون القضائي على غرار الاتفاقات التي شاع إبرامها في أوروبا وفي أمريكا.

هل جاء الميثاق أقل من الأمانى التي عقدت عليه

عني الدكتور عبد الحميد بدوي بالرد على التحفظات التي كانت تري أن بنيان الجامعة وميثاقها على نحو ما صدر به كان أقل من الأمانى التي عقدت عليه :

" قد يري البعض أن الأواصر الوثيقة العديدة التاريخية والجغرافية والجنسية والثقافية التي تجمع بين الدول الموقعة على الميثاق كانت جديدة بأن تبعث إلى الوجود جامعة أقوى وأشد مما انتهى إليه الاتفاق، ولكن التاريخ يعلمنا أن من الحكمة عدم تعجل الخطي، فلقد أُعد أول مشروع لاتحاد دول أمريكا الجنوبية في سنة ١٨٣٣، ولكن لم يصبح هذا الاتحاد حقيقة واقعة إلا بعد نحو قرن من الزمان».

« وعلى العكس من هذا الأسلوب في التدرج كونت فعلا دول أمريكا الوسطي الخمس في سنة ١٨٢٣ أيضاً جمهورية متحدة، ولكن لم يكد يحل عام ١٨٣٩ حتى استردت كل دولة من تلك الدول سيادتها، ولم تجد فيما بعد المحاولات المتعددة التي بذلت لبعث ذلك الاتحاد مرة أخرى.

«والحق أن اتحاد الدول ليس أمراً يُصطنع وينبغي أن يكون صادراً عن انبعاث نفسي، وأن يدعمه ويوجهه ويؤيده رؤساء الدول وساستها».

«وما من ريب في أن التضامن بين دول العالم أجمع، وهو يؤذن بتأسيس هيئة عالمية جديدة، سيكون حافزاً لأن تتطور جامعة الدول العربية إلى اتحاد أوثق صلة، وأعلى في مراتب الكمال».

الفصل التاسع

اشتراكه في وضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة

خطوة انتقالية بين مرحلتين كبيرتين

كان إسهام الدكتور عبد الحميد بدوي في وضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة بمثابة خطوة فاصلة وواصله بين مرحلتين كبيرتين في مسيرة حياته الوظيفية والسياسية والعامية، فهذا الإسهام توج خدماته التنفيذية للحكومة المصرية، حين كان وزيراً للخارجية، وبهذا الإسهام أيضاً بدأت علاقته بالمجتمع الدولي الذي انتقل إليه بعد ذلك مباشرة قاضياً مرموقاً ومنتخباً في محكمة العدل الدولية.

القضايا التي شهدت إسهاماً حقيقياً منه في صياغتها

وربما كان من المفيد أن نبدأ بالإشارة على سبيل الإجمال إلى بعض القضايا التي شهدت إسهاماً حقيقياً من الدكتور عبد الحميد بدوي في صياغتها في ميثاق الأمم المتحدة، في المداولات التي دامت أسابيع متصلة، ففي أثناء انعقاد هذه المداولات نشرت مجلة «آخر ساعة» بعض تفصيلات المناقشات التي شارك فيها الدكتور بدوي باشا:

«أيدت الدوائر السياسية هنا وجهة نظر بدوي باشا في مؤتمر الأمن الدولي، وهي القائلة بأن مقترحات دمبرتون أوكس عنيت بتطبيق مبدأ واحد من مبادئ ميثاق الأطلنطي، وهو التحرير من الخوف، وأن هذا المظهر السلبي الذي يجب أن تضاف إليه المبادئ الإيجابية، وذلك بالعمل على زيادة شعور التضامن والعدالة الدولية، وتدعيم مبادئ التعاون الاقتصادي والاجتماعي، مع ضرورة تحسين القانون الدولي وإيضاحه ومراجعة صياغته».

"وقد أبدت كثير من الوفود الدولية إعجابها بكفاية الدكتور عبد الحميد بدوي باشا في المسائل الدولية، وقد أعجب كثيرون منهم بقوله في خطبة له بالمؤتمر: «إني أرجو أن يكون الصرح الذي نشيده اليوم حقيقياً رائعاً قوياً بحيث يبسط سلطانه على الأجيال المقبلة، ويضفي عليها الخير والأمن والسلام، وأن يرتفع فيه صوت الأمم الصغيرة كأصواتها حق البقاء والحياة والحرية كأصواتها، اليوم لا كبير ولا صغير أمام الحق والعدل».

مطالبته بإلغاء حق الفيتو

ومما يذكره التاريخ أن الدكتور عبد الحميد بدوي طالب خلال مؤتمر سان فرانسيسكو بإلغاء حق النقض الذي خول للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أو على الأقل تخفيف وطأته، وحظي في هذا الشأن بتأييد العديد من الدول المشتركة، ولكنه ووجه بإصرار الدول المنتصرة وتصميمها على الاحتفاظ بهذا الحق غير منقوص.

مطالبته بتمثيل الشريعة الإسلامية في محكمة العدل الدولية

وقد أثبت الدكتور بدوي في هذا المؤتمر أن للشريعة الإسلامية من المقومات والمميزات ما يجعلها من النظم القانونية الرئيسية في العالم التي ينبغي أن يكفل تمثيلها في محكمة العدل الدولية.

مطالبته بتعريف العدوان

كما تجدر الإشارة إلى أنه طالب أيضاً خلال المؤتمر بأن يتضمن الميثاق تعريفاً للعدوان تسهياً لأعمال مجلس الأمن عند مباشرة مهامه في المستقبل، وهو التعريف الذي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقراره بعد حوالي ربع قرن من إنشاء المنظمة.

الملك فيصل وفارس الخوري

وقد كان من حسن الحظ أن زامل الدكتور عبد الحميد بدوي باشا في مؤتمر سان فرانسيسكو كلاً من: الأمير (الملك) فيصل رئيس الوفد السعودي، وتحفل الصحافة المصرية الناطقة بالعربية وبالإنجليزية وبالفرنسية بصور يجتمع فيها الملك فيصل مع الدكتور عبد الحميد بدوي والسيدة زوجته في الحفلات التي أقيمت للوفدين المصري والسعودي على حد سواء.

وكان من رؤساء وأعضاء الوفود العربية في مؤتمر سان فرانسيسكو، فارس الخوري رئيس الوفد السوري، الذي تولى رئاسة الوزارة السورية، وأرشد العمري رئيس الوفد العراقي، ووديع نعيم.

كذلك كان من الموقعين على الميثاق شارل مالك وزير خارجية لبنان الأسبق، وقد قدر لهذا الوزير اللبناني المعروف أن يعيش حتى يشهد الاحتفال بمرور أربعين عاماً على توقيع ميثاق الأمم المتحدة.

إيدن ودالاس وجروميكو

كذلك فقد زامل الدكتور بدوي في هذا المؤتمر وزير الخارجية البريطانية الشهير ، الذي صار بعد ذلك رئيساً للوزراء في بريطانيا.

أما الوفد الأمريكي فكان برياسة وزير الخارجية انتشيسون، وقد ضم فيمن ضم جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية فيما بعد.

أما الوفد السوفيتي فكان برياسة وزير الخارجية مولوتوف، وكان وفداً كبيراً ضم فيمن ضم أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية الشهير بعد ذلك.

الأوتوجرافات وحاكم كاليفورنيا

وقد احتفي المجتمع الأمريكي بوجود هذه الوفود، وتثبت الصور التي نشرت في الصحف المصرية في ذلك الوقت (على سبيل المثال) أن جماعة الكشافة الأمريكية الذين كانوا يشهدون المؤتمر، كانوا حريصين على الحصول على توقيعات الأوتوجرافات من الدكتور عبد الحميد بدوي وزملائه. أما حاكم ولاية كاليفورنيا في ذلك الوقت فكان المستر وارن، الذي لم يكف عن إظهار الاحتفاء بالوفود التي صاغت ميثاق الأمم المتحدة.

تكريم الملك فاروق

وقد كان الملك فاروق حريصاً كل الحرص على تكريم الوفد المصري في سان فرانسيسكو، وقد دعاهم إلى قصر القبة، وأقام لهم حفل شاي، والتقى بهم على مدي ثلاث ساعات كاملة، وانفرد بعبد الحميد بدوي، وإبراهيم عبد الهادي، ورئيس الوزراء النقراشي باشا، كما سمح لأعضاء الوفد بالحضور بالملابس العادية، ودعاهم إلى مائدة الشاي الكبرى.

تقرير الدكتور عبد الحميد بدوي عن تأسيس المنظمة الدولية

وقد أشار الأستاذ محمد على رفاعي إلى تقرير وضعه الدكتور عبد الحميد بدوي عن تأسيس المنظمة الدولية، أخذ عنه أساتذة القانون والمنظمات الدولية فيما ألفوه عن هذا الموضوع: «ولفقيدينا الكبير تقرير خطير عن أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو عالج فيه أحكام ميثاق الهيئة علاج العالم الثبت الواثق من علمه، وهذا التقرير هو أساس ما يدرس في الدراسات العليا لجامعاتنا عن نظام وتنظيم الأمم المتحدة.

شهادات الأستاذ فكري أباظة

كان الأستاذ فكري أباظة قد اشترك مع الوفد المصري إلى سان فرانسيسكو ممثلاً للصحف المصرية جميعاً ، وواصل تزويد الصحف المصرية بمتابعاته وتقاريره على مدى شهرين ، كما سجل ذكرياته عن هذه الرحلة الشاقة في مجلة «المصور» (العدد ١٠٨٤)، وقد كتب عن الدكتور عبد الحميد بدوي باشا في مقدمة من كتب عنهم من أعضاء هذا الوفد ، فقال:

«... يصل قريباً الوفد مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو إلى أرض الوطن العزيز، ولقد تشرفت بصحبة هذا الوفد وامتزجت بأعضائه نهاراً وليلاً زهاء شهرين متواليين، وتابعت جهوده ونضاله وكفاحه في سبيل مجد هذا الوطن، وكرامة هذه البلاد».

«سهرت معهم الليالي الطوال، وحضرت معهم الجلسات الطوال، وسمعتهم متكلمين، وصامدين، ومتألمين، ومتوجعين، ورأيتهم ساهرين، وباحثين، ومحررين، ومقررين، والآن وقد وصلوا وجب على أن أهنئهم من كل قلبي، وأن أحييهم تحية إكبار وتقدير، وأن أقول لمواطني المصريين: هؤلاء أبطال كدوا قرائحهم كداً، وعصروا أذهانهم عصراً، وأرهقوا أعصابهم إرهاقاً ليثبتوا للعالم أجمع أن مصر قوية بكرامتها، مستقلة برأيها، حرة في بسط نظريتها، شجاعة في مواجهة خصومها، صبورة محتملة إذا لم تصل للنتائج رغم أنف الجهد العنيف، والنضال العنيف».

«نعم.. أشهد أن الوفد المصري لمؤتمر سان فرانسيسكو رفع رأس مصر، ودعم كبرياءها، وأبرز شخصيتها وزعامتها فاستحق الإكبار والتقدير».

«تولي بدوي باشا رئاسة الوفد المصري الإدارية والسياسية، والرجل فقيه عالمي ما كاد يحل وسط المؤتمر حتى أقبل عليه زملاؤه الدوليون يصافحونه بحرارة لسابق معرفتهم به في عصابة الأمم، ومحكمة لاهي، ومونتريه وغيرها وغيرها، أما رياسته الإدارية فكانت وديعة نجحت نجاحاً باهراً، إذ ظل الوفد بكامل هيئته كتلة واحدة متحابية، متفاهمة، عاملة جادة، منظمة، وأما كفاحه كرئيس سياسي للهيئة فقد فصلته تفصيلاً في عدة مناسبات» .

« والذين عرفوا بدوي باشا كانوا يخشون بعض الخشية من سليقته الفقهية، وأعصابه القانونية، واتزانه التقليدي، واحتمال تردده في بعض المواقف السياسية الجامحة، ولكن الرجل ما كاد يواجه المناورات والمداومات الدولية الكبرى، وما كاد يصطدم بالتعسف والعنت الدولي في بعض الظروف، حتى زار وزمجر وثار واندفع

اندفاع السياسيين لا اندفاع الفقهاء القانونيين، وكنت ألمح عليه بعد العودة من النضال وجيعة البطل المهزوم، ومرارة الطليق المقيد، وعند عرض المداولات والمناقشات كلها يستطيع الرأي العام أن يقدر موقف هذا الرجل».

حديث فكري أباطة مع عبد الحميد بدوي

وقد نشرت جريدة «المصري» حديثاً للأستاذ فكري أباطة أجراه مع الدكتور عبد الحميد بدوي، بعد انتهاء أعمال المؤتمر الدولي الذي وقع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وفيما يلي نقتطف بعض ما في هذا الحديث الذي نشرته جريدة «المصري» في ١٩٤٥، تحت عنوان «مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو: حديث لبديوي باشا مع فكري أباطة بك».

وفي هذا الحديث يقول الأستاذ فكري أباطة:

«... وبدوي باشا، كما يعلم القراء، من الذين يزنون عباراتهم وزناً دقيقاً، ومن الذين يصبون تصريحاتهم في قالب المحكم التفصيل، شأن الذين يحملون مسئوليات قومية يقدرونها تمام التقدير، فلا يطمع الصحفي - خصوصاً مثلي في وضعي ذلك - أن يظفر منه بما وراء الستار».

«وما أكثر ما وراء الستار في سان فرانسيسكو».

«كان أول سؤال خطر على بالي هو هذا السؤال: «ألا ترون معاليكم أن الدول الثلاث أو الأربع أو الخمس الذين أطلق عرف المؤتمر عليهم اسم "الكبار" قد بلغت في التشبث بسلطاتها الفادحة في مجلس الأمن، وهو كل شيء؟! وأن تأثير ذلك التشبث على نفسية الأمم المتحدة - وهي الأغلبية العظمى - قد يؤدي إلى خدش الثقة في هذا النظام الدولي الجديد؟».

«أجاب معاليه بابتسامه، والابتسامات الصامتة لها معان جمة في دنيا السياسة، ولكنني - حين أسترده حرיתי الصحفية - سأعني بترجمتها كما فهمتها، أجاب معاليه بابتسامه لا أظنها سعيدة، ثم قال:

«سؤالك يصف الأثر العام في النفوس، والدول الكبرى إذا بلغت كما تقول في التشبث بسلطانها فلعلها فعلت ذلك لأنها تعتقد أن مسئولياتها فادحة، وأن عبء الأمن العام الدولي المادي يقع على عاتقها أكثر مما يصيب الدول الصغرى، أظن أن هذا هو سر ذلك التشبث الذي وصفته، ولعلك اطلعت على إجابة تلك الدول على الأسئلة

التي وضعت لها في شأن "حق الاعتراض"، و"التوقيف"، و"الفيتو"، وأنك لتتبين من تلك الإجابة أن الدول الكبرى ترى أن قيام السلم واستقرار الأمن الدولي معقودان ببقائها متحدة الكلمة، فإذا تفرقت أو اختلفت واحدة منها عن الدول الأخرى فيما يتصل بشئون السلم أو الأمن، كان ذلك مؤذناً بوقوع حرب لا بد منها، ولا قبل لأحد بدفعها، ولا غناء لأي ميثاق دولي فيها».

«على أنه يبدو من جانب آخر أن تلك الدول الكبرى وقد كانت أبداً محبة للسلم، رغبة في تجنب الحرب تثق بأنها لن تكون متفرقة الكلمة، وأنه لن تحدث صعوبات أو مشاكل من جراء استعمال "حق الاعتراض" و"التوقيف" و"الفيتو».

مصر ذات الشرف والمبدأ في سان فرانسيسكو

وقد أجاد الأستاذ فكري أباطة تصوير الإنجاز المصري في سان فرانسيسكو في مقال آخر كتبه في مجلة «المصور» تحت عنوان "مصر في سان فرانسيسكو: الدولة ذات الشرف والمبدأ"، ونقتطف للقارئ من هذا المقال قوله:

«ويجب علي.. ويطيب لي.. في نهاية هذه الرحلة، أن أذكر أن مصر كانت بارزة جداً، واضحة جداً، في هذا المؤتمر العظيم».

«فقد كافحت، وناضلت، بجرأة وبسالة، وترعمت الدول المتوسطة والصغرى، في كثير من المناقشات الحامية العنيفة، وفي كثير من المسائل الشائكة الخطيرة!».

«كانت مصر صاحبة الصوت الأول في مسألة رفع عدد المقاعد المؤقتة في مجلس الأمن من ستة إلى تسعة مقاعد، ولم يأخذ باقتراحها هذا بأغلبية ضئيلة: ١٩ صوتاً ضد ١٢ صوتاً».

«كذلك كان صوتها جهيراً مسموعاً في المناقشات الطويلة العنيفة التي دارت حول الوصايا الدولية وما يجب أن تؤدي إليه من نتائج، وحول تنقيح المعاهدات القديمة تنقيحاً يلائم الظروف السياسية الجديدة، وحول إلغاء نظام الانتداب القديم الذي أخفق في تأدية مهمته، ولذلك كانت مصر صاحبة الاقتراح الذي أثار كثيراً من التقدير والإعجاب، اقتراح "التمثيل الإقليمي"، وفقاً للموقع الجغرافي الذي تشغله كل مجموعة من مجموعات الدول المتجاورة المتشابهة».

«كان صوت مصر في هذه المسائل الكبرى صوتاً قوياً جهيراً، وظلت طوال جلسات المؤتمر ترفع هذا الصوت، وتناضل في سبيل نصرته وتأييده».

«وأهم من ذلك أنها أثبتت - في بيئة وجمال - أنها دولة ذات شرف، وذات مبدأ، فالآراء التي نادى بها منذ الجلسة الأولى، ظلت تنادي بها حتى الجلسة الأخيرة، لم تنتكر لها كما تنتكر سواها، بعد مفاوضات ومساومات!! لم تتخل عنها كما تخلي سواها، بعد محاولات ومناورات!».»

«وعندما كان يجيء دور التصويت كانت مصر تظفر بأقلية محترمة تؤيدها وتقف إلى جانبها، ولم تكن هذه الأقلية تضم شقيقتنا المملكة السعودية وسوريا ولبنان والعراق فحسب، بل كانت تضم كثيراً من الدول الأخرى التي راعها ما تبديه مصر من أدلة قوية واضحة، وما تتمسك به من مبادئ قديمة نظيفة!».»

«بدوي باشا.. أظهر نفسه في أرجاء المؤتمر ظهوراً قوياً، ومنذ البداية، وقد جعلته أقواله المتينة الدامغة، وخبرته النادرة بالقانون، حجة يرجعون إليها، ويعتمدون عليها في كثير من أعمال المؤتمر، كما حملتهم على انتخابه رئيساً لكثير من لجان المؤتمر الكبرى».»

«إبراهيم عبد الهادي.. نموذج للرجل الذي يتمسك بمبدأه، ورأيه، ويتعصب لهما، ويرى في الخروج عليهما، والتنكر لهما، ما يناقض الشرف والكرامة».»

«ممدوح بك رياض.. يبدو دائماً في صورة الرجل المناضل المكافح، في كل كلمة يقولها، وفي كل رأي يبديه، وهو يزلزل اللجان التي يشهدها، بما يقدمه من آراء، يدافع عنها بكل حرارة، ويصر عليها بأقصى قواه، وهناك خبراؤنا في المؤتمر، وكلهم يعملون عملاً متواصلاً، ويبدلون مجهوداً شاقاً، ويبدون خبرة قيمة واسعة».»

«وتطبع الجرائد الأمريكية، في صفحاتها الأولى، وبحروف بارزة، تقارير يومية عن جهود الوفد المصري، وكفاحه في سبيل مبادئه، وهكذا أستطيع أن أقرر، بكل نفس طيبة راضية، أن مصر، رغم هزيمتها في معركة التصويت، قد أظهرت نفسها في جلسة السياسة الدولية، وقد انتصرت في ساحة الشرف والمبادئ».»

الأستاذ عبد الحميد الكاتب يروي ذكرياته بعد عقود

وربما يمكن تصور مدي الجهد الضخم الذي بذله الدكتور عبد الحميد بدوي وأعضاء الوفد المصري في سان فرانسيسكو من قراءة ما تتضمنه الذكريات التي رواها الكاتب الكبير الأستاذ عبد الحميد عبد الغني (المعروف باسمه الأكثر شهرة : عبد الحميد الكاتب) في مجلة «آخر ساعة»، بعد عدة عقود من انعقاد ذلك المؤتمر، وقد كتب مقاله هذا بعد أن توفي معظم من شاركوا فيه وحضروه.

يقول الأستاذ الكاتب في مقال بعنوان «خواطر ثلث قرن في الأمم المتحدة»: «..... وكنا في مصر نتابع أخبار مؤتمر سان فرانسيسكو باهتمام، وكان هذا بفضل صحفي كبير له أسلوبه المشرق، وله ملاحظاته اللاذعة».

«لم تكن هناك صحيفة مصرية تملك من الموارد المالية ما يمكنها من أن ترسل مندوباً عنها إلى أمريكا، فقد كان توزيع الصحف اليومية الكبيرة محدوداً لا يتجاوز أربعين ألف، أو خمسين ألف نسخة، وكانت "أخبار اليوم" هي الاستثناء الوحيد، فمنذ العدد الأول كان توزيعها أكثر من مائة ألف نسخة، نسبت كم كان على وجه التحديد، وربما كان مائة وثمانين ألف نسخة! فقد كانت فتحاً جديداً في الصحافة المصرية بأخبارها، وموضوعاتها، وأسلوبها، وصورها، وكاريكاتيرها، ولكنها كانت لا تزال وليدة تقوم في شقة على سطح إحدى العمارات، ولا تملك مطبعة، فكانت تطبع في مطبعة "الأهرام"، وكذلك كانت إعلانات الصحف محدودة، وإيرادها قليلاً، فلم يكن في وسع أية صحيفة أن ترسل مندوباً عنها إلى أمريكا ليتمدها بأخبار مؤتمر سان فرانسيسكو، فاتفقت الصحف المصرية معاً على أن ترسل مندوباً واحداً، وكان هذا المندوب هو الصحفي الكبير الأستاذ فكري أباطة رحمه الله، فسافر إلى مؤتمر سان فرانسيسكو ممثلاً للصحافة المصرية كلها».

«وكان يرسل كل يوم برقية توزع على الصحف المصرية، وفيها أخبار المؤتمر، أو على الأصح أخبار وفد مصر في المؤتمر، أما أخبار المؤتمر العامة فكانت تعطىها وكالات الأنباء التي تهدر آلاتها بخطب رؤساء الوفود، وبالأنباء والشائعات عما يجري بين الوفود من مفاوضات، وخلافات، ومساومات».

«وإلى جانب هذه البرقية التي يرسلها فكري أباطة فتوزع على الصحف المصرية، كان يرسل كل أسبوع برقية مطولة تتضمن مقالاً يبعث به إلى مجلة "المصور" التي كان يرأس تحريرها، وكان هذا المقال يدور حول تحليلاته وتعليقاته لما يجري في المؤتمر».

فكري أباطة كان يرسل التلغرافات لمصر بالإنجليزية

ويروي الأستاذ عبد الحميد الكاتب ذكرياته عن الرسائل التي كانت يتولى صياغتها بالترجمة عن النصوص التي كان يبعث بها فكري أباطة من المؤتمر، ونحن نفهم أن فكري أباطة كان يرسل رسالته بالإنجليزية لأن التلغرافات الأوروبية في ذلك الوقت لم تكن تنقل الحروف العربية، وهكذا كان عبد الحميد الكاتب يترجم نصاً بالإنجليزية كتبه صاحبه بروح عربية، وأسلوب عربي، ولغة إنجليزية:

«وكلفت بأن أقوم بترجمة هذا المقال الأسبوعي الذي كان يأتينا باللغة الإنجليزية، فكنت أحاول في ترجمته إلى العربية أن أأخذ أسلوب الأستاذ فكري أباطة قدر ما أستطيع، وكنت أكثر من علامات الاستفهام، وعلامات التعجب التي كان يتميز بها أسلوب الكاتب الصحفي الكبير، ولم تكن هذه العلامات شائعة عندئذ في الكتابة الصحفية مثلما صارت شائعة في كتاباتنا الآن، بما فيها ما أكتبه، ونستعملها بمعنى أحياناً، وبدون معني غالباً! ، وأقول، بتواضع، إن القارئ العادي كان يظن أن فكري أباطة قد كتب هذه المقالات بالعربية، أما القارئ الذي كان يدقق فأظنه كان يتبين أن أسلوبها يختلف عن أسلوبه، بما فيها من فكاهة، ومن سخرية».

«نعم.. كان فكري أباطة فيما كتبه من مؤتمر سان فرانسيسكو ساخراً كل السخرية من الأمم المتحدة، وكان يعتقد أن المنظمة الدولية إذا قامت فلن تكون إلا ميدان حرب كلامية بين الدولتين الكبيرتين، وبين المعسكرين التابعين لهاتين الدولتين، وهذه الحرب الكلامية هي إحدى صور الحرب الباردة التي تأخذ صوراً أخرى أكثر عنفاً، وأكثر خطورة خارج الأمم المتحدة».

«وكان الكاتب الكبير يسرف في تشاؤمه أحياناً فيري أن المؤتمر الذي استمر ثلاثة شهور لن ينجح في إقامة الأمم المتحدة، لأن أعضاء الكبار والصغار يتشاجرون حول كل فقرة، وكل كلمة في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، وأنه في النهاية يأخذ المؤتمر بما تقوله الولايات المتحدة غالباً، وبما يقوله الاتحاد السوفيتي أحياناً، لأن وراء كل منهما مجموعة من الدول تسير في ركابه، وتأتمر بأمره، أما إذا قامت الأمم المتحدة فعلاً، فإن الدول الصغيرة التي تريد أن تحافظ على استقلالها، وعلى شخصيتها، فهي ضائعة حتماً في هذه المنظمة الدولية التي يسمونها الأمم المتحدة، ويقولون إن أعضاءها جميعاً متساوون، لكل منهم صوت واحد، فيما عدا خمس دول صوتها في مجلس الأمن يحمل معه حق الفيتو! ، كان هذا أول انطباع لي عن الأمم المتحدة، عندما كنت أقوم بترجمة المقال الأسبوعي الذي يبعث به الأستاذ فكري أباطة إلى مجلة "المصور"، وسرعان ما تبين لي أن هذا الانطباع الأول كان صحيحاً، وعلى الأخص فيما يتعلق بالقضايا السياسية، ومنها قضايا الدول الصغيرة، وقضايا الشعوب المستضعفة، تبين لي أن هذا الانطباع الأول كان صحيحاً عندما اتصلت اتصالاً مباشراً بالأمم المتحدة وما يجري فيها».

رواية الأستاذة ثناء يوسف عن الاحتفال الارباعي

كتبت الأستاذة ثناء يوسف رسالة صحفية رائعة من سان فرانسيسكو نشرتها مجلة «آخر ساعة» ، في احتفالات الأمم المتحدة بمرور ٤٠ عاماً على نشأتها،

فأشارت إلى بعض ما يصور الإنجاز الذي شهد جهود الدكتور عبد الحميد بدوي في ١٩٤٥ ، وذلك حيث قالت:

«منذ أربعين عاماً، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، اجتمع ممثلو خمسين دولة، منها مصر، متطلعين إلى العمل من أجل عصر يسوده السلام، وفي سان فرانسيسكو على الساحل الغربي للولايات المتحدة، وقعوا وثيقة تاريخية، تلك الوثيقة المهمة هي ميثاق الأمم المتحدة الذي تنص مقدمته على ما يلي:

«نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت مرتين خلال جيل واحد للإنسانية أجزاناً يعجز عنها الوصف، نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الإنسانية، وبكرامة الفرد و قدره، وبما للرجال والنساء والأمم - كبيرها وصغيرها - من حقوق متساوية، ونتعهد بتوفير الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالبرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية».

«وفي سان فرانسيسكو، وبنفس القاعة التي وقع فيها ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ يونيو من عام ١٩٤٥، رفع علم مصر القديم، العلم الأخضر ذو الهلال الأبيض والثلاث نجوم، نفس العلم الذي رفع من أربعين عاماً عندما وقع وزير خارجية مصر في هذا الوقت، الدكتور عبد الحميد بدوي باشا ميثاق الأمم المتحدة، وإلى جانب علم مصر رفعت أعلام الـ ٤٩ دولة المؤسسة للأمم المتحدة ، وكانت مدينة سان فرانسيسكو، بالاشتراك مع الغرفة التجارية، ومجلس الشؤون الدولية بولاية كاليفورنيا، قد نظمت احتفالات واجتماعات بهذه المناسبة حضرها ١٣١ شخصية من ٩٧ دولة، وعلى مدي أربعة أيام كاملة، قام الحاضرون بتقييم إنجازات وسليبات المنظمة الدولية على مدي أربعين عاماً».

«وقد أقيمت كافة ندوات واجتماعات مؤتمر سان فرانسيسكو في فندق فيرمونت المشهور وهو فندق أنيق للغاية، ويتم فيه تصوير واحد من أشهر المسلسلات التلفزيونية في الولايات المتحدة واسمها "فندق"، أما الاحتفال بالعيد الأربعين ، فقد أقيم في قاعة "هربست"، وهي نفس القاعة التي وقع فيها ميثاق الأمم المتحدة منذ أربعين عاماً، وفي مدخل القاعة وقفت الفتيات لتوزيع زهرات القرنفل البيضاء على الحاضرين، وفوق المسرح حيث اصطفت أعلام الدول المؤسسة، تقدم صبية الكشافة على أنغام الموسيقى النحاسية يحملون باقي أعلام الدول الأعضاء بالمنظمة التي وضعت من الخلف في صف ثان، وبعد عرض لفيلم قديم عن مراسم التوقيع، صعد

إلى المسرح وسط تصفيق الحاضرين، ثلاثة من الذين وقعوا على الميثاق وهم: شارل مالك وزير خارجية لبنان الأسبق، وهارولد ستاتن حاكم ولاية مينسوتا السابق والمرشح السابق لرئاسة الولايات المتحدة، ثم الجنرال كارلوس رومولو وزير خارجية الفلبين السابق، البالغ من العمر ٨٥ عاماً، والذي تقدم إلى المسرح في كرسي متحرك».

«وفي الجانب الآخر وقفت ديانا فنستين عمدة مدينة سان فرانسيسكو لترحب بالحاضرين، في الوقت الذي جلس فيه خافيير بيريز دي كويلار السكرتير العام، إلى جانب بول لوساكا رئيس الجمعية العمومية».

كلمة مصر في الجلسة الختامية لمؤتمر سان فرانسيسكو

ألقى الدكتور عبد الحميد بدوي كلمة باسم مصر في الجلسة الختامية لمؤتمر سان فرانسيسكو. وفي الليلة السابقة كان المؤتمر قد وافق بكامل هيئته على الميثاق والاتفاقات المؤقتة، ووجه الرئيس الأمريكي ترومان خطاباً إلى المؤتمرين في جلستهم الختامية.

أما كلمة بدوي باشا فقد ألقاها باللغة العربية في أثناء الحفل الذي أقيم بمناسبة توقيع الميثاق وقال فيها:

«إنني إذ أوقع هذا الميثاق بالنيابة عن وفد مصر، لأرجو أن يكون فاتحة عهد جديد، ينعم فيه الناس جميعاً بالسلام والرخاء، وينسي العالم أهوال الحرب وتضحياتها، ويهيئ الأمم لحياة دولية جديدة تقوم على احترام استقلال الدول جميعاً وسيادتها، وتوفير الحرية والكرامة لكافة البشر، وتضافر جميع أعضاء الهيئة وتعاونهم على إقامة السلام، وإشاعة الخير بين الناس».

«وهذا الميثاق تجربة جديدة لا تبرأ بحال من عيوب نشأت من ظروف العالم التي يمر بها في الوقت الحاضر، لكنه مع ذلك تجربة عامرة بالإيمان الراسخ، ناطقة بسلامة القصد، وصدق العزيمة، وهي من أجل هذا حقيقة بالنجاح الكبير حرية ببلوغ الغاية، وإذا ما ظهر عيب عند العمل بالميثاق، فإن في أحكام تعديله ما يرده إلى السلامة، وإنا لندعو الله أن يمد في حياة الهيئة، وأن يجعل في اجتماع ممثلي الأمم المتحدة كل عام ما يشيع الثقة بين الأمم، ويزيل من بينها أسباب الخلاف، ويحرر العالم من نزعة السيطرة والاستعمار، ويرقي بالمدنية، ويهيئ للناس جميعاً سبيل الحياة في سلام وطمأنينة».

حرص فكري أباظة على تصوير الأثر الطيب للوفد المصري

وأخيراً ننقل عن الأستاذ فكري أباظة ما حرص به على تصوير الأثر الطيب الذي تركه الدكتور عبد الحميد بدوي والوفد المصري في مؤتمر سان فرانسيسكو في مقال طريف نشره (موقعاً بالأحرف الأولى فقط) تحت عنوان «رسالة من وزير خارجية أستراليا»

نص رسالة د. أيفات وزير الخارجية الأسترالي

يقول الأستاذ فكري أباظة بطريقته المحببة :

«أمانة في عنقي أن أؤديها، تلك هي الرسالة التي حملني إياها الدكتور أيفات وزير خارجية أستراليا، ونجم المؤتمر العالمي بسان فرانسيسكو وكوكبه اللامع، أخطب خطباء المؤتمر، وأقوي معارضيه وأعنفهم كفاحاً ونضالاً».

«في حفلة حافلة حاشدة بأقطاب المؤتمر، من روسيين وبريطانيين وأمريكان عرفوني به، فمسكني من "جاكتي" وجذبني إليه في حماسة فوارة ثم قال: «أنت صحفي تمثل الصحافة المصرية وتزودها بالمعلومات وبالحقائق، والصحافة هي الرأي العام، وهي الشعب والجمهور والأمة، ألا بلغ وطنك على لساني أن وفدكم المصري بسان فرانسيسكو لم يرفع رأس مصر فقط، وإنما رفع رءوس الأمم الوسطى والصغيرة كلها. رفع رءوس خمساً وأربعين أمة بنضاله، وكفاحه، وشجاعته، وفنه، وأبحاثه، وصموده عند أخذ الأصوات. بلغ وطنك هذا، وإني لفخور كل الفخر بأن أستراليا وجدت في مصر أولاً، وبلجيكا ثانياً، ونيوزيلندا ثالثاً، فرساناً تضامنوا في معركة الحق والعدل والحرية!».

«قلت وقد اهتزت فخرًا: إني لفاعل. قال: لا لا.. إني أخشي الصحفيين فسأشهد عليك بعض الشهود. وجرني وراءه جرأً ومر بي على المستر هس سكرتير المؤتمر، و السيناتور كولوني رئيس الوفد الأمريكي، ورئيس الوفد الهندي وقال: «اشهدوا يا ناس أنني كلفت هذا الرجل برسالة وأخشي ألا يبلغها..». ثم دفعني دفعاً إلى ناحية بدوي باشا وإبراهيم عبد الهادي باشا وممدوح رياض بك، وقال له: كلفت هذا الرجل بأمر، وهأنذا أكرره حتى يفعل...».

«وهأنذا أؤدي الأمانة، وأبلغ الرسالة، وإن كنت أرثي للدكتور أيفات ولكل بطل ناضل في سبيل الأمم الصغرى ضد الأمم الخمس الكبار».

الفصل العاشر

آخر أدواره في العلاقات المصرية البريطانية

التطور الذي طرأ على طبيعة العلاقات مع بريطانيا

أشرنا في الفصول السابقة إلى أدوار متعددة قام بها الدكتور عبد الحميد بدوي في العلاقات المصرية البريطانية، و ربما كانت جهوده وممارساته في توجيه العلاقات المصرية البريطانية ، حين أصبح وزيراً للخارجية (١٩٤٥ - ١٩٤٦) في وزارة النقراشي باشا الأولى بحاجة (على وجه الخصوص) إلى إلقاء مزيد من الضوء . ونحن نقول إن هذه الفترة على وجه الخصوص شهدت تحولاً كبيراً وجذرياً في العلاقات المصرية البريطانية، وهو تحول لم يُدرس بعد دراسة كافية ، وقد كان السبب في هذا التحول هو ما لم نفهمه إلا متأخراً من التعاقبات المفاجئة والمتناقضة التي واكبت دخول الولايات المتحدة الأمريكية على الخط في هذه العلاقات ، وما ترتب على هذا الاقتحام الأمريكي من نتائج متعددة ، لم يكن من الطبيعي ولا من اليسير أن يدركها الدكتور عبد الحميد بدوي ، و أنداده الأفاضل في ذلك الوقت المبكر لا لقصور في قدراتهم وإنما بسبب مجموعة من العوامل المركبة نجملها في :

- غرابة منهج الأمريكيان السياسي المتسم بالتلميحات الملبسة و السياسات المزدوجة و التصريحات المتعددة التوجهات.
- قسوة الساسة الامريكان البالغة وغير المتوقعة على نظرائهم و أسلافهم من الساسة و رجال الدولة البريطانيين .
- توجه الإدارة الأمريكية الخفي إلى صناعة وتبني الانقلابات العسكرية .
- تبني الامريكان لفكرة رفع قيمة النفوذ (الاستعمار الجديد) فوق فكرة الاستعمار القديم أو المتوازن .
- التعويل الأمريكي المتزايد (والأوروبي والسوفييتي من بعد ذلك) على دور المخابرات وأجهزتها والعملاء المحليين .
- التوظيف المتنامي للسلاح وتجارته في المساومة والمفاوضات والابتزاز والردع والإذلال .

وأزعم أن الدكتور بدوي لو بعث اليوم حيا لاعترف بأنه لم يكن ليستطيع أن يتوافق (عن اقتناع) علما ولا فقها مع هذه العناصر الستة التي كونت المنهج الأمريكي الذي أزاح بل أذل الفكر الأوروبي سواء في ذلك البريطاني والفرنسي .

نص رسالتين من عبد الحميد بدوي إلى النقراشي

وهاتان رسالتان من الدكتور عبد الحميد بدوي إلى رئيس الوزراء النقراشي وجدناهما في أوراقه، والرسالتان تطلعنا على ما كان الدكتور بدوي باشا يلخص به الموقف وتنطقان بالتعبير الحي عن مدي ما كان بين هذين الرجلين من تعاون:

«عزيزي دولة النقراشي باشا»

«لم أكتب لكم حتى الآن لأن الظروف التي غادرت مصر فيها لم تكن تسمح باتخاذ أي موقف معين بشأن طريقة المفاوضات، أو بمباشرة أحاديث في موضوعها نفسها، والتزمت الحذر في المقابلات والاتصالات التي وقعت لي، وفي الفرصة التي عرضت وقابلني فيها بيفن (السياسي البريطاني الشهير) كان حديثنا عاماً، وأقرب ما خضنا فيه إلى شئون مصر استطراد في موضوع الإدارة الجديدة التي أنشئت لتحل محل E.S.C في مركز تموين الشرق الأوسط».

«وقد كان من شأن تطور طريقة المفاوضات وقرار الهيئة السياسية والحكومة، أن يظل موضوعها بكرة حتى يعالج بطريقة رسمية، وفيما عدا ذلك تولت التلغرافات المتبادلة بينكم وبين السفارة، والحديث التليفوني بيننا موافاتكم بمختلف الأحاسيس والآراء التي تبيناها هنا».

«وقبل أن أنتقل إلى الموضوع الذي دعاني بوجه خاص لكتابة هذا الكتاب (أي الرسالة) أود أن أشير إلى أنني أطلت التفكير في الصيغة التي عرضت عليكم في موضوع الطيران، وذكرت ما جاء في حديث بيفن إلى السفير عن استحسان إنهاء هذه المسألة قبل المفاوضات، وإني أرى الآن - كما كنت ترى ذلك من قبل - لاسيما وقد أصبحت المفاوضات على قاب قوسين، أنه يحسن عدم البت في هذه المسألة إلا أن يكون ذلك في المفاوضات، فإنه إذا لم يكن بد من مساعدة البريطانيين اقتصادياً في هذا الشأن وفي غيره من مسائل الأرصدة الإستراتيجية والتجارة وما إلى ذلك، فلتكن تلك المساعدة من وسائل المعارضة إذا حزب الأمر ولم يرض البريطانيون بالجلء لأسبابه الذاتية».

«وإني لأشكر لكم جميل ثقتكم في أمر التعويضات، وقد رأيت أننا لا نكسب فيها بالانسحاب من مؤتمر باريس، وقد أصبنا منه بعض الخير، إذ وفقنا أننا سنستطيع أن نضع أيدينا على الأموال الألمانية في مصر، وهي تبلغ [حوالي] المليونين، على أنني أشرت على وزيرنا المفوض بأن يذكر أنه لا يوقع إلا مع التحفظ التام بحق مصر في المطالبة بنصيب أوفي، وبحقها في مطالبة إيطاليا».

«وقد أرسلت لكم اليوم تلغرافا مطولا عن موضوع تمثيل البلاد العربية في المجالس المختلفة، وعن الترشيح لمحكمة العدل، أترك لكم التصرف في أمره بما ترون».

حرص د. بدوي على ترتيب الأولويات

هكذا نجد دليلا حيا على حرص بدوي باشا في رسمه لخطة المفاوضات مع البريطانيين على ترتيب الأولويات بذكاء. وينتقل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى الموضوع الأهم في رسالته، وهو الحديث عن محاولة بريطانيا العمل على ألا يكون مقر الأمم المتحدة في أمريكا، ويظهر لنا مما يرويه الدكتور عبد الحميد بدوي للنقراشي أن الجانب المصري كان قد أبرم قراره بأن يناور في هذه القضية، وأن يؤيد أمريكا في مرحلة تالية من التصويت لا من البداية، مراعاة لطلبات البريطانيين، ومشاعر الأوروبيين : أما ما أردت أن أحدثكم فيه فهو أمر لا يجوز أن يبطن عليكم به، وقد لا تكون التلغرافات السفر ، ولم أطلع عليها ، كافية في إعطائكم صورة كاملة عنه " .

لم يؤيد بريطانيا في اختيار المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة

"ذلك أن من المواضيع التي كانت تبحث في اللجنة التحضيرية موضوع اختيار المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة، ويظهر أن الحكومة البريطانية كانت مهتمة به، خصوصا بعد أن قررت اللجنة التنفيذية بأغلبية تسعة أصوات من أربعة عشر اختيار أمريكا لهذا الغرض، وكانت تعمل على كسب تأييد أكبر عدد من الدول في معارضة هذا الاختيار"

" وقد كلمني في الموضوع قبل مجيئي إلى لوندرة (لندن)، ودعاني ورياض بك (أي ممدوح رياض) ودرويش بك المستر نوبل بيكر رئيس الوفد البريطاني لدي اللجنة التحضيرية لعشاء كان موضوع الحديث فيه الذي استغرق كل الوقت هو موضوع ذلك الاختيار».

تبريره غير المقنع لعدم تصويت مصر لمصلحة بريطانيا

ألقى الدكتور عبد الحميد بدوي بالمسئولية على عدم تصويت مصر لمصلحة بريطانيا على عاتق أحد زملائه (!!) ، مشيراً إلى أنه لم يشترك في التصويت لانشغاله في جلسة أهم، ومنبها إلى أن تصويت مصر لم يكن سبباً في خسارة أوروبا(وبريطانيا بالطبع) لمعركتهما في شأن تحديد مقر الأمم المتحدة.

مصر بدأت تنحاز إلى أمريكا على حساب بريطانيا

ويبدو لنا من هذا النص الذي يقدمه الدكتور عبد الحميد بدوي أن مصر (على مستوى ما من المستويات) كانت قد بدأت تنحاز إلى أمريكا على حساب بريطانيا في بعض الشؤون الدولية:

«وقد كان موقف الوفد المصري أن موضوع أوروبا غير واضح، ولا هو وضع سليم، لأنه دفاع عن تلك القارة دون تحديد أي مكان منها ضد أمريكا إطلاقاً، وأن خير سبيل لخصوم أمريكا هو الحصول على تأجيل الموضوع حتى تنهياً لهم فرصة أخرى، فإن يكن اقتراح فإن كل ما قيل من الجانب المصري كان يشعر جلياً بأنه متوقف عن الحكم، سواء لمصلحة أوروبا أم ضدها، أي أن موقفه موقف الامتناع».

خطة مصر في التصويت و ما حدث بالفعل

« وكان مجري الحديث دالا على أنه إذا لم يؤجل الموضوع ولم تظفر أوروبا بأغلبية، فإن مصر ستصوت لمصلحة أمريكا، وافترقنا على أن ما جري مجرد تبادل آراء من الجانبين دون اتفاق على أي خطة، أو تعهد بأي سلوك، إلا أن يكون نصحننا لهم بالتأجيل وارتياحهم لذلك الرأي، وقد كانت اللجنة المختصة بالموضوع أكثر اللجان خطبا واجتماعات، وفي جلسة من جلساتها الأخيرة، وكانت المناقشات طالت إلى أكثر من اللازم، لم أستطع حضور الجلسة لاشتغالي بموضوع مؤتمر التعويضات، وكلفت أحد إخواننا المصريين بحضور الجلسة، وبأن يصوت بالموافقة على التأجيل أولاً، وبالامتناع عن التصويت لأوروبا أو ضدها ثانياً، وبالتصويت لأمريكا آخر الأمر حين يطلب الاقتراع عليها».

« ويظهر أن الأمر اختلط عليه بسبب سوء وضع الأسئلة، فظن أن التصويت لأمريكا يقتضي التصويت ضد أوروبا، فصوت بحسن نية تامة ضد أوروبا ثم لأمريكا بعد ذلك، ولم يترتب على تصويته إن خسر الإنجليز معركة أوروبا، ولكن ربما أنه لو كان قد صوت ضد أمريكا لم تستطع هذه الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة، وقد حصلت أمريكا فعلاً على الأغلبية المطلوبة».

يفسر جفاء بريطانيا بما كان من الوقوف ضد رغبتها

ويعترف الدكتور بدوي بأن الوقوف ضد رغبة بريطانيا كان هو السبب وراء ما أظهره ممثلها نوبل بيكر من جفاء، وقد تمثل هذا الجفاء بوضوح في اعتذاره عن حضور الغداء الذي كان الدكتور بدوي قد دعاه إليه: «منذ ذلك العهد تنكر نوبل

بيكر واعتذر عن غداء دعوته له من قبل، وكانت الدعوة إليه من أجله، وكان هو الذي اختار ميعاده، وحضر غيره من البريطانيين، وكانت جملة موقفهم تشعر كما لو كنا قد أخلفنا وعدا قطعناه لهم، وبدا أنهم لا يريدون الخوض في حديث ذلك الموضوع، وجعل نوبل بيكر يتنصل حتى لا يتصل بالسفير تليفونيا».

«ولم أكن قد وعدتهم بشيء، أو تركتهم يعتقدون أكثر من أننا سنوافق على التأجيل، وما كان لأحد غيري أن يعدهم بشيء، ولم يفعل أحد شيئاً من ذلك، وأغلب الظن أنهم إما أن يريدوننا أن نفهم أنهم وقد تفضلوا بالكلام معنا في أمر، وجبت علينا مجاراتهم فيه، وإما أنهم يريدون التجني والتأديب لمن صرفته نفسه أن يكون رأياً خاصاً، وقد أنكرت الموقف الذي اتخذوه في حديثي مع هاو في الغداء نفسه، كما أن السفير كرر الاحتجاج - فيما قال لي - على سوء تصرف نوبل بيكر، مشيراً إلى أنه ليس من مصلحة التفاهم بين البلدين».

استحكام الأزمة التي خلقها تصويت مصر لأمريكا

«ومن وراء نوبل بيكر مساعد له يدعي روبن هوك كان غير مؤدب مع من حدثه من إخواننا المصريين حين أنكر حركة الغضب التي أبدأها الوفد البريطاني، وكان المستر المذكور حاضراً الغداء، وقد ترتب على تصرفهم أنني اضطررت للاعتذار عن دعوة رئيس اللجنة التحضيرية الداعي فيها لمقابلة نوبل بيكر، وعن دعوات أخري تجنبنا للفائهم، حتى نتبين جلية الأمر ولا يبدو أنه سيحدث فيه شيء جديد قبل زمن طويل».

بدوي يعرض استقالته إذا كانت تكفل حل الأزمة

ويصل الدكتور عبد الحميد بدوي بوطنيته إلى أن يعرض على النقراشي استقالته إذا كانت هذه الاستقالة (أو شيئاً قبيلها منها) ستيسر على رئيس الوزراء (أي النقراشي) النجاح في المفاوضات القادمة مع البريطانيين، لأنه بات يعتقد أنهم (أي البريطانيين) سيظلون يحملون كل ما يعبر عن نوايا الضيق منه:

«رأيت أن أحدثكم طويلاً في هذا لأنه يلوح الآن أن الحكومة البريطانية تحس - بالرغم مما تعبر به من تجمل - أن في اختيار أمريكا مقراً لهيئة الأمم المتحدة نقصاً من نفوذها، ولأنه يغلب أن يكون لهذه المسألة ما بعدها، ومنذ الآن أضع استقالتي بين يديكم، ولعل صفاء العلاقات بينكم وبين الحكومة البريطانية في المفاوضات المقبلة مرهون بخروحي من هذا الميدان».

«وإن ما بيننا من المودة والصدقة يبيح لي أن أرجوكم ألا تستشعروا أي حرج في أمر خروجي من الوزارة، فإن ذلك في اعتقادي أكفل بنجاح المفاوضات داخلاً وخارجاً، وقد تجدون (الحل وقتها متمثلاً في) ألا أشهد جلسات الجمعية العامة بعد سبق إخطارنا الهيئة بتفويضي لحضورها، ولكني لا أجد عند الضرورة مانعاً من التذرع بأسباب الصحة».

يرى في خروجه ترفعا لخرج الحكومة من تحرش البريطانيين به

وينتبه الدكتور بدوي باشا إلى ما تضمنه السياسة البريطانية فيقول في رسالته إلى النقراشي باشا:

«والحق أنه لا يبدو أن سلوك رجال الحكومة البريطانية تلقائي، ترضاه الحكومة المصرية لممثلها، ولست أدخل في الأمر أي اعتبار شخصي، ولكن خروجي يرفع عن الحكومة تبعة قبول معاملة غير لائقة لأحد أعضائها، ويكون تسوية بسيطة لا تكون الحكومة فيها، ولا أكون فيها خاسرين شيئاً كثيراً، وإني لأحمل من علاقاتنا في هذه الفترة خير ذكري، ولن أنسي ما لقيته منكم من صادق الود، وعزيز الثقة، وسأظل الصديق الوفي، وأرجو أن تتقوا بأني كنت أود أن أستمّر في الاشتراك معكم فيما أنتم قادمون عليه من جسيم المهام، ولن أذكر خبر هذه الاستقالة حتى أعلم منكم أنكم تجدون أنها خير لنا جميعاً، وحتى تتدبر في الطريقة التي تصور بها وتصون كرامة مصر، بل إني عند الاقتضاء مستعد لأن أعود إلى (لندن) في اليوم الذي سبق لي أن ذكرته لكم في تلغراف اليوم، وأبقي فيها الوقت الكافي لإنهاء المسألة على خير حال. ولكم مني مع أخلص الأشواق والتحيات أطيب التمنيات».

21 ديسمبر 1945

لا يحس بنية للبريطانيين تجاه بدء المفاوضات

وهذا هو نص الرسالة الثانية من الدكتور عبد الحميد بدوي إلى النقراشي باشا المؤرخة في 6 فبراير 1946:

«عزيزي دولة الباشا... صحبتني منذ أكثر من ثمانية أيام إنفلونزا من نوع لا نعرفه في مصر، وهي رفيقة حمي متغيرة بين نزول وصعود، وضعف شديد، وحين تفارق المريض تترك له على سبيل الذكرى عرضاً أو أكثر، ومن أعراضها سعال شديد مؤرق، ولا تكاد ترحم أحداً، من سوء برها بي أنها تطاولت على حرمني من بعدي، نسأل الله اللطيف منها ومن آثارها».

« أردت أن أشير في حديثي التليفوني مع دولتكم - ونيات البريطانيين في تصوير بدء المفاوضات في مصر غير معروفة - إلى أنه إذا لم يكونوا هم البادئين، وكانوا يتوقعون أن نبدأ نحن، فيجب أن يكون سبيلنا في هذا البدء أولاً تقسيم المفاوضات إلى قسمين، قسم خاص بالجلاء، وآخر خاص بالسودان، وألاً ننتقل إلى القسم الثاني إلا بعد استنفاد الأول، والانتهاء فيه إلى اتفاق، أما القسم الأول فيجب أن يكون عرض مصر فيه مشروعاً لمحالفة يوضع على نمط التحالفات العسكرية التي عقدت في أواخر هذه الحرب بين روسيا من جانب وبين بريطانيا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا من جانب آخر».

مبدأ المشاركة في حرب خارج مصر الذي لم تقبله معاهدة ١٩٣٦

« يختلف المشروع المصري عن هذه المعاهدات في تجنب الإشارة إلى العدو المشترك، ويتفق معها في أن كلا من الدولتين (مصر وبريطانيا) تعد الأخرى بتقديم كل ما في وسعها من مساعدة وتسهيلات دون بيان نوع هذه المساعدات والتسهيلات، ودون حصرها في الأراضي المصرية، كما هو واقع الحال في المساعدات في ظل المحالفة الحالية، إذ أنه يجب لتحقيق المساواة بين البلدين أن يكون من الممكن أن تقدم المساعدة على صورة جيش يحارب في غير الأراضي المصرية. وقد كنا في الماضي نستنكر مثل هذا النوع من المساعدة، ونرى فيه شيئاً من الإسراف أو الإرهاق، وهذا الذي دعانا في معاهدة ١٩٣٦ وفيما سبقها من المشروعات، لأن نقصر المساعدة لحليفنا على ما نقدمه في الأراضي المصرية، غير أننا لا نستطيع الآن أن نرفض التطوع بالمساعدة بالجيش لحليفة ما دما بحكم ميثاق الأمم المتحدة سنبدل مثل تلك المساعدة تلبية لطلب مجلس الأمن وفي أي مكان يرشح لنا وضد أي دولة، على أنه يجب أن نقيّد التزاماتنا نحو الحليفة بأنها لا تخل بالتزاماتنا التي أخذناها على أنفسنا بميثاق الجامعة العربية».

نصيحته بالعمل على عدم تأييد المعاهدة

ثم يشير الدكتور عبد الحميد بدوي إلى وجهة نظره فيما يتعلق بالعمل على عدم تأييد المعاهدة، إلى الحرص على تنقيتها من الأمور القديمة التي فقدت معانيها وملاساتها على حد قوله ووصفه، قاصداً بهذا ما هو معروف من الأحاديث المكررة عن أرواح الأجانب، وعصبة الأمم... إلخ:

«ويجب أن يحذف كل ما يشير إلى تأييد المعاهدة، وأن يوضع لها أجل، وليكن ٢٠ سنة، وكذلك يجب أن يحذف كل ما ليس له محل الآن من الإشارة إلى عصبة

الأمم، وإلى المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم، وغير ذلك من الأمور التي فقدت معانيها وملايساتها».

«عملاً على عدم تعارض السياسة (المادة ١٥) ، فقد رأينا كيف يذهبون في تفسير هذا الحكم وأن تأويل السفارة لهذه المادة يذهب بكل حرية لمصر في السياسة الخارجية، بل الدولة، أو يجعلها عيالا عليهم، ومن الطبيعي أن نراعي أن وجود هيئة دولية يقتضي أكبر قدر من الحرية لكل دولة في تكييف سياساتها الدولية العامة».

حقيقة نظرة البريطانيين لميثاق الأمم المتحدة

وبلغت الدكتور بدوي نظر النقراشي باشا إلى حقيقة نظرة البريطانيين إلى ميثاق الأمم المتحدة، وتأثرهم بتجربة الحرب العالمية، ونشوء فكرة الدفاع المشترك:

«وقد ألاحظ في هذه المناسبة أن الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة وردت مرتين في المذكرة البريطانية، أولاً في سياق الاعتذار عن تأخر الرد، إذ قيل إنهم كانوا يبحثون في أحكام المعاهدة على ضوء ميثاق الأمم المتحدة، والدروس التي علمتهم إياها الحرب، وثانياً في سياق إعلان استعدادهم إعادة النظر على ضوء تجاربهم المشتركة، مع مراعاة أحكام الميثاق ، ولعل مذهبهم هو أن ما وضعه الميثاق من وسائل وأسباب لتأييد الأمن الدولي وللمنع الحروب ورد الاعتداء، وتخصيص قوات أهلية إلخ، لا يغني عن اتخاذ وسائل أخرى كوضع قوات أجنبية أو مختلطة. وإذا كان الميثاق لا يوجب وضع قوات من هذا النوع الآخر، فهو لا ينفي شيئاً من ذلك إذا تراضت عليه الدول ذات الشأن، ولذلك تراهم سيحرصون على الحصول على (رضا) مصر بقبول وجود قوات بريطانية في أراضيها، زعماً أن ذلك أدنى إلى تحقيق الدفاع المشترك، والشراكة التي لم يزالوا يتحدثون عنها، وسيعملون على التمويم واستعمال الألفاظ الحديثة والقياس إلى ما فعلوه مع الولايات المتحدة من تأجير بعض الجزر إليها لأغراض حربية، ناسين أن مثل هذه التصرفات بين دولتين كبيرتين وفيما يتعلق ببعض مستعمرات إحداهما لا يقاس إليه ما يحاولون بالنسبة لمصر، إذ أن الاحتلال يقع على صميم أراضيها، وأن الماضي يسبغ على كل ذلك معاني لا تحتل أي شك أو ريب في مساسها بالسيادة والاستقلال».

العالم الكبير عبد العزيز بك أحمد هو من سينقل الرسالة

يشير الدكتور بدوي في رسالته إلى أنه كتبها في اليوم الذي انتخب فيه لمحكمة العدل الدولية، وإلى إسراره في كتابتها لأن من كان سيجملها لمصر بصفة شخصية (وهو العالم المصري الكبير عبد العزيز بك أحمد) كان على وشك أن يطلب الرسالة:

«أكتب هذا تحت ضغط السرعة، فإني أعلم أن عبد العزيز بك أحمد سيرسل في طلب هذه الرسالة بعد دقائق، وأترك كل بحث أو تفصيل للمستقبل القريب حتى نتلاقى».

يودع النفراشي باشا في مناسبة انتخابه لمحكمة العدل الدولية

«وأود قبل أن أختتم هذه الكلمة أن أرسل لدولتكم أخلص الود، وأطيب الشكر على كل ما لقيته منكم، وأشد الأسف على أن الظروف قد شاءت بانتخابي اليوم لمحكمة العدل أن تحرمني من اشتراكي معكم في هذه الظروف العصيبة، ولكني أود أن تتفوا دائماً بأن قلبي معكم على الدوام ، بل إن كل ما أستطيعه من خدمة مبذول لكم، موقوف عليكم».

«وقد أعلم أن عبد الفتاح باشا عمرو لديه بعض ملحوظات ومشاهدات يكون من الخير أن تتفوا عليها قبل أن تمضوا في تحديد الخطة المستقبلية، وأرجو أن تتفوا بما أعرفه فيكم من رحابة الصدر، فكرة حضوره إلى مصر بعد انتهاء أعمال الجمعية العمومية ، وتركي لندن».

«تحياتي وأشواقي لكل إخواني بالوزارة، ولكل أصدقائنا، وكل شكري لما تفضلوا على به من (رضا) أو تأييد وأطيب تمنياتي».

عبد الحميد بدوي

يطلب تأخير المفاوضات مع السفير حتى عودته

ويكتب الدكتور عبد الحميد بدوي باشا في هامش هذه الرسالة :

«خيرا لو أمكن تأخروا المفاوضات مع السفير حتى نعود إلى القاهرة، أو نتبادل الرأي في هذا وفي غيره من الشؤون».

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور عبد الحميد بدوي من واقع عمله وزيراً للخارجية، كتب مذكرة قانونية دولية مهمة مشهورة بخصوص سلطة الحكومة المصرية التشريعية في السودان، وقد تناولنا عناصر هذه المذكرة في هذا الكتاب ، لكننا لا بد أن نثني هنا على ما تحتويه من فكر متميز، وقدرات بيانية عالية ، فضلا عن فهم وفكر يتطلبان التآني في قراءتها.

لفصل الحادي عشر

في محكمة العدل الدولية

نبدأ بحديث مجمل عن إنجازات الدكتور بدوي القانونية والفقهية في محكمة العدل الدولية فنشير إلى أنه كتب منفرداً أو بالاشتراك مع قضاة آخرين، أكثر من ثلاثة عشر رأياً مخالفاً أو منفرداً، يجد القارئ المتأمل فيها كثيراً من الأفكار القانونية المهمة، التي تستحق الدراسة والتعليق.

ونكرر هنا ما أشرنا إليه في مطلع الفصل التاسع من أن إسهام الدكتور عبد الحميد بدوي في وضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة كان بمثابة خطوة فاصلة وواصلة بين مرحلتين كبيرتين في مسيرة حياته الوظيفية والسياسية والعامة، فبهذا الإسهام توج خدماته التنفيذية، حين كان وزيراً للخارجية في هذه الفترة التي بدأت فيها خريطة العالم تتشكل من جديد، وبهذا الإسهام أيضاً بدأت علاقته بالمجتمع الدولي الذي انتقل إليه بعد ذلك قاضياً مرموقاً في محكمة العدل الدولية.

الدكتور السنهوري يصف فوزه بالمنصب

وصف الدكتور عبد الرزاق السنهوري فوز الدكتور عبد الحميد بدوي بعضوية محكمة العدل الدولية فقال:

«ولم يكن دخول هذه المحكمة سهلاً على مصري، لولا أن هذا المصري كان عبد الحميد بدوي، ذلك أن الفقيه كان علماً من الأعلام التي ترفرف في سماء الفكر والعلم والقانون، فكان معروفاً جد المعرفة في أوساط الصفوة المختارة من رجال الفكر والعلم والقانون، ليس في مصر فحسب، وليس في الشرق العربي فحسب، بل أيضاً في زهرة الأوساط الدولية في أوروبا وفي أمريكا، وهذا هو الذي يسر له دخوله في محكمة العدل الدولية».

نتائج الانتخابات التي فاز فيها الدكتور بدوي بالعضوية

أوردت الصحافة المصرية نتائج الانتخابات التي فاز فيها الدكتور عبد الحميد بدوي بعضوية محكمة العدل الدولية، وذلك على النحو التالي: «وقد انتهى مجلس الأمن إلى انتخاب الدكتور عبد الحميد بدوي (مصر)، وسير برسي سبندر (أستراليا)، وجاتيانو موريللي (إيطاليا)، وليلنجتون كو (فرموزا)، وبوهدان

فينيارشلي (بولندا)، و أشارت الالصحف إلى أن مدة عضوية محكمة العدل تسع سنوات تبدأ من السادس من فبراير، وتضم المحكمة ١٥ قاضياً جري انتخاب ثلثهم ذلك العام.

وفي الاقتراع الأول للجمعية العامة : فاز كل من سبندر (٥٨ صوتاً) والدكتور عبد الحميد بدوي (٥٥ صوتاً)، و كور (٤٧ صوتاً)، وفينيارشلي (٤٤ صوتاً)، وتنافس على المقعد الخامس كل من مندوب إيطاليا، ومندوب اليونان، فلم يفز كلاهما بالأغلبية المطلقة ، لكن المندوب الإيطالي فاز في اقتراع تال .

ظل عضوا حتى وفاته و خلفه في مقعده اللبناني فؤاد عمرون

ظل الدكتور عبد الحميد بدوي عضواً منتخباً في محكمة العدل الدولية حتى توفي، وخلفه في مقعده لبناني هو الوزير فؤاد عمرون، وكان وزيراً سابقاً للخارجية في بلاده، وقد انتخب لمقعد الدكتور بدوي في ١٦ نوفمبر ١٩٦٥ .

دراسة د. عبد العزيز سرحان عن إنجازاته في المحكمة

كان للدكتور عبد العزيز سرحان فضل إنجاز دراسة تحليلية قيمة للآراء المنفردة والمستقلة التي أبداهها الدكتور عبد الحميد بدوي على هامش الأحكام التي صدرت من محكمة العدل الدولية بعضويته، وقام بهذا التحليل في مساهمة منه ببيان القيمة الفعلية الكبيرة للآراء الفقهية للدكتور بدوي .

وقد نشرت هذه الدراسة في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع في عام ١٩٦٧، تحت عنوان «مساهمة القاضي الدكتور عبد الحميد بدوي في فقه القانون الدولي». وقد أبرزت هذه الدراسة القيمة عديداً من الأفكار الفقهية للدكتور بدوي حول عدد مهم من موضوعات القانون، بل وامتداد هذه الآراء والأفكار إلى مسائل تتعلق بالقانون الداخلي، ومنها قيمة القرائن أو الدلائل كوسيلة للإثبات في نطاق القانون الدولي، ومدي أخذ القانون الدولي العام بالرقابة القضائية في حالة إساءة استعمال السلطة، وأثر التقادم في اكتساب حقوق السيادة والميراث الدولي بالنسبة للالتزامات الدولية الشخصية.

وقد نبه الدكتور عبد العزيز سرحان في دراسته المبكرة إلى حقيقة مهمة، وهي أنه طبقاً للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فإن المادة ٥٧ تنص على أنه: «إذا لم يكن الحكم صادراً كله أو بعضه بإجماع القضاة، فمن حق كل قاض أن يصدر بياناً مستقلاً برأيه الخاص». كما أبرزت دراسة الدكتور سرحان التحليلية ما انطوت

عليه عقلية الدكتور عبد الحميد بدوي القانونية من فكر عميق، ولمحات نفاذة، وعقل راجح دقيق على نحو ما انتهى إليه د. عبد الرزاق السنهوري.

تحليل الدكتور أحمد أبو الوفا لدوره

وبعد سنوات تحدث الدكتور أحمد أبو الوفا عن دور د. بدوي في محكمة العدل الدولية، فأشار إلى أنه كان ممثلاً للنظام القانوني والمدنية الإسلامية، تطبيقاً للمادة التاسعة من النظام الأساسي للمحكمة، التي تقرر أن تشكيل هذه الأخيرة يجب أن يكون كفيلاً (بتمثيل المدنيات الكبرى، والنظم القانونية الرئيسية في العالم). وفي رأي الدكتور أحمد أبو الوفا (والدكتور سرحان من قبله) أن مساهمات القاضي الدكتور عبد الحميد بدوي - رحمه الله - قد تمثلت في إطار المحكمة - أساساً - في أمور ثلاثة:

- **الأول:** اشتراكه في الأحكام والآراء الاستشارية التي صدرت عن المحكمة، باعتباره قاضياً فيها، وذلك خلال الفترة الزمنية التي شغل فيها هذا المنصب، وأساس ذلك أن ما يصدر عن المحكمة من أحكام أو آراء استشارية يصدر بعد مداولات بين قضاتها، وبأغلبية القضاة.
- **الثاني:** إثراؤه الفقه الدولي بالعديد من الآراء - الانفرادية أو الانفصالية أو الإعلانية - التي بيّن فيها وجهة نظره (اتفاقاً أو اختلافاً مع ما انتهت إليه المحكمة)، وقد بلغت هذه الآراء ثلاثة عشر رأياً تقريباً، ويستند إصدار هذه الآراء إلى المادة ٥٧ من النظام الأساسي للمحكمة، والتي تنص على أنه: (إذا لم يكن الحكم صادراً كله أو بعضه بإجماع القضاة، فمن حق كل قاض أن يصدر بياناً مستقلاً برأيه الخاص).

أسبق القضاة العرب إلى مناصب المحكمة

- **الثالث:** توليه منصب نائب رئيس محكمة العدل الدولية في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨، وهذه ثقة غالية في قاض عربي، إذ لم يتول منصب نائب رئيس المحكمة في ذلك الجيل قاض عربي غيره سوي القاضي فؤاد عمون. وفيما بعد سنوات فقد تولي رئاسة المحكمة (في ١٩٩٤) القاضي الجزائري الدكتور محمد بجاوي (المولود ١٩٢٩)، وترأسها قاض مسلم آخر من باكستان هو محمد ظفر الله خان ١٨٩٣-١٩٨٥، ومن الجدير بالذكر أن انتخاب رئيس المحكمة ونائبه يتم وفقاً للمادة ٢١ من النظام الأساسي: (تنتخب المحكمة رئيسها ونائبه لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تجديد انتخابهما).

تصنيف مساهمات الدكتور بدوي في المحكمة

ذهب الدكتور أحمد أبو الوفا إلى تصنيف مساهمات الدكتور عبد الحميد بدوي إلى أنواع أربعة:

- **الأول:** تبيان القاضي بدوي لشروط تطبيق نظرية الأدلة على الصعيد الدولي.
- **الثاني:** اتفاق القاضي بدوي باشا مع ما انتهت إليه محكمة العدل الدولية.
- **الثالث:** اختلاف القاضي بدوي باشا مع ما انتهت إليه محكمة العدل الدولية.
- **الرابع:** تقرير القاضي بدوي باشا لأراء لا تتفق مع ما استقر عليه الفقه القانوني الدولي الآن.

تبيانه لشروط تطبيق نظرية الأدلة على الصعيد الدولي

وفيما يتعلق بتبيان الدكتور عبد الحميد بدوي لشروط تطبيق نظرية الأدلة على الصعيد الدولي، فإنه في قضية مضيق كوسوفو، التي ضُرب فيها الأسطول البريطاني أكثر من مرة عند مروره بمياه ذلك المضيق في ألبانيا نتيجة لوجود ألغام بحرية هناك، ثار التساؤل عن مدي مسؤولية ألبانيا عن وضع تلك الألغام باعتبارها دولة الإقليم، وقد أكدت المحكمة أن مجرد خضوع الإقليم لدولة ما لا يعني حتماً أن الدولة يجب افتراض علمها بكل واقعة غير مشروعة تحدث فوق إقليمها، أو من ارتكبوها، إلا أن المحكمة - من مجموعة من القرائن - انتهت إلى أن ألبانيا تعلم بوجود تلك الألغام، لأنها بعد أن علمت بوجودها لم تتخذ أي إجراءات تحقيق للتأكد منها، ولم تعلن عن وجود تلك الألغام. وهنا يضع المرحوم القاضي الدكتور عبد الحميد بدوي نظرية تامة لكيفية استنباطه لأدلة من القرائن المتوافرة في الواقعة محل الدراسة، ويرى أن ذلك تحكمه الشروط الآتية:

- أن الأدلة هي وقائع، وإن كانت لا تدل مباشرة على نسبة الفعل، فإنها تجعل ذلك محتملاً عن طريق التخريج المنطقي.
- أنه يجب، لكونها كذلك، أن يتم تقريبيها وتفسيرها لاستنتاج النتائج المناسبة، إلا أن تلك النتائج ليست إلا احتمالاً.
- أن الدلائل يجب أن تكون قوية، ومحددة، ومتوافقة.

مساهماته من حيث اتفاهه و اختلفاه و انفرادته

وفيما يتعلق باتفاق القاضي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا مع ما انتهت إليه محكمة العدل الدولية ، يشير الدكتور أبو الوفا إلى أنه في الكثير من الحالات، اتفق بدوي باشا مع محكمة العدل الدولية. وفي بعض الأحوال، ومع اتفاهه مع المحكمة، فإنه أدلي بأراء انفرادية توضح اتفاهه مع المحكمة، استناداً إلى أسس إضافية يراها.

رأيه بخصوص الشخصية القانونية للمنظمات الدولية

ومن ذلك رأيه بخصوص الشخصية القانونية للمنظمات الدولية بصفة عامة، والأمم المتحدة بصفة خاصة. ففي الرأي الاستشاري الخاص بالتعويض عن الأضرار التي تصيب موظفي الأمم المتحدة (عام ١٩٤٩)، وافق الدكتور بدوي على ما انتهت إليه المحكمة من أن للأمم المتحدة الشخصية القانونية، إلا أنه لتأييد رأي المحكمة قال: إن ذلك يوضحه أن كائنات دولية سابقة عليها، ومن بينها ميثاق منظمة التجارة الدولية، نص على تمتع المنظمة بالشخصية القانونية، لذلك من باب أولي أن تكون الأمم المتحدة لها تلك الشخصية، فهي سيدة المنظمات الدولية، وهي أكثر المنظمات أهمية. وذهب القاضي بدوي إلى أنه إذا سلمنا للمنظمة بممارسة الحماية الوظيفية تجاه موظفيها على النحو الذي تمارسه الدولة تجاه رعاياها في الخارج عن طريق الحماية الدبلوماسية، فإن ذلك يجب أن يكون مع مراعاة شروط هذه الأخيرة، خصوصاً شرط استنفاد طرق الطعن، وأن يكون هناك إنكار للعدالة.

اختلفاه مع المحكمة في قضية الكاميرون

أما فيما يتعلق باختلاف بدوي باشا مع ما انتهت إليه محكمة العدل الدولية ، فقد ذكر الدكتور أبو الوفا أن بدوي باشا اختلف - في بعض القضايا - مع ما انتهت إليه محكمة العدل الدولية، وعلى سبيل المثال رأيه بخصوص الأحكام المقررة.

ففي قضية الكاميرون (عام ١٩٦٣) ، رفضت المحكمة إعطاء حكم مقرر طلبته الكاميرون، وقالت المحكمة: إن إصدار حكم مقرر يكون خصوصاً: إذا كان هناك نزاع حقيقي يتضمن تعارضاً للمصالح القانونية للأطراف المعنية، وأن تكون للحكم آثار عملية في المستقبل، بمعنى أنه يمكن أن يؤثر على الحقوق والالتزامات الخاصة بهؤلاء الأطراف.

فقد طلبت جمهورية الكاميرون من المحكمة إصدار حكم تقريبي يقرر أنه قبل انقضاء اتفاقية الوصاية على الكاميرون الشمالي، خالفت إنجلترا أحكام تلك الاتفاقية.

وقد خالف الدكتور عبد الحميد بدوي رأي المحكمة بقوله:

- أن ما انتهت إليه المحكمة يكون فقط بالنسبة لحكم يجب تنفيذه، وليس بالنسبة للحكم المقرر.
- أن الكاميرون ترمي فقط إلى الحصول على مجرد تقرير للوقائع بخصوص المخالفات التي ارتكبتها الدولة التي مارست الوصاية خلال مدة الوصاية.
- أن للكاميرون مصلحة قانونية لا تنقضي بانتهاء الوصاية، لأن المحكمة إذا أصدرت الحكم كانت ستقضي على حالة عدم التأكد (الشك) بالنسبة للمخالفات المنسوبة للسلطة المديرية للإقليم، وتقضي على الاتهام بالتشهير الذي قد ينسب إلى الدولة المدعية (الكاميرون).

تبنيه لأراء لا تتفق مع اتجاهات الفقه القانوني الدولي الآن

وهذه بعض أمثلة على ما يتعلق بتبني القاضي بدوي باشا لأراء لا تتفق مع اتجاهات الفقه القانوني الدولي الآن، فقد ذهب بدوي باشا إلى التأكيد على بعض النظم أو المفاهيم أو النظريات التي لا تتفق الآن مع ما استقر عليه الفقه القانوني الدولي. وفي تناوله لفكرة المسؤولية الموضوعية أشار الدكتور بدوي باشا إلى أن المسؤولية الدولية على نوعين:

- النوع الأول: مسؤولية عن الأفعال غير المشروعة، أو تلك المترتبة عن واقعة غير مشروعة دولياً.
- النوع الثاني: مسؤولية عن النتائج الضارة المترتبة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي، أو المسؤولية الموضوعية أو المبنية على المخاطر.

وقد أشار الدكتور أبو الوفا إلى حقيقة أن قضية مضيق كوسوفو أيضاً هي التي أثارت السؤال حول هل ألبانيا تكون مسؤولة استناداً إلى نظرية المسؤولية الموضوعية، أو المسؤولية المؤسسة على المخاطر (تلوث البيئة - استغلال الفضاء الخارجي.. إلخ).

وقد ذهب الدكتور عبد الحميد بدوي إلى أن القانون الدولي لا يقر المسؤولية الموضوعية، ولم يصل إليها بعد (في عام ١٩٤٩)، وإن كان التطور الآن قد غاير ما ذهب إليه القاضي بدوي، إذ تبحث لجنة القانون الدولي منذ سنوات موضوع (النتائج الضارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي).

فكرة إساءة استخدام السلطة في إطار المنظمات الدولية

أما فيما يتصل بالمبدأ الذي وصفه الدكتور أحمد أبو الوفا بأنه فكرة إساءة استخدام السلطة في إطار المنظمات الدولية، فقد حدث إزاء الرأي الاستشاري الخاص بأحكام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، بناء على طلبات مقدمة ضد منظمة اليونسكو (عام ١٩٥٦)، فقد ادعي عدد من الموظفين ذوي العقود المؤقتة أن المدير العام لليونسكو رفض تجديد عقودهم بقرار يشوبه عيب إساءة استعمال السلطة.

وقد خالف الدكتور عبد الحميد بدوي اتجاه المحكمة في تقرير نظرية إساءة استخدام السلطة، ورأي أن هذه النظرية لا وجود لها أمام المحكمة الدولية، لأنه يشترط دائماً وجود نص صريح لثبوت الاختصاص بالنظر في الطعن بإساءة استعمال السلطة، معني ذلك - بعبارة وجيزة - أن القاضي بدوي يري أن العلاقة بين الموظف الدولي والمنظمة هي علاقة تعاقدية فقط (تحكمها نصوص عقد الوظيفة)، أما الوضع المستقر حالياً في القانون الإداري فيقضي بأن هذه العلاقة ذات طبيعة مزدوجة عقدية، ولائحية أو تنظيمية، والأولى تشمل الشروط التعاقدية التي تم الاتفاق عليها (مثل المرتب، والدرجة الوظيفية)، بينما الثانية تتعلق بالقواعد العامة للوظيفة كذلك، وبالتالي فإن الأولى لا يمكن تعديلها إلا بالاتفاق بين المنظمة والموظف، بينما الثانية يمكن تعديلها بواسطة المنظمة من جانب واحد.

موقفه من نزاع إنجلترا وإيران حول البترول

بعد كل هذه التفصيلات القانونية يبدو لي أن ما سوف يبقي من كل مشاركات الدكتور بدوي هو موقفه من نزاع إنجلترا وإيران حول البترول ، وسيظل الموقف يروي على أن الدكتور عبد الحميد بدوي أصدر حكماً مخالفاً لحكم محكمة العدل الدولية في قضية إيران المشهورة ، و أنه علق على حكمه الشخصي المخالف لحكم محكمة العدل الدولية في هذه القضية المشهورة، بأنه قد حكم فيها بحكم ضمير القاضي، وأنه لا يسمح لأي موثر خارجي بأن يؤثر عليه في ذلك الرأي المخالف لرأي محكمة العدل الدولية.

حديثه الصحفي للأستاذ ممدوح رضا حول النزاع الإيراني البريطاني

لم تخل الصحافة المصرية التي عاصرت عضوية الدكتور عبد الحميد بدوي في محكمة العدل الدولية، من أن تنقل للقارئ كثيراً من صور النزاعات القانونية والسياسية على المستوي الدولي، وهي النزاعات التي كان الدكتور عبد الحميد بدوي يشارك في الفصل فيها، أو الحكم بين أطرافها.

وفي أثناء عضوية عبد الحميد بدوي في محكمة العدل الدولية نشرت مجلة «روز اليوسف» حديثاً له أجراه معه الأستاذ ممدوح رضا ودار حول النزاع الإيراني - البريطاني، وحدود محكمة العدل الدولية ونشاطها وطبيعة مهمتها، ومن هذا الحديث الذي نشر في العدد ١٣٨٠ من «روز اليوسف»، نجتزئ بعض أسئلته التي تصور شخصية عبد الحميد بدوي، وأدائه في ميدان القانون الدولي:

«.... ضحك الدكتور بدوي، ثم حدد لي موعداً لمقابلته في دار جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، وذهبت في الموعد الذي حدده لي، واستقبلني الدكتور بدوي باسماء، ثم قال: «ألا زلت غير مقتنع بأنني لا أتحدث إطلاقاً إلى الصحف؟!»».

«فقلت: «لقد اتفقنا على أن يكون حديثنا بعيداً عن السياسة»».

«ثم قلت له: «هل تعتقد أن محكمة العدل الدولية نجحت في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها؟»».

«وعادت الابتسامة إلى الدكتور بدوي، ثم قال: «إن سؤالك يغلب عليه الطابع السياسي، واستطرد يقول: «وعلى أي حال، فإن أداء الوظيفة القضائية لا يرد عليه معني النجاح والفشل، وأعتقد أن محكمة العدل الدولية قد تمكنت من كسب احترام وتقدير الهيئات الدولية التي تستشيرها في بعض المسائل القانونية، كما ازداد عدد الهيئات التي أبيع لها طلب آراء استشارية من المحكمة، وكان الأمر قديماً مقصوراً على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن»».

«قلت: «ما أهم القضايا التي اشتركت في الفصل فيها؟»».

«وصمت الدكتور بدوي.. ثم قال: «لقد فصلت المحكمة في قضايا بالغة الأهمية، كقضية الخصومة بين إنجلترا والنرويج بسبب الحدود الإقليمية للنرويج»».

«ومن أهم القضايا التي عرضت على المحكمة أيضاً وقضية أخري بين إنجلترا واليونان بشأن حماية سياسية لأحد رعاياها، وقضايا الالتجاء السياسي بين حكومات أمريكا الجنوبية»».

ونصل مع ممدوح رضا إلى بيت القصيد وهو موقفه من قصة البترول الإيراني:

- «وماذا كان قرار المحكمة في النزاع بين إنجلترا وإيران؟»».

«عندما عرضت علينا قضية النزاع بين إنجلترا وإيران ، طلب إلينا اتخاذ تدابير وقتية لحين الفصل في هذه الخصومة، وقد أجابت المحكمة هذا الطلب، وفي النهاية قضت المحكمة بعدم اختصاصها في نظر هذا النزاع».

«وبالرغم من أن الحكم بعدم الاختصاص يعتبر حكماً سلبياً، إلا أن له أهمية كبرى من حيث تحديد الاتجاهات الدبلوماسية».

- «وماذا عن رأيك في هذا النزاع؟».

- «كنت موافقاً على وجهة نظر إيران في هذا النزاع».

- «وما هي القضية المعروضة على المحكمة الآن؟».

- «القضية المعروضة على المحكمة الآن هي تداخل دولة لدي دولة أخرى للحصول على تعويض عن ضرر أصاب أحد رعاياها، والقضية خاصة بألماني تجنس أخيراً بجنسية إمارة لنخشتين، وأصابته أضرار بالغة من حكومة جواتيمالا في زمن الحرب الأخيرة».

حديثه عن علاقة القضاة بحكوماتهم

- «هل يرجع القضاة في العادة إلى حكوماتهم قبل الفصل في القضايا المعروضة على المحكمة، أم أنهم يفصلون فيها دون الرجوع إلى حكوماتهم؟».

- «من أهم مظاهر المحكمة أن يكون القاضي مستقلاً تماماً في كل شيء، والمادة العشرون من النظام السياسي للمحكمة تنص على أنه "قبل أن يباشر العضو عمله يقرر في جلسة علنية أنه سيتولى وظائفه بلا تحيز أو هوي، وأنه لن يستوحي غير ضميره"».

«ولكن هناك تقليد يُراعى دائماً، وهو عندما تعرض على المحكمة قضية لإيران مثلاً، فيختار ضمن القضاة الذين سيفصلون في هذه القضية القاضي الإيراني إذا كان لإيران قاض في المحكمة، ورغم ذلك فإن القاضي ينظر لأي قضية مهما كانت بلا تحيز».

المحكمة و التوتر بين الكتلتين الشرقية والغربية

ولما كان الزمان هو زمان الحرب الباردة ، فقد سأل ممدوح رضا الدكتور بدوي:

«هل يمكن أن تكون المحكمة سبيلاً لتهدئة حدة التوتر بين الكتلتين الشرقية والغربية؟».

«لا أعتقد ذلك، كما أن هذا يعتبر خارجاً عن مهمة المحكمة».

«وصمت الدكتور بدوي.. ثم ابتسم وقال: «أظن يكفيك كل ذلك؟».

«فقلت: بقي سؤال واحد: ما رأيك في فكرة إنشاء محكمة عدل عربية للنظر في المنازعات بين الدول العربية؟».

«فقال: إن هذه فكرة طيبة، ولا أجد مانعاً إطلاقاً من إنشائها، فهناك محكمة مشابهة لدول أمريكا الجنوبية تفصل في قضاياها».

تصريحاته للأستاذ الأمير المليجي عن الأزمة الإيرانية

أما الأستاذ الأمير المليجي فقد حصل للأهرام على تصريحات للدكتور بدوي فيما يتعلق بالأزمة الإيرانية، وقد أوردها على النحو التالي:

«الإسكندرية - من الأمير المليجي : وصل اليوم بالطائرة قادماً من لاهاي سعادة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا العضو المصري في محكمة العدل الدولية».

«وقد استطعت مقابلة سعادته في ساعة متأخرة من الليل، وتمكنت من التحدث إليه في جميع المسائل التي تهتم مصر والعالم».

«وقد صرح سعادته - رداً على الأسئلة التي وجهتها إليه - بأن مصر لم تتدخل إطلاقاً في موضوع إيران، وأنه قد اختير لعضوية محكمة العدل الدولية بصفته الشخصية، وليس بصفته نائباً عن مصر».

«وقال سعادته: إنه قد حكم في قضية إيران بحكم ضمير القاضي، وإنه لا يسمح لأي مؤثر خارجي أن يؤثر عليه».

«وقال أيضاً: إنه لم يستدع إلى مصر، إنما جاء إليها ليقضي إجازته السنوية، ونفي أيضاً أن الحكومة المصرية ستعرض عليه منصب وزير الخارجية».

«هذا وكانت قد انتشرت إشاعات (شائعات) قوية في جميع الدوائر الرسمية والصحفية في الإسكندرية، بأن سعادة بدوي باشا قد استدعي لاستشارته في مسائل قانونية مهمة تمس القضية المصرية».

ومن الطريف أن جريدة الأهرام انتبهت إلى موقف الدكتور عبد الحميد بدوي باشا من النزاع البريطاني - الإيراني حول البترول عند عرضه في محكمة العدل الدولية، وقد نشرت «الأهرام» هذا الموقف على النحو الذي يبدو فيه وكأنه خبر اجتماعي محض، بينما الخبر يحمل إحياءات سياسية متعددة:

«الإسكندرية - لمندوب الأهرام الخاص: وصل إلى القاهرة أمس بطريق الجو من لاهاي، معالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا القاضي المصري في محكمة العدل الدولية، وغادرها اليوم إلى الإسكندرية حيث نزل مع أسرته الكريمة في داره بالرمل».

«والمفهوم أن معاليه كان قد رأى أن يحضر إلى مصر لتمضية جانب من الصيف مع أسرته، ولما حددت محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي للنظر في النزاع القائم بين إيران وبريطانيا حول تأمين البترول الإيراني، اضطر معاليه لمغادرة باريس إلى لاهاي لحضور الجلسة، ورأي عدم الموافقة على القرار الذي اتخذته أغلبية الأعضاء باختصاص المحكمة بنظر النزاع، وقد انضم إلى رأي معاليه القاضي البولندي على ما أشارت إليه "الأهرام"».

حواره مع مجلة المصور : «الفيل يشتكى الذبابة»

ومن الأحاديث التي دارت بين الدكتور بدوي والصحافة المصرية حول محكمة العدل الدولية ، ذلك الحوار الذي نشرته مجلة «المصور» تحت عنوان «الفيل يشتكى الذبابة» وقد قدمت المصور لهذا الحديث :

«هذا حديث عن محكمة العدل الدولية، أفضي به الدكتور عبد الحميد بدوي باشا وزوجته إلى مندوبة "المصور"، قبل أن يعودا إلى لاهاي عاصمة هولندا، حيث يقيمان، لأن المحكمة هناك، وعبد الحميد باشا قاض فيها».

قضية بين إنجلترا وألبانيا حول بوغاز كوسوفو

«قال القاضي العالمي: «كانت القضية الأولى التي عرضت على محكمة العدل الدولية، قضية بين إنجلترا وألبانيا».

«غرقت قطعتان من قطع الأسطول البريطاني في المياه الإقليمية الألبانية، وهما تسيران في بوغاز "كوسوفو"، انفجر فيها لغم بحري، فاشتكت إنجلترا ألبانيا إلى المحكمة، لأنها أهملت في تطهير بوغازها من الألغام».

«وكانت ألبانيا قد ظهرت مياه البوغاز من الألغام، إلا أن الألبانيين الذين قاموا بالتطهير تركوا بعضها لأنهم لم ينتبهوا لوجوده ، ودفعت ألبانيا بعدم الاختصاص، إلا أن إنجلترا استطاعت إقناع المحكمة بأن الأمر يدخل في اختصاصها، فبحثت القضية، وحكمت لإنجلترا بثمانية آلاف من الجنيهاً تعويضاً عن ضياع القطعتين، فعارضت ألبانيا قائلة: إنها فقيرة لا تستطيع الدفع، لكن معارضتها لم تؤد إلى نتيجة. ومحكمة العدل لا تقوم بتنفيذ الأحكام التي تصدرها، لأنها لا تملك سلطة التنفيذ، لكن الدولة المحكوم لها هي التي تتولي تنفيذ الحكم، بكل طريقة إلا طريقة القوة، فإذا عجزت فلها أن ترفع الأمر إلى مجلس الأمن».

قضية بين بيرو وكولومبيا

«أما القضية الثانية فقد كانت بين بيرو وكولومبيا،: قاد رجل من ساسة بيرو ثورة انتهت باستيلائه على الحكم، ثم ثار خصومه عليه ، ولما رأى نفسه مهدداً بالقتل، لجأ إلى السفارة الكولومبية وأقام فيها طالباً اللجوء السياسي، ولكن بيرو طلبت من سفارة كولومبيا أن تسلمها إياه، فرفضت، وهرعت كولومبيا إلى محكمة العدل، وطلبت منها أن تصرح للرجل بالخروج من بيرو لينجو من القتل، ولم تلبث بيرو أن اشكت كولومبيا إلى المحكمة وطلبت الحكم لها بتسليم الرجل! وحكمت المحكمة بعدم تسليم الرجل، وطلبت من الدولتين تسوية المسألة فيما بينهما، بطريقة سلمية».

قضية بين النرويج وإنجلترا، و إنجلترا هي الشاكية

«والقضية الثالثة هي آخر قضية حكمت فيها محكمة العدل، وكانت بين النرويج وإنجلترا، وكانت إنجلترا هي الشاكية ، لقد اتهمت النرويج بأنها تعتدي على مياهها الإقليمية في بحر الشمال، وكلتا الدولتين تطل عليه، قالت إنجلترا أن نصيب النرويج من بحر الشمال هو الخلجان التي بين رؤوسها الممتدة في البحر، وهي رءوس طويلة كثيرة، ونصيبها هي، هو بقية البحر، وقالت: إن سفن الصيد النرويجية تتجاوز حدود خلجان النرويج وتخرج إلى البحر العريض ، واستغرق بحث القضية زمناً طويلاً، ثم حكمت المحكمة للنرويج، ومعروف أن الشعب النرويجي يعتمد على الصيد اعتماداً شديداً. وتبدأ كل قضية تبحثها محكمة العدل بعريضة دعوي يقدمها الشاكي، ثم ترسل المحكمة إلى المشكو فيرد على عريضة الدعوي بعريضة أخرى، ثم يرد الشاكي، ثم المشكو، وبعدئذ يقف وكيل الشاكي ووكيل المشكو أمام المحكمة، ويبسط كل منهما رأيه، وتناقشهما المحكمة، ولا تكون المناقشة والمرافعة إلا بإحدى اللغتين، الإنجليزية والفرنسية ، ويكتب كل قاض رأيه وحكمه، ثم تجتمع لجنة من القضاة اسمها لجنة التحرير، وتفحص الآراء والأحكام، وتستمد منها الحكم النهائي».

حديث لمندوب المصور مع زوجة الدكتور بدوي

وننقل عن مجلة المصور بعض ما نشر من حديث لمندوبها مع زوجة الدكتور بدوي متضمنا بطريقة غير مباشرة بعض الانطباعات المنسوبة للسيدة الزوجة:

عصبة الأمم هي من أنشأ المحكمة

« أنشئت محكمة العدل الدولية في سنة ١٩٢٠ بعد الحرب العالمية الأولى، أنشأتها عصبة الأمم، واختارت لاهاي عاصمة هولندا مقرا لها، وانتخبت دول العصبة من بينها ١٥ دولة لترسل كل منها عضواً مندوباً يمثلها في المحكمة، ويكون قاضياً فيها، وجعل الانتخاب كل تسع سنوات، وكانت ألمانيا واليابان وإيطاليا أعضاء بارزين في محكمة العدل، وكان لهذه الدول الثلاث نفوذ كبير هناك ، وانتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا واليابان وإيطاليا، وانتهى عهد عصبة الأمم، وصارت محكمة العدل الدولية تابعة للأمم المتحدة».

البناء كان جاهزا قبل المحكمة

ومن تعقيب الدكتور بدوي: «كانت هولندا أول دولة دعت إلى السلام، وأول دولة عملت على تحقيقه، لقد عقدت في سبيله مؤتمرات عديدة في عاصمتها، وأنجبت تلك المؤتمرات فكرة إنشاء محاكم لفض الخلافات التي تقوم بين الدول، وقامت هولندا بأول خطوات التنفيذ، شيدت بناء فخماً لمحاكم التحكيم، واجتمع القضاة، إلا أن هذه المحاكم لم تكن دائمة، بل كانت المحكمة تدعي إلى الاجتماع كلما حدث نزاع يدعو إلى الاحتكام، نزاع بين دولة ودولة، وبين فريق وفريق، ولما أنشئت محكمة العدل الدائمة، وجدت البناء معداً في لاهاي ، وفي محكمة العدل الدولية خمسة عشر عضواً من خمس عشرة دولة، خمس منها هي الدول الدائمة في مجلس الأمن: فرنسا وإنجلترا وأمريكا وروسيا والصين الوطنية، وأربع من دول أمريكا الجنوبية هي: البرازيل وشيلي والمكسيك وسان سلفادور، والدول الست الباقية هي: النرويج وبلجيكا وبولونيا ويوغوسلافيا وكندا ومصر ، أما الدول الخمس الدائمة فلا يجري عليها نظام الانتخاب، وأما الدول الأربع التي في أمريكا الجنوبية فيجري عليها الانتخاب، على أن تقي أمريكا الجنوبية ممثلة في المحكمة بأربع من دولها ، وأما الدول الست الباقية، فتنتخب انتخاباً مطلقاً». والدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي تنتخب من بينها الدول الخمس عشرة، في الحدود التي أوضحتها ، والميزانية السنوية لمحكمة العدل هي ستمائة ألف دولار، تدفعها الأمم المتحدة من ميزانيتها».

رأيه في عرض قضية تأميم قناة السويس على محكمة العدل الدولية

وقد نشرت الصحافة المصرية بعض الأخبار والأحاديث التي أجادت تصوير رأي الدكتور عبد الحميد بدوي في فكرة عرض النزاع في قضية تأميم قناة السويس (١٩٥٦) على محكمة العدل الدولية، حين أثبتت هذه الفكرة، ومن هذه الأحاديث هذا الحوار الذي نشره الأستاذ صبري أيوب:

«قلت للدكتور بدوي، بعد حديث قصير عن مشكلة قناة السويس: هل تتوقع عرض القضية على محكمة العدل الدولية؟ ، وصمت رجل القانون الذي يفكر أكثر من مرتين قبل أن ينطق بكلمة واحد، صمت قليلاً لتفرج شفاهه الباسماتان وهو يقول: كل شيء جائز».

- وهل ستحضر مصر - ممثلة فيك طبعاً - جلسات القضية؟».
- قطعاً سأحضر، فقانون المحكمة يحتم حضور ممثل عن جميع أطراف النزاع، وإن لم يكن الممثل موجوداً من القضاة الدائمين، فإنهم يطلبون انتخاب ممثل مؤقت أثناء نظر النزاع الخاص ببلده».
- وماذا تتوقع أن يكون حكم المحكمة.. أن يحكم لمصر.. أو يجانب الحق فيحكم للاستعمار؟»
- «وتزداد الابتسامة على شفتي الدكتور بدوي وهو يقول: أنا كقاض لا يمكنني أن أجيب على السؤال، فليس للقاضي أن يحكم في قضية قد تعرض عليه قبل أن تعرض عليه، كل ما أستطيع أن أقوله هو إن المحكمة دائماً تحكم بالعدل دون أي تحيز، ومهما كانت الظروف».
- «هل معني ذلك أن القاضي الفرنسي أو الإنجليزي بالمحكمة قد يحكم لصالح مصر؟».
- «بكل تأكيد.. فقضاة المحكمة يمثلون أشخاصهم لا دولهم، وعندما تقترح الجمعية العمومية ومجلس الأمن على اختيار القضاة لا يراعي سوي كفاءتهم الشخصية، وسوي أن تكون المحكمة في جملتها تمثل النظم القانونية في العالم».
- «وكم عضواً بالمحكمة؟ ومن أي دول؟ ومن يقوم برئاستها».
- «١٥ عضواً.. من ١٥ دولة.. هي حالياً إنجلترا، وفرنسا، وروسيا، وأمريكا، والصين، ويوغوسلافيا، وبولندا، وكندا، والنرويج، والهند، وأربع دول من أمريكا الجنوبية هي: الأرجنتين، وأوروغواي، والمكسيك، وسلفادور، ثم مصر، وفي الوقت الحالي الرئيس هو قاضي أمريكا، والوكيل قاضي مصر».

- «فقلت لقاضي مصر.. ووكيل المحكمة: وما هي أنواع القضايا التي تنظرها المحكمة؟ وكم قضية تنظرها في العام؟».
- «المحكمة لا تنظر في القضايا فحسب، بل إنها تعطي بعض الآراء الاستشارية التي تطلبها منها الهيئات الدولية كالجمعية العمومية، واليونسكو وغيرهما، والقضايا التي تنظرها المحكمة التي تبلغ ٥ أو ٦ في العام، هي الخلافات التي تقع بين الحكومات».
- «ولكن في حالة القتال لا خلاف هناك بين حكومات، ولكنه بين مصر وشركة».
- «نعم.. ولكن الذي يحدث في مثل هذه الأحوال ، هو أن الدولة التي يكون المساهمون من رعاياها تتبني الموضوع وتعتبره يمس مصالحها».
- «فلماذا إذاً رفضت قضية إيران عند تأميم بترولها وحكمت فيها بعدم الاختصاص؟ ألا يجوز أن يحكم بنفس الحكم في قضية القتال؟».
- «في حالة إيران كان هناك التزام فقط بين الحكومة والشركة، ولم تكن هناك معاهدة كما هو الحال في قضية القتال».
- «وأردت أن أسأله مزيداً، ولكن البحر لم يمهلني، فبدأت المركب تتأرجح، وترقص فوق الأمواج، فقد ظهرت، وفجأة، بواجر عاصفة، وأشعر بدوار في رأسي، وأحس بأن الدكتور بدوي يشعر أيضاً بنفس الإحساس، ويحتاج إلى الراحة، فأتركه يهبط إلى الكابينة رقم ٣٣ بالدرجة الأولى بالمركب الكبيرة التي نقله إلى جنوا في طريقه إلى لاهاي».

تولي رئاسة قناة السويس : ابن شقيقه القانوني الكبير حلمي بدوي

من الطريف أن من تولي رئاسة مجلس إدارة شركة قناة السويس عقب التأميم كان هو الوزير حلمي بهجت بدوي ، وهو كما نعرف ابن شقيق الدكتور بدوي وعديله .

الباب الرابع

المكانة

الفصل الثاني عشر

مكانته في المجتمع العلمي والمهني

كان عالماً بكل ما تعنيه الكلمة من فكر وفقه وفن

كان الدكتور بدوي عالماً بكل ما تعنيه الكلمة من فكر وفقه وفن وثقافة واستاذية، وقد أكد ابنه السفير عبد الحليم بدوي على ما أدركه من تعدد منابع الثقافة في شخصية والده ، حيث قال:

«... وقد يظن البعض أن شغفه بالقانون كان يلهيه عن الاهتمامات الأخرى، ولكن مَنْ اطّلع على مكتبته لأدرك على الفور تنوع هذه الاهتمامات، فمن أدب، إلى فن، إلى فلسفة، إلى اجتماع، إلى اقتصاد».

«وإني لأذكر إذ سألته ذات يوم، وكنت آنذاك في الثالثة أو الرابعة عشرة من عمري، وقد هالني هذا التنوع وهذا العدد من الكتب، عما إذا كان اطّلع عليها كلها، فابتسم مجيباً: إن مَنْ يتعرض للعمل العام يجب أن تتنوع اهتماماته، ولا تقتصر على ما يقوم به فعلاً، وأن تتسع معلوماته للتعرف على الرأي والرأي الآخر، وقد كان هذا درساً لي وعيته منذ ذلك الحين ولم أنسه».

حرصه على توثيق علاقته بجذوره وأصوله

ومن الإنصاف لتاريخنا الفكري أن نشير إلى أن الدكتور عبد الحميد بدوي وصل إلى ما وصل إليه من مكانة دولية بفضل علاقته الوثقى بجذوره وأصوله ، وليس ادل على هذا من أن اعتزازه باللغة العربية كان يصدر عن إدراك شاعريتها وجاذبيتها حتى إنه كان يعترف بولعه البالغ بلغته من دون أن يدعي أنه قد أقام حبه للعربية على أساس علمي أو تاريخي أو لغوي، وهو يقول في هذا المعنى:

«... ولست بالقائل بأن لغتنا أفضل اللغات وأوسعها، وإنما يستطيع ذلك مَنْ وعاها ووعي غيرها، وأحاط بها جميعاً إحاطة كاملة، فكان قادراً على أن يرسل فيها حكماً يبين الفاضل والمفضول، لكنني أشعر في غير زهو أو مكابرة بأنها عزيزة علينا، وأنها لن تعدلها في نفوسنا لغة أخرى مهما غنيت بالآثار، وأن لها بوصف أنها لغة «الكتاب» عزة فوق عزة، وسلطان على النفوس لا يُجاري».

مكانته العلمية والقانونية كانت تفرض عدم تخطيه

وعلى مدي تاريخ حياته العلمية ، كان الدكتور عبد الحميد بدوي أحد وجوه المجتمع العلمي المصري بلا جدال، وكانت مكانته العلمية والقانونية تفرض على هذه المجتمعات ألا تتخطاه في عضوية أو نشاط، وقد كان منذ مرحلة مبكرة عضواً في المجمع العلمي المصري، وقد انتخب كما نعرف لعضوية مجمع اللغة العربية، ولغيره من الأكاديميات المصرية، ومجلس إدارة الجمعية المصرية للقانون المدني، كما كان عضواً في جمعية القانون الإداري.

علاقته بمجمع اللغة العربية سابقة على عضويته

كان أول عهد الدكتور عبد الحميد بدوي بمجمع اللغة العربية حين عين عضواً في أبريل ١٩٤٥ بعد انتخابه في الكرسي الذي خلا بوفاة أول رئيس للمجمع محمد توفيق رفعت باشا، وحين استقبل في أكتوبر ١٩٤٥ ، بدأ أعماله مع بدء المجمع دورته الثانية عشرة، بيد أن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى أن مشاركة الدكتور عبد الحميد بدوي في تأسيس تقاليد المجمع تدفع بصورته وبإنجازاته عند التأريخ للمؤسسة الجمعية إلى أن يكون ضمن المؤسسين.

روعة استقباله عضواً في مجمع اللغة العربية

وكان حفل استقبال الدكتور عبد الحميد بدوي عضواً في مجمع اللغة العربية (في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٥)، حفلاً مشهوداً، وقد شهدته من غير أعضاء المجمع: أصحاب المعالي والعزة إبراهيم عبدالهادي باشا وزير الصحة، وأحمد عبدالغفار باشا وزير الزراعة، ومحمد حلمي عيسى باشا، ومحمد على علوبة باشا، وفضيلة الشيخ مأمون الشناوي وكيل الأزهر، وسعيد بك لطفى وكيل الشؤون الاجتماعية، وكثير غيرهم.

كان مجتمعيًا عظيمًا بكل ما تعنيه هذه الكلمة

في موكب الخالدين ، كان الدكتور عبد الحميد بدوي مجتمعيًا عظيمًا بكل ما تعنيه هذه الكلمة، ومن حسن حظه أنه كان ثالث عضو منتخب في تاريخ المجمع ، مع أنه كان مجتمعيًا منذ العصر الأول لمجمع اللغة العربية، حين كان التعيين هو الأسلوب المتبع لتكوين النخبة الجمعية ، وقد انتخب الدكتور بدوي بأغلبية الثلثين بعد جدل طويل كان الاتجاه السائد فيه أن توجّل الانتخابات إلى دورة تالية، لكن فضل الدكتور بدوي وإشعاعه تكفلا له بأن يفوز قبل أن تنتهي الجلسة، ولم يكن ترشيح الدكتور عبد الحميد بدوي لعضوية المجمع بالأمر السهل، فقد رُشح وهو وزير للخارجية،

وكان الرأي الغالب أن ينأى المجمع بنفسه عن أن يختار لعضويته مَنْ هو من رجال الحكم الحاضر!! وكان هذا هو نص التعبير المهذب الذي رأي المجمعيون أن يبعدوا أنفسهم به عن السلطة، لكن فضل الدكتور عبد الحميد بدوي كان أكبر من تحكيم مثل هذا المبدأ السليم في مظهره وجوهره.

وقد شارك الدكتور عبد الحميد بدوي في نشاط مجمع اللغة العربية مشاركة فاعلة وفعالة، وانضم لعدد كبير من لجان المجمع، مما أهله له عقلية الحافظة ونفسه الساعية إلى المعرفة على حد سواء، وقد كان عضواً في لجان: القانون، والاقتصاد، والأدب، والمساحة والعمارة، وألفاظ الحضارة الحديثة، وقد ظل يبذل جهده في كل هذه اللجان في تودة وإخلاص.

المجالس الجامعية و العلمية

وعلى المستوي الرسمي كان الدكتور بدوي عضواً في مجلس جامعة القاهرة، ولما تشكل مجلس العلوم الأعلى كان من بين أعضائه، وفي مجال العمل الدولي كان عضواً في مجمع القانون الدولي.

مجل إنتاجه العلمي

أما مجمل إنتاج الدكتور عبد الحميد بدوي العلمي، فقد لخص الدكتور عبد الرزاق السنهوري الحديث عنه فقال:

«للفقيد محاضرات في قانون العقوبات المقارن نشرها في سنة ١٩١٤، وهو في مقتبل حياته الفنية، وله أبحاث، منها بحث في مركز الوارث في الشريعة الإسلامية، وبحث ثان في أثر الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر، وقد نشر في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية، وبحث ثالث في نظام المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحث رابع في حرية القول في مصر، وهي محاضرة نشرت في مجلة مصر المعاصرة. ولكن هذه الآثار، على علو قيمتها، ليست شيئاً يذكر إلى جانب ما تفرق في إضبارات الوزارات والدواوين وملفاتها من فتاوي قيمة، وأثار خالدة، وما للفقيد من بحوث دستورية، ومذكرات تفسيرية للتشريعات (المهمة)، وما خلفه وراءه من جهود فنية في مؤتمر مونترية، وفي المفاوضات المتعاقبة في المسألة المصرية، وما تركه من بحوث في المسائل الدولية، وما شارك فيه من قضاء في محكمة العدل الدولية، وقد كانت أعمال الفقيد (المهمة) تمنعه من أن يخصص وقتاً منظماً للكتابة، إذ كانت مشاغله الكثيرة تستغرق أكثر وقته».

دراستنا لآرائه في النظم السياسية

وفي عديد من أدبياتنا نري إشارات إلى أن للدكتور عبد الحميد بدوي بحثاً في نظام الحكم في الولايات المتحدة، وقد وقفنا إلى هذا البحث و تناولناه في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب ، وذلك بجانب آرائه في النظم السياسية التي تضمنتها الفتاوي والبحوث الدستورية، والمذكرات التفسيرية لكثير من التشريعات المهمة.

تأريخه لفكرة إنشاء مجلس الدولة

ومن بين المقالات العلمية القليلة التي كتبها عبد الحميد بدوي، دراسة نشرت في أول عدد صدر من مجلة «مجلس الدولة» سنة ١٩٥١، بمقدمة الدكتور السنهوري رئيس المجلس في ذلك الوقت، أشار فيها الدكتور عبد الحميد بدوي إلى كيف تطورت فكرة إنشاء مجلس الدولة في سنة ١٩٣٩، وقد تناولنا أفكاره فيها بما فيه الكفاية في الفصل الثامن عشر من كتابنا هذا. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مشروعات القوانين التي تضمنت إنشاء مجلس الدولة تعددت في أعوام ١٨٧٩، ١٩٣٩، ١٩٤١، ١٩٤٥. ومن أقوال السنهوري باشا المعروفة أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان سيكون أول رئيس لمجلس الدولة فيما لو كان قانون المجلس قد صدر قبل انتخاب الدكتور عبد الحميد بدوي قاضياً بمحكمة العدل الدولية.

التأريخ لإسهام المسلمين في السياسة والقانون الدوليين

وقد أشار الدكتور محمد مصطفى القللي إلى نشاط الدكتور عبد الحميد بدوي في مجال التأريخ لحضارة المسلمين وإسهامهم في السياسة والقانون الدوليين قائلاً:

«علمت صباح اليوم (يشير إلى اليوم الذي شهد حفل استقباله هو خلفاً للدكتور الدكتور عبد الحميد بدوي في عضوية مجمع اللغة العربية) مصادفة أنه قد اشترك في السنين الأخيرة وهو في أوروبا مع نخبة من علماء باكستان للتعريف بفضل الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة، ذلك لأن كتاب السير الكبير للإمام محمد كان أول كتاب وضع في تنظيم العلاقات الدولية في السلم، أو في الحرب».

«ولهذا أرسل إلى أحد حضرات أساتذة الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ يطلب منه العمل على أن تتولي الجامعة طبع شرح السرخسي لكتاب السير الكبير هذا، وفعلاً تم طبع الجزء الأول منه».

شهادة الأستاذ محمد علي الغتيت المحامي

كتب الأستاذ محمد علي الغتيت المحامي رسالة في ١٨ يناير ١٩٤٢ يتحدث فيها عن شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي وقدراته التي تفوق منصب الوزارة.

ومن الحق أن نقول إن رسالة الغتيت هذه قد وصلت إلى ما لم يصل إليه قلم آخر في مديح شخصية عبد الحميد بدوي، إذ رأت عباراتها أنه هو خير قائد قادر على قيادة مصر إلى التحول الاجتماعي المطلوب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد أفاض الدكتور الغتيت في تشخيص الحالة السياسية لمصر من وجهتي النظر الاجتماعية والاقتصادية، مشخفاً حاجة مصر الماسة إلى أن يتقدم الدكتور عبد الحميد بدوي دون غيره صفوف الإصلاح المطلوب.

ولنقرأ هذه الرسالة التي وجدناها في تراث الدكتور عبد الحميد بدوي بخط اليد:

«حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا»

«لسنا بأسفين على خير فاتكم في ترك الوزارة، أو رئاسة لجنة القضايا، وإنما الذي نأسف له كل الأسف أننا نشعر كما يشعر غيرنا أن منافع عظيمة حرمتها مصر.. كثير غيركم تولى الوزارة ومعظمهم أقل منكم تجربة وخبرة وتقديراً للأمر والمسئوليات، فلستم فرداً، وإنما أنتم مجموعة من نواحي التفكير الحديث، وإن أحداً من المصريين لا يستطيع أن يجادل في أن اسم الدكتور عبد الحميد بدوي باشا أصبح مقروناً بمدرسة حديثة للتشريع في مصر، وليس فضلكم مقصوراً على رفع مستوي قلم قضايا الحكومة، ولكن فضلكم أعظم فيما قدمتم لمصر من خدمات يرفع مكانتها في مختلف المؤتمرات الدولية التي تعترف لكم بمواقفكم العظيمة، إلى جانب أكبر رجال الفقه والقانون في العالم».

«إن شخصيتكم التي ابنتت لنفسها بنفسها هذه المكانة السامية في أمة تجري فيها كثير من الأوضاع بشكل غير طبيعي، يجعلنا نؤمن بأن شيئاً من حظوظ الحياة لم يفتكم، فأنتم في كل مكان تستطيعون أن تفرضوا وجودكم على الحياة التي تكونون فيها، ولكن الأسف العظيم لأن مصر على فقرها في رجالها ستحرم من رجل دلت الظروف القاسية التي صادفت مصر على أنه الهادي إلى طريق السلام».

«ويقيني أن ما ذكرت لكم من خدمات قدمتموها للبلاد وأنتم في الحكومة، ستقدمون أكثر منها لمصر وأنتم خارج الحكومة، ولعل هذا الوقت العصيب الذي تركتم فيه الحكومة كان أنسب وقت تتطلع فيه البلاد إلى خدماتكم بعدما وصلت إليه

من حال لا تغيظ عليه في جميع النواحي، فإن مصر قد أدركتها خيبة الأمل في الأحزاب السياسية، وما عرفت من ضياع مصالحها العامة في سبيلها، والتي لا تتجه في غاياتها إلى هدف قومي، ولا تسير وفق سياسة مرسومة، إنما تخط في أعمالها على حسب ما تقضي به ميول أعضائها ومصالحهم، وقد ترتب على هذا الفشل ركود الروح الاقتصادية، وانحطاط الحياة الاجتماعية».

مصر فيما بعد الحرب الثانية تتطلب قيادة د. بدوي

ويشخص الدكتور الغنيت حالة مصر فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف أنها أصبحت في حاجة إلى تدخل الدكتور عبد الحميد بدوي وقيادته بما جبل عليه من ذكاء وتمكن وخبرة:

«إن مصر يسودها قلق من حالتها الراهنة تمتلئ به صدور أفرادها، وإن كانت الظروف لا تسمح بظهوره بين الجماعات، فإن مصر لا تسير في حياتها على وضع اجتماعي مقبول، لأن توزيع فرص الحياة خاضع لاعتبارات قائمة على الهوي، وبعيدة كل البعد عن الإنصاف، والسواد الأعظم من الشعب يستهلك جهد حياته للحصول على أقل الضرورات، وقلما يحصل عليها، وهذه الحال السيئة شديدة الارتباط بنظامنا الاقتصادي، فالعامل الاقتصادي يسيطر على كل شيء سواه، ويخيل إلى أنه ستكون لهذه الحال نتائج بعيدة تظهر حينما (تضع) هذه الحرب أوزارها، فكما أن الحرب الماضية تمخضت في مصر عن الحركة الوطنية المعروفة، فإن هذه الحرب ستمخض عن انقلاب اجتماعي خطير، وانفجار مفاجئ، وهزات عنيفة تدفع إليها الحوادث من تلقاء نفسها، وتهيئ إليها الحال الراهنة، هذا إذا لم تبادر إلى علاجه وتلطيف حدته بالتوجيه الصالح، لا بطريق الكبح الذي برهنت الحوادث على أنه يؤدي إلى الانفجار الذي لا يمكن تلافيه، ولاشك أن هذا التوجيه الصالح يجب أن يكون قائماً على جعل النظام الاقتصادي أكثر انطباقاً على مقتضيات العصر، وكافلاً لتوزيع فرص الحياة توزيعاً أكثر انطباقاً على العدالة».

«ولا شك أن التوجيه الصالح يحتاج إلى رجال يكفلونه ويتعهدونه حتى يؤدي إلى ما فيه خير البلاد عن طريق رفع مستوي حياة الطبقات الفقيرة، والعناية بها من النواحي الصحية، والخلقية، والاقتصادية، فإن الرجال الذين اشتهروا بالكفاية وجهوا جهودهم إلى الاشتغال بالسياسة الحزبية، أو انصرفوا إلى الكسب في ميدان العمل الاقتصادي، وأغفلوا العمل والاهتمام بنواحي العدل الاجتماعي في البلاد. وليس بغريب اهتمامهم بالسياسة الحزبية، أو التكوين الاقتصادي الشخصي، فإن مهمة الرجل الاجتماعي عظيمة وثقيلة، إذ يجب أن تتوافر فيه كفاية علمية خاصة،

ومواهب شخصية خاصة، وبُعد نظر خاص، واتجاه قومي خاص، بل ووطنية خاصة إلى استقامة ومصرية صحيحة، وإني أعتقد مخلصاً أن هذه الصفات متوافرة في شخصكم، فلا أكون مغالياً إذا كنت أقول إن الأمل معقود على أن تجني مصر من مواهبكم منافع كبرى في هذا الميدان».

«ولئن كان الحسد الشديد من ذوي النفوس المريضة يؤلم كثيراً من الناس، فإنني لمسرور لكثرة حسادكم، لأن هذا برهان على كفايتكم ومواهبكم التي منحها الله لكم».

الأوسمة والنياشين الوطنية

حظي الدكتور عبد الحميد بدوي بكثير من التقدير و التكريم ، وعلى مدي حياته، نال الدكتور عبد الحميد بدوي مجموعة من الأوسمة والنياشين، من مصر ومن خارجها، وقد منحه وطنه:

- الوشاح الأكبر مع الرصيعة من نيشان النيل العظيم الاعتبار ١٣٤٩ هـ
- نيشان إسماعيل العلي الشأن من الطبقة الثانية ١٣٤٩ هـ
- الوشاح الأكبر مع الرصيعة من نيشان إسماعيل العل [الشأن ١٣٥٤ هـ

وعندما حرص الرئيس أنور السادات على تكريم رموز المجتمع بعد أن انتصر في معركتي الحرب والسلام، كان الدكتور عبد الحميد بدوي أحد المكرمين، وقد منح وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى في ٢٢ مايو ١٩٨٠ .

الأوسمة الأجنبية

وعلى مدي حياته ، نال الدكتور عبد الحميد بدوي مجموعة من أوسمة التكريم من عدة دول أوروبية

من إيطاليا

- Grnad Mastro dell Ordine della Corona D'Italia “Grande Uffcial” من الطبقة الأولى مايو ١٩٢٤
- نيشان القديسين موريس ولازار من طبقة ضابط عظيم من ملك إيطاليا ١٠ أغسطس ١٩٣٠
- Grnad Magistero dell ordine dei S.S Maurizio e Iazaro

و من فرنسا

- Grand Chancelier de L'Order National De la Legion d'honneur
18 ديسمبر 1931
- نيشان الليجون دونور من طبقة كومانطور
يناير 1932
- Grand Officier De la Legion d'honneur
يناير 1939

من اليونان

- Grand Cordon de l'Order Royal De Georges Confere
من الطبقة الأولى 30 سبتمبر 1939

من بلجيكا

- Grand Croix de l'Order de la Couronne نوفمبر 1938

من المجر

- Order de Merite Hongrois من الطبقة الأولى ، سبتمبر 1938

من رومانيا

- Coroana Komanigi ، يوليو 1939

من يوجسلافيا

- The Order of the merits for the people
من الطبقة الأولى 1 يناير 1946

من إيران

- نيشان درجة أول همايون

المشاطرات الدولية عند وفاته

تدلنا أصداء العزاء في وفاة الدكتور بدوي في المجتمع الدولي على ما كان الرجل يتمتع به من مكانة في هذا المجتمع.

محكمة العدل الدولية تعلن الحداد

فقد أعلنت محكمة العدل الدولية بلاهاي الحداد عقب وفاة الدكتور عبد الحميد بدوي، وأشارت صحافتنا إلى هذا فقالت:

«أعلنت محكمة العدل الدولية أمس الحداد على وفاة الدكتور عبد الحميد بدوي وكيل المحكمة، نكس المسئولون علم الأمم المتحدة فوق مبني المحكمة، ووضعوا سجلاً لقبول التعازي».

نعي يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة

أما هيئة الأمم المتحدة في نيويورك ، فقد نعت الدكتور عبد الحميد بدوي ، حيث أصدر يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة بياناً أثن فيه الدكتور عبد الحميد بدوي. وقد تلقى الوفد المصري في الأمم المتحدة تعازي كثير من الوفود ورجال القانون.

نعي مجلس الأمن

واشترك مجلس الأمن في تأبين الدكتور عبد الحميد بدوي حيث أعرب روجر جاكلينج مندوب بريطانيا ورئيس مجلس الأمن (في ذلك الوقت)، عن تعزية المجلس للجمهورية العربية المتحدة ووفدها، وقال: إن الدكتور عبد الحميد بدوي كان محامياً بارزاً، وقاضياً لامعاً. ونقل عنه قوله: «إن المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي كان من أكثر رجال القانون والقضاء تفوقاً وامتيازاً، وإن إسهامه في عمل محكمة العدل سوف يبقي ذكره أمداً طويلاً. إن وفاته لا تعد خسارة لوطنه فحسب، بل هي خسارة للمجتمع الدولي بأسره».

مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة

وأرسل مندوب الولايات المتحدة رسالة خاصة إلى المجلس جاء فيها: «إن

الدكتور عبد الحميد بدوي كان من رجال القانون الذين أسهموا بالعمل، وسداد الرأي في إنشاء ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو، وإنه كان النور الساطع الذي يفيض ضياؤه على محكمة العدل الدولية. لقد كان الفقيه الممتاز الذي دعا دائماً لنشر سيادة القانون. إن وفاته تعد خسارة ملحوظة لمهنة القانون، ولكل مَنْ يؤمن بالسلام العالمي على أساس القانون».

بيان رئيس الوفد الأمريكي عن مآثر الدكتور بدوي

و في موضع آخر فقد لخصت الصحافة ما تضمنه بيان آرثر جولديبرج رئيس الوفد الأمريكي من حديث عن مآثر الدكتور بدوي، وقد قرأ البيان في مجلس الأمن أحد أعضاء الوفد الأمريكي، وفيه : "إن القاضي المصري أظهر حكمة وعلماً في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو» ، لقد شعرت بالحزن لوفاة هذا القاضي الرائد، الذي كان مناصراً حازماً لحكم القانون وضوءاً لامعاً في المحكمة الدولية، وتعتبر وفاته خسارة كبيرة لمهنة القضاء، ولجميع الذين يؤمنون بالسلام الدولي عن طريق القانون « .

وقال مندوب فرنسا في مجلس الأمن:

«إن سيرة الدكتور عبد الحميد بدوي سيرة عطرة ومثالية، لقد لعب دوراً هاملاً في توطيد أركان القانون، وإن فرنسا وهي تعبر عن مشاعر الحزن لوفاته، إنما تعتبر أن مدرسة الفكر القانوني الفرنسي قد فقدت واحداً من أبرز ممثليها».

مندوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

وعبر بلاتون مورزوف مندوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عن تعزية الوفد السوفيتي، فقال: «إن اسم الدكتور عبد الحميد بدوي اسم معروف على نطاق واسع لدي جميع مَنْ لهم صلة ولو بعيدة بمسائل القانون الدولي، وكذلك لدي جميع المنتبحين لتطور مبادئ القانون الدولي في العصر الحديث، ومن المعلوم أنه كان يقف دائماً إلى جانب المراكز التقدمية التي تتصل بتطبيق المهم من مبادئ القانون الدولي».

ممثل الأردن

وقال الشاعر عبد المنعم الرفاعي ممثل الأردن: «إن وفاة الدكتور عبد الحميد بدوي خسارة للعالم العربي كله».

الفصل الثالث عشر

فكرته في تجرده للقانون

إدراكه لعلاقة المنطق بالقانون

ربما كان أفضل ما نبدأ به هذا الباب هو ما لخص به السفير عبد الحليم بدوي ما تشبع به وجدانه و ذهنه من إدراك والده لعلاقة المنطق بالقانون فقال:

«وقد يقال عنه (الدكتور عبد الحميد بدوي) أنه اشتغل بالقانون، هذا صحيح، ولكن الأصح القول أن القانون قد شغله وشغفه، فقد استهواه في دراسته ارتباط القانون بالمنطق، وهو قد جعل المنطق منذ بكور حياته نبراساً، وعندما أعمل المنطق وجد نفسه يعمل في نظام قانوني لا يحكمه المنطق، ففي دولة واحدة نظامان أحدهما يخضع له المصريون، والآخر ينطبق على غيرهم، تختلف أحكام أحدهما عن الآخر في الشأن الواحد. وحتى إن جاز أن ذلك استثناء لما كان مقبولاً، فالمنطق كان يقضي برفضه، والوطنية كانت تأباه، فما بالنا بأمر اجتمع عليه المنطق، والوطنية؟! وقد اجتمعا لدي الدكتور عبد الحميد بدوي فلم يكل، ولم يهن في مسعاه لوضع حد لتلك الثنائية البغيضة التي فرضت على مصر، وما أن تقرر زوال هذا العوار في النظام القانوني المصري، حتى عمل على استكمال أركانه بأن وضع لبنة القضاء الإداري، وعليها كان إنشاء مجلس الدولة فيما بعد».

وصف السنهوري لتجرد عقليته للقانون

بعد هذه الفقرة الكاشفة، ننقل ما صور به قانوني عظيم هو السنهوري باشا تجرد عقلية الدكتور عبد الحميد بدوي للقانون ونبدأ بأن ننقل عن استطراد من استطرادات الدكتور السنهوري قوله في وصف الدكتور بدوي باشا: «كان فقيهاً بطبعه، فقيهاً بثقافته» وفي استطراد آخر يقول السنهوري باشا: «إنه (أي السنهوري) لم يعرف عقلاً في القانون أصفي ولا أنقي ولا أعمق من عقل عبد الحميد بدوي». وفي استطراد ثالث يقول: " إن أحكامه بلغت القمة من نصاعة البيان، وقوة الحجة، ودقة التحليل".

ثم نأتي إلى ما وصفه به الدكتور السنهوري في حفل تأبينه بأنه: «هادي المزاج، غير عنيف، يصبر طويلاً ثم لا يندفع، يكره الجلبة والضوضاء، ويعزف عنها بطبعه،

ويعلو بأرستقراطية تفكيره، وعلو ثقافته عن مستوي الجماهير، فهو لا يألفها وهي لا تألفه». وواصل السنهوري فقال:

«كان عبد الحميد بدوي، وهو أحد المنتمين إلى الطبقة الوسطى، سيد جيله دون منازع في غير ما جلبه ولا ضوضاء، وله في ميدان الجهاد الوطني الصامت مآثر لا تنسى، فهو وراء جميع المفاوضات المتعاقبة التي دارت بين مصر وإنجلترا، منذ أن عرضت إنجلترا على مصر مشروع ملنر، وكان ملوك مصر، وجميع الحكومات المتعاقبة، تثق به ثقة لا حد بها، لجأ إليه الملك فؤاد، بالرغم مما كان بينهما من جفوة، في أهم عمل كان يعنيه، وهو تصفية حسابه مع الخديو عباس، ولجأت إليه الحكومة الوفدية، وكانت لا تعتبره من رجالها، ولكنها لم تجد مناصاً في مؤتمر مونترية من الالتجاء إلى قدرته الممتازة، وكفاءته الفذة».

«لعلى لا أعرف مصرياً بلغ من الدرجة التي بلغها الفقيد في الثقافة، لا في القانون فحسب، بل فيه وفي جميع المجالات الأخرى من علم، وأدب، وتاريخ، وسياسة، يساعده على ذلك اطلاع واسع لا يكاد يدانيه فيه أحد، وسيطرة كاملة على لغات ثلاث لا أظن أحداً بلغ ما بلغه من السيطرة عليها، ولعلى لا أخطئ إذا دعوت الدكتور عبد الحميد بدوي بزعم الأرستقراطية الفكرية في الجيل الذي عاش فيه».

تصوير نبوغه المبكر في القانون

وقد صور الدكتور السنهوري ما حققه الدكتور عبد الحميد بدوي من نبوغ مبكر في القانون من خلال قصة طريفة:

«وما أنس لا أنسى، وأنا طالب في الحقوق، وقد أتاحت لي الظروف أن أشهده يوماً في نادي المدارس العليا، وهو النادي الذي كان يضم إذ ذاك صفوة رجال مصر وأرسخهم قدماً في الثقافة والتفكير، دخلت النادي، والقوم يبحثون مسألة من المسائل العويصة، ويحتدم النقاش، وتصطرع الآراء، وتعلو الأصوات جميعاً صوت أجش، هو صوت المحامي أحمد عبد اللطيف، وكان إذ ذاك من أكبر المحامين مكانة، وأنبههم صيئاً، وأقواهم حجة، وأكثرهم جلبية وضوضاء، ولا يكاد أحد يسمع له صوت إلى جانب صوته، ونحن طلاب الحقوق نقعد من هؤلاء الأساتذة الكبار مقعد التلميذ المتعلم، ونسمع صوت أحمد عبد اللطيف يجلجل ويدوي، فيملاً نفوسنا رهبة وإكباراً، وتخرس الحجج أمام حجته، ويدير عينيه في المكان منتصراً فخوراً».

« وإذا بشاب دون الثلاثين، هو عبد الحميد بدوي، ينبري لأحمد عبد اللطيف، وفي صوت هادئ متزن، نافذ النبرات، عميق الأثر، يقارعه الحجة بالحجة، والدليل

بالدليل، في سلسلة محكمة الحلقات من منطق قانوني لا يدحض، ولسان عذب جذاب يندفق فصاحة، وحسن بيان، ويتوغل في النقاش، فتستثير المسألة، ولكن في ضوء غير الذي ألقاه عليها أحمد عبد اللطيف، والقوم جلوس ينصتون، مبهوري الأنفاس، مشدودين إلى المتحدث، لا تفارقه عيونهم، ويتغير الجو رويداً رويداً، وتزيد الناس إعجاباً بالمتحدث وتحمساً له، والدكتور عبد الحميد بدوي لا يغير من صوته، بل يبقى الصوت الهادئ الرزين المتزن، وأحمد عبد اللطيف يتململ، ثم ينزعج، ثم يأخذ في مقاطعة المتحدث بصوته الأجش، ولكن الدكتور عبد الحميد بدوي كان قد كسب القضية، وكسب معها إجلال الناس وتحمسهم، فينفجرون له تصفيقاً، ويأخذني أنا التأمل والتفكير، لماذا يترك هذا الشاب العبقري كرسي الأستاذية وهو فقيه بطبعه، فقيه بثقافته، فقيه بعقله».

رثاء المستشار الببلاوي رئيس مجلس الدولة

قال المستشار عبد العزيز الببلاوي رئيس مجلس الدولة في كلمة ألقاها في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع في فبراير ١٩٦٥:

«لا يسعني إلا أن أذكر بالعرفان والتقدير أستاذ الجيل الحالي من رجال القانون الدكتور عبد الحميد بدوي، أول رئيس وطني لأقسام قضايا الحكومة، استمر في هذه الرياسة زهاء خمس عشرة سنة فمصرها بعد أن كانت معقلاً للأجانب، ثم أشاع فيها روح البحث العلمي، فكانت نواة طيبة، ودعامة كبيرة لمجلس الدولة حين ألزمت الأقدار بإنشائه».

شهادة صليب سامي باشا في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية

ومن العبارات الجميلة التي تناقلها كثير من الأساتذة القانونيين ومؤرخي القانون عن عبقرية الدكتور عبد الحميد بدوي تلك الكلمة التي كتبها صليب سامي باشا في "الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية" سنة ١٩٣٣ حين عرض لتاريخ أقسام القضايا، حيث قال:

«لم يدر بخلدنا أن ننظم لبديوي باشا عقود الثناء، ولكن الكاتب حين يكتب للتاريخ ويتحدث عن إدارة التشريع في مصر في العهد الأخير، لا يستطيع إلا أن يعرض في كلامه لاسم بدوي (باشا)، وألا يتحدث عن حياته العملية من ناحية التشريع، لأن تاريخ التشريع في مصر في العهد الأخير، أصبح مرتبطاً بتاريخ حياة بدوي باشا، وهكذا شأن الأفاضل من الرجال».

الدكتور القلبي يصف إمامه بالقانون

وصف الدكتور محمد مصطفى القلبي إمام الدكتور عبد الحميد بدوي بالقانون فقال:

«.....واتنتي الظروف فقربتني منه، كان أول اتصال به في عام ١٩٢٠ يوم أن أديت أمامه الامتحان الشفوي في مادة القانون المدني وأنا طالب بمدرسة الحقوق. لقد لفت نظري ونظر كل أقراني، وكان موضع حديثنا وإعجابنا تمكن ذلك الممتحن الخارجي من تلك المادة، وإحاطته الشاملة بكل ما في مذكراتنا المسهبة والموضوعة باللغة الإنجليزية، حتى لقد خيل لنا أنه حافظ لها عن ظهر قلب... لمست فيه عن كثر عظمة ذلك الفكر الثاقب، وصفاء ذلك الذهن الحاضر، وصواب ذلك العقل الراجح، ودقة التحليل، وبراعة التدليل، لذلك لم أعجب لما روي لي وما قرأته عن نبوغه وتفوقه منذ حدثته».

وفي موضع تالٍ وصف الدكتور محمد مصطفى القلبي علاقة الدكتور بدوي بالقانون فقال: «اختار لنشاطه في الحياة، وفي خدمة بلاده ميدان القانون، فوقف جهده على فنه الذي أغرم به، وسرعان ما سما فيه إلى القمة، ولا أبالغ في شيء إذا قلت بأنه في ميدان القانون لم يكن له كفواً أحد، وإن الإنسان ليعجب من قدرته على حل مشكلات القانون في يسر واضح في مختلف فروع القانون، مدنية كانت أو جنائية أو دستورية أو إدارية أو دولية أو شرعية، ويخيل إلى أنه قد ركبت في عقله قوة مغناطيسية خاصة، ما أسرعها في التقاط حقائق الأشياء، وتبين أصولها واستعراضها، لذلك كان دائماً وأبداً الأستاذ الإمام بين أقرانه وزملائه، يفيدون من علمه، ويهتدون بصائب رأيه، ويلتمسون في حذقه ودربته الحل الموفق».

حديث الدكتور برهام عطا الله عن عبقرية القانونية

وقد تحدث الدكتور برهام عطا الله عن عبقرية الدكتور عبد الحميد بدوي القانونية حديثاً مجملاً فقال:

«وعبقرية الدكتور عبد الحميد باشا بدوي ظهرت بوادرها منذ صباه، فقد كان من الأوائل دائماً. كان الأول في شهادة البكالوريا التي حصل عليها في سنة ١٩٠٤ وهو في سن السابعة عشرة من مدرسة رأس التين، وكان زميل دفعته عبد الرحمن الرافعي المؤرخ الكبير، وعميد الآداب (يقصد: عميد الحقوق) أحمد أمين (ذلك أن هناك عميدين للحقوق والآداب كانا يحملان الاسم نفسه وقد كانا متعاصرين، وكان بدوي باشا زميل دفعة لعميد الحقوق لا لعميد الآداب) وعميد الحقوق (يقصد: عميد

الحقوق أيضا) عبد الحميد أبو هيف، كما كان الأول في ليسانس الحقوق الذي حصل عليه في سنة ١٩٠٨ ، وهو في سن الحادية والعشرين، وتخرج معه في تلك السنة أحمد ماهر، وحسن نشأت، وعبد الرحمن الراجعي، ومحمد نجيب الغرابلي، ثم حصل سنة ١٩١٢ على درجة الدكتوراه من جامعة جرينوبل بفرنسا ، وهو في سن الخامسة والعشرين، وليعين في السنة نفسها مدرساً بمدرسة الحقوق.. وكان أول رئيس مصري لهيئة قضايا الحكومة في ١٩٢٦، ولم يكن قد بلغ الأربعين، كما كان أول قاض مصري وعربي بمحكمة العدل الدولية بلاهاي في سنة ١٩٤٦ ولم يكن قد بلغ الستين من عمره، وكان من أصغر قضاة تلك المحكمة، إن لم يكن أصغرهم جميعاً.

السنهوري يوجز علاقته بإنشاء مجلس الدولة

وقد روي الدكتور السنهوري علاقة الدكتور عبد الحميد بدوي بإنشاء مجلس الدولة على نحو دقيق لا يمكن تجاوزه، إذ أنه يأتي على لسان الرجل الذي عرف هو نفسه على أنه مؤسس مجلس الدولة، فإذا بهذا المؤسس يعطي عبد الحميد بدوي حقه في خطوات سابقة استهدفت تأسيس مجلس الدولة.

و يرى أنه كان صاحب الحق الأول في رئاسة مجلس الدولة

و قد علق الدكتور السنهوري على رواية الدكتور عبد الحميد بدوي التي أوردناها في فصل سابق، مشيراً إلى أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان صاحب الحق الأول في رئاسة مجلس الدولة:

«هذا هو تاريخ إنشاء مجلس الدولة، يرويه الفقيد في أمانة تامة، ودون أي تحيز، ولو قدر للمشروع الذي وضعه الفقيد في سنة ١٩٣٩ أن ينفذ وقت وضعه فيصير قانوناً، ويقوم مجلس الدولة في ذلك الوقت، لكان من المحقق أن يختار الفقيد، وكان إذ ذاك في سن الثانية والخمسين، الرئيس الأول للمجلس، ولأسس الدكتور عبد الحميد بدوي مجلس الدولة على دعائم قوية، كما أسس عبد العزيز فهمي محكمة النقض على قواعد راسخة متينة، وكان من حق الفقيد على مصر، ومن حق مصر على الفقيد، أن يقوم هو بتأسيس مجلس الدولة، فتجني مصر من وراء ذلك أعظم الكسب، وأكبر النفع، ولكن القدر شاء غير ذلك».

«ويقول الفقيد (أي الدكتور بدوي) في ختام مقاله إنه : " لم يشهد مولد المجلس ولا تنفيذ القانون الخاص به، ولا أعلم إن كان قد شهد أو اشترك فيه كثير من القدامى الذين عرفوا أقسام القضايا، وخبروا ماضيها، وذاقوا حلوها ومرها، ولكني لا أشك في أن كل منْ ولوا أمره لم يراعوا في ذلك التنفيذ إلا ما اعتقدوه المصلحة العامة"».

رأي الدكتور ماهر أبو العينين

ويشير الدكتور ماهر أبو العينين إلى أن صلة لجنة قضايا الحكومة بإنشاء مجلس الدولة تتضح مما كتبه الدكتور عبد الحميد بدوي نفسه ، عندما أوضح في مقال له أن لجنة قضايا الحكومة ، وقد عهد إليها باختصاص الإفتاء للوزارات والمصالح في شئون معينة، ولما كان هذا الاختصاص إلزامياً في بعض المسائل، فإن لجنة القضايا كان واجباً عليها إسداء النصح للحكومة لإنشاء مجلس الدولة على أن يعهد إليه اختصاص النظر في القرارات الإدارية من حيث إبطالها عند تجاوز الموظفين حدود سلطتهم. وقد رأت لجنة قضايا الحكومة منذ سنة ١٩٣٩ أن تضع مشروعاً في هذا الشأن يستند إلى نظام الخيار الذي ابتدعه معاهدة مونترية، ورفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء، وكان المشروع أخذاً بجانب الحذر فيما يتعلق بولاية إلغاء قرارات الإدارة بسبب تجاوز السلطة، إذ جعل تلك الولاية مقيدة بتصديق مجلس الوزراء، استناداً إلى أن القضاء الإداري ظل في فرنسا خاضعاً لمثل ذلك القيد فترة طويلة من الزمن، وإلى أن من صور التوفيق بين نزاعات مجلسي الشيوخ والنواب في بلجيكا أن تقبل الولاية مقيدة على هذا الوجه.

" ويقول عبد الحميد بدوي: «على أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح وظل معلقاً حتى سنة ١٩٤١، إذ استبدلت به لجنة القضايا مشروعاً آخر كنت أتوقع إنجازه لوجودي بين الوزراء في ذلك الحين، وفي هذا المشروع الأخير أسندت لمجلس الدولة ولاية كاملة لا تجعل محلاً لتصديق مجلس الوزراء على قراراته، وكان من أقوى الأسباب في ترجيح هذه الصورة - على ما يبدو من غلو وإسراف بالنسبة لعمل جديد يهاب ما سوف يلقاه من عقبات واعتراضات - أن الأجانب إذا شاءوا اختيار الالتجاء إلى مجلس الدولة فلن يفعلوا ذلك إذا لم تكن لمجلس الدولة سلطة المحاكم المختلطة، أي لم تكن له ولاية كاملة لا يحتاج معها في تنفيذ الأحكام إلى تصديق سلطة أخرى كمجلس الوزراء، بل حُول مجلس الدولة في المشروع ولاية الإلغاء، وولاية التضمين معاً».

تدليل الدكتور أبو العينين على سعة أفقه

وقد دلل المستشار الدكتور ماهر أبو العينين على مدي سعة أفق الدكتور عبد الحميد بدوي بما فعله من التقدم بمشروع قانون لإنشاء مجلس الدولة، وهو ما كان من شأنه أن يقلص اختصاصات لجنة قضايا الحكومة التي يرأسها، ومع ذلك فهو قد سعي إلى ما ارتآه صالحاً لوطنه من إنشاء قضاء يتم اللجوء إليه للطعن على القرارات الإدارية لسد نقص واضح في صرح المشروعية التي يبتغيها كل متطلع إلى الكمال

في التنظيم القضائي، وهو في هذا السعي يخالف طبيعة النفس البشرية التي تميل إلى تركيز واتساع السلطة في يد صاحبها، لا تقلبها وتوزيعها، وهو يصدق عليه قول المتنبي الشاعر:

إذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

رواية صليب سامي أنه كان يعاون زملاءه في أعمالهم الوزارية

وقبل نهاية هذا الفصل ننقل ما تدل عليه رواية صليب سامي من أن الدكتور عبد الحميد بدوي باشا كان يعاون زملاءه في أعمالهم الوزارية موظفاً ما كان يتمتع به من مواهب وقدرات من قبيل سرعة الخاطر والتركيز، وذلك في معرض حديثه عن نجاحه وهو وزير للخارجية في حل إحدى مشكلات التمثيل الدبلوماسي لمصر في الخارج حين كانت مفوضياتنا وموظفوها تعاني من عدم وصول الموازنات المالية إليها، وقد روي صليب سامي كيف واجهته (وكيف واجه) مشكلة تمويل نفقات المفوضيات المصرية في أثناء الحرب، وكيف تمكن من حلها بفضل موافقة الدكتور عبد الحميد بدوي وزير المالية:

«كان هذا التمويل إحدى مشكلات وزارة الخارجية، كانت لنا مفوضيات في أوروبا الوسطى وفي البلقان حالت الحرب دون إمدادها بالمال، إلا بالنزر اليسير الذي كانت تجود علينا الحكومة الإنجليزية بقبول حوالتنا إلى تلك البلاد، وكان أكره ما تكرهه هذه الحكومة تمثيلنا السياسي في الخارج، لما فيه من مظهر الاستقلال، لذلك كانت جد شحيحة في قبول تلك الحوالات. كان اعتماد تلك المفوضيات يقرب من ثلاثين ألفاً من الجنيهات شهرياً، فكانت الحكومة البريطانية لا تقبل حوالة أكثر من ثمانية آلاف جنيه، وكنا كلما طلبنا المزيد أشارت علينا (أي الحكومة الإنجليزية) بإلغاء تلك المفوضيات، وكانت تصلني من وقت لآخر شكاوي موظفي المفوضيات يقولون فيها إنهم مضطرون إلى تناول وجباتهم في مطاعم الشعب، وإلى قطع المسافات الطويلة على الأقدام. وكنت أحس بضيق ذات يدهم وأثره في نفوسهم وكرامتهم وكرامة بلادهم، لكنني ظللت عاجزاً عن إسعافهم إلى أن هيات لي الظروف مفاجأة حلاً لهذه الأزمة الخطيرة، زارني يوماً ما مسيو بروز وزير سويسرا المفوض، وهي الدولة التي كانت ترعي المصالح الإيطالية مدة الحرب، وكنت أقدر هذا الرجل لكياسته في معالجة الشؤون السياسية، زارني ليشكو لي من سوء معاملة الإيطاليين في معتقلاتهم، وبينما هو يحدثني في هذا الموضوع شرد تفكيري إلى مسألة تمويل المفوضيات فدار بيني وبينه الحديث الآتي:

- «أنا: وكيف تمول هؤلاء المعتقلين؟».
- «هو: يصلني المال حوالة من الحكومة الإيطالية على أحد المصارف في سويسرا، وهذا المصرف يحوله إلى على أحد البنوك في مصر».
- «أنا: وما مقدار ما يحول لك شهرياً؟».
- «هو: حوالى ثلاثين ألفاً من الجنيهات، (وهو بالضبط المبلغ المطلوب للمفوضيات)».
- «أنا: وما مقدار نفقات هذا التحويل؟».
- «هو: هذا يختلف باختلاف السوق المالية، فقد يبلغ ذلك حيناً خمسمائة جنيه، وقد يبلغ حيناً أقل أو أكثر من ذلك بقليل».
- «أنا: وما رأيك إذا هونت عليك الأمر بسرعة التمويل والقصد في نفقاته».
- «هو: كيف ذلك؟»
- «أنا: حين يحول المال لسويسرا يسلم لوزيرنا المفوض فيها، ونحن ندفع لك قيمته هنا على الفور ونوفر لك نفقات التحويل».
- «هو: هذه خدمة كبيرة تؤديها لهؤلاء الإيطاليين المساكين ، لأن المبلغ لا يكاد يكفي حاجتهم، ولأنه كثيراً ما يرد متأخراً فتضيق الحال بذويهم».

«وإثر هذا التحويل عقدنا الاتفاق ووافق عليه الدكتور عبد الحميد بدوي وزير المالية على الفور قبل أن يبلغ أمره إلى السفارة البريطانية فتضع العراقيل في سبيله، بذلك وفرنا المال لمفوضياتنا في الخارج، فكان يصلها المال من سويسرا مباشرة وأعفينا رجالها من التردد على مطاعم الشعب وأنقذنا سمعة مصر».

رواية للمستشار محمود لطفي عن قدرته في مواجهة تلاعب الموظفين

وإذا كان لنا أن نختم هذا الباب بشيء طريف، فإننا ننقل ما رواه المستشار محمود لطفي في مقال له بالأخبار مصوراً تلك الواقعة الكاشفة عن قدرات الدكتور بدوي القضائية والفكرية في مواجهة دوامات تلاعب الموظفين: « من أطرف الفتاوي التي أصدرها عندما كان رئيساً، فتوي بشأن موظف عين بالحكومة، وبعد تعيينه طوالب بتقديم شهادة ميلاده فادعي أنها فقدت منه وطلب تقدير سنه بمعرفة القومسيون ، ثم فوجئت الوزارة التي يعمل بها الموظف بتقديمه شهادة ميلاده التي تثبت أن سنه أقل مما قدره له القومسيون الطبي، ولما عرض الأمر على الدكتور بدوي أفتي بعدم الاعتراف بشهادة الميلاد ، لأن الموظف هو الذي طلب تقدير سنه بوساطة القومسيون الطبي، فتكون العبرة بالسن التي قدرها هذا الأخير، واعتبر ما بدر من الموظف تحايلاً للإفادة من شهادة الميلاد التي ما كان ليظهرها لو أن تقدير مدير القومسيون كان في صالح الموظف».

الفصل الرابع عشر

في مرآة أنداده

اللوحة التي وصفه بها الأستاذ عباس محمود العقاد

تتجلى أدق التصويرات لشخصية الدكتور عبد الحميد بدوي، في تلك اللوحة الممنمة التي قدمها الأستاذ عباس محمود العقاد في مقطوعة جميلة «في المرأة» في مجلة «آخر ساعة» ، ونشرت معها صورة كاريكاتيرية جميلة رسمها الفنان صاروخان. قال الأستاذ العقاد:

«قيد من القانون، وقيد من الكياسة، وقيد من التكاليف الرسمية، ويمشي بينها فيخيل إليك من سلامة المشية - وملاستها - أنه لا يتعثر بقيد من القيود».

«يحب الدعة، ولكنه لا يحب الدعة ليترك العمل، بل يحبها ليعمل ما يروقه، ويقام له الوزن في حسابيه، فيطالب نفسه ببحوث ومطالعات لا تطلبها منه الوظيفة، ولا يطلبها منه العرف المصطلح عليه، ولو كانت الدعة عنده كالدعة عند عشاقها الكثيرين، لأعفي نفسه من هذا الاطلاع الواسع غير ملوم».

«ينفر من كل حماسة نافرة، لأنه من جهة يؤثر الدعة على نمطه المأثور، ولأنه من جهة أخرى يوازن بين الأطراف المتقابلة ، فلا يندفع إلى هذا الطرف، ولا يندفع عن ذلك، كما يغلب على طبائع الثائرين المتحمسين».

«الشرية عنده طبيعة، والثقافة عنده فن وذوق، ولو شاء لأذاق كما ذاق، فهي أمنية يودها كل مَنْ عرفوا علمه الغزير، ومشاركاته الكثيرة، وصبره على التحصيل».

«يقدر خطاه، ويعلم موقعها مما حوله في الشدة والرخاء، ويبدو لك كأنه كان يعلم أين يصل به حقه واقتداره، ومتي يكون وصوله إلى مكانه، فلم يتعجله، ولم يتهافت عليه قبل الوصول إليه».

«جدير بالثقة والتوقير، وشهادة وطنه له تزكيها شهادة أوطان، ومن النادر أن

تتلاقى الموازين في بلاد الشرق والغرب، كما تلاقت في وزن هذا المصري الرجيح، وليس من الطبيعي أن يتند المرء في الشباب، ثم ينفض عنه التؤدة في حدود الستين، ولكننا نرجو أن يكون قد شبع منها واستوفاهها، فلم يبق إلا أن يجرب الوثوب في مجال السياسة الدولية، ومجال السياسة القومية، بعد أن طالت تجربته للتقية والأناة».

تصوير طه حسين لمكانته في جيلهم

وإذا أردنا أن نبدأ بتصوير حقيقة مكانة الدكتور عبد الحميد بدوي في جيله، فإننا لا نجد أفضل من تصويرين، أولهما ما صور به طه حسين مكانة الدكتور عبد الحميد بدوي بين أقرانه في الجيل الذي ينتمي طه حسين نفسه إليه فقال:

«... كان أشبه شيء بمنحدر مرتفع قد ارتفعت إلى قمته جماعة من أعلام الحياة المصرية، وجعلت جماعة أخرى من الشباب تصعد من أسفل هذا المنحدر تصعيداً يختلف قوة وضعفاً، وبين هذه الجماعة من يصعدون تصعيداً سريعاً، وبينهم من يصعدون تصعيداً فيه شيء من البطء والأناة، وكان هؤلاء الذين وصلوا إلى القمة ينظرون إلى هذه الجماعة الناشئة المصعدة نظرة فيها كثير جداً من الرفق، وفيها كثير جداً من الحب والتشجيع، وربما أضافوا إلى نظرتهم هذه الرقيقة المشجعة إشارات بالأيدي، ودعاء بالألسنة يشجع هؤلاء الشبان في أن يمضوا في طريقهم، وأن احتملوا جهد التصعيد، وأن يستزيدوا من العزم والحزم، والقدرة على احتمال المصاعب، وكان على هذه القمة بين هؤلاء الأعلام جماعة لا أظن أنها تضيق إذا ذكرت الآن أو سميت بعض أعضائها، كان على هذه القمة أحمد لطفي السيد باشا، وعبد العزيز فهمي باشا، وكان لطفي السيد بناديه في الجريدة، وعبد العزيز فهمي الذي كان رفيقاً له لا يفارقه وجمع من أصحابهما - كان هؤلاء ينظرون إلينا - نحن الشبان الذين كنا في أسفل الجبل نحاول أن نصعد - هذه النظرة التي يملؤها الحب والرفق والعطف والتشجيع، وربما أشاروا إلينا بالأيدي، وربما دعونا أن نتابعهم حتى نبلغهم قليلاً قليلاً، وربما تكلفوا الهبوط إلينا ليأخذوا بأيدينا، وكنا جمعاً: عبد الحميد بدوي، وحسين هيكل وغيرنا ننظر إلى هؤلاء السادة في كثير جداً من الإعجاب، وفي كثير من الحب، وكنا نتحرق شوقاً إلى أن نصل إليهم ونتحدث ونستمع ونستفيد».

«وما زال هؤلاء السادة يصعدون ونحن نصعد من ورائهم وهم يتلفتون إلينا بين حين وحين، ويشيرون ويدعون ويشجعون حتى أتيت لنا أن نبلغ مكاناً من هذا الجبل، وإذا نحن رفقاء، وإذا هم يلحظوننا لا كما يلحظ الآباء أبناءهم الصغار، بل كما يلحظ الآباء أبناءهم الكبار، وإذا هم يفرحون إذ يرون أبناءهم ينهضون بهذه المهمة،

ويحتملون بعض المصاعب، ويكابدون بعض الخطوب ، وكان أسرع هذا الجيل الناشئ إلى رضا هؤلاء السادة وإلى إعجابهم، وإلى عنايتهم به، وإلحاحهم في العناية، عبد الحميد بدوي، الذي نستقبله اليوم. كان سابقنا جميعاً إلى إرضاء هؤلاء السادة، وهو الذي فاز بالحظوة أكاد أقول من دوننا كافة، فأثروه إثراً غريباً، لأنه بالطبع كان أحقنا بهذا الإيثار».

«ولم يكد يعود من أوروبا ويستقر أستاذاً في مدرسة الحقوق، حتى أصبح واحداً من هؤلاء السادة، وإذا هو على شبابه أب من الأبياء، وإذا هو يلحظ رفاقه الذين كانوا يرافقونه في التصعيد كما يلحظهم هؤلاء الشيوخ، وإذا هؤلاء الشباب، هؤلاء الرفاق الذين بدأوا معه الرحلة، ينظرون إليه كما كانوا ينظرون إلى آبائهم، وإلى شيوخهم هؤلاء، وإذا هم ينتظرون منه أن يشير إليهم مشجعاً، وأن يدعوهم بلسانه مشجعاً أيضاً».

التعقيب الذي ارتجله عبد العزيز فهمي باشا

والتصوير الثاني هو ذلك الذي عقّب به عبد العزيز فهمي باشا في التو واللحظة على هذا الذي صورته الدكتور طه حسين فأحسن تصويره ، حيث قال:

«اسمحو لي.. وإن كان برنامج الحفلة لا يأذن لي بالكلام بعد الأستاذ الدكتور طه بك حسين - إلا أن عبارة الأستاذ الدكتور طه أتي فيها ما يضطرني اضطراراً ألا أكتم شهادة أعرفها، وأنا ممن لا يكتمون الشهادة قطعاً».

«قال الأستاذ طه في آخر عباراته إن الدكتور عبد الحميد بدوي باشا وإياه كانا يصعدان في الجبل كي يدركا القمة التي وصل إليها مَنْ سبقوه في السن، ويسميهما الشيوخ ، ثم قال في عبارته الأولى: إن هؤلاء الشيوخ كانوا يتلقون مَنْ وصل إلى القمة من هؤلاء المصعدين الشبان، يتلقونه على اعتبار أنه ابنهم الأكبر».

«فيما يتعلق بالدكتور عبد الحميد بدوي باشا - وأترك الدكتور طه بك - أؤكد لإخواني أنني وقد تفضل الأستاذ طه بك فذكرني من بين الشيوخ، وقد قبلت قوله هذا لأنني شيخ حقاً لأنني في الخامسة والسبعين، أؤكد لكم أن الدكتور عبد الحميد بدوي باشا حينما وصل إلى القمة تلقاه هؤلاء الشيوخ الذين يشير إليهم الدكتور طه بك، تلقوه لا على أنه ابنهم الأكبر، بل شيخهم الأكبر».

«لا أقول هذا بغير دليل، لأنني ما تعودت أن أقول خلاف ما أعتقد، وخلاف ما الدليل قائم لدي عليه».

أقطاب القانون في مصر الحديثة ثلاثة

ونحن نعرف من روايات كثيرة، ومن نصوص كثيرة أن الرأي العام والخاص قد اتفقا على أن أقطاب القانون في مصر الحديثة ثلاثة هم: عبد العزيز فهمي، وعبد الحميد بدوي، وعبد الرزاق السنهوري، وها نحن قد قرأنا رأي الأول في الثاني في الفقرة السابقة.

ومن الطريف بل المدهش أن نجد نصا كتبه الثالث (وهو الدكتور عبد الرزاق السنهوري) قارن فيه بين شخصيتي الأول والثاني، أي بين شخصيتي عبد العزيز فهمي والدكتور عبد الحميد بدوي فقال:

«هذان العملاقان، اللذان سادا عالم القانون في الشرق العربي نصف قرن كاملاً، يختلفان طبعاً ومزاجاً، حتى ليكاد أحدهما أن يكون نقيض الآخر».

«عبد العزيز حاد المزاج، عنيف الطبع، يصبر قليلاً ثم يندفع. يعيش في الجلبة والضوضاء فلا يراها يتنافران مع طبعه، إذا أحاطت به الجماهير، فهو لها وهي له، وإن كان لا يعتمد على الجماهير ولا يؤمن بها. أما الدكتور عبد الحميد بدوي فهو هادئ المزاج، غير عنيف، يصبر طويلاً ثم لا يندفع. يكره الجلبة والضوضاء، ويعزف عنهما بطبعه، ويعلو بأرستقراطية تفكيره، وعلو ثقافته عن مستوي الجماهير، فهو لا يألؤها وهي لا تألفه. هذا الفرق الجوهرى في المزاج والطبع بين الرجلين، هو الذي أخذ بكل منهما في طريق غير الطريق الذي سلكه الآخر».

«لم يألف عبد العزيز فهمي الوظيفة، بل أسرع إلى تركها، وعمل في المحاماة، حيث يتسع هذا الميدان الحر لمواهبه الفذة، فما لبث أن أصبح من أنبه المحامين صينياً، وأعلاهم اسماً، ثم انخرط في الحركة الوطنية، فما لبث أن أصبح من أكبر زعماء هذه الحركة، ولما عاد إلى الوظيفة جلس من القضاء في مقعد الرئاسة، وأسس محكمة النقض، فكانت أحكامه مدوية، لا في الأوساط القضائية فحسب، بل فيها وفي أوساط الجماهير، حتى عرف رجل الشارع من هو هذا الرجل الذي يلقي من فوق منصة القضاء أجل الدروس وأسماها في العدالة والوطنية»

«ونجح الدكتور عبد الحميد بدوي في الوظيفة إلى أبعد حدود النجاح، وهي لا تتنافر مع طبعه، فما لبث أن أصبح أسيراً لنجاحه في الوظيفة، وبقي فيها محتجباً عن الجماهير، لا يعرفه رجل الشارع، إلا في الحدود التي يعرف فيها أسماء الكبراء والعظماء من أهل هذا البلد.

مقارنة السنهوري بينه وبين عبد العزيز فهمي

وقد حلل الدكتور عبد الرزاق السنهوري طبيعة مشاركة الدكتور عبد الحميد بدوي في الحركة الوطنية ، مقارنةً بإياه بعبد العزيز فهمي أيضاً ، فقال:

«دخل الحركة الوطنية كما دخلها عبد العزيز فهمي، ولكنه دخلها يمثل الموظفين في هذه الحركة، ويقوم عنهم بنصيبهم فيها، ثم دخل السياسة، لكنه دخلها في غير جلبة ولا ضوضاء، فكان وراء المفاوضات التي دارت بين مصر وإنجلترا، ثم دخل السياسة من الباب الرسمي، فصار وزيراً غير مرة، وعين عضواً في مجلس الشيوخ، ولكنه سرعان ما سئم حياة السياسة الصاخبة، فاعتصم منها بمنصب في القضاء».

كذلك فإننا نجد الدكتور عبد الرزاق السنهوري في ختام تأبينه لعبد الحميد بدوي، وقد لخص رأيه في شخصيته فقال:

«وقد أتني يومك يا عبد الحميد، لأرثي فيك قوة العقل، وأين العقل الذي يقرب من قوة عقلك! ولأودع صفاء الذهن، وأين الذهن في مثل صفاء ذهنك! ولأؤين فيك العبقرية الفذة، وأين العبقرية التي تسمو إلى مكان عبقريتك!:

وأنت الخالص الذهن المصفي أزكيه ومثلي مَنْ يزكي

السنهوري يستشهد بفقرة لطفه حسين

وقد حرص الدكتور عبد الرزاق السنهوري على أن يستشهد بفقرة من فقرات الدكتور طه حسين في الثناء على إحدى محاضرات الدكتور عبد الحميد بدوي ، على الرغم مما كان بين السنهوري وطه حسين من جفاء، وهو يتحدث عن محاضراته «في حرية القول في مصر» ، فيحرص على أن يقول في وصفها: «شهد لها الدكتور طه حسين يوم استقبل الفقيه في المجمع بأنها من أروع ما قرأ من ناحية العلم العميق، والدرس المستقصى».

الدكتور القلبي يصف شخصيته على سبيل الإجمال

وصف الدكتور محمد مصطفى القلبي شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي على سبيل الإجمال ، وذلك حين قدر له أن يخلفه في مقعده في مجمع اللغة العربية ، فقال:

«كان معجزة نادرة في راحة عقله، وواسع ثقافته، وتكوين شخصيته، كان

خلاصة نضرة من أصفي ملكات العقل، وأزكي مكارم الخلق. كان من هذا الطراز العزيز النادر الذي تجود به الأيام مصادفة، وفي حرص شديد، فليس من الهين أن أحل في مقعد كان به هذا الطود الأثم، والذي اجتباه الله فأنعم عليه بفيض من المواهب، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم».

ثم وصف الدكتور محمد مصطفى القلبي حقيقة الإيمان في شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي ، فقال: «كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن قيمة المرء في ذاته، لا فيما يحيط به من زيف الحياة، وزخرفها، فلم يكن المال يغريه، ولا السلطان يبهره، ولا شهوة الحكم أو أبهة المناصب تجذبه أو تفتنه. لم يغره الاشتغال بالسياسة، إذ هي لا تلتئم مع مزاجه، ولا تستقيم مع استعداده، فكان يعزف عن المشاركة في الوزارات ويرشح لها بعضاً من تلامذته وأعوانه».

تقدير النقراشي باشا له

كان رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا يقدر قيمة الدكتور عبد الحميد بدوي القانونية، حتى قال عنه فيما رواه عبد الرزاق السنهوري:

«من أراد أن يعرف كيف يكون القانون أداة طيعة تفتح مغالق الأمور، وتيسر الصعب المستعصي، فلي نظر إلى الدكتور عبد الحميد بدوي وهو يشرع للدولة، فيجيء تشريعه الحل الحاسم، والقول الفصل».

تحليل الأستاذ زكي المهندس لشخصيته

أما الأستاذ زكي المهندس ، فقد وصف الدكتور عبد الحميد بدوي عند تأبينه على سبيل الإجمال ، فقال: «وأشهد أن فقيدنا طيب الله ثراه كان رجلاً عظيماً، كان عظيماً بكل ما تعنيه كلمة العظمة من معني نبيل، لقد اجتمع له من الصفات والأخلاق ما ندر أن يجتمع إلا لأقل القليل من الناس ، كان عظيماً في علمه وكفايته، عظيماً في راحة عقله، وأصالة رأيه، وسلامة منطقته، كان عظيماً في أخلاقه، في هدوئه وتواضعه، في اتزانه، في شدة إحساسه، بالواجب، وحرصه على أدائه. كان عظيماً في عواطفه البارة الخيرة، وفي شدة حذبه على ذوي الحاجة، يلبي مطالبهم، ويعينهم على أمورهم».

وبعد أن عدد الأستاذ زكي المهندس أوجه العظمة في شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي ، قال: «كان كل شيء في الفقيد يشعرك بعظمته، كنت تراها مسطورة على وجهه، معقودة بلسانه وقلبه، ولهذا كانت خسارتنا فيه فادحة، وكان طبيعياً أن يروع

المجمع في وفاته، وأن يحس قسوة الفجيرة فيه».

« لقد فقدنا فيه قوة علمية خلقية كان لها أثرها فينا، كما فقدت فيه مصر ثروة علمية قومية ضخمة تجاوزت حدود وطنه ، فأصبح قاضياً مرموقاً بين القضاة الدوليين، وتولي في محكمة العدل الدولية منصباً لا أعلم أن أحداً من رجال الشرق سبقه إليه».

« لقد تركنا الفريد قبل نهاية الدورة الماضية، وكان يعتزم السفر إلى أوروبا بعد فترة قصيرة فودعته مع عدد من زملائي على باب المجمع، وتمنينا له السفر السعيد، والعود الحميد، وما كنا ندري أنا نودعه الوداع الأخير.. ما كنا ندري أن رحلته إلى أوروبا سوف تتلوها رحلة أخرى طويلة لا يعلم مداها سوي علام الغيوب».

شهادة من البريطانيين

وصف السفير البريطاني في مصر الدكتور عبد الحميد بدوي باشا ، فقال: «إنه شديد الذكاء، عظيم الكفاءة كمحام، ميوله السياسية كانت دائماً مع الأحرار الدستوريين، وهو بلا جدال وطني مخلص، لا يظهر أي شعور بالعداء تجاه الأجانب، وكثيرون من رؤساء الوزارات ووزراء العدل يدينون له بالكثير، وقد بلغ اتساع معرفته وخبرته حداً أصبح من العسير معه على أية وزارة عاقلة أن تستغني عنه، وأصبحت وظيفته وحججه القانونية تفرض نفسها بإصرار محرج على أية وثيقة رسمية».

حديث طه حسين عن حرصه على التعمق والاستزادة

تحدث الدكتور طه حسين عن تعمق الدكتور عبد الحميد بدوي في الدرس والبحث ، فقال: «إذا تحدثت في مسألة لا يتحدث إلا بعد أن يقتلها درساً وبحثاً وتعميقاً واستقصاءً، إذا سمح لنفسه أن يتحدث في أشياء ، فإنما يتحدث عن علم دقيق عميق كأشد ما تكون الدقة والعمق، ولذلك لا يشعر السامع له أو المتحدث إليه أو القارئ لبعض ما ينشر أنه غريب في أي بحث، أو في أي نوع من أنواع المعرفة التي يتحدث عنها».

و وصف الدكتور طه حسين عناية الدكتور عبد الحميد بدوي بالثقافة وطلب العلم والاستزادة منه ، فقال: «..... فالدكتور عبد الحميد بدوي طالب دائماً، متعلم دائماً، وليس من هؤلاء الناس الذين يعتبرون إجازة الدراسة الليسانس أو الدكتوراه كما كان يقول له الملك العظيم فؤاد ورقة طلاق بينهم وبين العلم، لكن الدكتور عبد الحميد

بدوي لا يبلغ من العلم درجة إلا ارتقي لأرفع منها، ولا يستطيع أن يفهم هذه الحياة الغافلة التي تكثر النظر في المرأة، والتي تعجب بما تري، ولكنه ساخط دائماً، طامع دائماً، لا يبلغ شيئاً إلا طلب خيراً منه، لا يرضي عن قسط يبلغه من علم أو أدب أو ثقافة، فهو متعلم دائماً مهما يبلغ من الرقي في حياته الاجتماعية، ومهما يبلغ حظه من العلم والثقافة، وأؤكد لكم أنه أعلم جداً مما نظن».

ثم يشير طه حسين بألفاظ أخرى إلى قدرة الدكتور عبد الحميد بدوي على التعلم ويمضي في بيان هذا النهج، فيقول: «لا يمر الدكتور عبد الحميد بدوي ببيئة إلا انتفع في نفسه وعلمه وثقافته وتجربته العقلية بهذه البيئة أكثر مما تنتفع منه هذه البيئة، ومع ذلك أي الناس يستطيع أن يقول إن الدكتور عبد الحميد بدوي مر في بيئة من البيئات دون أن يترك فيها أثراً رائعاً».

«فالدكتور عبد الحميد بدوي منذ كان طالباً يبحث عن الجيد المختار في الأدب العربي، وعن الجيد المختار في الشعر القديم، والنثر القديم، ويتقن ما استطاع إلى الإتيان سبيلاً هاتين اللغتين اللتين نعني بهما في مصر، وهما اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، حتى بلغ من هاتين اللغتين أقصى ما يستطيع أن يبلغه إنجليزي قادر من لغته الإنجليزية، وأقصى ما يستطيع فرنسي ماهر أن يبلغه من لغته الفرنسية، ولا أقول هذا مبالغة ولا غلوا، ولكني أقوله عن خبرة، وعن شهادة القادرين على أن يشهدوا».

ثم يبالغ الدكتور طه حسين كعادته في تقدير هذه الخصلة في شخصية عبد الحميد بدوي فيقول: «فالدكتور من أكثر الناس قراءة، ولعله أن يكون أكثر الناس قراءة في مصر، ولعله أن يكون أكثر الناس قراءة في اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، وهو بهذا استطاع أن يكون لنفسه هذه الثقافة العالية الرفيعة المترفة المتخيرة التي لا يستمتع بها كثير من المصريين في هذا العصر».

السنهوري يتحدث عن ولعه بالقراءة

أما الدكتور عبد الرزاق السنهوري فقد تحدث عن هذا الجانب من شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي فقال: «... حدثني أحد أقاربه المتصلين به اتصالاً وثيقاً أن القراءة كانت عند الفقيد فناً، فيستطيع أن يمسك بكتاب يحتوي على مئات من الصفحات، وفي ساعات قليلة يحيط بما في هذا الكتاب من سمين وحث، فيترك الحث، ويطيّل النظر في السمين، ولما لم يكن عند الفقيد وقت مخصص للكتابة، فقد كان يستعيز عن ذلك بأن يخلق لنفسه فرصاً يكتب فيها، فكان يستجيب عادة لمن يتقدم

إليه في مقال يكتبه، أو في كلمة يقدم بها كتاباً، فوجب إذاً، إلى جانب ما تقدم، استقصاء مقالاته ومقدماته، وهي كثيرة منتشرة في المجلات والكتب».

زكي المهندس يصف الجانب الأدبي في شخصيته

تناول الأستاذ زكي المهندس نائب رئيس مجمع اللغة العربية الجانب الأدبي في شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي فقال:

«قليل هم الذين يعرفون أن فقيدنا العظيم كان أديباً ممتازاً، وناقداً أديباً من الطراز الأول. كان ذواقة للأدب، يطرب للشعر الجيد، ويروقه المعني الجديد، في العبارة الرشيقة. سأله أحد الصحفيين مرة عما كان يحب أن يكون لو لم يشتغل بالقانون؟ فأجاب بقوله: كنت أفرغ للأدب وللتاريخ. كان الفقيد في الواقع يعالج القانون بروح الأديب، إن أصدقاءه وإخوانه من رجال القانون يؤكدون لنا أن المذكرات القانونية التي كان يكتبها الفقيد لم تكن من الوجهة الفنية بحثاً أصيلة عميقة فحسب، ولكنها كانت من ناحية التعبير والتصوير صحائف أدبية رائعة، لقد استطاع روحه القانوني أن يكسب لغته الأدبية شيئاً كثيراً من الدقة والوضوح، كما استطاع روحه الأدبي أن يضيء على لغته القانونية شيئاً كثيراً من الروعة والجمال».

و يوثق حضوره المبكر في المجتمعات الأدبية

ويروي زكي المهندس أنه هو نفسه عرف الدكتور عبد الحميد بدوي مبكراً في مجتمعات أدبية قاهرة فيقول:

«لقد كان الفقيد وثيق الصلة برجال الأدب منذ عهد طويل، لقد عرفت الفقيد أول ما عرفته في منزل المرحوم حافظ إبراهيم، دعانا حافظ لتناول العشاء في منزله يوم كان يسكن في الجزيرة، فرأيت هناك عدداً من الكتاب والشعراء يتوسطهم الفقيد، كان من بينهم المرحوم عبد العزيز البشري، وشقيقه طه البشري، وخلييل مطران، وأحمد جاد، والمرحوم عبد الحميد مصطفى رجل القضاء، وكثيرون غيرهم، لقد كان الفقيد وثيق الاتصال بالمرحوم العقاد، وللعقاد فيه كلمات ماثورة».

هوايته للشعر

تحدث الدكتور طه حسين عن هواية الدكتور عبد الحميد بدوي للشعر وأده هو نفسه لهوايته هذه، وانصرافه بدلاً عنها إلى حضور مجالس الشعراء، وهو المعني الذي أجاد التعبير عنه الأستاذ زكي المهندس الذي شاركه بعض هذه المجالس، وعلى

حين أن رواية زكي المهندس تذكر مجلس حافظ إبراهيم، فإن طه حسين يشير إلى مجلس الشاعر الظريف إمام العبد:

«... يخل إلى أنه حين كان طالباً في مدرسة الحقوق لم يكن صاحب درس وتعمق للعلم والثقافة فحسب، ولكنه ارتكب هذه الخطيئة التي يرتكبها كثير من الناس، فداعب ربة الشعر مداعبة رفيعة رشيقة لم يلبث أن انصرف عنها، ولست أسفأ لشيء كما أسف لأنني لم أحفظ ما روي لي من شعره أيام الصبا، فقد أنشدني بعض من أنشدني الشعر شيئاً من شعر ذلك الفتى الذي كان يدرس في المدارس الثانوية، وفي مدرسة الحقوق، والذي أذكره أنه كان عذباً، وكان شعراً غزلاً فيه كثير من العذوبة والرقّة، ولكن فيه كثيراً أيضاً من الجزالة والصرامة. ثم لم يكن الدكتور عبد الحميد بدوي يكتفي بهذه المداعبة الخالصة بينه وبين ربة الشعر، لكنه كان يحب مجالس الشعراء أيضاً، فقد حدثت أنه كان في أثناء هذا الشباب لا يكتفي بالانصراف إلى كتب الحقوق ومجالس الأساتذة، لكنه كان يحب لونهاً من مجالس الشعراء وهو بنوع خاص هذا اللون الشعبي الذي كان يجمع بين الفكاهة الشعبية وهذه السذاجة المصرية الحلوة، وبين شيء من البؤس والألم الذي ينضج النفس، ويكوّن الرجولة، ثم هذا النحو من الإحساس الرفيع بحقائق الحياة، وكان الدكتور عبد الحميد بدوي فيما حدثت يختلف أحياناً إلى هذه المجالس كمجلس إمام العبد».

محجوب ثابت يصف شخصيته

وهذه فقرة من فقرات الدكتور محجوب ثابت في تصوير شخصية عبد الحميد بدوي، أوردها الأستاذ صالح علي عيسى السوداني على هيئة حوار بينه وبين محجوب ثابت: «قلت (الضمير للمتحدث وهو السوداني): لكني أحب أن أعرف رأيك الخاص يا دكتور في عبد الحميد بدوي، بعد رأي الدكتور أحمد ماهر، فقال (الضمير يعود على الدكتور محجوب ثابت): الدكتور عبد الحميد بدوي رجل عبقرى، يعرف كيف يتقدم، ومتى يحجم، ومتى يصارح، ومتى يداور، وفي أي بداية يكر، ومن أي موقف يفر، وفي أي وقت يتغابى، ومتى يتناوم، وفي أي موطن من مواطن اليقظة يكون اليقظ.. بل الحذر».

محجوب ثابت يقارنه برشدي وثروت وعدلي وصدقي

وقد عقد الدكتور محجوب ثابت مقارنة ذكية بين بدوي وجيل أساتذته من أقطاب السياسة فقال: «الدكتور عبد الحميد بدوي يا ولدي، هو حسين رشدي القانوني الشجاع إلى حد، وعبدالخالق ثروت في المصاولة إلى حد، وهو عدلي يكن في

الرزانة، وهو إسماعيل صدقي في هدوئه، وبعُد نظره، وثاقب فكره، ودقة تعبيره،
وذكائه إلى حد، أخذ عن كل هؤلاء العظماء جانباً.. هو أمة في أمة لا فرد في شعب».

وصف طه حسين لعلاقته بالخيال و باللغة

تعرض طه حسين لعلاقة الدكتور عبد الحميد بدوي بالخيال في حديث بدا مضطرباً في بعض جزئياته ، لكنه حافل بالحب والتقدير للرجل ، حيث يقول: « فهو ليس صاحب خيال، وهو ليس صاحب اندفاع وراء المجردات، لكنه صاحب خيال بديع بعيد المدي، وصاحب نظرات واقعية، فهو لا يسترسل مع الخيال كما يهيم الأدباء والشعراء والفلاسفة، لكنه لا يستسلم للواقع فيبقى ثابتاً في مكانه كسير الجناح، وإنما هو قد كون لنفسه مزاجاً بديعاً من هذه الواقعية والخيالية في وقت واحد، فهو صاحب خيال بديع، وهو صاحب ملاحظة دقيقة للواقع، لذلك ترونه دائماً قانعاً، وترونه دائماً طامعاً، وهو من الأشخاص النادرين الذين يجمعون بين الطمع والقناعة والطموح والاعتدال».

وفي مقابل هذا الحديث المضطرب عن علاقة الدكتور عبد الحميد بدوي بالخيال فإن طه حسين يتحدث حديثاً دقيقاً و موحياً عن علاقة الدكتور عبد الحميد بدوي باللغة العربية على أنها عناية بتحديد الألفاظ ومعانيها فيقول مخاطباً الدكتور بدوي بحديثه: «... فما أعرف بين المثقفين الممتازين من المصريين أقدر منك على تحديد الألفاظ، وقد كان أناتول فرانس يقول: "إن الكلمات إنما هي المعاني، واللغة التي ليس لها معان لا يمكن أن توجد فيها الكلمات"، وأنت تشعر بهذا أدق الشعور وأعماقه، وأبغض شيء إليك اللفظ الذي لا يدل على شيء، وأبغض شيء لديك هذه الألفاظ العامة الغامضة التي لا ترسم معانيها رسماً دقيقاً محدداً ، بحيث لا تكون موضع الجدل».

حاجة مجمع اللغة العربية إليه

ويصل طه حسين إلى البناء على هذه الفكرة في تصويره لحاجة مجمع اللغة العربية لوجود الدكتور عبد الحميد بدوي ضمن أعضائه ، فيقول:

«فأنت من هذه الناحية أقدر المثقفين على هذا التحديد الذي يحتاج إليه المجمع، وعندما يريد المجمع أن يضع معجماً لغوياً أو يحدد مصطلحاً ، فلا أظن أن أحداً يستطيع أن يشترك معك في هذا إلا أن يكون عبد العزيز باشا فهمي، فكلكما حريص كل الحرص على دقة الألفاظ، ورسم الخواطر رسماً يوشك أن يكون نظرياً، وكلكما يريد أن تُري رأي العين أو تلمس بالأيدي».

وقد أجمل الدكتور طه حسين وصفه لشخصية الدكتور عبد الحميد بدوي في تقييم أهليته لعضوية مجمع اللغة العربية التي هي أرفع تقدير في وقته ، فقال: «كل شيء فيك كان يؤهلك لتكون عضواً في هذا المجمع، ثقافتك الواسعة العميقة.. ترفك العقلي الممتاز.. حرصك على الدقة والعمل.. حرصك على التصوير الصحيح.. بغضك للألفاظ الغامضة.. حبك للألفاظ المحددة الواضحة.. شعورك المترف.. ذوقك المصفى.. طبعك النقي.. عقلك الذكي.. قلبك الكبير.. كل هذا يؤهلك لتكون عضواً في هذا المجمع، وكل هذا الذي دعانا لأن نفاجئك بهذه العضوية».

الفقهاء هم أكثر من خدم اللغة العربية

ومن الطريف أن الدكتور طه حسين الذي عُرف ببخسه للفقهاء قدرهم، لم يجد بدأً من أن يعترف بأن علاقة الدكتور عبد الحميد بدوي الوثيقة باللغة لم تأت إلا من كونه فقيهاً، وأن الفقهاء هم (وهذا هو رأي طه حسين غير المشهور) أكثر من خدم اللغة العربية: «ثم أنت فيما ترى صاحب فقه، وأظنك توافقني على أن أحداً لم يخدم اللغة العربية في تاريخها القديم كما خدمها الفقهاء، فهم الذين مهدوا هذه اللغة ويسروها وجعلوها حقاً لغة علم وفلسفة وتفكير عقلي عميق دقيق».

د. القلبي يجيد تصوير علاقته باللغة

صور الدكتور محمد مصطفى القلبي علاقة الدكتور عبد الحميد بدوي باللغة تصويراً جيداً لا يقل في بيانه عن بيان طه حسين ، فقال: «لم يكن فقيهاً في القانون فحسب، بل كان أديباً ممتازاً، يصوغ المعنى المراد في عبارة دقيقة محكمة، ويختار من الألفاظ خير ما يفصح في الأداء عن الغاية المطلوبة، وإذا أراد ترجمة اصطلاح أو تركيب أجنبي لقي في جعبته من الذخيرة ما يأتي به مرادفاً مطابقاً تمام المطابقة. كان يأنف من التعابير التي لاكتها الألسن، ويحاول دائماً حتى في المكاتبات العادية انتقاء عبارات أسمى وأرقى. كان له أسلوب جزل خاص يميزه. لقد كان ذخراً للغة العربية، كما كان كنزاً ثميناً في عالم القانون».

كان أديباً ، وناقداً من الطراز الأول

وقد كانت للدكتور الدكتور عبد الحميد بدوي قدرات أدبية كبيرة أثرت على أدائه القانوني وأفادته، ولهذا فإن الأستاذ زكي المهندس نائب رئيس المجمع يقول في حفل تأبين عبد الحميد بدوي: «إن الناس حين يتحدثون عن عبد الحميد بدوي، إنما يتحدثون عنه كعلم دولي من أعلام الفقه، والقانون، ولكن قليلاً هم الذين يعرفون أن فقيدها العظيم كان أديباً ممتازاً، وناقداً أديباً من الطراز الأول».

فقرات للأستاذ فكري أباطة متقمصا شخصية ثروت باشا

وفي أدبياتنا التاريخية فقرات رائعة كتبها الأستاذ فكري أباطة في مجلة «المصور» على صفحة كاملة ضمت أيضاً صورة كاريكاتيرية لعبد الحميد بدوي، وقد صور فكري أباطة هذا المقال على أنه رسالة «من المغفور له ثروت باشا إلى الدكتور عبد الحميد بدوي باشا»، وفي هذا المقال يكتب فكري أباطة ما كان حرياً بثروت باشا أن يكتبه على هيئة رسالة إلى الدكتور عبد الحميد بدوي، حين قبل دخول الوزارة مع سري باشا، مع ما في المنصب الوزاري من تنافر مع شخصية بدوي، ومع ما في شخصية بدوي من عزوف عن مثل هذا العمل، والحق أن مقال فكري أباطة ينطق بالكثير من المعاني :

«عزيزي بدوي:

«سلام من الآخرة إلى الدنيا.. سلام من أحب من أحببت.. إلى أحب من أحببت في عالم الواجب وعالم الدواوين..»

«أخبرونا - هنا - أنك قبلت أخيراً ما رفضته كثيراً، فقلنا لقد وفق حسين سري إلى ما لم يوفق إليه مَنْ كانوا أقرب إليك وجدانا، وأكثر عليك سلطانا، ولكنك في ظرف أجدت وصفه كما أنت مجيد دائماً، أنك لم تقبل المنصب اختياراً ولا تعييناً، وإنما قبلته تجبيشاً وتجنيداً، فاقبل - وليقبل معك حسين سري - التهنة من عدلي، وسعد، ورشدي وباقي من خبروك وعرفوك موظفاً نموذجياً، ومصرياً عبقرياً».

«وهكذا دخلت في زمرة أصحاب المعالي وكان يجب أن تجرب، فلقد خشيت عليك حيناً من دنيا الكتمان، ودنيا الأسرار، ودنيا الصمت، وقلت في نفسي يوماً ما ، أما أن للدكتور عبد الحميد بدوي أن يواجهه، وأن يسفر، وأن يتكلم، وأن يتخلص من هذه الكهنوتية ليعارك ويناضل في دنيا العلانية؟».

«أما أن له أن يتجلى في دنيا البرلمان كما تجلي في دنيا الدوسيهات والفتاوي والمذكرات والتأشيرات؟ ولماذا تحتبس تلك الخبرة الطويلة في ذلك المكتب الضيق، وفي عالم المعالي والدولة والرفعة مجال أوسع ميداناً، وأصلح جولاناً وصولاناً؟».

«هكذا ينضم العضو غير الرسمي في مجلس الوزراء إلى العضوية الرسمية في مجلس الوزراء، مع فرق بسيط: كانت هناك المسؤولية مرفوعة عن كاهلك، فكانت تفعل وتتوارى! أما اليوم فالمسؤولية على كاهلك فتفعل ولا تملك أن تتوارى، وأنت إذ تنضم إلى حظيرة المسؤولية مع زملائك تحمل معك مران أجيال وسنين، وتجارب

عهود الحماية، و ٢٨ فبراير، وعهد الاستقلال الحاضر، وتحمل معك أسرار الدولة كلها مما يعرفها الحاضرون، ومما لا يعرفها إلا السابقون».

«وأنت تحمل معك دراسة تحليلية للرجال وللأفعال، وعلم الرجال هو علم العصر الحديث، ثم تذكر! تذكر دائماً أنك رجل مخضرم، وأنت كما عاصرت جميع العهود، عاصرت جميع الزعماء، وجميع الأقطاب، وجميع الولاة والسلاطين والملوك، وأنت بأسلحتك المختلفة هذه، ومؤهلاتك المتنوعة هذه، يطلب إليك أن تفتح وأن تغزو وأن تسجل في وزارتك نصراً، وهذا ما يتوقعه الكثيرون عندما سمعوا أن الدكتور عبد الحميد بدوي قبل أخيراً أن يكون وزيراً».

ماذا لو وصفه سعد وعدلي ورشدي

وتمضي الرسالة الجميلة في وضع الصفات العظيمة على ألسنة العظماء يصفون بها بدوي باشا:

" قال سعد إذ سمع النبأ: لقد تدعمت الوزارة بالعنصر الدبلوماسي السياسي اللفاف الدوار حول القلب العصي الكيس الذي كان ينقصها!«.

«وقال عدلي إذ سمع النبأ: لقد تدعمت بمحاميتها أمام البرلمان!«.

«وقال رشدي إذ سمع النبأ: لقد تدعمت بالفقه الدواويني والدولي!«.

«وقلت أنا إذ سمعت النبأ: لقد تطعمت بشخصية بارزة بجنب إخوتها من الكهول الحزبيين والإداريين، ولكنها أوغلت في طابع الوزارة المستقلة، والدنيا اليوم دنيا أحزاب، ولكننا سنري كيف تناضل الوزارة الحزبيين وتستحوذ على المستقلين، وكيف تمرق مروق السهم من المأزق، وعليك العباء أكثره أو أقله».

«وزارة المالية وزارة ضخمة عاتية، بل هي في نظري وزارة الوزارات، أليست هي الدكتاتورية التي فرضت سلطانها على كل الوزارات. أنت رجلها حقا، ولكن تتجند فيها في ظرف عنيف، ومن طبعك - كما عرفتك - أن تحتال قبل أن تحسم، والتحايل يحتاج وقتاً طويلاً، يبدو لي أن طابع العصر الحديث هو الحسم، قبل التحايل، وطول البال خلة لا تعالج سرعة الحوادث والأحداث، وأخشي ما أخشاه عليك أن تكون إقامتك الطويلة في كهفك الفقهي، وعشرتكم الطويلة لنظم الحكم السابقة قد أوردت طبيعتك المهل والتريث والتردد، وهي كلها صفات لا تساير العصر الحديث، عصر السرعة والجنون!«

« كان أسلوبنا في الحكم - فيما مضي - أسلوب الاحتمال والمجاملة والمصانعة، سواء أكان ذلك في عالم الدبلوماسية، أم عالم المالية، ولكن الشعوب اليوم تقتنص حقوقها اقتناصاً، وسلاحها القوة لا الضعف! والطلب لا الرجاء! والاستقلال لا الانتظار! فأرجو أن يكون الدكتور عبد الحميد بدوي باشا قد تطور، وقد تعصر، وقد ارتدي رداء السياسة الحديثة، وخلع رداء السياسة القديم! ».

رأي ثروت باشا في أن الخلاف تصلحه جملة

«هل يعلم مواطنوك - كما أعلم - مدى تمكنك من أساليب اللغة العربية وغير العربية، ومدى انتفاعك بملكة التعبير والتصريف والتحوير والتحايل على اللفظ والمعنى؟ لعلهم لا يعلمون كما أعلم، ولا يعرفون كما أعرف . أتذكر كم ذللنا من الصعاب السياسية بفضل حسن اختيار اللفظ، وحسن استعمال الأسلوب؟! لعلك تستطيع بفضل براعتك في اللغة والأسلوب أن توفق بين التوغل ومبتدئه! وبين إعلان الدفاع وتقرير الدفاع!، فيكون لك - ولبراعتك اللغوية - فضل جمع الخصمين على جملة، والتوفيق بين الرأيين عند تعبير! . ورأيي، ورأي الذين هنا معي، أن الخلاف تصلحه جملة، ويوحده تعبير! ، ثم لنا هنا - بالإجماع - ملاحظة: الدولة المصرية المستقلة، دبلوماسية، كما ورد في الوثائق والنصوص لا تستعمل حقها الدبلوماسي، وليس لها نشاط سياسي خارجي محسوس، وأنت قد اشتركت في جميع مشروعات المعاهدات والوثائق مع الدول، فعلمك بمدى هذا الحق الدبلوماسي علم كامل، فلعلك - مع زملائك - تتمسكون بهذا الحق وتستعملونه كاملاً، وقد تحتاج الدولة المصرية إلى مخابرات، وإلى اطلاعات، وإلى اتصالات بالخارج في صميم ما يمس حاضرها ومستقبلها وأحداثها وحوادثها، فلماذا لا تفعلون؟».

«هذه هي بعض الخواطر التي جالت في أذهاننا بعثنا لك بها مع التهنئة، ومع الرجاء بأن يوفقك الله أنت ومن معك إلى ما فيه الصالح العام إن شاء الله، ولك التحيات والتمنيات من أقدس مكان».

الأهرام تسأله عما يقرأ

وربما كان من المفيد أن نتأمل في مثل بسيط يدلنا على تصوير الدكتور بدوي نفسه لبعض روافد ثقافته ، ففي إحدى المناسبات سألت جريدة «الأهرام» الدكتور عبد الحميد بدوي عن الكتاب الذي يقرأه فقال: إنه يقرأ كتاب الأستاذ «توينبي» «المدنية والحضارة عند الامتحان». وتحدث الدكتور بدوي عن تقديره لتوينبي في كتاباته ، وقال عن هذا الكتاب:

«... ويشبه أن يكون مكملاً ومفسراً لكتابه الجامع المشهور "دراسة التاريخ". ويقع هذا الكتاب في أحد عشر مجلداً، تناول فيها الباحث نحو عشرين مدينة من تلك المدن التي عرفها التاريخ على مر عصوره، فتحدث عن كل مدينة منها، مبتدئاً بأصولها، ومتابعاً أطوار نموها وسقوطها وتحللها، مع بيان لاتصال هذه المدن بعضها ببعض في الزمان والمكان، وعرض لملامح المدينة الغربية في مستقبلها، على ضوء ذلك التتبع الطويل لسير الزمن بتلك المدن».

«وتوينبي يتحدث في هذه الأبحاث عن المذهب القائل بأن لكل مدينة بداية ونهاية، ترتفع فيما بينهما ثم تتدهور، لكنه يؤثر القول بأن سيرة المدينة ليست دورية، وإنما هي حلقات تتابع في وحدة قد تخفي على أفهامنا، وهي تمضي قدماً إلى الغاية المرسومة لها».

«ويعرض كذلك للقول الشائع بأن التاريخ يعيد نفسه، وما يمكن أن يستنتج منه، من أن المدينة الحاضرة سائرة في نفس الخط الذي سارت فيه مدن قديمتها، وسائرة إلى ما صارت إليه، ولكنه يرفض التسليم بصحة هذا القول على إطلاقه، لأن الأعمال الإنسانية، وإن كانت تنتج في ظروف متشابهة آثاراً تتقارب، فغير مستحيل على الإنسان - وقد خلق حراً - أن يسلك في الظروف الجديدة، سيرة تكفل للمدينة البقاء، وينجو بها من المصير المشابه لمدن قديمتها، وأعاد بها التاريخ نفسه».

يري في كتاب توينبي غذاء فكرياً يحتاج إليه المثقف

وكان الدكتور بدوي، يري في كتاب توينبي عن المدنية والحضارة عند الامتحان «غذاء فكرياً يحتاج إليه المثقف في هذا العصر، ويلفته منه بوجه خاص، أنه لم يفقد الأمل في قدرة الإنسانية على النجاة بمدنيتها المستقبلية من الدمار، واطمئنانه إلى أن العالم يتجه إلى الوحدة، بفضل ما وصل إليه الغرب من التقدم التكنولوجي، وبفضل التجارب التي تمثل محاولات في سبيل هذه الوحدة .

تنويه توينبي بتعاليم الإسلام

" وقد نوه توينبي بتعاليم الإسلام التي أزالته فروق الجنس واللون، وقررت أن الناس أمة واحدة من نفس واحدة، كما نوه بتجربتي عصبة الأمم، وهيئة الأمم المتحدة . على أنه استدرك فأكد أن هذه الوحدة لن تكون ثمرة حرب ثالثة، فأخطار هذه الحرب على الحضارة الإنسانية لا يدركها الخيال، وإنما ستتم الوحدة - في رأي توينبي - بطريق التعاون، وهو يعلق آمالاً كبراً على نظام اجتماعي متزن، تتقارب فيه الكتلتان المتعارضتان، ويأخذ طريقاً وسطاً بين الفردية والشيوعية".

السنهوري يرى أنه عاش بعيداً عن الجماهير عن قصد

كان الدكتور عبد الرزاق السنهوري يميل إلى القول بأن الدكتور عبد الحميد بدوي عاش بعيداً عن الجماهير عن قصد ورغبة:

«... وهكذا عاش الدكتور عبد الحميد بدوي بعيداً عن الجماهير طوال حياته، يعزف عنها بحكم انصرافه إلى أعمال الفكر المصنوية التي كانت تقتضيها منه الوظيفة، ثم بحكم هذه الأرستقراطية الفكرية التي تميزت بها ثقافته. عاش بعيداً عن الجماهير بحكم وظيفته، ثم بحكم ثقافته».

ويزيد الدكتور عبد الرزاق السنهوري هذه النقطة توضيحاً لا يوافق عليه الكثيرون، لكن السنهوري ببراعته في المنطق والاستنتاج يؤكد على ما يراه، وإن كان كثيرون يخالفونه فيه :

«كان نجاح الدكتور عبد الحميد بدوي في الوظائف التي تولاها نجاحاً منقطع النظير، وقد دخل الحياة العامة عن طريق الوظيفة، وبقي في الحياة العامة مدة طويلة وهو في الوظيفة، حتى لقد قضي زهرة شبابه والجزء الأكبر من عمره والوظيفة تستأثر به، وبقيت ميادين الحياة الحرة محرومة من خدماته، ولو طرقتها لكان فارسها المجلى».

«وقد كبرت الوظيفة به، ولم يكبر هو بالوظيفة، بل لقد عاش، كما قدمت، أسيراً لنجاحه في الوظيفة، ولم يكن الدكتور عبد الحميد بدوي ينتمي إلى أسرة عريقة في الأرستقراطية، لكنه كان هو نفسه أرستقراطياً، أرستقراطياً في مكانته، أرستقراطياً في ترفعه وأنفته، وهذه هي الأرستقراطية الحقة».

القللي يختلف مع السنهوري في سبب عزلته

يذهب الدكتور محمد مصطفى القللي إلى الاختلاف مع رأي الدكتور عبد الرزاق السنهوري فيما يتعلق بوصف عزلة الدكتور عبد الحميد بدوي عن المجتمع وهو يقدم رؤية مختلفة فيقول:

«... ولكنه لم يكن الفقيه المنزوي بعيداً عن الناس، خالداً إلى أوراقه في عزلته، بل كان حريصاً على العيش في المجتمع في صحبة الصفاة المثقفة، من خيرة المصريين، ذواقة لكل ألوان الثقافة والأدب الرفيع. هذا الأستاذ الواسع الثقافة ظل طول حياته طالباً نهماً لا يشبع من التحصيل والتزود بصنوف المعرفة، كان حريصاً

على حضور المحاضرات العامة التي يلقيها الأساتذة المختصون، لا في القانون فحسب، بل في الأدب والتاريخ والاقتصاد، فكانت تلقاه دائماً في المحاضرات التي تلقى بالجمعية الجغرافية، أو في قاعة الاقتصاد والإحصاء والتشريع التي كان رئيساً لها، وكم له من أياد بيضاء في تقدمها، وتمصير مجلتها».

«ولقد كان عظيم العناية بالاطلاع على إنتاج الأدباء في اللغة الفرنسية، واللغة الإنجليزية، فضلاً عما ينشره الكتاب في اللغة العربية، يقرأها قراءة ناقد خبير سرعان ما تلتقط ملكته اللامحة ما قد يكون في الكتاب من إبداع وابتكار».

« وكم كنت أعجب في مناسبات عدة لتحليله لكتابة بعض الأدباء الحديثين، أين وكيف يجد هذا الرجل المثقل بالمسئوليات فسحة من الوقت ليعني بكل هذه القراءات؟ إنها لقدرة بالغة على سرعة الاستيعاب، وبعض مما حباه الله من المواهب النادرة».

المصور تصف تمثاله الذي نحتة الفنان عباس الشيخ

نشرت مجلة «المصور» في عدد من أعدادها صورة تمثال مجسم للدكتور عبد الحميد بدوي على ثلثي صفحة، وأشارت إلى أن هذا التمثال من صنع الممثل عباس الشيخ، وكتب محرر المصور عموداً جميلاً عن شخصية الدكتور بدوي وميله إلى العمل في حجرة مغلقة بعيداً عن لمعان السياسة. ومن المفيد ألا نحرم قارئنا من هذه الزاوية الدقيقة في وصف هذا العالم الجليل، وهذا التصوير الموحى لهذه الشخصية العظيمة فقد قال كاتب المصور: «لعله الفقيه المصري الأوحد الذي شق الحدود، وذهب في مضماره إلى أبعد الحدود، ومن حق القانونيين في هذا البلد أن يعتزوا بعزته الفنية، وبراعته الفقهية، وشهرته الدولية، بعد أن سبق الأطباء المصريون زملاءهم القانونيين في شق الحدود، وظلت الحرف [المهن] الأخرى محصورة داخل الحدود».

«إن صاحب التمثال لم ينل شهرته عبثاً، بل جد واجتهد، وشيد نفسه بعد أن تبناه ثروت، ورشدي، وعدلي، من أفذاذ المدرسة القديمة، وبعد أن تدرّب في حجرة مقفلة زهاء ربع قرن مع بيولا كازيللي وأنداده، [هكذا يقول النص مع أن عمله مع هؤلاء لم يدم إلا سنوات معدودة] بل لعله أول مصري احتل محل الأجنبي فستر الموقف، وتجلي، وبرع، ونبغ، وارتفع!».

«الحجرة المقفلة المحكمة الأبواب التي حبس نفسه فيها، أو حبسته الوظيفة فيها، حالت بينه وبين الدنيا، وبين الشعب، وبين الناس، فلما ولي الوزارة أخفق واحتاس!».

كاتب المصور يراه تعود أن يكلم نفسه، ويناجيها

ثم يصل محرر المصور إلى تقرير أن عبد الحميد بدوي بحكم هذه الشخصية لم يكن قادراً على تحقيق نجاح مماثل في المنصب الوزاري:

«نعم.. لم ينجح بدوي وزيراً سياسياً برلمانياً، لأنه تعود أن يكلم نفسه، ويناجيها، وأن يناقش آراءه من جميع نواحيها، وأن يهمس في آذان المسؤولين في ظلام الحوادث والأحداث وحواشيها، فلما برز إلى النور وواجه الملأ لم يتحسس الدنيا وما فيها، وعلمته الحجرة المقفلة الملعونة اللف والدوران، فهو أكبر فقيه لفاف دوار» .

ويراه أصدر فتاوى متناقضة من أجل الحكومة

«وخطوه أو خطأ المسؤولين أنهم اعتبروا زعامة الفقه الحكومي وظيفية إدارية تابعة للخارجية والداخلية، خاضعة للمنازع والأهواء الدستورية، والرغبات والأغراض الحزبية، وقبل بدوي الوضع وارتضاه، فأصدر مئات الفتاوى المتصادمة المتناقضة، لا ليرضي هواه، وإنما ليرضي من استفتاه، وهذا الوضع جرح شخصيته بلا شك، وجرح عبقريته، ولكن الرأي يختلف فيما وجب! وفيما كان يجب، وله حساد يتهمونه بأنه أناني، وأن الأنانية وفدت إليه، إذ أحس فقره في العصبية الحزبية الشعبية، ولو أنه شق طريقه في دنيا الأحزاب لفتحت ألف باب "»

" وبعد.. فهو على وشك العودة بعد طوال الغياب، ولعله يجد الباب».

وصف ملامحه وسمات شخصيته

وصف أحد المعاصرين لبدوي باشا ملامحه فقال:

«قصير مليء، وهادئ ووديع ومتزن ووقور، وله ابتسامة ذات ألوان، ولفتة ذات امتداد، وله شخصية الرجل الجذاب، لولبي العبارة، ينتقي ألفاظه بحيث تفسر في وقت اللزوم ألف تفسير، ويتجه بها إن شاء إلى الشمال وإن شاء إلى اليمين، منطقي التفكير، قوي الدليل، واسع الاطلاع».

قبوله الوزارة كان شؤماً عليه

«فقيه عالمي رفع رأس مصر دائماً، واعتبر في مؤتمر مونترية فقيهاً عالمياً أيضاً، ثم أخطأ وقبل الوزارة أخيراً، الوزارة التي رفضها كثيراً، فكان قبولها شؤماً عليه.. فقداه.. وفقد رئاسة لجنة القضايا.. وفقد عضوية الشيوخ.. فأحاطوا كرامته

بالقبل والقال، ونسبوا إليه الكثير من المفتريات، وتوارى الرجل إلى حين، ولكني من المؤمنين بأن الدكتور عبد الحميد بدوي لا يموت هو الآخر».

يتتبع في يقظة كل ما ينشر في السياسة الداخلية

«الدكتور عبد الحميد بدوي نابغة إن شئت، وعبقري إن شئت، وهو مواطن يعتز بكفايته الوطن، بل لعله أحد أفضاذا مصر الذين يحق لها كأمة أن تباهي بهم الأمم، و(نحسب أننا) قد باهينا هذه الأمم، وهذا شيء يطول فيه الحديث.

الوسامة مع الرجولة المبكرة

«وعبد الحميد نابغة من أيام التلمذة.. كان دائما «أول فرقته، وكان دائما أول الشهادات العامة، وكان وسيماً جداً في صغره، ولكنه مع الوسامة كان معروفاً بالرجولة المبكرة في سلوكه، وفي خلقه، وكان الاعتداد طابعاً له من أيام فتوته وشبابه».

اعتداده بنفسه أتاح للخصوم فرص الهجوم عليه

ويمضي صاحب هذا النص البديع ليقول : «وعندي أن من عيوب الدكتور عبد الحميد بدوي اعتداده بنفسه اعتداداً غير عادي، أتاح للخصوم فرص الهجوم».

«وهذا العيب في عبد الحميد طبيعي جداً بالنسبة لكفايته الممتازة، فهو مفكر أرسنقراطي يري لعبقري مثله من الحقوق ما ليس لسواه من الساسة الفارغين الذين عاشوا على حسابيه، فإذا كان عبد الحميد قد أسرف في الاعتداد في موازيننا، فهو محق إلى حد كبير في ميزان نفسه».

أداؤه في الوزارة و في مجلس الشيوخ

ويتحدث صاحب النص عن أداء الدكتور عبد الحميد بدوي في الوزارة فيقول: «ولكي أمشي بك إلى النهاية عبر تاريخ حافل، أقنع بأن أحدثك عن عبد الحميد الوزير الشيخ، لا عن عبد الحميد الشيخ فقط، لأنه بعد استقالته من الوزارة ظل صامتاً، وكان يجيء إلى الجلسة (يشير إلى جلسات مجلس الشيوخ) ضاحكاً، فيدخل إليها رشيماً خفيفاً»، ويذرع القاعة بنظرة الممتد الياسم، ثم يأخذ في الصف الأخير مكانه، ويصطخب الجدل الفقهي بين شيوخ غير فقهاء، ويظل الفقيه الأكثر متطوعاً إليهم في ابتسامه الأستاذ».

كان هائلاً في الفقه وفي الدستور وفي الحوار

«أما عبد الحميد الوزير الشيخ فكان هائلاً، في الفقه وفي الدستور، وفي الحوار والخطب الطوال، وفي المال والاقتصاد، وكانت يده دائماً تمسك بالمنظار لتضعه مكان الآخر، حين يخلعه إذا أوجه الأمر إلى قراءة، وكان حلواً في مخارج الألفاظ، ساحر الجرس، صاحب عبارة منتقاة، هادئاً في الإلقاء، مركزاً في التفكير، قوياً في المنطق، لا تخرجه مقاطعات المعارضة عن وقاره، ولا تفقده السيادة على أعصابه».

«وكانت له طريقة شيطانية [اللفظ هكذا في النص ، وهو على عادة المصريين في تبسطهم : من باب الإعجاب و التقدير) في إنقاذ الحكومة من المواقف الحرجة إذا ما تلبد حولها الجو واكفهر . كان الدكتور عبد الحميد بدوي يطلب الكلمة ويسوق دائماً الجمل الشرطية، لينتظر المستمعون الأجوبة عليها، ثم يأتي بجمل اعتراضية تصرف الأذهان عن الأجوبة المرتقبة، ويظل الخطيب للعبوب [هكذا في النص، والوصف مقصود على عادة المصريين في تبسطهم] ينتقل بالشيوخ من ميدان إلى ميدان، حتى تتعب أعصابهم، ويطلبوا التأجيل لجلسة أخرى، فيذهب الجو الخانق بدهاء، وينقذ موقف الوزارة من ذلك الحرج».

الباب الخامس

الرؤية

الفصل الخامس عشر

رؤيته لمكانة مصر في عالمها

رؤية نافذة جمعت العقلانية والقدرة على الاستشراف

نقرأ في هذا الفصل مجموعة من أفكار الدكتور عبد الحميد بدوي حول عدد من القضايا المتعلقة بمكانة مصر وعلاقتها الدولية ومستقبلها، محاولين بهذه القراءة أن نصور للقارئ طبيعة توجهات الدكتور عبد الحميد بدوي الفكرية فيما يتعلق بقضايا الوطن والاستقلال والمستقبل، والارتباط بالسودان الحبيب . وهي على وجه الإجمال والتفصيل رؤية نافذة جمعت العقلانية والقدرة على الاستشراف ولم تخل من تقريب القانون والفكر القانوني المنضبط للجماهير.

نبدأ هذا الفصل بقراءة متأنية (وذات تعقيبات) في مقالة نشرها الدكتور عبد الحميد بدوي في الصحافة المصرية عن مستقبل مصر الدولي، وقد وقعها بصفته وزيراً سابقاً للمالية، بما يعني أنه نشرها فيما بين ١٩٤٢ و ١٩٤٥ قبل أن يتولى وزارة الخارجية (أو يصبح وزيراً سابقاً لها) . وفي هذه المقالة تنبأ بدوي باشا (بذكاء وعبقورية مستندة إلى القانون الدولي، والواقع الإقليمي، وظروف الصراع الحربي) بأن مكانة مصر الدولية ستستقر بعد حل مشكلتي السودان، وقناة السويس ، حيث يقول:

«البحث في مستقبل مصر الدولي يقتضي تعيين نصيبها من العوامل التي تتألف منها وتقوم بها المكانة الدولية لكل بلد، ثم رصد الاتجاه الذي يولي شطرها المجتمع الدولي، لتنظيم وجوده، ومعالجة مسائله، وحل مشاكله، وتحديد موضع مصر من ذلك الاتجاه، وحظها من المساهمة في تحقيقه، والاشتراك فيه بعد ذلك ، والمكانة الدولية لأي بلد من البلاد مناطقها أمور عدة، ليس من السهل حصرها، أو بيان الثابت والعارض منها، أو تعريف مراتبها من حيث أثرها في تكوين تلك المكانة، فقد يكون لأحدها في حصوص (كذا في الأصل والمقصود: أنصبة أو حصص) بلد بعينه ما ليس له في بلاد أخرى، على أنه يكفي أن نشير إلى أن من أهمها، أو على الأصح من أهم ما يمكن تعرفه واستقراؤه منها، المركز الجغرافي، والموارد الطبيعية، والجوار، وعدد السكان، وحظهم من أسباب المدنية، وعلى الأخص حاضر البلد وماضيها في الحياة الدولية».

تصوره للمكانة التي احتلتها مصر منذ عصر محمد علي

وهو يحدد تصوره للمكانة التاريخية التي احتلتها مصر في ذلك الوقت منحازاً ، إلى فكرة لا نوافق تماماً عليها ، وهي فكرة فضل محمد علي باشا على مصر:

«ولعلني لست بحاجة لبسط القول في حظ مصر من مقومات المكانة الدولية، فإن المشتغلين بالسياسة لا يجهلون ما تملكه مصر منها، على أنه يحسن التنويه بأن مصر بدأت منذ فجر القرن التاسع عشر تستشعر وجودها، وتسعي إلى الاستقلال على يد محمد علي الذي ارتضته ولها لأمرها، ولم تزل طوال ذلك القرن وصدر القرن العشرين في نضال مستمر، وجهاد كثير الشعاب، عديد الحوادث».

«حتى إذا كانت الحرب الماضية ودوفعت على ذلك الاستقلال، ثارت ثورتها، وليس مما يخالف الواقع أن توصف مصر بأنها أخذت استقلالها أخذاً، وقد اعترفت به بريطانيا العظمى مقيداً بتحفظات لم تقبلها مصر، ولم تزل تعمل على الفكك منها حتى ظفرت منه بصورة أدنى للكرامة بمعاهدة التحالف في سنة ١٩٣٦، ولكنها لا تزال تراه دون التمام، ولا تغفل عن تكميل نقصه».

«وإن دل هذا التاريخ على شيء فهو أن الأمة المصرية لها من الحيوية، ومثانة عناصر العقل والخلق، ما استطاعت به أن تقوي على عدوان المتغلبين، وظلم المستبدين، وأن تفنيهم جميعاً، وتبقي على وجه الزمان، معتزة بمدنيتها العربية الإسلامية، عاملة على التوفيق بينها وبين المدنية الغربية، في صورة ترضي شخصيتها، ومقتضيات التقدم».

« كما يدل على أنها بطبقاتها كافة، لا بطبقة المتعلمين منهم وحدهم، وإن زعم بعضهم ذلك، تصبو للاستقلال، وتسعي جهدها في سبيل الحصول عليه كاملاً، وتتنكب ما وسعها ذلك، أسباب العنف والاضطراب».

ثورة ١٩١٩ حققت لمصر الاعتراف بالاستقلال

يتحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عن أن ثورة ١٩١٩ (وإن لم يشر لها بهذا الاسم صراحة) قد حققت لمصر الاعتراف بالاستقلال اعتماداً على المقومات المتاحة بقوة ووضوح في الشخصية المصرية القومية فيقول:

«وإذا كانت هذه المقومات قد حققت، بعد معاهدات الصلح التي تلت الحرب العالمية الماضية، الاعتراف لها بالاستقلال، ولم تزل بعد ذلك تسقط عنه القيود التي

أحيط بها واحداً بعد آخر، فإن تلك المقومات جديرة بأن تسقط ما بقي من القيود، وأن تيؤ مصر مكاناً كريماً بين الدول، ذلك هو المستقبل الذي تستشرف له مصر، والذي اجتمعت لها من ناحيتها كل ما يتطلب من عوامل، فماذا تنتبأ به في هذا الشأن حوادث العالم ونظمه؟».

«أما حوادث العالم فأمرها مغيب، وأما نظمها فإن ما نشر عن المشروعات السياسية لما بعد الحرب، وعلى الأخص عن نتائج مؤتمر "دمبارتون أوكس" يكشف لنا عن نوع الوسائل التي تتذرع بها الدول الكبرى، لتكون النظم المستقبلية مانعة من أي حرب أخرى، وهذه النظم أدني إلى بعث نظام عصابة الأمم معدلاً بما هدت إليه الخبرة، ومكماً بإضافة قوة دولية تأتمر بأمر مجلس يؤلف من ممثلي إحدى عشرة دولة، الدول الكبرى وعدتها أربع إلى خمس (بضم فرنسا بعد إقالة عثرتها)، وست من الدول تنتخب من بين الدول الأخرى».

تصوراته لطبيعة الصلح بعد الحرب

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عن تصوراته لطبيعة الصلح المنتظر عندما تنتهي الحرب العالمية الثانية، بما كان متوقفاً من انتصار الحلفاء و تكوين ما سمي بهيئة الأمم المتحدة فقال:

«وقد كثر القول بأن الدول المتحدة - وقد استفادت من دروس الحرب الماضية وغيرها - لن تعالج وضع صلح مبسر بعد نهاية الحرب، وعقد الهدنة، بل إن الهدنة سوف تليها فترة انتقال قد تطول إلى بضع سنين، حتى تتم أعمال التعمير، وتوطد مركز الحكومات الأهلية في كل بلد، وتعود الحياة إلى ما يشبه الاستقرار والنظام، وإذ ذاك يمكن التفكير في النظام العالمي، والاشتغال بوضعه في هدوء وسكينة».

«ولعل تأجيل البحث في النظام العالمي واجب في الشؤون الاقتصادية حيث ينبغي أولاً أن يتم التعمير إلى أوسع مدي ممكن، وأن يتوافر الاستقرار، وكذلك الحال في بعض الشؤون السياسية مما لا يمكن معالجته، وحالة الحكم في بعض البلاد يعنورها بعض القلق، ولكن أغلب الظن أن بعض المسائل السياسية سيعالج بعد الهدنة مباشرة لتوضع له حلول إن لم تكن دائمة، فلتصلح لمدة غير قصيرة، وربما كان في صدر هذه المسائل تنظيم القوة الدولية التي تقوم على حفظ النظام بعد الحرب، ويوكل إليها فيها بعد تنفيذ قرارات الهيئة الدولية التي يقدر لها أن تخلف عصابة الأمم، ولا مندوحة في مثل هذا البحث من أن تعرض الدول التي تشتغل به لموضوع المجاري البحرية الدولية، ومن بينها قنال السويس».

مقارنته بين وضع مصر و العراق في الحرب العالمية الثانية

قدم الدكتور عبد الحميد بدوي تفريقاً في غاية الذكاء بين وضع مصر ووضع العراق في الحرب العالمية الثانية. وقد انتهى من هذا التفريق إلى أن صور لمصر حقوقاً لا تقل عن حقوق العراق التي كانت قد أعلنت الحرب وأعلنت الوقوف إلى جانب الحلفاء منذ البداية، على حين تحفظت مصر في هذا الإعلان إلى أن أعلنه أحمد ماهر باشا في ١٩٤٥:

«ومهما يكن من ذلك، وسواء قدمت الأبحاث في النظام العالمي أم أخرت، فإن السؤال الذي يجب لمصر أن تلتمس له جواباً، هو: ماذا سيكون شأنها فيها؟»

" إن مصر، من الوجهة الرسمية أو الفنية، تعتبر دولة محايدة، لذلك لا تجدها بين الدول المتحدة التي وقعت على إعلان أول يناير سنة ١٩٤٢، أو انضمت إليه، ولكنها في الواقع والحقيقة، دولة لا تقل شأناً عن الدول المحاربة، فإن المساعدات والتسهيلات التي قدمتها، بل الاشتراك الذي قامت به في بعض الأعمال الحربية كحراسة القنال وغيرها، تتجاوز معني الحياد إلى وضع لا نجد له شبيهاً في الأوضاع التي خلقتها هذه الحرب، ولاشك في أن معونتها لقضية الدول المتحدة تفوق بكثير ما قدمه عدد كبير من هذه الدول».

ثم قال الدكتور عبد الحميد بدوي: «والحق أن معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا تجعل من مصر محارباً بالفعل، وإن لم يكن محارباً بالاسم، وليس بين حالتها مصر والعراق، مع اتفاق نوعي المحالفة مع بريطانيا، فرق في الواقع إلا أن يكون زيادة في المعونة التي قدمتها مصر، وإلا أن العراق من الدول المتحدة».

سعادته بالنتيجة التي توصلت لها وزارة الوفد في ١٩٤٢

أبدى الدكتور عبد الحميد بدوي سعادته المشروطة بالنتيجة الجيدة التي وصلت إليها الحكومة المصرية مع الجانب البريطاني (وهي النتيجة التي أعلنت في خطاب العرش الذي قدمته الوزارة الوفدية في ١٩٤٢) بتمكين مصر من حقها في المفاوضات التالية للحرب:

«ولاريب في أن مصر يحق لها أن تعتبر النتيجة التي وصلت إليها الحكومة المصرية في مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية في شأن مكانها بين الدول المتحدة، والتي انتهت بتبادل الكتب الذي أعلن في خطاب العرش في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢، نتيجة غير كافية، فقد وعدت الحكومة البريطانية مصر بحسن وساطتها لتمكين مصر

من أن تمثل في المفاوضات التي تمس مصالحها بالذات (مباشرة) كما وعدت بأنها في مثل تلك المفاوضات لا تعالج مسألة تمس مصالح مصر مباشرة دون مبادلة الرأي مع الحكومة المصرية، وفي التفريق بين ما يمس المصالح بالذات (مباشرة)، أو بالواسطة (بطريق غير مباشر)، وفيمن يكون الحكم في هذا التفريق، مجال للخلاف ، وقد يخشي من جانب آخر أن تكون مبادلة الرأي التي وعدت بها الحكومة البريطانية طريقتاً إلى تقييد مصر في مطالبها التي تري بريطانيا طرحها أمام مؤتمر الدول المتحدة ، وأكبر الظن أن الحكومة المصرية لا تكفي بهذا الوعد، ولا تغفل عن الاتصال مباشرة بالدول الكبرى في هذا الشأن لتقرير حقها، والاشتراك في وضع النظام العالمي المقبل، ولن يغني عن هذا الاشتراك مبادلة رأي سابقة، فضلاً عن تعذر مباشرتها عملياً، وتعذر الحصول على قبول غير بريطانيا بها».

قناة السويس وانتقال حقوق تركيا لمصر لا لبريطانيا

و انتقل الدكتور عبد الحميد بدوي للحديث عن الموقف من قناة السويس في السياسة الدولية : «ومهما يكن من ذلك كله، ومن أن مصر يحق لها أن تسهم في وضع النظام العالمي المقبل لأنها، فوق ما قدمته من مساعدة وتسهيل، من أعضاء العصابة القديمة، ومن دول حوض البحر المتوسط التي لها شأن خاص في كل تنظيم عالمي، فإن ثمة أمراً لا يجوز ولا يتصور أن يقع عليه بحث أو مفاوضة دون أن تكون مصر من أصحاب الشأن الأول فيه، ذلك هو أمر قنال السويس ، ولا يخفي أن مركز قنال السويس من الوجهة الدولية قد حدده اتفاق ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨، وأن هذا الاتفاق نافذ حتى الآن، وأن الحقوق التي كانت لتركيا قد آلت لمصر وأصبحت تؤول، مع الحقوق التي قررها ذلك الاتفاق لمصر، باعتبارها البلد الذي يجتازه القنال، والذي كان له إذ ذاك الحق الكامل في إدارة شؤنه، جملة حقوق السيادة التي لا بد منها لحماية الأمن والنظام والدفاع عن القنال، ولاحتمال التبعات الدولية في شأنه

««

قصر شأن بريطانيا على الأمر الواقع

ويستطرد الدكتور عبد الحميد بدوي استطرادا ذكيا إلى قصر شأن بريطانيا فيما يتعلق بقناة السويس على الأمر الواقع دون أن يكون لها شأن قانوني : « وقد كان ولم يزل لوجود القوات البريطانية شأن في تنفيذ هذا الاتفاق من حيث الواقع، ولكن مركز مصر القانوني في هذا الصدد ظل بمنجاة عن أثر هذا الواقع ، ومن السهل أن يتبين قارئ هذا الاتفاق أنه وثيقة عتيقة أثرت في تكييف أحكامها، حالة مصر السياسية إذ ذاك، وصور الحروب كما كانت معهودة في ذلك العصر، ولم يكن

للإنسانية عهد بالحروب العالمية بعد، ولذلك أصبحت أحكامها، أو على الأقل الأحكام الخاصة بعدم إغلاق القتال دون سفن المتحاربين، أو بالدول الضامنة لتنفيذ الاتفاق، لا تتفق مع واقع الحال، أو مع نظم الحروب الحديثة، أو مع الأحوال الدولية الحاضرة» .

رأيه في الخلاف حول القناة في أثناء الأزمة الحبشية

وقد لَمَح الدكتور عبد الحميد بدوي للطبيعة القانونية في الخلاف الذي نشب في أثناء الأزمة الحبشية - الإيطالية حول قناة السويس وإمكانية توظيفها في النزاع الدولي وضرورة التأكيد على أخذ رأي مصر في هذه الأحوال فيقول:

«ولقد وجد مَنْ يقول - إبان الأزمة الحبشية - الإيطالية: إن ميثاق عصبة الأمم نسخ ذلك الاتفاق فيما كان مخالفاً لأحكامه، وإن العصبة تملك فرض إقفال القتال دون السفن الإيطالية، جزاء لها على اعتدائها على الحبشة، ولم يكن ذلك الرأي تأويلاً صحيحاً للاتفاق أو لميثاق العصبة، ولكنه يدل على الاتجاه الذي يجب أن يتحول إليه الاتفاق الدولي بشأن تنظيم القتال».

«وقد أصبح الآن من المفهوم والمتوقع أن نظام الجزاءات الذي ستسلح به الهيئة الدولية التي تخلف عصبة الأمم سيؤيد ويقوي، بل إنه سيكون إلى جانبه قوة دولية تحمي قرارات تلك الهيئة، وتلزم بتنفيذها عند المخالفة».

«لذلك ينبغي أن يتوقع أن نظام القتال سيكون إذا جري الحديث في ذلك معرضاً للبحث، ومحللاً لإعادة النظر، للتوفيق بينه وبين مقتضيات الحياة الدولية الجديدة، فإن يكن شيء من ذلك فهل يسوغ في الفهم ألا تكون مصر حاضرة مثل ذلك البحث».

حقيقة ما تضمنته معاهدة ١٩٣٦ فيما يخص قناة السويس

ويشير الدكتور عبد الحميد بدوي إلى حقيقة ما تضمنته معاهدة ١٩٣٦ فيما يخص قناة السويس، وهو يذهب إلى القول المبكر بأن المعاهدات (مهما كان أمرها مؤقتة أو دائمة) فإنها تنطوي على شرط ضمني يجيز فسخها:

«وفي الحق أن معاهدة التحالف بترخيصها للحكومة البريطانية بأن تضع في الأراضي المصرية بجوار القتال، قوات تعاون مع القوات المصرية، نظمت تدبيراً لضمان الدفاع عن القتال، وأن هذا التدبير ضرب له أجل عشرين سنة قبل أن يعاد النظر فيه، ولكن المتفق عليه أن المعاهدات أبدية أو مؤقتة يفرض دائماً أنها تنطوي

على شرط ضمني يجيز فسخها، أو إعادة النظر فيها، إذا تغيرت الظروف ، وإذا لم تكن هذه الحرب تعتبر تغييراً في الظروف، فلست أدري الحديث الذي يمكن أن ينعت بهذا الوصف».

توقعه المبكر بعدم استمرار معاهدة ١٩٣٦

وقد جاهر الدكتور بدوي مبكراً بتوقعه عدم استمرار معاهدة ١٩٣٦ : «ومع أنني مؤمن بمبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى، فإني أعتقد أن أوضاع معاهدة ١٩٣٦ لم تعد تتفق مع الظروف الجديدة، وسوف لا تقتصر هذه الحرب على أنها استنفدت كل أغراض المعاهدة، وهيأت السبيل إلى وضع نظام يقوم مقام تلك الوسائل المرتجلة في نظم الدفاع، بل سوف يمتد أثرهما إلى تغيير وجهة النظر العسكرية الفنية، التي كانت أساساً لوضع ذلك التدبير ، وقد أثبتت التجارب أن القنال لا يدافع عنه بما حوله، وأن الأمر في حمايته يرجع في الواقع إلى تفوق القوات البحرية والجوية التي تقاوم دونه، وأن مناط الدفاع عن مصر وعن القنال بعد ذلك التثبت ممن يربط في البلاد المجاورة شرقاً وغرباً. هذا إلى أن تطور الأحوال السياسية في الهند والصين وغيرهما أدخل في الميدان ذوي شأن آخرين، وإلى أن كثيراً من الظروف المحيطة باستعمال القنال أثناء الحرب لا يزال من الأسرار العسكرية، وقد يتكشف الأمر عن ضعف أهميته، وقلة ذلك الاستعمال، حين يكون حوض البحر الأبيض المتوسط غير آمن للملاحة».

يرى أن اتفاقية ١٨٨٨ تعلق على معاهدة ١٩٣٦

وقد وصل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى التفريق التام بين معاهدة (١٩٣٦) التي هي بمثابة اتفاق خاص بين دولتين، وبين اتفاقية القناة التي هي بمثابة اتفاق عام، وهو يرى أن اتفاقية ١٨٨٨ تعلق على معاهدة ١٩٣٦، وهو يقول: «ومهما يكن من ذلك كله، فإن معاهدة التحالف أمر خاص ببريطانيا ومصر، ولكن أمر القنال من حيث نظامه الدولي ليس خاصاً بهما، وقد عالجه اتفاق دولي عام ، فلن تكون إعادة النظر في ذلك الاتفاق عملاً دولياً عاماً، والاتفاق سابق في الوجود، مقدم في الأهمية على المعاهدة. ولا يسوغ في الفهم أن يكون النظر في المعاهدة، وهي أمر خاص، حائلاً دون النظر في الاتفاق، وهو أمر عام، لاسيما أنها وضع من أوضاع تنفيذ الاتفاق، وهي المعاهدة التي يجب أن تعدل تبعاً للاتفاق العام وبعد أن يتخذ صورته النهائية، أما الاتفاق فقد تقدم القول بأن أي قدر من التنظيم الدولي العالمي لا يمكن أن يغفل أمره، ولذلك فإن اشتراك مصر الفعلي في المداولة فيه يجب أن يكون محققاً بهذه المثابة على الأقل».

الفصل السادس عشر

مكانة مصر في السودان

ما يمكن لمصر أن تخطو إليه في قضية السودان

في أحاديثه عن موقف مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، كان الدكتور عبد الحميد بدوي ينتقل بنعومة شديدة إلى الحديث الصريح عما يمكن لمصر أن تخطو إليه في القضية التي طال تجنبها لها في مفاوضاتها مع الجانب البريطاني، وهي قضية السودان فقال:

«... ظلت مسألة السودان أمراً يُتجنب الخوض فيه في المفاوضات المختلفة بين مصر وبريطانيا العظمى، لبعد ما بين موقف البلدين منه، ومطالبهما بشأنه، وقد اكتفي أخيراً في معاهدة التحالف بالتحفظ في شأن سيادة مصر، وبتأييد اتفاق ١٨٩٩ فيما يتعلق بالإدارة، مع تأكيد أن الغاية الأولى للإدارة المشتركة يجب أن تكون رفاهية السودانين، وتضمنت المعاهدة إيضاحات عن بعض المسائل، ولكن المسألة في جملتها بقيت على إبهامها القديم منذ قامت المفاوضات أول مرة، أو منذ عقد اتفاق ١٨٩٩ ، ولاشك في أن تطور الأفكار في الشؤون الاستعمارية يوجب أن تعالج المسألة في صراحة، وبعيد نظر، ويجب أن يفهم جلياً أن مصر في حديثها عن السودان لا تصدر عن مطامع استعمارية، أو عن شهوة حكم، وأن الإشارة إلى ماضيها في تلك الأصقاع إشارة بعيدة عن الحق، وأن أمر مصر في السودان ليس في الواقع أمر سيادة مما ينطوي عليه معنى الرغبة في التسلط، بل هو أمر وحدة حقيقية ، وقد لا يبدو أن لمسألة السودان - كما لمسألة قنال السويس - صلة باستقلال مصر، ولكن الواقع أنهما معاً سبيل استكمال مصر لوجودها الدولي، فإذا حلت هاتان المشكلتان أصبحت مكانة مصر الدولية تامة الصورة، والواقع أن حلها ليس بالأمر المتعذر، أو البعيد الاحتمال، بل إن تيارات الفكر الدولي تنزع إلى قبول المبادئ التي تمهد لحلها على الوجه الذي يرضي آمال مصر».

ربط الحديث عن قضية السودان بالديمقراطية في الشرق

ربط الدكتور بدوي الحديث عن السودان بالحديث عن الديمقراطية في دول

الشرق والانطباعات الكاذبة التي يريد الاستعمار أن يسيطر بها في هذه القضية : «على أن حياة مصر العزيزة بين الدول لا تقتضي فحسب حل مشاكلها الخاصة، أو تقرير حقوقها على أساس المساواة بينها وبين الدول المتحدة، بل إنها توجب عليها الاستقرار في شئونها الداخلية، وأن تظل ديموقراطية في نظم حكمها، ولا ينقصها لتحقيق ذلك على الوجه الأكمل، إلا نشر التعليم، وتهيئة أسباب التربية السياسية».

تصديه للأكذوية القائلة بأن مصر لا تصلح للديموقراطية

وقد تصدى الدكتور بدوي مبكراً للأكذوية الخبيثة القائلة بأن مصر وشقيقاتها لا تصلح للديموقراطية : «وإن مصر والشرق بوجه عام ليظلم بالتهمة التي تسند إليه من أن الديموقراطيات نبات لا ينمو في أراضيه، فإن طبائع أهليه، ونظمه الاجتماعية، ومدنيته العربية الإسلامية، كل ذلك لا يأبى ولا ينكر صورة الديموقراطية كما استنبطتها وكيفتها المدنية الغربية، وإنما تحتاج مصر حكماً مخلصين في خدمتها، مستشعرين جلال المهمة الملقاة على عاتقهم وخطرها، مقدمين المصلحة القومية على مصالحهم الذاتية، عاملين على إصلاح الأخلاق، وإحسان التربية السياسية، داعين إلى جمع الكلمة، وتوحيد الجهود، وربما كانت حاجة مصر اليوم إلى مثل أولئك أشد منها في أي وقت ماض أو آت».

الصحافة تنشر نص مذكرته حول السودان

ننتقل مع قارئنا ومع الدكتور عبد الحميد بدوي إلى مقال أو بحث نشرته له جريدة «الزمان» في ٢٧ فبراير ١٩٤٨ تحت عنوان : «النص الكامل لمذكرة الدكتور عبد الحميد بدوي حول السودان»، حيث تحدث عالمنا الجليل بتفصيل أكبر عن جزئية مهمة تناولها وقرأناها معه في الفقرات السابقة، وهو يبدأ بالحديث عن الخلفيات التاريخية:

«إن الوفاق المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن إدارة السودان في المستقبل، قد عالج مسألة التشريع الذي يطبق في السودان في الفقرتين الثانية والثالثة من الديباجة، وفي المادتين ٤ و٥، ويبدو أن (اهتمام هذا الوفاق) بتحديد نظام الإدارة (كان) أكثر من اهتمامه بتنظيم الصلات بين الحكومتين اللتين أصبحتا بمقتضاه مشتركتين في هذه الإدارة، ومن ثم يبدو فيها من نقص ترك للعمل أمر تلافيه».

«ولما كانت الحكومتان مهتمتان على الرغم من هذه المسألة بتوحيد العمل في إدارة السودان، فقد قررتا، تحقيقاً لهذا الغرض، إقامة حاكم عام تعينه الحكومة

المصرية بناء على توصية من الحكومة البريطانية لا يجوز فصله من وظيفته إلا بمرسوم يصدر برضاء هذه الأخيرة، ويُخول سلطة الرياسة العليا في الشؤون المدنية والعسكرية على السواء، وقد خولته المادة الرابعة من الوفاق، بصفة خاصة، سلطة إعداد القوانين والأوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به، وتعديلها أو إلغائها، كما خولته الحق في تعديل القوانين القائمة أو نسخها، ونصت المادة الخامسة كذلك على تخويله سلطة تطبيق القوانين المصرية في السودان».

«ويظهر أن الوفاق قد غفل عمداً عن أن ينص - كما هي العادة - على خضوع هذه السلطة التشريعية لشرط موافقة الحكومة على التشريعات مقدماً، أو على الأقل على حقها في الاعتراض عليها عند الحاجة، بحيث يعتبر التشريع حائزاً لموافقتها إذا هما لم تستخدموا هذا الحق، ويبدو كذلك أن الوفاق قد غفل عمداً عن بيان الشكل والشروط التي يجب اتباعها في إصدار القوانين ونشرها (لأسباب قد يكشف عنها التاريخ في المستقبل)».

«ومن النصوص الصريحة الواردة في المواد ٣ و ٤ و ٥ من الوفاق (الرياسة العليا - قوة القانون)، أن الحاكم يملك وحده حق إصدار القوانين، وأن هذه القوانين تستمد قوتها من سلطته وحده، مستقلة عن الحكومتين اللتين عينتاها؟».

الحاكم العام للسودان لا يتولى السلطة التشريعية

وقد ناقش الدكتور عبد الحميد بدوي بكل جسارة وذكاء مدى الخطأ في القول بأن الحاكم العام للسودان يتولى السلطة التشريعية وينفرد بها من خلال قراراته، وأبان عن هذا الخطأ وعن حجمه المهول - على حد تعبيره - انطلاقاً من فكرة أن السلطة التشريعية مظهر أساسي من مظاهر السيادة:

«إن هذا المفهوم ليهول، وإن كان متنقلاً في الظاهر مع نصوص الوفاق، إذ هو يفضي إلى الاعتراف للحاكم العام بسلطة شخصية لا حد لها، لا تتفق مع طبيعة الوظيفة المسندة إليه، فهو بصفة كونه موظفاً سياسياً، قابل للعزل بصريح نص الوفاق، وهو تبعاً لذلك لا يرتفع عن المسؤولية، ولا هو يحظى بذلك السلطان الشخصي الذي لا يمنح إلا بمواثيق خاصة مثل الفرمانات التي كانت تسند إلى محمد علي في حكم البلاد المصرية وهو بعد، ككل موظف سياسي، يحمل مسؤوليات توجب عليه تقديم حساب عنها، ويلتزم في قيامه بأعباء مهمته اتباع التعليمات التي تري الحكومتان اللتان يستمد منهما سلطته، أن تصدرها إليه».

«وليست هذه النتيجة مخالفة لطبيعة الوظيفة السياسية القابلة للعزل المسندة إلى

الحاكم فحسب، بل هي إلى ذلك تتنافي مع نصوص الوفاق ذلك أن الفقرة الثالثة من ديباجة الوفاق تجعل العمل التشريعي اللازم لإدارة السودان وتقدمه عملاً مشتركاً مسنداً إلى الحكومتين معاً، فإذا كانت الحكومتان قد رأتا لأسباب عملية ندب الحاكم العام (لتولي) السلطة التشريعية التي هي مظهر أساسي من مظاهر السيادة، فإن هذا الندب لا يمكن أن يعني بأية صورة، وفي أي وقت انتفاء تدخل السلطة صاحبة السيادة».

«لذلك وجب أن نستطلع ما وراء نصوص الوفاق المطلقة في ظاهرها لنتبين مدى هذا الندب، ونظامه والطريقة التي يجوز بها لإحدى الحكومتين أو الأخرى أن تباشر تدخلها».

سلطة حاكم السودان تجاه السكان وليست تجاه الحكومتين

وقد قدم عبد الحميد بدوي، في بحثه الذي بين أيدينا، مسوغات نظريته القائلة بأن سلطة حاكم السودان التي نص عليها ظاهر النص في الاتفاق الودي، لا تكون في مواجهة السلطتين المصرية والبريطانية اللتين يستمد وجوده منهما، وإنما هي مطلقة تجاه سكان السودان (لا الحكومتين) ، وأن هذا الحاكم يظل بحاجة إلى تأكيد هذه السلطة من خلال موافقة مبدئية على قراراته من قبل الحكومتين.

وفي هذا المعنى يستعرض عبد الحميد بدوي وجهات النظر :

- «وقد نصت الاتفاقية على تبليغ القوانين، إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة، وإلى رئيس مجلس نظار الجناب الخديوي، ولكن الاتفاقية سكنت سكوتاً تاماً عن الصلة التي قد توجد بين تبليغ هذه القوانين وبين إصدارها، فما هو إذاً الغرض من هذا التبليغ؟ وما أثره وما جزاؤه؟».
 - «أهو مجرد تبليغ مادي لا أثر له في إصدار القانون؟».
 - «إذا كان الأمر كذلك أصبحت أعمال الحاكم العام التشريعية نافذة المفعول على الفور، سواء صدرت قبل التبليغ أو بعده».
 - «على أن ذلك لا يعني أنها تكون نهائية».
 - «إن تدخل الحكومتين، وهو كما سبق البيان غير ممكن استبعاده، لا صورة لمباشرته في شأن عمل تجتمع له قرينة الصحة إلا صورة استنكار لاحق يسقط به القانون».
- «ويُسمى هذا الإجراء في القانون الإنجليزي الخاص بالمستعمرات Disallowance، وجليه الأمر أن

المستعمرات البريطانية، فيما عدا مستعمرات التاج التي يباشر فيها الحاكم العام (بمعاونة مجلس أو بدون معاونة) سلطة التشريع تحت إشراف وزير المستعمرات مباشرة، تقوم فيها هيئات نيابية تتمتع بهذه السلطة في المسائل التي لا يشرع فيها البرلمان الإنجليزي، ولكن سلطة هذه الهيئات تخضع لحق الاعتراض من قبل الحاكم العام، ويلتزم هذا الأخير - بوصفه من موظفي الإمبراطورية - باتباع التعليمات الصادرة إليه من وزارة المستعمرات في هذا الشأن، وموافقة الحاكم العام لا تمنع التاج من استنكار القانون وإسقاطه، هذا فضلاً عن أن التاج يحتفظ صراحة بالموافقة على بعض القوانين بالذات».

نظريته في تفسير علاقة حاكم السودان بالحكومتين

ويشرح الدكتور بدوي بالتفصيل طبيعة العلاقة بين المستعمرات ومركز الإمبراطورية ليقدم نظريته الذكية في تفسير ما هو مفترض في علاقة حاكم السودان بالحكومتين المصرية والبريطانية :

«وهكذا تبقى الصلة مستمرة على صور شتى، بين المستعمرات ومركز الإمبراطورية، الذي لا يسمح بحال من الأحوال بأن تُهمل إرادته، وإذا كنا قد رأينا أن نذكر هذا القانون الإنجليزي الخاص بالمستعمرات، مع أن الظاهر أنه لم يتناول قط تنظيم العلاقات بين إنجلترا والسودان بشكل صريح، فلأن هذا القانون يمدنا بحالات مماثلة للحالة التي نحن بصددنا، ولأنه هو الوحيد الذي قد يمدنا بالحل».

« على أنه يجب التسليم بأن وفاق السودان ما كان، على ما يظهر يقصد إقامة نظام الاستنكار، سواء من قبل إنجلترا، أو من قبل مصر، ثم إن نظام الاستنكار يبلغ من الخطورة حداً لا يجوز معه اعتباره متفقاً عليه ضمناً، لاسيما أنه يحتاج وجوباً إلى تنظيم تفصيلي ولا أثر لمثل هذا التنظيم في الوفاق».

« بل (إن) هناك وجه لعدم الأخذ بمثل هذا النظام في الوفاق، ذلك أن الأخذ به في المستعمرات ذات الهيئات النيابية إذا كان يسوغه وجود هذه الهيئات، فإن الأخذ به عند وجود حاكم خاضع للرقابة، المانعة لا يكون عملياً، فضلاً عن أن فيه مساساً خطيراً بهيبة الحاكم العام التي هدفت نصوص الوفاق جميعها إلى منحه سلطة لا معقب عليها في نظر أهالي البلاد».

«فإذا كان القول باستبعاد تدخل إحدى الحكومتين غير جائز، مهما كانت الحجة، وأياً كان السبب، وإذا كان هذا التدخل لا يمكن مباشرته في صورة الاستنكار اللاحق

لصدار القانون، فإنه لا يكون بد من التسليم بأن التبليغ المنصوص عليه في الوفاق قد قصد به إلى أن يكون وسيلة لتحقيق الموافقة، أو الترخيص السابق، فيتعين أن يكون التبليغ سابقاً لإصدار القانون بحيث يمتنع على الحاكم العام هذا الإجراء إلا بعد قيام الدليل على الموافقة».

«وتجنباً للنظريتين المتطرفتين اللتين لا يمكن التسليم لهما، اللتين تنفي إحداهما مشروعية تدخل الحكومتين في أعمال الحاكم العام التشريعية، وتسلم الثانية منهما بحق الاستنكار اللاحق المسقط، يتعين التسليم بأن تبليغاً أُفرد له نص خاص في الاتفاق، ينبغي أن يحمل على أنه إجراء قصد به إلى الحصول على إقرار للقانون، وتغطية لعمل قام به الحاكم العام».

«وليس يؤثر في هذا المعنى استعمال هذه العبارة الصريحة "التي تكون لها قوة القانون المعمول به" لأن هذه العبارة لا تنصب في الواقع إلا على علاقات الحاكم العام بالأهالي، والغرض منها هو تقرير أن إصدار القوانين بمعرفة الحاكم العام، يكفي لجعلها سارية على سكان السودان، لا تقرير أن تصرف الحاكم العام يحتج به في مواجهة الحكومتين اللتين يستمد منهما سلطته».

ذكاء استناده إلى نصوص الاتفاق محل المناقشة

ويؤكد الدكتور عبد الحميد بدوي على ما ذهب إليه من استنتاج بالاستناد إلى نصوص الاتفاق محل المناقشة فيقول:

«ويمكن استنباط دليل على ذلك، ولو أنه من نافلة القول، من نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة التي تتناول تبليغ الحاكم العام بقولها: "جميع الأوامر التي يصدرها من هذا القبيل" فإن هذا النص، وقد تجنب ذكر جميع القوانين، أراد، على ما يظهر، أن يثبت أن تصرف الحاكم العام لا يكون قد اكتسب قبل التبليغ قوة القانون الواجب التنفيذ».

القوانين المصرية هي وحدها التي يجوز تطبيقها في السودان.

بل إن الدكتور عبد الحميد بدوي يؤكد معني مهماً وهو تفوق حظ الحكومة المصرية على حظ الحكومة البريطانية في حق التشريع للسودان استناداً إلى النص الواضح فيقول:

«وإذا كانت حقوق الحكومتين بالنسبة للتشريع واحدة، بمقتضى الوفاق، فإن

التفسير الذي يقال إنه التفسير المقبول لصالح الحكومة البريطانية يجب أن يقال به أيضاً لصالح الحكومة المصرية، لاسيما أن أحكام الوفاق قد اعترفت لهذه الأخيرة بشيء من التفوق في هذا الشأن، إذ نص فيه على أن القوانين المصرية هي وحدها التي يجوز تطبيقها في السودان».

السودان بمقتضى الاتفاق الودي ليس مستعمرة إنجليزية

كذلك فقد نبه الدكتور عبد الحميد بدوي إلى حقيقة مهمة وهي أن السودان بمقتضى الاتفاق الودي ليس مستعمرة إنجليزية، وأن مركز إنجلترا في السودان لا يعتبر أبداً مماثلاً لمركزها في مستعمراتها، وأن حاكم السودان يتقلد سلطاته بمقتضى عمل من أعمال الحكومة المصرية لا البريطانية:

«ومهما يكن من أمر ، فمن العسير التسليم بأن يكون هذا الحاكم العام بالنسبة للحكومة البريطانية سلطة أوسع من السلطة المخولة لأي حاكم من حكام المستعمرات الإنجليزية الذين تخضع سلطاتهم في اقتراح القوانين والتصديق عليها لرقابة التاج حقيقة أو حكماً، هذا إلى أن مركز إنجلترا في السودان لم يعتبر أبداً مماثلاً لمركزها في مستعمراتها، لأن الحاكم العام لا يتقلد سلطانه إلا بمقتضى عمل من أعمال الحكومة المصرية، ولأن القانون الإنجليزي الخاص بالمستعمرات تبعاً لذلك لم يعتبر أبداً قابلاً للتطبيق على السودان».

«ولقد تأيدت هذه النظرية بشكل له مغزاه الخاص بما جري عليه العمل بعد إبرام الوفاق، عندما كان الشخصان المعهود إليهما بتطبيقه هما عين الموقعين عليه، أي مَنْ كان في إمكانهما تفسيره تفسيراً رسمياً، فأحدهما أمضاه بصفته وزيراً للخارجية في الحكومة المصرية وأصبح فيما بعد رئيساً لهذه الحكومة، والآخر أمضاه بصفته وكيلاً وقنصلاً عاماً للحكومة البريطانية في القاهرة، وكانت التشريعات التي يعتزم الحاكم العام إصدارها تبلغ دائماً إلى الحكومة المصرية للموافقة عليها، وهي وإن كانت ترسل إلى رئيس مجلس الوزراء طبقاً لنصوص الوفاق، إلا أنها كانت تدرج دائماً بجدول أعمال جلسات مجلس الوزراء، وكان يحضر الجلسات المستشار المالي الذي كان دائماً أداة إبلاغ هذه المشروعات».

التشريع للسودان أمر تتولاه السلطة التشريعية في مصر

هكذا يصل الدكتور عبد الحميد بدوي أيضاً إلى تقرير أن التشريع للسودان أمر تتولاه السلطة التشريعية في مصر، مشيراً إلى أن هذه السلطة كانت (في ذلك الوقت) منوطة بمجلس الوزراء:

«وكانت هذه القوانين لا تصدر إلا بعد أن يبلغ رئيس مجلس الوزراء والمستشار المالي قرار الموافقة».

«ولما كان مجلس الوزراء في ذلك الوقت هو الهيئة التشريعية الرئيسية في مصر، فإن تدخله على هذه الصورة يصف بجلاء عمل الحكومة المصرية فيما يتعلق بالقوانين التي تطبق في السودان».

«ولسنا نعلم ما جري عليه الجانب الإنجليزي في هذا الشأن، إلا أنه يجوز لنا عقلاً أن نفترض أن وكيل الحكومة البريطانية في القاهرة كان يتبع نفس الطريق، فضلاً عن أنه يغلب على الظن أن الحاكم العام والوكيل المذكور كانا يتبادلان الرأي في هذه القوانين قبل إبلاغها رسمياً للحكومة المصرية».

حقيقة الوفاق المصري البريطاني في السودان

يتحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عن حقيقة الوفاق المصري - البريطاني في السودان، مثبتاً أن المركز الدولي لمصر في السودان أقوى بكثير من الموقف الدولي لبريطانيا:

«فما تقدم يتضح بجلاء أن الوفاق - إذا فسر على ضوء المبادئ القانونية العامة وما جري عليه العمل بعد إبرامه مباشرة، وما تقضي به القواعد المقررة في القانون الإنجليزي الخاص بالمستعمرات، كان على الرغم من سكوته عن ذلك، مقراً للحكومة المصرية وللحكومة البريطانية كذلك بحق الموافقة على التشريعات المطلوب تطبيقها في السودان أو رفضها».

«وقد كان طبيعياً أن تؤدي ممارسة السلطة التشريعية الثنائية، وعلى الخصوص ممارستها في نطاق غير محدود، إلى تباين وجهات النظر».

«ولو أن هذا الموقف قد نشأ بين دولتين متساويتين في القوة، وهما على الأقل على قدم المساواة من ناحية المركز الدولي لكان من شأنه أن يخلق مشاكل دبلوماسية تحل بمجرد إثارتها وتوقعها عن طريق اتفاقية مفصلة كاتفاقيات سنة ١٩٠٦ بين فرنسا وإنجلترا بشأن جزر "الهيريد الجديدة" التي تخضع لنظام حكم ثنائي تمارسه الدولتان، ولكن الحال فيما يختص بالسودان غير ذلك، إذ هناك حقيقة واقعة قد سيطرت دوماً على الموقف، نجم عنها القضاء على أسباب التصادم وتباين وجهات النظر التي تلازم الاشتراك».

«وهذه الحقيقة التي كان لها الأثر الحاسم في ممارسة الحكومة المصرية للسلطات التشريعية التي يخولها إياها الوفاق، هي تلك السيطرة التي حصلت عليها بريطانيا العظمى في شئون مصر، وقد كانت هذه السيطرة قد تجسمت قبل إبرام الوفاق حتى وصفها بعض المشتغلين بالقانون العام، وبعض الفقهاء بـ "الحماية المقنعة"»

« وهذه السيطرة التي جعلت لبريطانيا اليد العليا في شئون مصر، هي التي أكسبتها الهيمنة على شئون السودان، ذلك أن إطلاق السودان من قيود الامتيازات الأجنبية، وبعد شفته ونقص المعلومات عنه وقلة الاكتراث بشئونه التي بدت من جانب الحكومة المصرية ردها طويلاً من الزمان على حين كانت الحكومة البريطانية دائبة السعي إلى تحقيق ما تصبو إليه دائماً في أطماع كبيرة فيه، ومن مشروعات واسعة أعدت للمستقبل البعيد، كل أولئك أدب إلى جعل استعمال الحكومة المصرية لحقها في الاعتراض على القوانين صورياً، وإلى صيرورة عبارة - معروض للموافقة - صيغة لفظية لا طائل تحتها، ولم تقف السيطرة البريطانية عند هذا الحد، بل لقد أخذ في سنة ١٩١٢ بنظام لم تعد القوانين السودانية بمقتضاه تبلغ للموافقة، بل مجرد الإحاطة واستبدال صيغة الموافقة بصيغة العلم».

لا يمكن نفي حق الحكومة المصرية التشريعي في السودان

يؤكد الدكتور عبد الحميد بدوي على فكرة أن التطور الذي حدث في المسألة السودانية منذ ١٩١٢ لا يمكن الاستناد إليه في نفي حق الحكومة المصرية التشريعي في السودان، وهو يقول: إن هذا المبدأ لا يمكن التسليم به إلا على افتراض تنازل الحكومة المصرية عن حقوقها المستمدة من الوفاق، وهو ما لم يحدث أبداً:

«..... من ذلك الوقت لم تتغير الصيغة، بل يحدث أحياناً أن تنشر بعض قوانين قبل التبليغ المنصوص عليه في المادة الرابعة من الوفاق، ولما كانت المعلومات الضرورية ليست في متناول يدي، فإنه لا يتسني لي أن أعرف إن كان نشر القوانين يسبق التبليغ عنها في كل الحالات، على أن هناك أمثلة لبعض القوانين نشرت وأصبحت نافذة المفعول والتبليغ، ويتعين البحث فيما ترتب على اتباع هذا العرف من أثر في الحقوق التي تستمدها الحكومة المصرية من الوفاق».

«إن العرف المعمول به منذ سنة ١٩١٢ يمكن الاستناد إليه باعتباره وسيلة لنفي حق الحكومة المصرية في التدخل في وضع القوانين السارية في السودان إلا على أساس افتراض أن هذا العرف يعني تنازل الحكومة المصرية عن حقوقها المستمدة من الوفاق، والواقع أن الصيغة الجديدة، على ضالة شأنها، لا تنفي حق مصر في

التحفظ أو الاعتراض على ما يحال إليها من مشروعات متي كانت يربحاً إصدارها إلى ما بعد وصول الرد المصري ، وعلى هذا الوجه تمارس مصر حق الاعتراض الذي يخولها إياه الوفاق ولو بطريقة غير مباشرة، وبالقدر الذي تستطيعه بالنظر إلى وضعها السياسي».

إلغاء سلطة مصر التشريعية في السودان لا يستند إلا إلى التعسف

ويصل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى القول بأن إلغاء سلطة مصر التشريعية في السودان لا يستند إلا إلى عرف قائم على التعسف، وذلك من قبيل نشر القوانين قبل إبلاغها وقبل الحصول على موافقة مصر عليها:

- «أما العرف الذي يودي حقاً بسلطة مصر التشريعية، فهو هذا العرف القائم على التعسف، والذي يبدو أن الحكومة المصرية لا علم لها به، وهو نشر القوانين قبل إبلاغها إياها، وقبل تسلم ردها».
- «أفمن الجائر أن الحكومة المصرية يستفاد تنازلها عن حقوقها من عرف يقوم على الجبر والإكراه، أو عرف اتبع على غير علم منها، وبطريق هو أقرب ما يكون إلى الغدر والمفاجأة؟».

الصيغة التي لجأت إليها بريطانيا من مظاهر التدخل لا الإكراه

ويصل بدوي باشا أيضاً إلى القول بعدم الاحتجاج بالإكراه، لأن هذه الصيغة التي لجأت إليها بريطانيا ليست إلا مظهراً من مظاهر التدخل البريطاني ، ولا يصح في وصفها الاحتجاج القائل بأنها من قبيل الإكراه :

«ينبدر إلى القول بأنه لا يصح الاحتجاج في مثل هذه الحالة بالإكراه، فالعرف الذي جري على استخدام صيغة التبليغ للإحاطة، شأنه في ذلك شأن الوفاق ذاته، إن هو إلا مظهر جلي للتدخل البريطاني في شؤون مصر وتطوره نحو السيطرة الكاملة، فإذا كان حقيقة يفيد التنازل من جانب مصر لما أمكن الطعن فيه بحجة صدوره عن إكراه، لأن القانون الدولي لا يعرف هذا النوع من عيوب الرضاء، أما العرف الآخر فيمكن أن يقال فيه الشيء الكثير».

التنازل لا يفترض قانوناً، بل يجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً

ثم يصل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى إثبات وجهة نظره المهمة في نفي فكرة تنازل مصر عن حقها في التشريع بناء أو تأسيساً على عرف أو عرفين، ويتمسك

بأن التنازل لا يفترض قانوناً، بل يجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً:

«وعلى هذا فالمسألة التي يتعين حلها ، تتلخص في تقدير ما إذا كان التنازل يستفاد حقيقة من هذين العرفين . إن التنازل لا يفترض قانوناً ، بل يجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً، على أن المسألة القانونية تقترن بمسألة سياسية، وليس من اليسير أن نبدي فيها رأياً حاسماً».

«ومهما يكن من شيء ، فإذا صح اعتبار هذين العرفين تنازلاً حقيقياً، فالاتفاقية نفسها هي التي تطعن في صميم كيانها، إذ الوضع القائم بين الحكومتين، وهو بمقتضى الوفاق وضع تعاقدى واضح بين طرفين، ينقلب إلى وضع يستند إلى جانب واحد، ويترتب على ذلك أن تعتبر مصر قد تنازلت عن كل ميزة لها مستمدة من أحكام الوفاق، وهذه نتيجة لم يزعم أحد فيما أعلم أنها تصور الوضع القانوني لمصر، ويكاد يكون من المحقق عندي أنه لا يمكن إقرارها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، فإنه لما كانت سيطرة الحكومة البريطانية وهيمنتها على شئون السودان متفرعة في الواقع عن مركزها في مصر، فإنه ينبغي القول بأن زوال الأصل يستتبع زوال الفرع».

«ولما كانت الحماية، وهي ما انتهى إليه الاحتلال الذي مكن بريطانيا من استخدام سيطرتها، قد ألغيت فاستعادت الحكومة المصرية بذلك حرية العمل فيما يتعلق بشئونها الذاتية، فالمفروض في إمكانها الاستمتاع بمثل هذه الميزة في شئون السودان، وهنا يعترضنا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وتعرض المسألة على الوجه الآتي:

«هل النص الوارد في التصريح عن الاحتفاظ بالوضع الحالي في السودان، يفهم منه الإبقاء على العرف الذي ابتدع سنة ١٩١٢، واتباع منذ ذلك الحين حتى يوم صدور التصريح مع ما يستتبعه ذلك من بقاء العرف الجاري إلى أن يوضع اتفاق بشأن السودان يسوي فيه نظام الحكم بصفة نهائية؟ وحتى إذا سلمنا أن هذا العرف قد أنشأ حالة قانونية جديدة، فإن التحفظ في مسألة السودان محدود، وإن كان قد صيغ في عبارة مطلقة».

«وفي الواقع إذا رخص هذا التصريح بأن تسير الإدارة والتشريع في السودان سيرتهما الأولى، وعلى النمط الذي سارت عليه حتى حين صدوره، فهو لا يرخص بأن تستخدم هاتان الأداتان لمحاباة أي من الحكومتين المختصتين إضراراً بالأخرى».

« وبعبارة أخرى إذا جاز للحاكم العام أن يستمر في إجراء التشريع الضروري في الظروف العادية للحكومة، فلا يجوز له دون تخط واضح لحدود الحالة المؤقتة، أن ينشئ حالة نهائية تصبح أمراً واقعاً ، على الرغم من أن الاتفاق قد يلغي هذه المسألة".

يضرب أمثلة على القوانين التي جري عليها العمل في السودان

وينتقل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى ضرب أمثلة على القوانين التي جري عليها العمل في السودان وسبق التبليغ عنها ونشرها:

«أما فيما يختص بالقوانين التي أبلغ عنها حاكم السودان العام ، فيجب على أن أشير بادئ ذي بدء أنها نشرت من قبل الحاكم العام، ولذا فهي مرعية بالفعل في السودان، بل قد يكون من المحتمل أن نشرها سبق التبليغ عنها، وهو التبليغ الذي لم أفق على تاريخه بالضبط.

- قانون تعديلات لأراضي المدن والقرى غير الأهلة أمضاه الحاكم العام يوم ٢٦ أبريل ١٩٢٤، ونشر في جازيتة السودان يوم ١٥ يونيو .
- أمر خاص بالصحة العامة أمضاه في ٢٠ مايو ١٩٢٤، ونشره في ١٥ يونيو .
- أمر لاسترجاع الأشياء المفقودة والمسروقة أمضاه في ٨ يونيو ١٩٢٤، نشر في ١٠ أغسطس ١٩٢٤
- أمر خاص بالأفيون والحشيش أمضاه في ٧ أبريل ١٩٢٤، ونشر في ٢٥ أغسطس ١٩٢٤
- والقانون الوحيد الذي استرعي النظر لما له من الخطورة الناشئة عن الآثار الاجتماعية التي يفرضي إليها، هو القانون الخاص بموقع الأراضي الفضاء في المدن والقرى، وليس هذا القانون بجديد، إذ هو لا يعدو أن يكون تعديلاً لقانون قديم نشر في ١٥ ديسمبر ١٩٢٢، ويتناول قانون سنة ١٩٢٢ ما سمي مع شيء من التوسع "الأراضي الفضاء"، إذ شمل بخلاف هذه الأراضي، المساكن المتهدمة أو التي بحاجة إلى الإصلاح، ويرخص هذا القانون لحاكم المديرية بأن يعلن المالك بإقامة المباني، وإجراء الإصلاحات الضرورية خلال مهلة مداها ثلاثة شهور على الأقل قابلة للتجديد، فإذا ما انقضت هذه المهلة ورفض المالك إجراء هذا الأمر، وأهمل في تنفيذه، أو كان هذا المالك مجهولاً فللحاكم أن يطرح هذه الأراضي في مناقصة وفقاً لقواعد الإجراءات المدنية، وأهم ما في

التعديل الذي أدخله القانون الجديد الترخيص (للكايم) بأن يرسى العقار على نفسه بالثمن الأساسي بعد إجراء مناقصتين دون ما نتيجة، ويرخص له فوق ذلك بتقسيم قطعة أرض أو يضمها لقطع أخرى لتيسير بيعها صفقة واحدة».

«وهذا القانون الأصلي والمعدل قد يبدو مجاوزاً الحد، ضاراً بحق الملكية في بلد نظامي، إلا أنه لا يمكن تبريره لحد ما في البلاد البكر التي تقتضي مراعاة تنظيمها تنظيمياً سليماً أن يرخص فيها أحياناً للشارع بشيء من التجاور في الحقوق الفردية على خلاف ما يجري في البلاد الأخرى، وعلى كل حال فمن العسير أن تبدي رأياً في شأن هذا القانون دون أن تعرف الظروف الاجتماعية التي يعمل في ظلها، ودون تقدير مداه والهدف الذي يرمي إليه على وجه الضبط، وإذا أصدرنا حكماً عليه بناء على القيود والتعاريف الواردة في القانونين، فإني أميل إلى عدم مشاطرة دولتك المخاوف التي لفت نظركم إليها، أما في حالة ما إذا كانت تلك المخاوف تستند إلى أساس صحيح، فالمسألة المطروحة أمامنا هي معرفة الخطة التي ينبغي اتباعها حيال وضع القانون موضع التنفيذ فعلاً».

لا سبيل إلى حل المشكلة إلا بأن يقوم الكايم العام بإلغاء القوانين

وفي النهاية يقرر الدكتور عبد الحميد بدوي أنه لا سبيل إلى حل المشكلة التي أنشأتها بريطانيا إلا بأن يقوم الكايم العام نفسه بإلغاء القوانين، وإلا تمخض الأمر عن اشتباك بين الحكومتين:

«ولما كان الوفاق قد قرر نظاماً وحيداً للتشريع في السودان، ألا وهو الإعلان الصادر عن الكايم العام، فالحل الوحيد هو أن يطلب إلى الكايم العام نفسه إلغاء القوانين، ويكاد يبدو أكثر من المحتمل أنه سوف يرفض ذلك، وعندئذ يتمخض الأمر عن الاشتباك في نزاع مع الحكومة البريطانية لا سبيل إلى فضه، إلا بالاتفاق معها، هذا وحتى إذا التزمنا هذا التفسير الذي قدمناه للوفاق، فالقانونان يعتبران على كل حال صادريين عن مشيئة الحكومتين المشتركة ولا يمكن إلغاؤهما إلا بالاتفاق بينهما، وإني في الواقع لا أرى أن هذين القانونين يستحقان أن يحتدم حولهما الجدل، ومع ذلك فقد كان هناك وجه للدخول في نقاش حول نشر القوانين قبل التبليغ عنها، إذ أن هذا النظام يجعل إبلاغها مجرد إجراء لا طائل تحته، ولا شأن له مادامت غازيتة حكومة السودان تكون قد نشرت هذه القوانين قبل ذلك بالفعل. أما عن الأبحاث الأخرى فهذه مسألة مناسبات سياسية أترك لدولتكم تقديرها، وإني شخصياً أرى أنها مما يدخل في نطاقات المفاوضات».

الفصل السابع عشر

رؤيته لبناء الدولة الأمريكية

ما يتمناه و ما يراه وما اكتشفه

يمثل البحث الذي كتبه الدكتور عبد الحميد بدوي عن نظام الحكم في الولايات المتحدة (نشره في مجلة «القانون والاقتصاد» مارس ١٩٤٣)، أهمية خاصة ، من حيث إنه يعبر بطريقة شبيهة مباشرة عن آرائه في النظم السياسية المقارنة من ناحية، و عما كان يتمناه لوطنه من ناحية أخرى، و عما اكتشفه من عيوب النظم السياسية التي عاصرها من ناحية ثالثة.

وسنلجأ إلى أسلوب عملي نمضي معه في قراءة هذا البحث الجميل ، ذاكرين بعض التعليقات القصيرة على بعض فقراته عندما تدعو الحاجة إلى بعض التعقيب.

يبدأ الدكتور عبد الحميد بدوي بحثه بالحديث عن سبب ابتعاد نظام الحكم في الولايات المتحدة عن بساط البحث والحديث المتداول، وفضل الحرب في مد حبل المعرفة إلى هذا الميدان من ميادين المعرفة فيقول:

«من فوائد الحروب، بالرغم من شرها المستطير، أنها تهيئ للناس أسباباً للتقارب، أو تزيد ما كان موجوداً، ولعل أكبر تلك الأسباب أن تعرف الأمم بعضها أحوال البعض الآخر، معرفة صحيحة لا يشوبها الغرض، ولا تفسدها الدعاية، فإن التعارف الصحيح أساس التناصف، والتفاهم سبيل التراحم، ولو أن هاتين الخصلتين استقرت في نفوس الأمم لما كانت حروب».

«وليس في أمر هذا التعارف كبير أو صغير، فليس الكبير بغني عن الصغير، ويحتاج الصغير إلى الثقة بالكبير، على أن لأمرىكا شأنًا خاصاً في هذا الصدد، فقد كان ولا يزال لها سحر الجديد تغري دائما بالاستكشاف».

«كانت بالأمس البعيد أَرْضاً مجهولة، فلم تزل تستدرج الخلق بسعة أراضيها، ووفرة مواردها، حتى ذلوا صعبها، وراضوا نافرها، وأحالوها جنة فسيحة من كل خير أثر، ومن كل قوة خبر، وكانت ولا تزال مجالاً لتجربة إنسانية لم يحاول مثلها في أي وقت مضي ضخامة، وقوة، تلك التجربة هي خلق أمة، ونظام حكم».

«ويجب لمعرفة مدي تلك التجربة الذي لا شك فيه أن نعرف قليلاً عن أمريكا وسكانها، وإن الكلام ليطول في هذا الشأن، إلا أنني سأكتفي بالنزر اليسير، وإذا أطلقت كلمة أمريكا لم تنصرف إلى غير الولايات المتحدة، وفي هذا وحده الدليل على أنها كانت طراز وحدها في العالم الجديد».

تعريفات تأملية لصورة أمريكا على الخريطة

ويقدم الدكتور عبد الحميد بدوي بضعة تعريفات تأملية في صورة أمريكا على الخريطة فيقول:

«ليست أمريكا إذا قيست بالمقاييس العادية بلداً، بل هي أشبه بالقارة، فهي من حيث المساحة تساوي نصف أوروبا إذا استثنيت منها روسيا، وأكثر من نصف الولايات كل منها أكبر من إنجلترا، وبعض تلك الولايات يزيد على ضعفي أو ثلاثة أضعاف ذلك البلد، والمسافات بين حد وآخر شاسعة تستغرق بالرغم من سرعة المواصلات زمناً طويلاً، ويقضي المسافر من نيويورك إلى سان فرانسيسكو في السكة الحديد خمس ليالي وأربعة أيام، والمسافة بينهما أطول منها بين السودان ولوندره، وربما كانت أقل مسافة بين حدين ألف ميل، وفيها مختلف ألوان الطبيعة من السهل والجبل، ومن البحار والأنهار، والصحاري والغابات. معتدلة المناخ في جملتها، وإن تكن تعرف كل طقس. تتألف من ٤٨ ولاية، وكانت عند إعلان الاستقلال ثلاث عشرة ولاية».

سكان أمريكا و التطور الذي طرأ على قوانين الهجرة

يلخص الدكتور عبد الحميد بدوي التركيب السكاني للولايات المتحدة في الأربعينيات على نحو ممتع، ثم يتطرق إلى التطور الذي طرأ على قوانين الهجرة:

«يسكنها ما يزيد على ١٣٠ مليوناً، فهي تزيد على سكان بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة. ترجع بأصولها إلى كل بلد من أوروبا، وإلى بلاد أخرى، للأنجلوساكسون في تركيبها أكبر نصيب لا في الثقافة والنظم وحدهما، بل في الدم، ولكنها ليست مع ذلك إنجليزية، ولا يزيد كثيراً العنصر البريطاني والأيرلندي الشمالي على ٥٠%، كما لا يزيد كثيراً العنصر الألماني على ١٣%، والأيرلندي الكاثوليكي (يقصد الدكتور بدوي إيرلندا التي كانت انفصلت عن بريطانيا وسكانها كاثوليك في مقابل الإنجليبين في إيرلندا التي لاتزال إلى الآن جزءاً من المملكة المتحدة) على ٧%، والإيطالي على ٥%، والإسكندنافي على ٣%، واليهود على ٣%، ويدخل العنصر الروسي والبولندي والتشيكي والفرنساوي في تركيبها بنسب

تتراوح بين اثنين لأولها، وأقل من واحد لآخرها، وجملتها ٦%، ويكون السود ٩% من السكان والأجناس الأخرى من الهنود الأمريكيين والصينيين واليابانيين ١% . وقد كان عدد سكانها عند إعلان الاستقلال ٤ ملايين، ودخلها من المهاجر في السنوات المائة والخمسين الأخيرة ما يزيد على ٤٠ مليون مهاجر، ليست أغليبتهم بريطانيين.»

« وقد أقفل باب الهجرة الحرة منذ سنة ١٩٢١، أما أهل آسيا فقد حظرت مهاجرتهم، وأما أهل أوروبا وأستراليا والشرق الأدنى وإفريقيا ، فقد حدد عددهم بثلاثة في المائة من أهل تلك البلاد الساكنين في الولايات المتحدة سنة ١٩١٠، ثم أنقص إلى اثنين في المائة من أهل تلك البلاد الساكنين في ١٨٩٠، وفي ذلك إيثار لبعض الأجناس على بعض، وكان آخر تحديد أن قصر عدد المهاجرين على ١٥٠ ألف في السنة، وزعوا على البلاد المختلفة بنسبة أهلها الساكنين في سنة ١٩٢٠، والتوزيع ينقص من نصيب السلاف واللاتين لمصلحة الآخرين من أهل أوروبا.»

«وإذا كان الجيل الأول من هؤلاء المهاجرين لا يتمثل المدنية الأمريكية قبل زمن طويل، فإن الجيل الثاني، وعلى وجه الخصوص الجيل الثالث، أي الذي كان أبوه قد اختلف إلى المدارس الأمريكية، يكون صهراً صهراً كاملاً في تلك البوتقة العظيمة التي وحدثت وجانست بين هذه الأصول المختلفة.»

سيطرة فكرة الوحدة الوطنية على الأمريكيين وتضحياتهم

شارف الدكتور بدوي البحث المستفيض عن محددات السياسة الأمريكية على مدي تاريخ الولايات المتحدة، وأجاد الحديث عن سيطرة فكرة الوحدة الوطنية (من دون أن يصرح بهذا المصطلح) على الأمريكيين وتضحيتهم من أجلها ، بما قد يظهر على أنه استقلال فرضته التقاليد والمصالح .ومن الجدير بالذكر هنا ، أن نذكر أن عدد الولايات وقت كتابة الدكتور بدوي لهذا البحث كان ٤٨ ولاية فقط :

«كانت الولايات الثلاث عشرة عند استقلالها تختلف في التقاليد والمصالح، ويقدر من الشعور بالوجود الذاتي، أما ما أضيف بعد ذلك إلى الاتحاد من الولايات ، فقد كان أشبه بتقسيم الخطوط على الخريطة، كلما بلغ سكان مساحة من المساحات من الذكور الأحرار البالغين ستين ألفاً، فليس فيها تلك القوميات الصغرى التي تتنافر أو تتناكر»

«على أنه لا مناص لفهم أمريكا من تصورها منقسمة إلى أقسام أربعة: الشرق، والجنوب، والغرب الأوسط، والغرب، وفي الغرب ١١ ولاية، وفي الجنوب ١٣

ولاية، وفي كل من القسمين الآخرين ١٢ ولاية، بل إن كلا من هذه الأقسام يشمل منطقتين أو ثلاثاً، ولكل من هذه المناطق والأقسام خصائص تميزها عما يجاورها من حيث غلبة الصناعة أو الزراعة، أو حسن توازنهما، أو كثرة المدن والحوضر، أو نوع الموارد الطبيعية في الطبيعة الجغرافية (سهل أو جبل أو ساحل بحر)، أو وفرة العناصر الأجنبية، أو السود، أو الذكريات التاريخية، أو التجانس في الولاء الحزبي، ولاتحاد هذه الأقسام أو المناطق أو تعارضها آثار مشهودة في التاريخ السياسي للولايات».

إعجابه بوصول الدستور الأمريكي إلى آفاق التقدم الحضاري

وسرعان ما انتقل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى الحديث عن الدستور الأمريكي وفضله على الأمة الأمريكية، ونحن نري إعجاب الدكتور بدوي بالدستور الأمريكي يتخطى حدود البحث القانوني إلى آفاق التقدم الحضاري، والارتقاء الإنساني والخلقي ، وهو يصل إلى أن يجاهر بالقول بأن دستور أمريكا هو سر عظمتها :

«هذه البلاد التي أجملت وصف كبرها وتنوع مواردها، واختلاف أصول سكانها، وتعارض مصالحهم، استطاعت أن تؤلف أمة واحدة ذات حكم صالح استقام لها وهي أربعة ملايين، ولا يزال مستقيماً وقد أربت على ١٣٠ مليوناً، فما هو سر ذلك؟ سر ذلك هو الدستور الأمريكي».

«أعلن استقلال الولايات المتحدة في سنة ١٧٧٦ بوثيقة تاريخية مشهورة، وهي تتصل في أكثرها بحوادث ذلك العهد مما لا نري محلاً للوقوف عنده في هذا الحديث القصير، ولكنها تتضمن فقرة ماثورة تجمل الفلسفة السياسية للولايات المتحدة، وهي في الواقع أساس الحياة العامة فيها:

«إننا نري هذه الحقائق واضحة لاريب فيها، ألا وهي أن الناس خلقوا سواسية، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً لا يجوز لهم أن ينزلوا عنها، وأن من بين هذه الحقوق الحياة، والحرية، والسعي إلى السعادة، وأنه لتوفير هذه الحقوق وتأمينها تقوم الحكومات بين الناس مستمدة سلطانتها العادل من رضي المحكومين، وأنه إذا أصبح أحد أشكال الحكم هادماً لتلك الأغراض، حق للشعب أن يغيره وأن يلغيه».

" دام القتال بين بريطانيا والثائرين سبع سنين، وأعلن الصلح واعترفت بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة في سنة ١٧٨٢، ولكن الدستور لم يوضع إلا في سنة ١٧٨٧ ليكون نافذاً في سنة ١٧٨٩، وقد لقي واضعوه عناء كبيراً في التوفيق بين حقوق الولايات، وإنشاء حكومة موحدة قوية".

ما اكتشفه في الدستور الأمريكي من الرؤية والخيال والمعرفة والخبرة

ونظراً لأن الدكتور عبد الحميد بدوي نفسه كان واحداً من الذين وضعوا دستور ١٩٢٣ بكل ما يتمتع به من حب ، كما أنه هو نفسه كان الصانع لدستور ١٩٣٠ بكل ما جلبه من كراهية ، فإنه يتحدث عن فهمه للطبيعة التي سيطرت على وضع الدستور الأمريكي ، معدداً ما اكتشفه في ذلك الدستور من توافر عوامل الرؤية والخيال والمعرفة والخبرة:

«وهم في وضع الدستور لم يستوحوا مجرد الخيال، أو النظريات السياسية، نعم كانوا يعرفون حق المعرفة الآراء السياسية التي نشرها في ذلك العهد في فرنسا وإنجلترا أمثال مونتسكيو، وروسو، ولوك، وسدني وغيرهم».

«وقد أخذوا عن أولهم رأي المشهور في أن صاحب السلطان إذا ترك حراً طغي، وقاعدته في تقسيم السلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية ووجوب فصلها حتى لا تطغي إحداها على الأخرى، ولكنهم في تطبيق تلك القاعدة [لاحظوا] تاريخ البلاد، وواقع الحال في شئون الحكم فيهم».

«وقد سبق إعلان الاستقلال نحو مائة وخمسين سنة كانت البلاد، وهي مؤلفة من ثلاث عشرة مستعمرة، تحكم حكم المستعمرات على اختلاف بينها في مدي استقلالها عن حكومة لوندرة (لندن)، واتفاق في أن لكل منها هيئة منتخبة، وحاكماً ومجلساً يعاونه، ولم تكن إنجلترا إذ ذاك، لأسباب منها بُعد المواصلات، وكثرة الثورات فيها، بحال يسمح لها بتضييق الخناق على تلك المستعمرات، فكانت لها حرية واسعة في إدارة شئونها. على أن أسباب الخلاف لم تنقطع بين الحكام والمجالس والهيئات المختلفة، وبينهم وبين لندن، وربما كان أشده في أمر الضرائب، وقد خلف هذا العهد أوضاعاً وصوراً من العلاقات بين السلطات دخلت في بنية الدستور، وهي الآن من أهم أحكامه».

موافقته للأمريكيين على تقديسهم لدستورهم

ويصل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى إبداء موافقته الإيجابية للأمريكيين على ما يرونه من تقدير وتقديس لدستورهم : «الدستور الأمريكي أقدم الدساتير المكتوبة وقد وصفه اللورد Bryee، وهو من أشهر مَنْ كتبوا عنه، بأنه «يفوق الدساتير المكتوبة بإحكام خطته، وملاءمته لحاجات الشعب، ودقة عباراته، وضبط أحكامه، وبأنه مزاج حكيم بين صلابة المبادئ، ومرونة التفاصيل».

« وللدستور عند الأمريكيان مكانة من الاحترام والتقدير قل أن تجد مثلها في أي بلد آخر ، وهي أشبه ما تكون بالمكانة التي للأسرة المالكة في بريطانيا، وإليه المرجع في كل شئون الحكم، وعلى تأويله يدور الجدل والخلاف في جليل الأمر ودقيقه، وهو رمز الوطنية ومناطقها، وأساس الوحدة ورباطها».

التطور الذي مرّ به الدستور الأمريكي على مدى السنوات

التفت الدكتور عبد الحميد بدوي إلى الحديث عن التطور الذي مرّ به الدستور الأمريكي على مدى السنوات حتى أصبح على ما هو عليه من إحكام، ودقة، وشمول:

«فماذا تضمن الدستور؟ لا تزيد مواده على السبع، وإن كانت لبعض المواد فقرات متعددة، خص منه تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بمواد ثلاث، وعينت مادة رابعة بتحديد علاقة الولايات بالاتحاد، وبيعضها البعض».

«وأهم ما بقي بعد ذلك بيان طريق التعديل في أحكامه ، وقد أريد تصعيب التعديل فاشتراط [لإنفاذه] أن يقره ثلثا كل من مجلسي الكونجرس، وأن يوافق عليه ثلاثة أرباع الهيئات التشريعية للولايات المختلفة، وقد يكفي نظرياً ألا توافق الآن ثلاث عشرة ولاية من أقل الولايات في عدد سكان لإحباط أي تعديل ترصاه أغلبية الخمس والثلاثين ولاية الأخرى، مما يربو عدد سكانها على ١٢٤ مليوناً، ومن غير المحتمل أن يقع شيء من هذا، ولكن في هذا بعض الدلالة على حماية حقوق الولايات».

تلخيصه لطبيعة التعديلات التي أدخلت على الدستور الأمريكي

وقد لخص الدكتور عبد الحميد بدوي طبيعة التعديلات التي أدخلت على الدستور الأمريكي : «ولكن ليس هذا هو الدستور الأمريكي كله، فقد أضيف إليه منذ إصداره واحد وعشرون تعديلاً، عشرة منها تلت صدوره مباشرة ، وهي خاصة بحقوق الإنسان، أو ما يسميها البريطانيون ميثاق الحقوق Bill of Rights، والتعديلات الأخرى في شئون مختلفة نخص بالذكر طائفة منها أدخلت بعد الحرب الأهلية التي قامت بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥ مؤكدة لنتائجها بشأن الرق، وأثر فارق اللون في الحقوق العامة، وطائفة أخرى في سنة ١٩١٣ بشأن حقوق الحكومة الأهلية في فرض ضرائب على الإيراد، وبشأن انتخاب أعضاء الشيوخ، وثالثة في سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠ عن تحريم الخمر، وهو المشهور بالتعديل الثامن عشر، وحق النساء في التصويت، وآخرها تعديل سنة ١٩٣٣ بإلغاء التعديل الثامن عشر عن تحريم الخمر».

«وإلى جانب هذه التعديلات المكتوبة التي تُشترط فيها الشروط التي تقدم الكلام فيها تعديلات أتي بها العرف والاصطلاح، واطرد بها العمل بحيث ، لا يشك أحد في أنها من الدستور، وربما كان أخص تلك التعديلات يمس طريقة انتخاب رئيس الجمهورية وسلطاته، وعلاقة ما بين الرئيس والشيوخ في أمر التعيين في الوظائف».

«ويلحق بالدستور ويعتبر جزءاً منه أحكام المحاكم في تأويل نصوصه، وقد استطاعت أن تبطل القوانين التي تراها مخالفة للدستور. ودون هذا الدستور العام ثمانية وأربعين دستوراً للولايات المختلفة، وسنقصر الكلام أولاً على الدستور العام».

طبيعة النظام السياسي الذي فرضه الدستور الأمريكي

انتقل الدكتور عبد الحميد بدوي للحديث عن طبيعة النظام السياسي الذي فرضه دستور الولايات المتحدة الأمريكية، مستعيناً على هذا التصوير باستقراء وقائع التاريخ الذي فرض ذلك النظام وبلوره على نحو جميل من حيث إنه ظل على الدوام يفيد الأمريكيين، ويحقق لهم وحدة بلادهم:

«وأول ما يجب التساؤل عنه ، أي نوع من الدول أو الحكومات خلقه هذا الدستور؟ ومثل هذا التساؤل لا محل له في الدول الموحدة كفرنسا وبريطانيا، فإن كلا منها يكوّن دولة وليس في كل منها إلا حكومة واحدة هي مركز السلطان، ولكن الأمر في طبيعة الولايات المتحدة كان مثار خلاف وجدل كبيرين، بل كان مثاراً لجدل دموي ، فإنكم لتذكرون الحرب الأهلية، والمشهور أن الخلاف بين الشمال والجنوب كان بسبب الرق، لكن موضوعه كان فوق ذلك مدي حق الولايات في البقاء في الاتحاد أو الخروج منه».

تفريقه بين نظام تعاهد الدول ونظام الدولة التعاهدية

«وتحريير هذا الخلاف أن ثمة نظامين يتشابهان وقد يدق التمييز بينهما، ولكنهما جد مختلفين، نظام تعاهد الدول Confederation of States، ونظام الدولة التعاهدية Federal State». ففي النظام الأول تتفق أكثر من دولة على تأليف أداة للحكم في شئون مشتركة بين الدول التي تتعاهد على ذلك، لكنها تحتفظ بسيادتها كاملة، وتستطيع لذلك أن تخرج من هذا العهد، أما الدولة التعاهدية فإن الدول التي تنزل عن سيادتها لتخلق دولة أهلية تستقل وحدها بالسيادة، ولا تبقى للدول التي ألقت هذا التعاهد سيادة، وإن بقي لها انفراد بالتصرف في شئون الحكم في أمور معينة، وعلى ذلك لا تستطيع الولاية في الدولة التعاهدية أن تخرج عليها إذا لم تقبل تصرفاً

من تصرفاتها، ويكون للدولة أن تحملها في البقاء في الاتحاد عنوة وقهراً، وأن نري في محاولة الخروج ثورة تؤدب عليها الولاية».

«وقد كانت الولايات المتحدة تعاهد دول لاشك فيه بين سنة ١٧٨١ وسنة ١٧٨٩، ودق الأمر بعد ذلك، ففريق يفسر دستور سنة ١٧٨٩ بأنه ترك للدول التي ألقت الاتحاد سيادتها، وآخر يراه قد خلق دولة تعاهدية».

«ومهما يكن من أمر هذا الخلاف والأسانيد التي يحتج بها كل فريق لتأييد رأيه، فإن الواقع أن الأمر لم يعد محل شك بعد الحرب الأهلية».

«ولهذا الخلاف صلة بالتسمية العربية للولايات المتحدة، وترون أن الولاية ليست ترجمة صحيحة لكلمة State، وصحتها الدولة، ولكنها خطأ مشهور قد يسوغ الاستمرار فيه أن الولايات المتحدة لم تعد ذات سيادة».

الفصل بين سلطات الحكومة المركزية والحكومات المحلية

أجاد الدكتور بدوي تصوير الطريقة التي اتبعها الأمريكيون ودستورهم ونظامهم في الفصل بين سلطات الحكومة المركزية (التي نعرفها الآن بالفيدرالية ، ويسميتها هو الحكومة الأهلية)، والحكومات المحلية (ويسميتها حكومات الولايات):

«وفي تقسيم السلطات بين الحكومة الأهلية (يقصد ما نسميه الحكومة الفيدرالية) وحكومات الولايات ترك الدستور للأخيرة قدراً عظيماً من شئون الحكم، وقد حددت سلطات الحكومة الأهلية بأنها: إعلان الحرب، وإبرام الصلح والمعاهدات، وإقامة الدستور، وإدارة الشئون الخارجية، وتنظيم التجارة بين الولايات ومع الخارج، وفرض الضرائب لدفع ديون الدولة ونفقاتها، والاقتراض، وسك النقد، ووضع قانون للجنس والإفلاس، وعقاب جرائم الخيانة، وتنظيم البريد، وحماية الملكية الأدبية، وإنشاء محكمة عليا ومحاكم تعاهدية أخرى للنظر في القضايا التي تنشأ عن الدستور أو المعاهدات أو القوانين التي تصدر طبقاً لها، أو التي تمس الممثلين الأجانب، أو القانون الدولي أو البحري، والتي تكون طرفاً فيها الولايات المتحدة، أو ولايتان أو أكثر، أو حكومة أجنبية، أو أفراد أمريكيون تابعون لولايات مختلفة، وليس لها سوي هذه السلطات».

«أما الولايات فقد ترك لها كل ما بقي بعد ذلك من شئون الحكم، وعلى ذلك فإن الجزء الأكبر من القوانين المدنية والجنائية، والتعليم والخدمة الاجتماعية (كالتأمين وغيره)، والصحة العامة، وتنظيم الزراعة والصناعة والتجارة، وشئون العمل داخل

الولايات كان كله إلى عهد قريب ولا يزال معظمه بيد الولايات . وقد عملت الحكومة الأهلية خصوصاً في عهد الرئيس روزفلت على الاستفادة من حقها في فرض الضرائب، وتنظيم التجارة بين الولايات، ومن فضل قدرتها المالية على قدرة الولايات لبسط سلطانها على كثير من ميادين العمل التي كانت الولايات تختص بها، أو لحملها على مطابقة تصرفاتها على تصرفات الحكومات الأهلية، ولا يجد الرأي العام أو المحاكم في أثناء أزمة أو حرب غضاضة في التسامح للحكومة الأهلية في مثل ذلك التوسع».

الحد الفاصل بين السلطتين قابل للتغير مع الزمن والتطور

بعد أن انتهى الدكتور عبد الحميد بدوي من هذا العرض التفصيلي للفارق بين سلطات الحكومة الفيدرالية وسلطات حكومات الولايات ، فإنه بلور حقيقة مهمة، وهي أن الحد الفاصل بين هاتين السلطتين يكاد يكون من أصعب الأمور، فضلاً عن أنه قابل للتغير مع الزمن والتطور:

«والحد الفاصل بين سلطان الحكومة الأهلية وحكومات الولايات من أدق الأمور، ولم يزل منذ نشأة التعاهد مثار خلاف وجدل شديدين زادهما تطور الحياة، واختلاف الأحوال عما كانت عليه عند وضع الدستور، وقد وجد كلا النزعتين (نزعة توسيع سلطة الحكومة الأهلية، ونزعة سلطة حكومات الولايات) أنصاراً أشداء».

«وربما كان هذا الخلاف من أكبر الفوارق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي كما فرق بين الحزبين اللذين سبقاهما وعاصرا الدستور، ويعرف عن الحزب الجمهوري تشييعه لسلطة الحكومة الأهلية، وعن الحزب الديمقراطي مناصرته لحقوق الولايات».

« على أن الحزبين قد عكسا الوضع منذ سنة ١٩٣٣ ، فأصبح هذا الأخير عاملاً على استئثار الحكومة الأهلية بأكبر مدي من السلطان».

«يمضي الدستور بعد تقسيم شئون الحكم بين الحكومة الأهلية وحكومات الولايات إلى تقسيم السلطات في الأولى، أما الثانية فتتولي تقسيم السلطات فيها دساتيرها الخاصة، وقد سبق لنا بيان رأي واضعي الدستور في وجوب استقلال السلطات وفصلها خشية طغيان إحداها على الأخرى، ولكن الفصل المطلق أمر غير ميسور وتأباه ضرورات العمل، لذلك ابتدعوا أوضاعاً من الوصل بينها أطلقوا عليها اسم الضوابط والموازن *Cheeks and balances*، وجعلوا منها آلة محكمة التركيب، ولكي نفهم هذه الآلة في حركتها يحسن أن نتبين تركيبها أولاً».

الطبيعة التي فرضت هذا التكوين البرلماني

استصفى الدكتور عبد الحميد بدوي معلومات موجزة عن البرلمان الأمريكي ، حرص فيها على بيان الطبيعة التي فرضت هذا التكوين البرلماني على هذا النحو المعروف والخاص، مشيراً إلى التعديلات الدستورية المتعاقبة التي مست طريقة تكوين البرلمان: «أما السلطة التشريعية، ويطلق عليها اسم الكونجرس Congress، وهي المقابلة للبرلمان، فتتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ Senate، ومجلس النواب House of Representatives، والأول مؤلف من ٩٦ شيخاً، اثنين من كل ولاية، والولايات سواسية في عدد شيوخها، وإن اختلفت مساحة أو سكانا، وقد كان أعضاؤه بحسب الدستور تنتخبهم الهيئات التشريعية، وكانوا أشبه ما يكونون بسفراء الولايات لدى الحكومة الأهلية، لكنهم أصبحوا بمقتضى التعديل السابع عشر (سنة ١٩١٣) منتخبون بالانتخاب العام، ومدة نيابة الشيخ ست سنوات، وثلاث المجلس يتجدد مرة كل سنتين، ويشترط في الشيخ ألا تقل سنه عن ٣٠ سنة، وأن يكون أمريكي الجنس منذ تسع سنوات على الأقل، مقيماً بالولاية التي انتخب عنها».

«ويؤلف مجلس النواب من ٤٣٥ عضواً Congress man يقسمون بين الولايات بحسب عدد السكان، فمن الولايات Wyoming ما لها نائب واحد، ومنها (نيويورك) ما لها ٤٣ نائباً، وينتخب النواب بالانتخاب العام، ومدة نيابة النائب سنتان، ويتجدد المجلس كله مرة كل سنتين، ويشترط في النائب ألا تقل سنه عن ٢٥ سنة، وأن يكون أمريكياً منذ سبع سنوات، وأن يكون مقيماً بالدائرة التي ينتخب عنها ز ويحدد مجلس الشيوخ عقب كل إحصاء عشري عدد أعضاء مجلس النواب ويقسمه على الولايات بنسبة عدد السكان، وتستقل كل ولاية بتحديد دوائر الانتخاب، وتنظيم مباشرة حق الانتخاب. ومنذ سنة ١٨٧٣ لم يعد الجنس أو اللون أو الرق السابق - بحكم التعديل الدستوري - مانعاً من الانتخاب، وفي سنة ١٩٢٠ بسط حق الانتخاب إلى النساء. وكلا المجلسين سواء في السلطة التشريعية، غير أن مجلس النواب يستقل باقتراح القوانين المالية، ويمتاز مجلس الشيوخ بمشاركة الرئيس في سلطة إبرام المعاهدات، وتعيين الموظفين، كما أن له سلطة قضائية في محاكمة الرئيس في حالة Impeachment».

د. بدوي لم يكن قد اهدى إلى مصطلح العزل

ونلاحظ هنا أن الدكتور بدوي لم يكن قد اهدى إلى اللفظ الذي اهدينا إليه الآن وهو "العزل" .

مجلس الشيوخ يتقدم في أهميته على مجلس النواب

شرح الدكتور عبد الحميد بدوي رؤيته للسبب الذي جعل مجلس الشيوخ يتقدم في أهميته على مجلس النواب:

«ولا حاجة لي إلى البسط في نظام العمل في المجلسين، وإنما تجب الإشارة إلى أن مجلس الشيوخ قد أصبح أول المجلسين أهمية ونفوذاً، وذلك لدوام المجلس، إذ كان لا يتجدد إلا جزئياً، ولطول مدة نيابة أعضائه، وقلة عددهم، وأهمية أصواتهم تبعاً لذلك، ولسلطاتهم الإضافية، ولأن كثيراً من أعضائه يجدد انتخابهم وتكون لهم شهرة ومكانة قومية تتجاوز حدود ولاياتهم. وعضوية الشيوخ تلي في الكرامة، الرياسة، وعضوية المحكمة العليا».

مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الأمريكي

كذلك تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي بنظرة ناقدة عن مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الأمريكي، ذاكراً ما جري عليه العرف في انتخابه، وكيف نشأت فكرة الاكتفاء بدورتين:

«أما السلطة التنفيذية، فهي بيد الرئيس، والرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإليه يبعث السفراء والقناصل، وهو الذي يعين الموظفين بقيد اشتراك مجلس الشيوخ، وجري العرف على أن له أن يعزلهم منفرداً عدا القضاة، ويدير السياسة الخارجية، ويبرم المعاهدات، بشرط موافقة ثلثي ذلك المجلس عليها، ويهيمن على الوزارة، والمصالح الأخرى، ويصدر القوانين، وله أن يعارض في إصدارها، فإذا عارض وجب أن يصدق على القانون بأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين، فهو ملك ورئيس وزارة معاً».

«والرئيس ينتخبه الشعب على درجتين، وانتخاب الرئيس من الحالات الكبرى التي تطور فيها العرف على يد الأحزاب، وخرج فيها الواقع عن الوضع الذي [لاحظه] الدستور، وقد أصبح انتخاباً شعبياً له أثر بعيد في جمع القوي، وفي سبيله تشتد الدعوة والخصومة، وفي أثناء موسمهم يهتم الشعب كل الاهتمام بالسياسة واتجاهاتها، وينص الدستور على أن الرئيس ينتخبه في كل ولاية ناخبون مندوبون عددهم في كل ولاية مساو لمجموع عدد نوابها وشيوخها، وقصد بذلك إلى إبعاد الأمر عن سلطان الأحزاب، ولكن نظام الأحزاب وتغلغله في كل نواحي الحياة العامة، مكنها من أن تتخذ لانتخاب الرئيس صورة، وإن لم تخرج في ظاهرها عن الوضع الدستوري، أصبحت استفتاء شعبياً عن مرشحي الحزبين. وينتخب الرئيس

لمدة أربع سنين، ويجوز إعادة انتخابه، واطرد العرف - منذ واشنطن وجفرسون وجاكسون وقد رفضوا التقدم مرة ثالثة - بالألا ينتخب الرئيس الواحد أكثر من مرتين، وشذ انتخاب الرئيس الحالي (روزفلت)، فهو يشغل الرئاسة للمرة الثالثة».

تطور اختصاصات النظام الرئاسي الأمريكي من خلال الوزارات

قدم الدكتور عبد الحميد بدوي صورة معبرة لتطور اختصاصات النظام الرئاسي الأمريكي من خلال الوزارات المختلفة و من خلال تعاقب نشأة هذه الوزارات.

ومن الطريف أن نلتفت من التواريخ التي أوردتها إلى أن النظام الوزاري نشأ في أمريكا قبل مصر بتسعين عاماً بالكمال والتمام، وأنه بدأ بأربع وزارات، وأن الوزارة الخامسة لم تضاف إلا بعد ٩ سنوات، والسادسة لم تضاف إلا بعد أربعين عاماً من نشأة الوزارة الأولى: «وتعاون الرئيس وزارة لا يقرب شأنها إلى الوزارات المعروفة في الأنظمة البرلمانية، فالرئيس هو الذي يعين الوزارة بموافقة مجلس الشيوخ، وهو يستطيع عزلهم، ويختارهم عادة ممن يثق بهم، أو ممن يمثلون أقاليم أو جماعات خاصة ممن يحرص الرئيس على إرضائها، وقد كان عددهم في سنة ١٧٨٩ أربعة للخارجية، والخزانة، والحرب، والعدل، فأصبحوا عشرة بإضافة البحرية في سنة ١٧٩٨، والبريد في سنة ١٨٢٩، والداخلية في سنة ١٨٤٩، والزراعة في سنة ١٨٨٩، والتجارة في سنة ١٩٠٣، والعمل في سنة ١٩١٣، ولوزير الخارجية ما يشبه الصدارة بينهم».

مقارنة بين مسئولية الرئيس الأمريكي و مسئولية الوزراء

عقد الدكتور عبد الحميد بدوي مقارنة بين وضع الرئيس الأمريكي و وضع الوزراء من حيث المسئولية، لافتاً النظر إلى أن المسئولية تقع على عاتق الرئيس وحده، وهو يضرب على هذا المثل الطريف الذي صورته الرئيس لينكولن:

«على أنهم لا يزيدون منفردين أو مجتمعين على أن يكونوا أصحاب مشورة للرئيس، وله ألا يأخذ بمشورتهم، كما أن له أن يستشير غيرهم، وقد يتولي مصالح كبير رؤساء ليسوا في مرتبة الوزارة . والصلة المشتركة بين هذه الوزارات والمصالح هي الرئيس، وله الكلمة العليا ومن المأثور في هذا الصدد ما يروي عن الرئيس لينكولن، إذ عرض على وزارته أمراً كان يحرص على المضي فيه، فخالفه وزراؤه ، وفي نهاية الجلسة لخص الموقف فقال: «سبعة لا، وواحد نعم.. إذاً موافقة».

ميل الأمريكيين إلى انتخاب الرئيس من الولايات المشكوك فيها

استعرض الدكتور عبد الحميد بدوي معلومات طريفة عن ميل الأمريكيين إلى ما كان معروفاً في ذلك الوقت من انتخاب الرئيس من الولايات المشكوك فيها (أي في ولائها وانتمائها الحزبي) لا من الولايات المحسومة لصالح هذا الحزب أو ذاك، كما يشير إلى ما تعود عليه الأمريكيان من أن يكون المرشح حاكماً لولاية، أو شيخاً أو وزيراً:

«ولا يشترط قانوناً في الرئيس أكثر من أن يكون مولوداً أمريكياً، وألا تقل سنه عن ٣٥ سنة، وأن يكون مقيماً بالولايات المتحدة على مدي السنوات الـ ١٤ السابقة على انتخابه، وقد تداول هذا المنصب منذ الاستقلال واحد وثلاثون رئيساً، كان ثمانية عشر منهم من أصل إنجليزي، و٦ من أصل أيرلندي (إيرلندا الشمالية)، و٣ من أصل هولندي، واثنان من أصل اسكتلندي، وواحد من أصل ويلزي، وواحد من أصل سويسري».

«والعادة أن يرشح للرئاسة من إحدى ولايات ثماني هي الولايات المشكوك فيها من الوجهة السياسية، أي التي تكون تارة ديموقراطية، وتارة جمهورية، ليكون ذلك أدعي لكسبها، ولأن هذه الولايات كثيرة عدد الأصوات».

«والعادة أيضاً، خصوصاً في العهود القريية، أن يرشح للرئاسة من كان حاكم ولاية أو شيخاً أو وزيراً، ومناطق اختيار المرشح اعتبارات متعددة، أهمها أن يلقي رضا من شعب الحزب المختلفة، وليس شرطاً أن يكون له ماضٍ [سياسي طويل] ، فإن الرئيس ويلسون بعد أن ترك التدريس في الجامعة لم يشغل منصب حاكم ولاية إلا ثلاث سنوات . ومع استثناء حالة الرئيس الحالي (يقصد الرئيس روزفلت) لم ينتخب رئيس أكثر من مرتين، والعادة منذ سنة ١٨٦٠ أن يعاد ترشيح الرئيس مرة ثانية من جانب حزبه، وفيما عدا أحوال ثلاثة كليفلاند في سنة ١٨٨٨، وتافت في سنة ١٩١٢، وهوفر في سنة ١٩٣٢ انتخب الرئيس دائماً للمرة الثانية».

منصب نائب الرئيس لا يتمتع بالجادبية المعهودة

أشار الدكتور عبد الحميد بدوي في صراحة إلى ما نعرفه من أن منصب نائب الرئيس لا يتمتع بالجادبية المعهودة: «ويقع (يقصد بلغتنا المعاصرة: يحدث) أن يصبح الوكيل (يقصد: النائب) رئيساً إذا مات الرئيس أو قتل خلال مدة الرئاسة، وليس المنصب مما يطمع فيه من يطمح للرئاسة».

إعجابه بالصلاحيات المتاحة لرئيس الجمهورية

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي بإعجاب خفي (لكنه ملحوظ و ملموس) عن الصلاحيات المتاحة لرئيس الجمهورية في النظام الأمريكي فيقول:

«والرئيس إذا كان ذا شخصية قوية، يستطيع باستعمال سلطاته الدستورية وحدها أن يكون له نفوذ يتجاوز ما يملكه أي ملك أو رئيس وزارة في هذا العصر. على أن مهمة الرئيس ليست هينة حتى حين تكون أغلبية الكونجرس من حزبه، فإن أعضائها قد لا يرون - كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية - أن له عليهم حق الطاعة، وقد يقع أن أحد جناحي الحزب يكون متكراً لسياسته، ثم إنه كثيراً ما تكون أغلبية أحد المجلسين من غير حزبه نظراً لاختلاف المدد التي ينتخب لها هو وأعضاء المجلسين. على أن الرئيس بالرغم من ذلك كله يملك نفوذاً كبيراً في الكونجرس، وله عدا سلطاته الدستورية في شئون التشريع ، وسائل إقناع شخصية بالأحاديث والإذاعات والخطب والرسائل التي يوجهها إلى الكونجرس، ووسائل تأثير مختلفة».

اشتراك السلطين التنفيذية والتشريعية في سلطاتهما

ويصل الدكتور عبد الحميد بدوي بسلاسة إلى معنى مهم، وهو اشتراك السلطين التنفيذية والتشريعية في سلطاتهما، وقد وصل إلى نقاط مهمة في إثبات هذه الحقيقة من خلال تعمقه في فهم النصوص والتاريخ المتمثل فيما هو مروى عن هذه الجزئية في تعاقب السياسات والأحداث الأمريكية:

«هاتان هما السلطان التشريعية والتنفيذية من حيث تأليفهما، أما من حيث الوظيفة أو العمل، فقد قدمنا أنه وإن أريد بهما الاستقلال والانفصال، فإن الواقع قد أنبت بينهما صلة جعلت كلاً العضوين شريكاً في الوظيفتين. فأما التشريع، فإن السلطة التي حولها الرئيس في معارضة القوانين واشتراط أغلبية الثلثين عند إعادة نظرها، جعلت له مساهمة حقيقية في التشريع، وهي وإن تكن سلبية في صورتها كثيراً ما تكون إيجابية الأثر في الواقع، وأنه ليكفي أن يعرف أن الرئيس سيستعمل حقه في المعارضة إذا أدرجت في القانون أو لم تدرج أحكام معينة ليثبت الكونجرس تلك الأحكام أو يحذفها، ولم يعتمد الرئيس على هذه السلطة وحدها، بل انتفع بحكم الدستور الذي ينص على «أن الرئيس يبلغ الكونجرس بين وقت وآخر بياناً عن حالة الاتحاد، ويوصيه باتخاذ التدابير التي يراها ضرورية أو ملائمة، وأول هذا الحكم بأنه لا يخول الرئيس حق اقتراح التشريعات فحسب، بل يفرض ذلك عليه. وكان يُظن قديماً أن الرئيس يكون قد استنفد كل حقه وقضي ما عليه من واجب إذا هو دل

الكونجرس بوجه عام على خطته في سياسة الأمور، ولكن الحال قد تحول في العهد الأخير ، فأصبح عليه أن يعرّف بالتفصيل نوع الأحكام التي يري تقريرها، وأن يعمل جهده في أن تصير قانوناً، ولذلك جعل (أي أخذ بلغتنا المعاصرة) يقترح نصوص التشريع، ويستعمل كل ما له من نفوذ على أعضاء حزبه لإنجاح مشروعاته. وبذلك أفضى العرف في تطبيق الدستور إلى اعتبار الرئيس شريكاً في سلطة التشريع».

«وأيد هذا الاشتراك ودعمه أن أصبح الرئيس يستمد سلطته من الشعب مباشرة على وجه أوضح مما قصده واضعو الدستور، ولم يكن هؤلاء في الواقع يرمون بحق المعارضة إلى أكثر من أن يوفروا للرئيس سلاحاً يدفع به اعتداء الكونجرس على سلطته التي خولها إياه الدستور، ولا كانوا يرمون بحق توصية الكونجرس باتخاذ التدابير التي يراها ضرورية أو ملائمة، إلى التمهيد إلى أن يكون له برنامج تشريعي».

الرئيس الأمريكي و المحاكم يشاركان البرلمان في التشريع

انتبه الدكتور عبد الحميد بدوي بذكاء إلى حقيقة أن الرئيس الأمريكي ليس وحده هو الذي يشارك البرلمان في التشريع، وإنما المحاكم أيضاً تشارك في التشريع، وهو يصل بهذا القول إلى معني قريب من المعني الذي لا زلت أكرر القول به منذ اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ ، من أن نظرية مونتسكيو في فصل السلطات الثلاث المنفصلة لم تعد هي النظرية المثلى لبنيان الدولة العصرية، بيد أن الحق يقتضي أن أشير إلى أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان قد وصل إلى جوهر قريب من هذه الفكرة منذ زمن بعيد:

«...وكما خلق العرف من الرئيس شريكاً في التشريع، خلق كذلك شريكاً آخر هو المحاكم، ولم يكن بد وقد رسم الدستور حدوداً بينة لسلطة الحكومة الأهلية، وحكومات الولايات، وضوابط للمشرع من حقوق الأفراد» -

«لم يكن بد من أن يثور الخلاف بين حين وآخر فيما إذا كانت تلك الحدود قد تجوزت، أو تلك الضوابط انتهكت، ولم يكن بد من أن يلتمس طريقاً لحل ذلك الخلاف، ومن أن يلجأ آخر الأمر إلى السلطة القضائية لأن تقطع فيه برأي حاسم».

« وقد قال أحد رؤساء تلك المحكمة يصف عملها «إن الدستور - وهو القانون الأعلى للولايات المتحدة - هو ما تقوله أغلبية التسعة القضاة الذين يؤلفون المحكمة العليا في يوم من الأيام تفسيراً للوثيقة المعروفة بذلك الاسم».

«والمواقع أن الطريقة التي حررت بها الدساتير الأمريكية في النصوص التي تحدد سلطات هذه الحكومات، ووجه مباشرتها لها، جعلت من المستحيل أن تعالج هيئة تشريعية مسألة من المسائل الاجتماعية أو الاقتصادية دون إثارة بحث في صحة التشريع من الناحية الدستورية ، بحيث أصبح الجدل الدستوري ركناً من الأركان الكبرى في الحياة العامة الأمريكية، وأصبح خوف إبطال المحاكم لبعض التشريعات مانعاً من عرضها أو إقرارها، وآل الأمر إلى أن يكون شأن الإبطال شأن معارضة الرئيس Veto».

«ومن جهة أخرى اتخذت المحاكم في تحقيق دستورية القوانين خطة تقوم على أنها لا تقتصر على مناقشة ألفاظها وعباراتها، بل تبحث الوقائع التي يراد تطبيق القوانين عليها للاستيثاق مثلاً من أن تشريعاً يستند إلى حق الحكومة في حفظ الأمن والنظام، وإلى سلطتها البوليسية لا يخل بالقاعدة التي تقضي بأنه لا يجوز أن يحرم شخص من الحياة أو الحرية أو الملك بدون حكم صحيح، أو التي تقضي بأن الملك الخاص لا يجوز أن يؤخذ للأغراض العامة بدون تعويض».

تغول القضاء الأمريكي على سلطة التشريع

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عما اكتشفه الأمريكيون من تغول القضاء الأمريكي على سلطة التشريع :

«وكان من شأن هذه الخطة أن أصبحت المحاكم في الواقع حكماً في استحسان التشريع وملاءمته، وحملت الكثير على أن يروا أنها تجاوزت حدودها الطبيعية، وجعلت من نفسها هيئة سياسية غير مسئولة تستطيع أن تقف في وجه حركة أو تشريع يؤيده الشعب بممثليه الكونجرس والرئيس».

« ونبئت بين وقت وآخر آراء ترمي إلى الحد من سلطان المحكمة التعاهدية، إما بجعل تعديل الدستور أيسر مما هو لإصلاح خطأ المحاكم، أو باشتراك أغلبية خاصة في أحكامها ٦ إلى ٣، أو ٧ إلى ٢، إذ كثيراً ما يهول الناس أن يكون الحكم ببطلان القانون مرجعه أغلبية ٥ إلى ٤، أو بإجازة إعادة إصدار التشريع الذي قضي ببطلانه وجعله صحيحاً بإعادة إصداره كما هو الحال في حق معارضة الرئيس، أو بإدخال تعديلات دستورية ترمي إلى توسيع حق الكونجرس، أو إلى تقييد سلطة المحاكم».

«وأخيراً حاول الرئيس روزفلت في سنة ١٩٣٧ ، حين لقي بعض العنت من إبطال بعض القوانين التي كان يعلق عليها أهمية خاصة في علاج الأزمة التي كانت تعانيها البلاد، أن يعدل تشكيل المحكمة تعديلاً يجيز له أن يضيف إلى المحكمة إلى

جانب كل قاض بلغ السبعين ولم يعتزل، قاضياً آخر، وكان بالمحكمة إذ ذاك ستة قضاة ممن أربوا على السبعين، ولكن واحداً من هذه المشروعات لم يحقق، بل إن مشروع الرئيس روزفلت رفضه الكونجرس وأغلبيته من حزبه. وكان الناس إذا انجلت الغمرة التي أثارت خواطرهم ينسون ما تتهم به المحكمة العليا من شدة المحافظة، بل الرجعية، ويعودون إلى الاطمئنان لها وإلى اعتبارها حصن الحرية، وسياح حقوق الولايات».

طبيعة عمل المحكمة العليا في الولايات المتحدة

و قد جلي الدكتور بدوي فكرة مهمة في الحديث عن طبيعة عمل المحكمة العليا في الولايات المتحدة، وقد حرص في ألفاظه على أن يشير إلى نفي فكرة أن تكون هذه المحكمة قضاء إلغاء، وإنما هي شديدة الحذر في استعمال حق الإلغاء، حتى إنها - على حد تعبيره - تفسر الشك في دستورية القوانين لمصلحة الشارع الذي وضعها:

«على أنه يجب ألا يفهم أن عمل المحكمة قاصر [يقصد: مقصور] على إبطال القوانين، فإن المحكمة العليا حلقة من نظام قضائي أهلي يؤلف من

- محاكم أهلية إقليمية Federal District،
- محاكم متفلة»

« وأغلب القضايا التي تطرح أمام هذه المحاكم لا تنطوي على اعتراض على دستورية القوانين، بل على تطبيق قوانين لا يتنازع المتخاصمون في صحتها الدستورية، ولا تعرض القوانين عرضاً آلياً على المحكمة لإثبات دستورتها، وإنما ينظر في هذه الوجه إذا دفع به أحد المتخاصمين . وقد أقرت المحاكم دستورية أغلب القوانين التي قام بشأنها جدل ولم يبلغ في مائة وخمسين سنة أكثر من خمسين قانوناً، والمحكمة شديدة الحذر في استعمال هذا الحق، وهي تفسر الشك في دستورية قانون لمصلحة الشارع الذي وضعه، فهي تدرأ البطلان بالشبهات، ولا تبطل قانوناً إلا إذا قام لدي أغلبية المحكمة الدليل القاطع على بطلانه».

الازدواج في السلطة الخاصة بالمعاهدات وإبرامها

صور الدكتور عبد الحميد بدوي طبيعة الازدواج في السلطة الخاصة بالمعاهدات وإبرامها، فقرر أن إبرام المعاهدات هو الميدان الذي تتجلى فيه مشاركة مجلس الشيوخ للرئيس مشاركة فاعلة ، بحيث لا يمكن أن يتم إقرار معاهدة لم يشارك مجلس الشيوخ في إقرارها:

«وشأن التشريع شأن التنفيذ يختص به الرئيس، و لكن لا يستقل به، وأهم مشاركة له فيه أن سلطته في إبرام المعاهدات لا تستعمل إلا بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، وبأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين، والإشارة إلى المشورة تبرر اشتراك مجلس الشيوخ لا في إقرار المعاهدة بعد المفاوضة فيها وإبرامها، بل في أثناء المفاوضة نفسها، والواقع أن قدر هذا الاشتراك مرهون بشخص الرئيس ومكانته، والظروف السياسية، على أن العرف جري بأن يكون ثمة اتصال بين الرئيس ورئيس لجنة الشؤون الخارجية وأعضائها».

«ولاريب في أن سلطة مجلس الشيوخ في هذا الشأن لا يُستهان بها، ويكفي مثلاً على أهميتها ما جري في معاهدة فرساي، على أن عدد المعاهدات التي رفضها المجلس ليس كبيراً، وربما كان أغرب من الرفض أن مجلس الشيوخ يعدل معاهدة فيترك الرئيس بين أن يطرح أمرها نهائياً، أو أن يستأنف المفاوضة على أساس التعديلات التي يقترحها المجلس».

البرلمان يشارك الرئيس الولايات المتحدة في «التعيينات»

شارف الدكتور عبد الحميد بدوي الحديث عن مجال آخر يشارك فيه البرلمان (مجلس الشيوخ) رئيس الولايات المتحدة في سلطته التنفيذية وهو «التعيينات»:

«ومن مشاركة مجلس الشيوخ في شؤون التنفيذ حقه في التعيينات، والأصل أن اشتراك المجلس قاصر [يقصد: مقصور] على الموظفين الذين سميت وظائفهم في الدستور وهم السفراء، والوزراء المفوضون، وقضاة المحكمة العليا، أما مَنْ عداهم، فالأمر في سلطة التعيين أو الإقرار متوقف على ما تقضي به القوانين التي أنشأت وظائفهم، وهي تكل الأمر تارة إلى الرئيس وحده، وهو النادر، وعدد غير قليل منها يترك لرؤساء المصالح».

«ولكن أغلب هذه الآن خاضع لقيود التوظيف، وشروط المسابقة، وهي قيود فرضها الكونجرس والرئيس على نفسيهما، وما بقي من الوظائف كوظائف رؤساء المصالح وأقسامها الكبرى، وأعضاء اللجان، والوظائف المحلية الكبرى التابعة للحكومة الأهلية، هو الذي يشترط فيه موافقة مجلس الشيوخ».

«وقد انتهى العرف إلى أن الموافقة على التعيينات الخاصة بالموظفين الأهليين في الولايات المتحدة، هي موافقة الشيخ أو الشيخين في الولاية، لأن المجلس جري على مجاملة كل عضو بالوقوف إلى جانبه في كل ما يعني الولاية التي انتخب عنها».

الكونجرس مصدر السلطات الإدارية وللرئيس منفرداً حق العزل

لفت الدكتور عبد الحميد بدوي النظر إلى أن الكونجرس أصبح مصدر السلطات الإدارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع هذا فإن للرئيس الأمريكي سلطات واضحة أنشأها النص على اختصاصه بمفرده في عزل الموظفين، كما أنشأتها طبيعة وزارتي الخارجية والحرب:

«ويتصل بهذا الموضوع أمر تنظيم فروع الإدارة، ونزعة الكونجرس فيه أنه من شئونه هو، وأنه مصدر السلطات الإدارية، إذ كان هو الذي ينظمها، وهو الذي يحدد بالقوانين الخاصة بها عدد الوظائف ومرتباتها، وسلطة التعيين فيها، وقد أيدت المحاكم صحة اختصاص الكونجرس بذلك».

«وبذلك جعل القانون الخاص بإنشاء وزارة الخزانة ووزارة البريد وزيريهما مسئولين أمام الكونجرس، في حين جعل القانون وزيرى الخارجية والحرب مسئولين أمام الرئيس لغلبة الصفة السياسية عليهما، على أن ما قضي به الدستور من أن على الرئيس أن يراعي أن القوانين تنفذ بدقة، وما خوله إياه من حق تعيين الموظفين، وما رتب على ذلك من أنه صاحب الحق في عزلهم بمفرده، ولو كان تعيينهم مرهوناً بتصديق مجلس الشيوخ، كل ذلك جعل للرئيس حق الإشراف والتوجيه في شئون الإدارة حتى بالنسبة لمن جُعل من الوزارة مسئولاً أمام الكونجرس ولم يعد من ينازع حقه في ذلك . وقد ساعد على ذلك دقة العمل في فروع الإدارة، وتشعبه، وضرورة الوحدة والتناسق فيه، مما جعل الكونجرس يستكثر من منح الرئيس تفويضاً واسعاً في تنفيذ السياسة التي ترسمها القوانين».

«في (السنين العشر) الماضية استفاضت الأمثلة على مثل هذه السلطة، وبذلك أصبحت إدارة أعمال الحكومة الأهلية أمراً مشتركاً بين الكونجرس والرئيس يحدد الأول نوع العمل الذي يباشر، والنظام الذي يباشر به، ويباشر الثاني مشاركة مجلس الشيوخ في التعيينات في الوظائف مهمة اختيار الموظفين، وتوجيه عملهم، والإشراف عليه».

توازن السلطات الثلاث يكفل امتناع الاستبداد وامتناع الفوضى

وصل الدكتور عبد الحميد بدوي بعد هذا كله إلى التأكيد على ما اكتشفه في النظام الأمريكي من توازن السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو السلطات الثلاث، بما يكفل امتناع الاستبداد من ناحية، وامتناع الفوضى من ناحية أخرى:

«وهكذا نجد التشريع والتنفيذ والإدارة قسمة مضبوطة موزونة بين سلطتين، أو ثلاث، تكفل لها السلامة والنجاة من الاستبداد من ناحية، ومن الفوضى من الناحية الأخرى، وإذا كان واضعو الدستور لم يحرصوا على أكثر من أن يوفرُوا للحكم فضيلة سلبية، فقد وفقوا آخر الأمر إلى أن يجعلوا ذلك الحكم من الوجهة الإيجابية أيضاً حكماً صالحاً يحقق للفرد حريته، ويهيئ له في يسر ورفق أسباب العمل والطموح، ويؤء الأمة تلك المكانة العليا التي تشغلها بين الأمم. وذلك كله بفضل حسن الاستعداد السياسي الذي شهد به للأمة الأمريكية بريطانيون أمثال بري وباجهوت وجلادستون وغيرهم من أقطاب الفقه الدستوري والسياسة».

دقة حديثه عن طبيعة السلطة القضائية في الولايات المتحدة

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عن طبيعة السلطة القضائية في الولايات المتحدة حديثاً دقيقاً ظهر فيه أثر تعمقه في دراسة وفهم النظم القضائية الأوروبية من ناحية، وأمانيه المتعلقة بالسلطة القضائية المصرية من ناحية أخرى:

«... وتكاد السلطة القضائية تكون السلطة الوحيدة التي حصرت في أيدٍ واحدة هي أيدي القضاة، نعم يتولى الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ تعيين القضاة، ويتولى هو والكونجرس وضع نظام المحاكم والإجراءات فيها، ويحدد هيئة موظفيها».

«لكن سلطة القضاء بيد القضاة وحدهم لا شريك لهم فيه، ولا رقيب عليهم، وبالرغم من أن دستور الولايات جعلهم في مهبط رياح السياسة، وفي ملتقى تياراتها المتضاربة، ومن أنهم تعرضوا لنقد شديد، وحملات عنيفة، فقد ظل احترام القضاة وإجلالهم ديناً وديناً للأمريكان. ولم يعرف أن أحداً منهم ارتقت إليه شبهة أو اتسم بغير الوقار والهيبة حتى لا تسبق وظائفهم في الكرامة غير وظيفة الرئيس».

دساتير الولايات متأثرة بصيغة التعاهد

لم يغفل الدكتور عبد الحميد بدوي الحديث عن دساتير الولايات المختلفة، وطبيعة هذ الدساتير المتأثرة بطبيعة الولايات المتحدة، وهي صيغة التعاهد:

«وليس الدستور التعاهدي وحده هو كل النظام السياسي للولايات المتحدة، فإن من أجزاء هذا النظام المهمة دساتير الولايات المختلفة، وهي ثمانية وأربعون، ويدرك الإنسان أهمية هذه الدساتير إذا عرف مدي السلطة التي احتفظ بها لحكومات الولايات، والولايات تختلف أحوالها جد الاختلاف». فإلى جانب ولايات يبلغ عدد سكانها اثني عشر مليوناً، أو عشرة، أو ثمانية، أو سبعة، سبع وعشرون ولاية يبلغ

عدد سكانها بين المليون والستة ملايين، وخمس عشرة بين ١٠٠ ألف ومليون، وإلى جانب ولاية مساحتها ٢٦٥ ألف ميل مربع، ولاية لا تتجاوز ألفاً إلا بقليل، وست تتراوح مساحتها بين الألفين والعشرة، ومن الولايات ما كبرت [مساحته] وقل عدد [سكانه]، وتختلف الولايات في أمور أخرى شتى، مثلاً من حيث تأليف السكان الجنسي، أي من حيث فارق اللون، أو من حيث العنصر الأجنبي، أو من حيث الدخل والثروة، ولكنها مع ذلك كلها سواسية في الحقوق، وبذلك لا هوان لأي دستور من تلك الدساتير».

«ولكل ولاية هيئة تشريعية منتخبة لمدة هي في الغالب سنتان، وتتكون هذه الهيئة في كل الولايات عدا واحدة (نبراسكا) من مجلسين يسميان عادة: مجلس شيوخ، ومجلس نواب، وينتخب عادة أعضاء المجلس الأكثر عدداً باقتراع الدائرة، وعلى أساس عدد السكان، وفي ٤١ ولاية تجتمع هذه الهيئات مرة كل سنتين، ٣٣ منها في السنين الفردية، وثمانية في السنين الزوجية، هذا إلى الاجتماعات غير العادية التي قد يدعو إليها الحاكم، وفي ولاية تجتمع الهيئة مرة كل ٤ سنين، وفي ٦ مرة كل سنة، واجتماع أغلبها (٤٦) في شهر يناير، وطول الاجتماع عادة ستون يوماً».

«واختلاف نظام الاجتماع كثيراً ما يجعل من المتعذر جمع هذه الهيئات للنظر في تعديل دستوري في وقت معين، اللهم إلا إذا رأى عدد كبير من الحكام عقد اجتماعات غير عادية، وبذلك تقتر فوراً الرأي، أو يزول داعي الاستعجال الذي يكون سبباً فيه، والعرف أن التعديل الدستوري يترتب به لتصديق الهيئات التشريعية عليه زمن طويل يقدر في أغلب الأحوال بسبع سنين».

حكام الولايات: اختصاصاتهم، وحصانتهم

ناقش الدكتور بدوي طبيعة دور حكام الولايات، وعن اختصاصاتهم، وعن إسهامهم في النظام الأمريكي، وعن الحصانة المتاحة لهم أمام البرلمانات المحلية:

«وفي كل ولاية حاكم Governor ينتخب لمدة أربع سنين في ٢٤ ولاية، ولسنتين في ٢٣، ولثلاث في واحدة، ومركزه في الولاية شبيه بمركز رئيس الجمهورية في الحكومة الأهلية، فهو رئيس السلطة التنفيذية غير مسئول أمام السلطة التشريعية إلا بطريقة الاتهام الخاصة. وكثيراً ما يقع أن يكون الحاكم من حزب غير حزب الأكثرية في الهيئة التشريعية، كما هو الحال في نيويورك، حيث الحاكم عادة ديموقراطي، في حين أكثرية الهيئة التشريعية جمهورية، أو أن يكون من حزب الأكثرية ولكن من جناح آخر. ولذلك يكثر رفض اقتراحات الحاكم في شؤون التشريع واعتراضه على

التشريعات التي تقرها الهيئة التشريعية، ولا سبيل لحل الخلاف (إلا) بعزل الحاكم، أو بحل المجلسين، وكما يقع مثل ذلك في الحكومة التعاهدية ويعالج بمختلف وسائل الإقناع والتأثير، يعالج كذلك في الولايات».

خصائص التقسيم الإداري

استعرض الدكتور عبد الحميد بدوي خصائص التقسيم الإداري دون أن يسميه بهذا الاسم، وإنما استخدم تعبيراً قريباً من الترجمة الحرفية لمعنى التدرج للأدنى:

«وفيما دون الولايات حكومة الأقاليم Counties والمدن، وفي الولايات المتحدة من الأولى ما يزيد على ثلاثة آلاف، وكل ولاية حرة في تقسيم أرضها إلى ما تشاء من الأقسام، وكالولايات تختلف الأقاليم في المساحة والأهمية، ويتولى شؤونها عادة موظفون منتخبون أهمهم District Attorney المدعي العام للإقليم، و Sheriff بيده الشرطة، والسجون، والقاضي، كذلك تختلف المدن في المساحة والأهمية، ومدينة نيويورك فيها وحدها خمسة أقاليم».

«ويكثر الاختلاف في نظم الحكم في المدن، وقد جربت تجارب عدة طول الجيل الماضي لمحو الرشوة، ولتأمين حسن الإدارة، وأكثر الصور شيوعاً في إدارة المدن أن يكون على رأسها عمدة منتخب يشبه في مركزه حاكم الولاية، ورئيس الجمهورية، والعمودية في المدن الكبرى منصب خطير الشأن، وقد يكون سلباً للمناصب العليا، وقد أخذت بعض المدن بنظام تعيين مدير للبلدية موظفاً ثابتاً ذا مرتب. والسلطة القضائية في الولايات منظمة على غرار القضاء في الحكومة الأهلية، وإلى جانب ما تختص به المحاكم من النظر في القضايا العادية، مدنية أو جنائية، تقضي المحكمة العليا في كل ولاية في أمر دستورية القوانين التي تصدرها اللجان التشريعية في الولاية».

دور الحزبين الكبيرين في التعاقب على السلطة

كان الدكتور عبد الحميد بدوي يري أن الحديث عن النظام السياسي الأمريكي لا يستقيم بدون الحديث عن الحزبين الكبيرين، ودورهما في التعاقب على السلطة على مدي الفترة من ١٨٦١ وحتى كتابته لبحثه، أي على مدى ٨٠ عاماً أو السنوات الأربعين الأخيرة من القرن التاسع عشر، والسنوات الأربعين الأولى من القرن العشرين: «جاءت في سياق هذا الحديث إشارات عدة إلى الحزبين الجمهوري، والديموقراطي، ولا يكون الكلام عن النظام السياسي للولايات المتحدة كاملاً بدون بيان موقع الحزبين من ذلك النظام. و يسهل على من يتقصى تفاصيل ذلك النظام أن

يدرك أهمية الانتخابات في الحياة العامة الأمريكية، فإنه فضلاً عن عمليات انتخاب رئيس الجمهورية، ووكيلها، وأعضاء الكونجرس، تجري عمليات أيضاً لانتخاب حكام الولايات، وهيئاتها التشريعية، ومجالس المدن والأقاليم، وموظفيها المنتخبين العديدين، وكثيراً ما يسبق الانتخابات نفسها انتخابات ابتدائية لاختيار مرشحي الحزب، فلولا أن الأحزاب تقوم على تنظيم هذه العمليات، وتنفع في أنصارها النشاط اللازم لمباشرتها، وتهيئ لهم أسباب العلم والتميز التي تمكنهم من القيام بواجبهم، لما دار هذا الدولاب الكثير الأجزاء والآلات دورته المرسومة».

الاقتصار على حزبين كان نعمة على النظام السياسي الأمريكي

ويميل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى القول بأن الاقتصار على حزبين كبيرين كان نعمة كبرى على النظام السياسي الأمريكي: «ونظام الأحزاب نظام شديد التركيب، وقد أصبح القانون يعرفه ويبنى عليه عمليات الانتخاب، وبهذا الإدماج زال كثير من المفاصل التي كانت شائعة فيها، واقتصار عدد الأحزاب على اثنين في جميع الولايات من مظاهر التوفيق الكبرى في الحياة السياسية الأمريكية . وفضل هذا النظام فيها أنه يؤكد الوحدة القومية، ويعجل تمثيل العناصر الأجنبية، ويخفف من حدة تعارض المصالح الاقتصادية التي ينظم الحزب أنواعها المختلفة، ويخلق نوعاً من التنسيق، ووحدة الاتجاه، أو اشتراك النظر في أعمال الموظفين المنتخبين، يقوم مقام الرئاسة الإدارية بالنسبة للموظفين المعينين».

طبيعة النظام التراتبي في الحزبين الكبيرين

استعرض الدكتور بدوي طبيعة النظام التراتبي في الحزبين الكبيرين، فقال: «وهو طبقات بعضها فوق بعض، أدناها الخلية الأولى يقوم عليها عامل انتخابي، وتليها خلية أكبر تقوم عليها لجنة، وهكذا ينتهي الأمر في الولاية إلى جمعية الحزب ولجنته. وللحزب لجنة أهلية تدعو كل أربع سنين جمعية مندوبي الحزب عن الولايات، ويبلغ عددهم نحو ٤٠٠، في الصيف الذي يسبق انتخاب الرئيس، ومهمتها اختيار الموضوع الذي يجري عليه الانتخاب، واسمي المرشحين للرئاسة والوكالة، وهم هؤلاء المندوبين أن يختاروا اسماً يستطيع أن يؤلف قلوب أقسام الحزب وشعابه المختلفة، ويقدر له كسب الجهات المهمة النزعة، وكما أن حكومات البلاد ذات نظام تعاهدي، فالأحزاب كذلك تعاهد بين شعب الحزب في الولايات، وهذه بدورها تعاهد بين شعب الحزب في المدن والأقاليم، ونظراً لما كانت تقتضيه إدارة هذه الآلة الضخمة من انقطاع عدد كبير من الأشخاص لهذا العمل، ووجوب جزائهم عليه، فقد كان مدار هذا الجزاء ما يهيئه النصر من أسلاب الوظائف».

اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالوظائف العامة

ألقى الدكتور عبد الحميد بدوي الضوء على اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالوظائف العامة وحظ القيادات الحزبية منها: «على أنه كانت في الولايات المتحدة نزعتان لم تفتأ تتعارضان، نزعة لجعل الوظائف دائمة على أساس الجدارة والاستحقاق، وأخرى لجعلها انتخابية، ولم تزل النزعة الأولى تقوي على مدي الزمن ونقل المفاصد التي كانت شائعة في الانتخابات».

تعاقب الحزبين ومناطق تأثيرهما

تأمل الدكتور عبد الحميد بدوي في تعاقب الحزبين ومناطق تأثيرهما: «والحزبان الجمهوري والديموقراطي قائمان منذ سنة ١٨٦١، وهما وليدا أحزاب سبقتهما كانت لها أسماء أخرى، وجعلت تتداول الحكم منذ صدور الدستور، وقد ظل الأول في الحكم منذ تلك السنة إلى سنة ١٩١٢ (فيما خلا فترتين ١٨٨٥ - ١٨٨٩، و١٨٩٣ - ١٨٩٧) ومن سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٣ ومعقل الحزب الأول في المناطق الزراعية في الشرق والغرب الأوسط وولايات اليا سيفيكي، وفي المناطق التي تغلب عليها الأعمال المالية والصناعية. ومعقل الحزب الآخر الجنوب والمناطق الجبلية والمدن الكبرى في الشمال والشرق. وللولا الحزبي في مختلف المناطق تقاويم معروفة، فمنها الثابت، ومنها المتغير، و (يكون) أحر القتال على الولايات غير الثابتة على ولاء معين. وقد كان سلف الحزب الديموقراطي أقوى الحزبين من سنة ١٨٠٠ إلى سنة ١٨٦٠، وقد عاد إلى قوته منذ سنة ١٩٣٣، وهو الحزب الذي بيده مقاليد الحكم منذ ذلك العهد».

الاتجاهات العامة للحزبين وقابليتها للتطور مع الزمن

لخص الدكتور عبد الحميد بدوي ما شاع عن الاتجاهات العامة للحزبين، مشيراً إلى قابلية هذه التوجهات للتطور مع الزمن: «ولا يفرق بين الحزبين اختلاف (قطعي) في المبادئ التي يعتنقانها، أو في المصالح الاقتصادية التي يمثلانها ويعملان على حمايتها، وما كان لحزب أن يجد طائفة واحدة منها تصلح لمثل هذا البلد الضخم، وإنما الحزب محالفة وولاء بين جماعات تربط بينهم مصالح مشتركة، ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم»

" وقد عرف عن الحزب الجمهوري تشييعه للتعريفات العالية، ولحرية استعمار الأراضي، وأنصاره لذلك كثيرون في الشرق الغني بصناعته، وفي الغرب، ولم يكن يخرج من الحكم إلا عند استحكام الضيق والشدة، وقد أصبح له طابع المحافظين.

وكان الحزب الديمقراطي يلي الحكم في أوقات الشدة ، حيث يكون في حاجة إلى اتخاذ إصلاحات قوية، لذلك أصبح له طابع الأحرار».

«وربما كانت هذه الفوارق متصلة بتاريخ الحزبين، ولكنه يكون من الإسراف أن يوسم الحزبان باسم المحافظين والأحرار، فإن في كل منهما جناحاً محافظاً وآخر حراً . ورابطة الولاء الحزبي قوية، خصوصاً فيما يتعلق بالانتخابات، ولا يغفر الخروج عليها، وإن غفر لأعضاء الحزب فيما بين انتخابين أن يعضدوا مشروعات الحزب الآخر. وقد أخفقت محاولات إنشاء أحزاب أخرى أو حزب عمال، وربما آثرت نقابات العمال وغيرها من الجماعات الكبرى التي لا تستطيع انتزاع الحكم بقوتها وحدها ، أن تكون قوات ضغط تنضم إلى أي الحزبين المتعارضين لتتظفر بما تستطيع الحصول عليه منه».

دور الدستور في تحقيق النجاح الساحق للنظام السياسي الأمريكي

حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على أن يؤكد على المعنى الذي أراد كتابته البحث من أجل إثباته، وهو دور الدستور في تحقيق هذا النجاح الساحق والدائم للنظام السياسي الأمريكي:

«وقد آن لنا بعد هذه الجولة القصيرة بين أركان النظام السياسي في الولايات المتحدة، أن نلقي نظرة عامة على هذا النظام لنستخلص سر قوته ونجاحه. وأني تلقي هذه النظرة لا ترتد إلا بالنتيجة التي قدمناها بين يدي هذا الحديث من أن ذلك السر هو الدستور الأمريكي».

«وليس من شأن هذا الحديث أن يعرض لتحليل نفسية الأمريكي، وعقليته، ولكنكم تعلمون أن روح الجماعات فاعلة في خلق النظم السياسية وتطورها منفعة بها، وبهذا القدر وحده، ومن هذه الناحية وحدها، نحتاج لأن نضع الدستور موضعه الحق في التاريخ السياسي الأمريكي».

«ولاشك أولاً في أن الدستور كان نتيجة لازمة لطبائع الأمريكان الذين ثاروا على إنجلترا، ولضرورات حياتهم، فإن ما ألفه الأمريكي قبل الاستقلال في مختلف المستعمرات في سبيل استفتاح أبواب الرزق، واستغلال موارد الأرض، من الحرية منفرداً، ومن الحكم الذاتي مجتمعاً، كان جديراً بأن يفضي به إلى النظام التعاهدي، بل لم يكن أي نظام آخر يصلح لذلك البلد الضخم، ولقد كان واضحاً أن بين وحدات هذه المستعمرات من التباين ما يجعل كلاً منها هيئة سياسية قائمة بذاتها، وأن بينها من التجانس ما يجعل لها مصالح مشتركة يجب أن تقوم عليها حكومة واحدة، وأن

استحداث رباط بين الحكومات والحكومات من شأنه أن يوفر القوة للأولي، والأمن والحرية للثانية. والتاريخ السياسي للولايات المتحدة مستفيض بالجذب والشد، والجزر والمد بين الولاءين، الولاء للحكومة الأهلية، والولاء لحكومات الولايات، فماذا كانت النتيجة؟ بالرغم من كل ما جري من جدل واقتتال توازناً بين هذه وتلك أرضي الجميع ومضي بالأمة قدماً في سبيل الرخاء والتقدم، والفضل في ذلك كله للدستور الذي قسم ووزن فأحسن القسمة، وأحكم الميزان».

الدرس الذي ينبغي أن نخرج به في مصر

تناول الدكتور عبد الحميد بدوي الحديث عن الدرس الذي ينبغي أن نخرج به في مصر من تأمل هذه التجربة الناجحة:

«وأول ما يعني في وثيقة الحكم أن نبني حكماً ثابتاً يقوي على تيارات الرأي المعارضة، ولا يتخذ فريق سلاحاً لنفسه على فريق، بل يؤلف مزاجاً معتدلاً ويكون لا ليناً يسير من أجل تيار، ولا جامداً يصد كل تطور أو نشاط، وقد كان الدستور ذلك كله، فإن التعديلات التي أدخلت عليه لم تكن بالسريعة ولا بالبطيئة، وقد ظن بعد التعديلات التي أدخلت عقب الحرب الأهلية أنه أصبح جامداً ، فإذا به بعد ١٩١٣ يلين ويساير الزمان، وقد أخذت عليه زلة حظر المسكرات، ولكنها حمى الحرب العظمي السابقة . ويكاد يكون صحيحاً أن الدستور لم يوضع وضعاً، بل هو نبت ونما وترعرع، وبالرغم من أنه مولداً ونشأة ديموقراطي الطبيعة، وبالتالي يستمد مائه وهواه من الانتخاب، فقد كان الانتخاب في أول أمره قاصراً [يقصد: مقصوراً] على طبقات معينة حتى إذا اتسع التعليم والإدراك العام، اتسع معه، ولذلك كان سير النظم السياسية رقيقاً متندداً».

الإيجابيات التي نجت الولايات المتحدة من الاضطرابات السياسية

أشار الدكتور عبد الحميد بدوي إلى عدد مهم من الإيجابيات التي مكنت الولايات المتحدة من أن تنجو من الفتن والاضطرابات السياسية: «وقد حمى الولايات المتحدة من الفتن والاضطرابات بوجه عام أن الأمريكيين يجمعون إلى النزعة الفردية Individualists، وإلى روح الابتكار Initiative، يجمعون إلى هذين الميل إلى المحافظة، واحترام القانون، ولم تبلغ السياسة منهم مبلغ المرض، أو الهوية المستمرة، بل خصوا حياة الأعمال بأكبر قدر من نشاطهم واهتمامهم، وتري أكثر اشتغالهم في موسم الانتخاب للرئاسة، أي سنة أشهر كل أربع سنين . وشاعت ظروف الحياة الأمريكية ألا تكون أمريكا بلد طبقات، يسر ذلك سهولة انتقال الناس من بلد

لآخر، ومن ولاية لأخرى، وكثرة اختلاف المصالح باختلاف المواقع الجغرافية، وتعدد أنواع الملك ودرجاته، فالعمل نفسه نوع من الملك، وفي الزراعة والصناعة والتجارة الصغير والمتوسط والكبير، وأصحاب كل درجة لكل نوع عدد عظيم، ولكثير من هؤلاء جماعات تجعل عند الاقتضاء من ضعفها قوة . كل أولئك من شأنه ألا يجعل شيئاً يراد به حكم هذه المصالح المتعارضة يكون حقاً مطلقاً، أو يكون باطلاً كله، وأن يجعل السبيل الوحيد في سياسة الأمور في تلك الحياة الزاخرة، هو التوفيق، والحلول الوسطي، وأن يجعل الحكم في كل هذه الشؤون هو الرأي العام».

خلو أمريكا من نظام الطبقات كان من وسائل سعادتها

نجح الدكتور عبد الحميد بدوي في أن يشير إلى حقيقة مهمة ، وهي أن أمريكا تخلو من نظام الطبقات، وأن هذا الخلو كان من وسائل سعادتها: «إذا عرفت هذا وعرفت أنه إلى جانب الأسباب التي تقدم ذكرها عن خلو أمريكا من نظام الطبقات، عملت أمور عدة طوال السنوات المائة والخمسين الماضية على توحيد عناصر هذه الأمة كالأحزاب السياسية، والصحافة، وتطور الشؤون الاقتصادية، واختراعات العلم من سيارات، وإذاعة لاسلكية، أدركت ما كان للدستور، الذي حمى بالحرية والمساواة، من شأن فيما وصلت إليه أمريكا من مجد وقوة، وأمنت بأن الدستور نوع من الملكية يحق للأمريكيين أن يحبوها ويطيعوها».

تمسك الولايات المتحدة بالحرية والمساواة على نحو غير مسبق

ضرب الدكتور مثلاً بارزاً على تمسك الولايات المتحدة بالحرية والمساواة على نحو غير مسبق: «والحق أن الدستور لم يكتف بأن أقام أسس النظم السياسية على الحرية والمساواة، كما فعل كثير غيره من الدساتير، بل هو جعل منهما حقيقة واقعة يحسنها الفرد والولاية في كل مظاهر الحياة، ومكنه دائماً من أن يدافع عنها، ويظفر بها مهما يكن خصمه، ومهما يكن سلاح ذلك الخصم. وهل أبلغ في الإشادة بذكر الحرية والتنويه بها من أن الرئيس روزفلت حين يرسم أغراض الحرب يذكر من بينها الحرية من الخوف، والحرية من العوز، والكلام عن الحرية هنا على سبيل المجاز، وفي الحق ليس الخوف أو العوز من قيود الحرية بالمعنى المألوف، وإنما قصد أمن الإنسان من الاعتداء، وسعيه إلى مستوي من الكرامة والرخاء، ويراهما الرئيس من صور الحرية، لأن الخوف والعوز على أي حال قيدان باطنان، يحدان من نشاط الإنسان، ولأن الدستور علّمه وعلم الأمريكيين أن الحرية بمعناها الصحيح جديرة بأن تكفل الأمن والرخاء، وأنها رمز الإنسانية، وخالصة الآمال، وغاية الوجود».

الفصل الثامن عشر

تاريخه للقانون الإداري المصري

د. بدوي استوفى حظه من كتابة تاريخ العلم الذي يعمل به

استوفى الدكتور عبد الحميد بدوي حظه من القدرة على كتابة تاريخ العلم الذي يعمل به، وهي القدرة التي لا يمكن للعالم في رأينا أن يصل إلى الذروة من دون أن يبدع فيها، فمن خلالها تظهر قدرته على فهم تطور العلم وتقدمه، واضطراده في سبيل الارتقاء والمنهجية.

ومن حسن حظ الدكتور عبد الحميد بدوي أنه كان قد استوفى حظه موفقا ومعما من ممارسته للقانون والتشريع والإفتاء في وطنه، واتساع هذه الممارسة، وقد جعلته (هاتان الفضيلتان) قادراً على أن يستشرف جزئيات البحث التاريخي بثقة وأمانة.

لكن الذي لاشك فيه أن تكوين الدكتور بدوي العقلي كان أكبر عون له على النجاح في صياغة آراء ذكية في التاريخ لمؤسسات القضاء، وتطور القضاء الإداري في وطنه على سبيل المثال، ولعل هذا يتضح بصورة خاصة في المقالة المتميزة التي كتبها للعدد الأول من مجلة «مجلس الدولة» وجعل عنوانها: «تحول لجنة قضايا الحكومة إلى مجلس الدولة»، وناقش فيها التطورات التي مر بها القانون الإداري، حتى وصل إلى أكبر نجاح حققته مصر في هذا الميدان، وهو إنشاء مجلس الدولة.

تدلنا هذه المقالة على عناية الدكتور عبد الحميد بدوي بالتفاصيل التاريخية، وقدرته على صياغتها على نحو ذكي قادر على أن يرتب من الظواهر ما يصنع به علماً وتاريخاً، وهو أفضل ما يرجي من المعاصرين حين يكتبون التاريخ.

إنشاء مجلس الدولة كان إحقاقاً و لم يكن مجرد تشبه

يبدأ الدكتور عبد الحميد بدوي فيقول: «لم يكن إنشاء مجلس الدولة ونقل عمل لجنة قضايا الحكومة له مجرد تشبه بصورة فضلي مما جاءت به المثل القانونية، أو رغبة في إتمام النظم الفرنسية التي درج الشارع التركي والمصري منذ بدء عهد «التنظيمات» على الأخذ عنها، بل كان إحقاقاً لا بد منه لكلمة القانون Rule of Law فيما يتصل بعلاقات الحكومة بالأفراد أو الموظفين، وعملاً أن أوانه على تحقيق صورة من صور التربية السياسية، تقوم على تنبيه الناس إلى حقوقهم، وتمكينهم من

اقتضائها على الوجه الأمثل، بل خاتمة لسيرة تاريخية طويلة جاءت في مياعدها المرسوم، ولعلها تأخرت عنه قليلاً».

«ولم تخل تلك السيرة من الطرافة أو المفاجآت، فقد ترددت بين الإنشاء والإلغاء، والطفرة والتدرج، والتوسيع والتضييق، وانتهت إلى نظام لم تزل تعمل فيه يد النقص والتعديل، لتكيفه بما يتفق وصور الحياة المصرية، وما تجري به أصول الحكم، ونزعات السلطان، وموافقات العمل، ولن تزال كذلك حتى يستقيم الأمر، ويصير إلى وضع مرض».

مصر في قضايا الحكومة حذو إيطاليا لا حذو فرنسا

«بدأ نظام أقسام القضايا أثراً لإنشاء المحاكم المختلطة، استتبعه النظام الجديد، فقد قضت المادة العاشرة من لائحة ترتيب هذه المحاكم باختصاصها بالقضايا التي ترفع بين الحكومة أو المصالح، أو دائرة سمو الخديو، أو أعضاء أسرته والأجانب، وحددت المادة ١١ ما تملكه تلك المحاكم وما لا تملكه في هذا الشأن، ذلك أن الإصلاح القضائي أثر اتخاذ النظام الذي استحدثه قانون ٢٠ مارس سنة ١٨٦٥ في إيطاليا، وكان شبيهاً بما يجري في بلجيكا وبريطانيا، بإحالة هذا النوع من المنازعات على المحاكم العادية، دون النظام الفرنسي الذي يجعلها من اختصاص محاكم إدارية، فافتضى ذلك أن تكون للحكومة هيئة من جنس ونوع الهيئة الجديدة، لتتولى النيابة والدفاع عنها أمام تلك المحاكم. وكان من ضرورات هذا التلازم أن يراعى في اختيار هذه الهيئة أن تكون من الأجانب، يتعاقد معهم لخمس سنين، وهي المدة التي حصل (يقصد: ما نعبر عنه الآن بلفظ: تم) الاتفاق عليها بالنسبة للمحاكم المختلطة».

تاريخ الخطوات التنفيذية لفكرة قضايا الحكومة

ويروي الدكتور عبد الحميد بدوي الخطوات التنفيذية (للاخذ بفكرة قضايا الحكومة) التي لجأت إليها الحكومة في ذلك الحين فيقول:

«استدعت الحكومة أربعة من كبار رجال القانون، اثنين من إيطاليا وآخرين من فرنسا، وألفت منهم هيئة سمتها قوميتيه قضايا الحكومة، أو هيئة قضايا الحكومة Comite de Conseils d'Etat، ويلاحظ أن كلمة Etat لم تكن تترجم بكلمة الدولة، بل الحكومة، وظل العرف يجري بذلك زمناً طويلاً، عين هؤلاء المستشارون في سنة ١٨٧٥، وفي ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ [أي فيما] بين افتتاح المحاكم المختلطة وجلساتها الأولى صدر ديكريته يؤيد ذلك التعيين المؤقت، ويحدد اختصاصهم».

«أشار الديكرينو في ديباجته إلى القضايا القائمة بين الحكومة والأجانب، وإلى أن الدفاع عن مصالحها أمام المحاكم الجديدة يجب أن يعني به عناية جديّة، وإلى أنه من أجل ذلك اختيرت لجنة المستشارين المتقدم ذكرها، كذلك أشارت تلك الديباجة إلى أن تجنب القضايا ليس دون الترافع فيها أهمية، وأنه يجب لذلك أن يكون إلى جانب اختصاصهم بالنيابة والدفاع عن الحكومة اختصاص لا يقل عنه أهمية، وهو إبداء الرأي من الناحية القانونية فيما تباشره الحكومة من الأعمال والتصرفات، وما يجري بينها وبين الأفراد من العلاقات».

كيف تأكد احتذاء مصر لإيطاليا في قضايا الحكومة

رأينا أن الدكتور عبد الحميد بدوي ذهب إلى القول الصريح بأن مصر في تأسيسها لنظام قضايا الحكومة حذت حذو إيطاليا لا حذو فرنسا، وهو يعود فيؤكد على هذا بما وجده في نصوص القوانين وطبيعة الممارسة فيقول:

«احتذت مصر حذو إيطاليا، فإن اختصاص المحاكم الإيطالية بالنظر في أعمال الإدارة التي تقع مخالفة للقوانين واللوائح وأثرها في انتهاك حقوق الأفراد، قد استتبع تعيين هيئة من محامي الحكومة للدفاع عنها أمام المحاكم، ورأت أن تحوط هذه الهيئة بالنظر لعلو مستوي المحاكم المختلطة بما يجب لها تلقاء تلك المحاكم من علو للمرتبة، ومن الاستقلال، وقيل في ديباجة الديكرينو إنه لا يسع أولئك المستشارين أن يسطعوا بواجباتهم على وجه مفيد حقاً إلا إذا حقق لهم الاستقلال الشخصي، وأنه لذلك يجب أن يكون للجنة استقلال ذاتي».

« وقد وضعت اللجنة تحت إشراف ناظر الحقانية وأجاز الديكرينو تعيين نواب للمستشارين بناء على طلبها بقرار من ناظر الحقانية، وجعلت رئاسة اللجنة لجميع أعضائها على التوالي كل شهر، كما جعل لها وضع لائحتها الداخلية بتصديق ناظر الحقانية. وضعت أحكام مفصلة ترمي لتأييد حرية كل من المستشارين في الاضطلاع بمسئولياتهم ولتضامنهم جميعاً معاً، فإن كل مستشار يكون مقررراً للمسألة التي أحيلت إليه، فإذا كانت من المنازعات القضائية حرر المستشار رأيه بعد تداول زملائه معه فيه، ووقع عليه مع الرئيس، أو كانت من الآراء التي تطلب إلى اللجنة، فإن الرأي الذي يحرره المقرر يوقع عليه جميع الأعضاء، فإذا لم يكن الرأي بالإجماع أشير إلى ذلك وإلى رأي الأقلية والأسباب التي بني عليها. وإذا كان يجب متابعة مسألة لدي اللجان أو المحاكم أو محكمة الاستئناف، عهد بذلك إلى المقرر يعاونه في الجلسة زملاؤه (متي) رؤيت ضرورة تلك المعاونة، بسبب ظروف القضية، وبعد مداولة خاصة في هذا الشأن».

فكرة العمل بالنظام الفرنسي ظلت تراود مصر

لفت الدكتور عبد الحميد بدوي النظر إلى أن مصر ظلت تراودها فكرة العمل بالنظام الفرنسي ، رغم أنها لم تأخذ به في ذلك الحين، وهو يقدم أمثلة واضحة في هذا الرأي الذي يتبناه، مستنداً في أمثلته إلى ما تضمنته النصوص القانونية التي حكمت هذا الميدان:

«ويلوح أن الحكومة المصرية، وإن كانت قد تجنبت عند إنشاء المحاكم المختلطة الأخذ بنظام مجلس الدولة في فرنسا، وكان منذ سنة ١٨٧٢ قد أصبح يباشر ولاية قضاء غير مقيدة تمكنه من إبطال أعمال السلطة التنفيذية، يباشرها بطريق التفويض من السلطة التنفيذية، وتعتبر لأحكامه قوة الشيء المحكوم به، ظلت تساورها رغبة التمثل بفرنسا في هذه كما تمثلت بها في كثير غيرها. فلما نظمت شئون الحكم بإنشاء مجلس النظار في سنة ١٨٧٨ بدا لها أن تقتبس نظام مجلس الدولة فأصدرت أمراً عالياً بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩ أنشأت به مجلس دولة يؤلف من مستشارين مصريين وأجانب على غرار مجلس الدولة الفرنسي، وبحسب هذا الأمر يجب أخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تعرضها النظارات على مجلس شوري النواب Chambre des Delege's ويختص كذلك بإعداد مشروعات القوانين ولوائح الإدارة العامة التي تطلبها الحكومة، وعلى مجلس الدولة أن يبدي رأيه في المسائل القانونية وشئون المصلحة العامة التي يعرضها عليه مجلس النظار، كذلك نيظ به كلما طلب ذلك رئيس الدولة أو أحد النظارات حل المشاكل التي تقع بين النظارات فيما يتعلق باختصاصاتهم المستمدة من القوانين واللوائح، أو التي تتصل بتطبيق القوانين».

«وكانت ولاية مجلس الدولة القضائية تشمل كل ما يدخل في قضاء الإبطال، وقرار المجلس في ذلك نهائي، وكان له فوق ذلك أن يقضي في الأعمال التي تؤخذ على الموظفين بناء على طلب رئيس الدولة، أو على طلب فرد لحقه ضرر من جراء تنفيذ أمر إداري».

صعوبة تصور مصاعب الازدواجية

ويعترف الدكتور عبد الحميد بدوي بعجزه عن تصور ما كان يمكن أن يحدث من مصاعب ومشكلات لو أن مصر سلكت ذلك السبيل في هذه الحقبة المبكرة:

«ولا يعلم إلا الله ما كان يترتب على أعمال هذا النظام، أو كيف تكون سيرة ازدواج النظامين، مجلس الدولة والمحاكم المختلطة».

إجهاض محاولة إنشاء مجلس الدولة في نهاية القرن التاسع عشر

يشير الدكتور عبد الحميد بدوي إلى الأسباب التي أجهضت محاولة إنشاء مجلس الدولة المصري في نهاية القرن التاسع عشر فيقول:

«غير أن ما ألم بمصر من الصعوبات المالية في تلك الحقبة من تاريخها، والتي كان من نتائجها إصدار قانون التصفية في سنة ١٨٨٠، و كانت لها آثار مختلفة في مصير الهيئات الإدارية المصرية في ذلك الحين، ومن تلك الآثار وقف تنفيذ هذه الخطوة . وربما كان منها أيضاً صدور أمر عال بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ يلغي أمر ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ وينظم لجنة قضايا الحكومة على صورة جديدة، فهو يقسمها إلى ثلاثة أقسام، قسم للنظارة المالية تتبعه نظارة الداخلية، وثان للحقانية تتبعه الخارجية والمعارف والأوقاف، وثالث للأشغال تتبعه الحربية والبحرية، ويجعل لكل وزير الحق في جمع نظار أقلام القضايا (أي المستشارين) بهيئة لجنة تحت رئاسته، ويجعل تعيين هؤلاء النظار ونوابهم لكل من النظار الثلاثة (المالية، والحقانية، والأشغال)».

عجز الموارد المالية

ويؤكد الدكتور عبد الحميد بدوي على فكرة مهمة، وهي أن الموارد المالية هي التي وقفت حائلاً دون المضي في مثل هذه الخطوة التقدمية: " و قد تمثل عجز الموارد المالية في قانون التصفية الذي كان يتطلب تخفيض كثير من النفقات والتعيينات الإدارية، و يبدو أن النظام الجديد أريد به انتقاص الاستقلال الذي كانت تتمتع به لجنة القضايا، ولعل العاصفة التي هبت على النظم الإدارية من جراء قانون التصفية أصابت اللجنة فانفرط عقدها، أو أن الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ والذي يفصل إلحاق المصالح المختلفة بالنظارات اقتضي استظهار حق كل ناظر من النظار فيما يتعلق بشئون نظارته.

اعتداده بثناء رياض باشا على قضايا الحكومة

ومهما يكن من ذلك فإنه يبدو أن انتقاص الاستقلال كان شكلياً أكثر منه انتقاصاً لحقيقته، أو لنوع الأعمال التي كانت اللجنة تباشرها من قبل وظلت تباشرها من بعد، بل لقد رأى رياض باشا أن ينوه في هذه المناسبة بوجه خاص بأعمال اللجنة فقال في التقرير الذي رفعه لسمو الخديو مع مشروع الأمر العالي الذي صدر في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠، وأما قومنتية (أي: لجنة أو مفوضية) مستشاري الحكومة ، فإنها قامت بجميع الخدمات التي كان متوقفاً أداءها منها، وقد اتفق مجلس النظار رأياً على أن

نحيط جنابكم السامي علماً بالهمة الدالة على نباهة ودراية أعضاء القومية المذكورة الذين لم يفتروا عن بذلها في تأدية الوظائف الصعبة التي كانت قد أحييت إلى عهدتهم».

القضاء الإداري في عهد الخديو توفيق وقانونه النظامي

تحدث الدكتور بدوي عن طبيعة القضاء الإداري في عهد الخديو توفيق وقانونه النظامي (١٨٨٣)، وما تضمنه هذا القانون من إنشاء مجلس شورى القوانين، ومجالس المديرية والجمعية العمومية، وما تضمنه من قصر اختصاص هذا المجلس على قسمة التشريع والإدارة:

«وتلا هذه الفترة تولى الخديو توفيق والثورة ثم الاحتلال، ووضع في أول مايو سنة ١٨٨٣ القانون النظامي الذي أنشئ به مجلس شورى القوانين، ومجالس المديرية، والجمعية العمومية. وقد تضمن هذا القانون النظامي إنشاء مجلس شورى الحكومة Conseil d'Etat ونظم هذا المجلس بالأمر العالي الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣، فترك جانباً كل ما كان لسابقه من اختصاص قضائي، وقصر اختصاصه على قسمة التشريع والإدارة، أما التشريع فيشمل وضع وصياغة مشروعات القوانين والأوامر العالية الصادرة باللوائح العامة، وأما الإدارة فتشمل إبداء الرأي في كل المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة وغيرها مما يعرضه عليه النظار. وكان المجلس مشكلاً من خمسة أعضاء يعينهم الخديو، ومن المستشار القضائي، وثمانية وكلاء نظارات، ومن عدد من كبار الموظفين، ومن نظار أقلام القضايا الثلاثة. وبحسب هذا الأمر، كان المجلس يحل محل لجنة قضايا الحكومة في قدر كبير من اختصاصها (الاختصاص الإداري)، ويتولى عمل التشريع على الوجه المتقدم».

الحكومة البريطانية تمكنت من إيقاف العمل به في ١٨٨٤

حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على أن يذكر أن الحكومة البريطانية اعترضت على هذا النظام الجديد، وتمكنت من إيقاف العمل به في فبراير ١٨٨٤: «غير أن وزارة الخارجية البريطانية اعترضت على هذا النظام الجديد، ولعل الاعتراض كان واقعاً على وجه الخصوص على تشكيله، فإن اختصاصات هذا المجلس وظائف لم يكن للحكومة بد من أن تجد من يقوم بها، فأوقف العمل به في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤. إذا كانت الناحية الإدارية من عمله لم تتعطل لاستمرار لجنة قضايا الحكومة في القيام بها، فقد كان من الواجب أن تعالج الناحية التشريعية، ولم تكن ضرورتها في

ذلك الحين لتخفي، حتى على بريطانيا، لذلك تضمنت المادة الثانية من الأمر الذي أوقف المجلس، تعيين أحد المستشارين أعضاء اللجنة للقيام بالعمل التشريعي وألحق بمجلس النظر».

الدواعي العملية جعلت البريطانيين يعودون عن رأيهم

ويشير الدكتور عبد الحميد بدوي إلى أن الدواعي العملية هي التي جعلت البريطانيين يعودون عن رأيهم في إمضاء خطتهم التي كانت تستهدف إذابة إدارة قضايا الحكومة، و أن هذه الدوافع جعلت الدولة المصرية تعود إلى تنظيم تلك الإدارة بدلاً من إنهاء وجودها أو إذابتها على نحو ما كانوا يبنون: «على أنه لم يمض أكثر من شهرين حتى ناء ذلك المستشار بعمله، وحتى أعيد تنظيم القسم التشريعي بإلحاقه بلجنة قضايا الحكومة وتعديل تشكيلها لهذا الغرض، فصدر أمر عال بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٨٤ بإعادة تنظيم أقلام قضايا الحكومة، وقضت المادة ١٢ بأن كل قانون أو أمر عال أو لائحة يجب عرضها على لجنة قضايا الحكومة ، على أن يضم إليها وكيل نظارة الحقانية، ووكيل النظارة المختصة، وأي موظف آخر يندبه المجلس، وذلك لضبط صياغة القوانين، ومراعاة تلاؤمها مع القوانين القائمة. وظل الحال كذلك حتى ١٨٩٦، وكانت قدم الاحتلال قد ثبتت، فرؤي أن يكون للمستشار القضائي اشترك أقوى في شئون التشريع، وأعيد تشكيل اللجنة الاستشارية التشريعية ، على أن يكون ناظر الحقانية رئيساً لها، وأن تؤلف من المستشار القضائي، ومستشار خديوي، وناظر مدرسة الحقوق، ووكيل النظارة ذات الشأن في مشروع القانون، أو الأمر - أعضاء - وجعل لمستشار نظارة الداخلية حق الحضور كلما رأي أن الموضوع يعني مصالح تلك النظارة، كما جعل للجنة حق دعوة باقي أعضاء لجنة القضايا. وبذلك أصبحت اللجنة التشريعية لجنة بنظارة الحقانية يشترك فيها عدد من الموظفين البريطانيين، ولم تعد لجنة أساسها لجنة قضايا الحكومة. على أنه بعد ذلك ، وفي ١٩٠٢، صدر أمر عال بتعديل تشكيل اللجنة الاستشارية، باعتبار كل أعضاء لجنة القضايا أعضاء بها، وب حذف وكيل الوزارة ذات الشأن، ومستشار الداخلية، وكان العرف قبل ذلك جري بما تم به التعديل، فلما ازداد عدد المستشارين أصبحوا بعد قليل يكونون غالبية اللجنة الاستشارية».

لجنة قضايا الحكومة استعادت سلطتها بعد ١٩٠٢

ويشير الدكتور عبد الحميد بدوي إلى أن لجنة قضايا الحكومة استعادت سلطتها (أو حظها على حد تعبيره) بعد ١٩٠٢، ثم أخذت في التوسع في اختصاصاتها بحكم ما حدث من تطور وتقدم: «وإذا كان حظ اللجنة في شئون التشريع بين سنتي ١٨٨٤

و ١٩٠٢ قد انتقص زمناً ليعود بعد ذلك إلى ما يشبهه تماماً الأول، فإن اختصاصاتها الأخرى لم تنزل تأخذ في الزيادة، فإن إنشاء المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ وضع على كاهلها النيابة والدفاع عن الحكومة أمامها، بالأوضاع التي سبق تقريرها فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)، هذا إلى أن تنظيم المصالح الحكومية واستقرار الأحوال العامة، واطراد التقدم جعل الاختصاص الإداري (إبداء الرأي) يزداد على مر الأيام. أما تشكيل أقلام القضايا الحكومية، فقد جري فيه أيضاً تعديل، وإن يكن بطيئاً، فقد زيد عدد الأعضاء المستشارين ونوابهم، وظلوا حتى سنة ١٩٢٢ كلهم أجانب، وزاد عدد الموظفين الآخرين، وكانوا موظفين إداريين يشغلون نوع الوظائف المعروفة في الوزارات، وهي درجات مديري ووكلاء إدارات، ورؤساء ووكلاء أقلام، ودرجات كتابية أخرى».

التنظيم الذي أصابته إدارة قضايا الحكومة بعد ثورة ١٩١٩

وصف الدكتور عبد الحميد بدوي طبيعة التنظيم الذي أصابته إدارة قضايا الحكومة بعد ثورة ١٩١٩، وهو يذكر ذلك العهد بالمصطلح الجميل الشائع في ذلك الوقت، وهو مصطلح «مطلع النهضة المصرية». و يقدم الدكتور عبد الحميد بدوي صورة مشرفة لإنجاز هذه الإدارة في ذلك الوقت: «ولم يكن بد في مطلع النهضة المصرية بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد إعلان استقلال البلاد من إعادة تنظيم أقسام القضايا، وقد صدر بهذا التعديل القانوني رقم ٩ لسنة ١٩٢٣. ويستطيع من يراجع نصوصه أن يتبين صورة جديدة لأقسام القضايا، فإن الصيغة الفنية التي كانت للمستشارين ونوابهم وحدهم، أقيمت على أعوانهم فأصبحت لهم ألقاب فنية، وأصبح لهم كادر خاص يميزهم من رجال الإدارة، ويشبههم بأعضاء النيابة». «رسم القانون اختصاص إدارة القضايا:

- بإصدار الفتاوي المبنية على الأسباب القانونية المحضة لمن يستفتيها من الوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومقاولات الأشغال العمومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية، ويكون مدعاة للتقاضي، أو بشأن أي مسألة أخرى تري الوزارة أو المصلحة عرضها عليها لأجل درسها،
- بأن تضع في صيغة قانونية الوثائق والعقود المذكورة، أو أي مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة أو غير ذلك من الأمور الإدارية التي تعرض عليها لدرسها،
- بأن تنوب لدى محاكم البلاد على اختلافها عن الحكومة وعن المصالح العمومية في الدولة بوجه عام».

«وأصبح للجنة القضايا ورئيسها اختصاص مرسوم، ولأول مرة أوجب القانون على المصالح استفتاء إدارة قضايا الحكومة في شئون معينة (كل عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في أمر تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه)، وكان هذا الاختصاص الإلزامي قد قرر قبل قانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ على أثر قضية مشهورة أخذت فيها مأخذ على مصلحة كانت قد لجأت دون استفتاء إدارة القضايا إلى تحكيم لحق الحكومة (أي أصابها) منه ضرر كبير».

يفخر (بلا تحفظ) بما أنجزته إدارة قضايا الحكومة

و نحن نري الدكتور عبد الحميد بدوي يفخر (بلا تحفظ) بما أنجزته إدارة قضايا الحكومة في مجالات الفتوي والتشريع والقضاء والنصح والتوجيه:

«وإنك لو اجد فيما تقدم بياناً موجزاً تارة، مسهباً تارة أخرى للمراحل المكتوبة في تاريخ أقسام القضايا حتى تحولها إلى مجلس الدولة، أما التاريخ غير المكتوب فبعضه سيظل غير معروف لأن مَنْ ألموا به قد مضوا دون أن يثبتوا ذكرياتهم عنه، أو لأنه اندمج في التاريخ العام لهذه السنين السبعين التي مضت بين ١٨٧٦ و ١٩٤٦ أو طوي في بطون الملفات والدوسيهات التي لا يحصرها العد: ما أعدم منها، وما ظل باقيا. وقد همت رئاسة اللجنة في أول العهد بتنظيم أقسام القضايا بعد قانون سنة ١٩٢٣ بجمع ما كان باقي الأثر من الآراء مما قد يفيد الناشئين فيها، ولعل من الخير أن ننشر هذه الموسوعة القيمة، وبعض آخر من هذا التاريخ يعرفه مَنْ مارس القضاء، وعلى الخصوص القضاء المختلط، وهو مودع في مذكرات الحكومة في القضايا التي رفعت منها أو عليها، وأخيراً فإن التشريع المصري في كل هذه الأونة شاهد بجهد هذه الهيئة المجيد».

يباهي بما قدمته إدارة القضايا من المستشارين القانونيين

ارتاد الدكتور عبد الحميد بدوي حدودا عالية من الفخر بما قدمته إدارة قضايا الحكومة عن طريق المستشارين القانونيين المصريين:

«وقد صدقت أقسام القضايا النصح لمختلف جهات الإدارة، وسددت لها الرأي، وكسبت لنفسها تلك الثقة التي كانت أهلاً لها، وكانت دائماً موطن التقدير والاحترام، وقد أشرت إلى ما ينطوي في ثنايا الملفات الإدارية من هذه الآراء، والحق أن فتاوي أقسام القضايا لم تكن كما أشار رئيس سابق للجنة قضايا الحكومة (المسيو بيولا كازيللي) في محاضرة ألقاها بجمعية الاقتصاد السياسي والتشريع والأحصاء سنة ١٩٢٤ قاصرة على القانون كما يقتضيه نظامها، بل كثيراً ما تناولت الموضوع

المستفتي فيه نفسه وعالجته - بجانب ما يجري به حكم القانون، نصاً أو مبادئ عامة - بصورة تسمو على الغرض والعرض، وتتصل بصميم المصلحة العامة. وإذا كان رؤساء المصالح حين كانوا بريطانيين أكثر اعتماداً على ما لهم من عضد أو سند إذا استقلوا برأيهم فأخطأوا، وأقل احتفالاً بالمسئولية أو خشية منها، فقد كان الرعيل الأول من الرؤساء المصريين الذي تلقي تركة أولئك الأجانب أكثر حذراً، وأقوي ثقة بأقسام القضايا، وأكثر التجاء إليها».

تفاوت علاقة إدارة الحكومة بالحكومات المتعاقبة

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عن تفاوت علاقة إدارة الحكومة بالحكومات المتعاقبة: «ولم تزل الحكومات المتعاقبة، سواء بعد الاستقلال أم قبله، تتباين في نزعاتها واتجاهاتها، وكان على أقسام القضايا أن تقف من تلك النزعات موقفاً لا يميل مع الهوي، ولا يلحظ إلا المصلحة العامة، وإلا التوفيق بين ما تعارض أو اختلف من تلك النزعات والاتجاهات، دون أن تدافع رجال الحكم عن تبعاتهم الخاصة، أو أن تسعى لإلزامهم بما تراه من وجوه المصلحة بغير قوة الحق، وسلطان القانون، ولم تسلم مع ذلك من التهمة بتحليل الحرام، وتحريم الحلال. ولعل التاريخ يشهد يوماً كم اتقت نصائح اللجنة وأعضائها من زلات، وسددت من خطوات».

دور قضايا الحكومة في الدفاع عن الحكومة

تناول الدكتور عبد الحميد بدوي دور قضايا الحكومة في الدفاع عن الحكومة ومباشرة قضايا الحكومة في هذا الميدان:

«أما الدفاع عن الحكومة فيما يرفع منها وعليها من القضايا، فقد رأينا فيما تقدم الأحكام المفصلة عن النظام الذي يعد به الدفاع، ويباشر أمام المحاكم، وإذا كان قد وقع قدر من التساهل في اتباع تلك الأحكام بعد أن زاد عدد القضايا، وتشعبت أعمال أقسام القضايا وكثرت، فلقد شهدت بعد نحو خمسين سنة من إنشاء أقسام القضايا، مظهر ذلك النظام وتطبيقه في القضايا الكبرى»

« وكان مستوي الدفاع عن الحكومة رفيعاً، وكان للمتحدثين عنها مكان ملحوظ بين المحامين، ومقام محترم، وقد شهدت المحاكم المختلطة من تلك القضايا الضخمة، بالمصالح المنطوية فيها، والمبادئ المتنازع عليها، عدداً غير قليل، يكفي أن أذكر منها ما تعلق بسلطة الحكومة في ضرائب الأطنان، أو عوائد الأملاك المبنية، أو في القضايا الخاصة بدين الجزية، أو بالدين العام،»

قضايا الحكومة أمام هيئات التحكيم الدولية والمحلية

«كما شهدت هيئات التحكيم الدولية مسألتين كبيرتين، كذلك كان مستوى هيئة الدفاع عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية منذ سنة ١٩٢٣ ربيعاً، وإن بقي في محاكم الأقاليم دون ما يجب له».

إنجازات إدارة قضايا الحكومة في التشريع

حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على أن بدور إدارة قضايا الحكومة في التشريع، منبهاً إلى بعض إنجازاتها التي ضاع الحديث عنها، وبخاصة في قضايا الجمارك والوحدة القضائية:

«وأما التشريع فقد اصطنعت لجنة القضايا وسيلتين للفكاك من قيود الامتيازات، الأولى قانون سنة ١٨٨٩ الخاص بلوائح البوليس، والثانية المادة ١٢ من القانون المدني للتشريعات العامة، وبهاتين الأداتين العرجاوين جعلت من التشريع المصري تشريعاً ملائماً لم يتخلف عن مقتضيات الزمان، واستطاعت فوق ذلك أن تفك قدراً من الأغلال التي تقيد الحكومة فيما يتعلق بفرض الضرائب على الأجانب».

« ولعل أهم ما وفقت له في هذا الشأن هو إسقاط كل اعتراض على استرداد الحكومة حقها كاملاً في فرض الرسوم الجمركية منذ انتهاء آخر الاتفاقات الجمركية في سنة ١٩٣٠ ، ولست بحاجة للإشارة إلى مساهمتها فيما يتعلق بوضع الأسس للنظام الذي تمت به الوحدة القضائية في البلاد. وقد كان على لجنة القضايا في كل ذلك أن تضع المنهج والخطة، وأن تقوم على تنفيذه في كثير من الأحوال، وكان ذلك يقتضيها جهداً غير ضئيل . مَنْ كان (من شأنه إتمام) هذا الصنيع الجميل في شؤون الرأي والدفاع والتشريع من أعماله، لم يكن يفوته طبعاً أن يسعى جهده لاستكمال ضرورات النظام فيما كان لصيقاً به من تبعات النصح والشوري للحكومة، وفي صدر هذه الضرورات إنشاء مجلس الدولة».

لجنة القضايا مارست أعمال مجلس الدولة ماعدا قضاء الإلغاء

جاهر الدكتور عبد الحميد بدوي مفاخراً بأن لجنة القضايا كانت قد مارست كل أعمال مجلس الدولة ماعدا قضاء الإلغاء: « لم يكن ينقص لجنة القضايا بوجه خاص من تطورات اختصاصاتها الأخيرة بالنسبة لما يخول أو يمكن تخويله مجلس الدولة إلا الاختصاص بالنظر في القرارات الإدارية من حيث إبطالها عند تجاوز المتصرفين حدود سلطتهم».

وقد رأى الدكتور عبد الحميد بدوي أن هذه الفكرة بحاجة إلى إيضاح ، فكتب هامشاً لها ، قال فيه: «لا أرى محلاً للإشارة إلى الاختصاصات الملحقة التي أُضيفت إلى مجلس الدولة كاختصاصه بالطعون الخاصة بالانتخابات، وبالتأويل التشريعي الذي يطول مجلس الوزراء، والمنازعات بين الوزارات المختلفة، فإنها ليست أصيلة في عمله، وقد كانت المحاكم العادية تتولي النظر في الطعون من قبل ، واختصاصه بها أشكل».

اختصاص مجلس الدولة بشئون الموظفين اختصاص عام

وفي مقابل هذا فقد تحدث الدكتور بدوي عن اختصاص مجلس الدولة بشئون الموظفين على أنه اختصاص عام بالقرارات الإدارية : «أما اختصاصه بشئون الموظفين فيما يتعلق بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والطلبات الخاصة بالتأديب والتعيين أو الترقية أو العلاوات والفصل، فهو ليس إلا نوعاً خاصاً من الاختصاص العام بالقرارات الإدارية يحتاج فيه إلى بيان حدوده الخاصة، هو هذا الاختصاص العام الذي يعتبر مناط الحديث عند مقابلة مجلس الدولة بالمحاكم العادية» .

وجود مجلس الدولة كفيل بمنع المساوي

ذلك أنه كلما بلغ النظام الإداري في بلد درجة من التقدم، وتعددت القوانين وتشعبت، وكثر عدد رجال الحكم، ودقت أعمالهم، كثر احتمال وقوع الأخطاء، وارتكاب المساوي في تطبيق القوانين، وقوي الشعور بعدم كفاية الالتجاء إلى المحاكم العادية للحصول على التعويض عما لحق من الضرر بمخالفة القوانين واللوائح، وبالحاجة إلى وجود هيئة تُرفع لها الظلمات لتصحح هذه الأخطاء، وتقضي على تلك المساوي، وبعد ، فإن وجود الهيئة في ذاته كفيل بمنع قدر كبير من تلك الأخطاء والمساوي، وهذه الهيئة هي التي تعرف بمجلس الدولة».

عراقية مجلس الدولة الفرنسي

يشير الدكتور عبد الحميد بدوي بحب إلى عراقية مجلس الدولة الفرنسي :

«وقد كانت فرنسا مهددة ورسخت جذوره، وفاءت ظلالة، وترجع بعض اختصاصات مجلس الدولة حالاً (يقصد ما نعبر عنه الآن بقولنا: الحالي) في فرنسا إلى النظام الذي كان سائداً فيها قبل الثورة، وأساس اختصاصاته القضائية هو القاعدة المعروفة بمبدأ فصل السلطتين الإدارية والقضائية ولم يكن لمجلس الدولة في مبدأ

الأمر لإسلطة تحقيق المنازعات، أما سلطفة الفصل فيها، فكانت من اختصاص السلطفة التنفيذية، غير أن الاحتفاظ بالحكم حل محله نظام الاختصاص المفوض».

« ومنذ سنة ١٨٧٢ منح مجلس الدولة السلطفة الكاملة للفصل في شئون القضاء الإداري. ولم تزل الاختصاصات الإدارية والقضائية لمجلس الدولة الفرنسي تزداد على مر الزمن، فإن قسمه الخاص بالقضاء الإداري وهو يملك سلطفة الإبطال، وولاية القضاء التام معاً في بعض المواد، لم يفتأ يبسط في سلطته ويزيد منها بتطبيق قاعدة التظلم من الأعمال الإدارية بسبب تجاوز حدود السلطفة».

مصر أفادت من نجاح مجلس الدولة الفرنسي على مدي تاريخه

حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على الإشارة إلى الفضل الذي أفادت منه مصر من نجاح مجلس الدولة الفرنسي على مدي تاريخه، وهو فضل امتد إلى عدد من الدول الأخرى في أوروبا وأمريكا، حتى تلك الدول التي لم تأخذ بنظام مجالس الدولة:

«وقد كان لعمل مجلس الدولة الفرنسي وللنتائج البارعة التي انتهى إليها فضل كبير في تطور النظم الإدارية الفرنسية، وفي إحكام سيرها، لذلك استوحت البلاد الأخرى مثاله فأنشأت مجالس دولة على غرارها، ففي اليونان وإيطاليا وهولندا والسويد وتركيا والنمسا مجالس دولة مقتبسة من النظام الفرنسي، وكان في غيرها كذلك قبل الانقلابات السياسية التي تلت الحرب الأخيرة كيوغوسلافيا ورومانيا، ويمتد تاريخ بعض هذه المجالس إلى عهد بعيد، وفي بلاد أخرى توجد محاكم إدارية ليس لها هذا الاسم، لكنها تباشر الاختصاصات القضائية التي يتولاها بوجه عام مجلس الدولة».

«وحتى في إنجلترا والولايات المتحدة، حيث تتولي المحاكم العادية سلطفة الإشراف على أعمال الإدارة، يشاهد منذ الحرب الأولى اتجاه إلى نزع بعض الشئون من ولاية تلك المحاكم وتخويل مجالس أو لجان اختصاصاً قضائياً في الشئون الإدارية في بعض الأحوال، وبذلك تكوّن قضاء إداري ذو طابع خاص».

قصة الصراع البلجيكي بين مجلسي النواب والشيوخ

لخص الدكتور عبد الحميد بدوي بطريقة ذكية الصراع الذي دار في بلجيكا بين مجلسي النواب والشيوخ، قبل أن تقر بلجيكا وجود مجلس الدولة على النظام الفرنسي: «وفي بلجيكا ثار جدل طويل منذ سنة ١٩٣٦ حول إنشاء مجلس الدولة،

وعلى الخصوص حول تخويله ولاية القضاء الكاملة، أي إصدار أحكام بإبطال عمل إداري، أو بالتعويض عنه واجبة التنفيذ، واختلف في ذلك مجلسا الشيوخ والنواب اختلافاً شديداً، وانتهى الأمر أخيراً بإقرار ذلك النظام».

نظام المحاكم المختلطة كان عقبة أمام إنشاء مجلس الدولة

كرر الدكتور عبد الحميد بدوي كثيراً القول بأن نظام المحاكم المختلطة كان عقبة أمام إنشاء مجلس الدولة، مفاخراً في الوقت ذاته بأن إلغاء الامتيازات الأجنبية مكن من هذا الإنشاء : «كان من الطبيعي مع تعدد هذه المثل و تجدها بين حين وآخر، أن يتجه التفكير في مصر، وقد اقتبست من فرنسا جزءاً مهماً من تشريعها ونظمها الإدارية منذ إنشاء المحاكم المختلطة، إلى إنشاء هيئة من ذلك الطراز، وقد علمت ما جري في هذا السبيل في سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٣ ، ولما كانت المحاكم المختلطة تعتبر أن لها الولاية العامة على جميع الأجانب المقيمين في مصر، فقد كان من المتعذر - بغير إدخال تعديل جوهري على نظام القضاء المختلط لم تكن الدول صاحبة الامتيازات مستعدة لقبوله - إنشاء محكمة إدارية تفصل في المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والأفراد ذوي الجنسيات الأجنبية، ولو أن الدول قبلت نظاماً من هذا النوع لكان ثمنه باهظاً لما يستتبع من تمثيل أجنبي في أمس الشؤون بالإدارة المصرية».

«وإنما أصبح مثل هذا النظام ممكناً منذ أبرمت معاهدة مونتريه الخاصة بإلغاء الامتيازات، إذ نصت هذه المعاهدة على جواز تقاضي الأجنبي لدى محاكم مصرية غير المحاكم المختلطة، متي قبل مختاراً عرض النزاع على تلك المحاكم، ومادامت المحاكم المختلطة لم تعد لها الولاية العامة على جميع الأجانب على سبيل الحصر والإطلاق، فليس ما يمنع من أن توجد محكمة مصرية للفصل في الطلبات التي يرفعها المصريون والأجانب في اختصاص المحاكم الأهلية أو المختلطة».

معاهدة مونتريه شجعت على وضع مشروع لمجلس الدولة

بل إن الدكتور عبد الحميد بدوي كان يري أن معاهدة مونتريه قد شجعت هو وزملاءه في إدارة قضايا الحكومة على وضع مشروع مبكر لمجلس الدولة في ١٩٣٩ ، وهو يقدم تفصيلات مهمة عن المراحل التي مرّ بها مشروع القانون من دون أن يذكر أسماء الذين أيده أو عارضوه:

«لذلك رأت لجنة قضايا الحكومة منذ سنة ١٩٣٩ أن تضع مشروعاً في هذا الشأن يستند إلى نظام الخيار الذي ابتدته معاهدة مونتريه، ورفع هذا المشروع إلى مجلس

الوزراء، وكان المشروع آخذاً بجانب الحذر فيما يتعلق بولاية إلغاء قرارات الإدارة بسبب تجاوز السلطة، إذ جعل تلك الولاية مقيدة بتصديق مجلس الوزراء، استناداً إلى أن القضاء الإداري ظل في فرنسا خاضعاً لمثل ذلك القيد فترة طويلة من الزمن، وإلى أن من صور التوفيق بين نزعات مجلسي الشيوخ والنواب المتعارضة في بلجيكا أن تقبل الولاية مقيدة على هذا الوجه. على أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح وظل معلقاً حتى سنة ١٩٤١، إذ استبدلت به لجنة القضايا مشروعاً آخر كنت أتوقع إنجازه لوجودي بين الوزراء في ذلك الحين، وفي هذا المشروع الأخير أسندت لمجلس الدولة ولاية كاملة لا تجعل محلاً لتصديق مجلس الوزراء على قراراته، وكان من أقوى الأسباب في ترسيخ هذه الصورة - على ما يبدو فيها من غلو وإسراف بالنسبة لعمل جديد يهاب ما سوف يلقاه من عقبات واعتراضات - أن الأجانب إذا شاءوا اختيار الالتجاء إلى مجلس الدولة، فلن يفعلوا ذلك إذا لم تكن لمجلس الدولة سلطة المحاكم المختلطة، أي إذا لم تكن له ولاية كاملة لا يحتاج معها في تنفيذ الأحكام إلى تصديق سلطة أخرى كمجلس الوزراء، بل خول مجلس الدولة في المشروع ولاية الإلغاء وولاية التضمين معاً».

مجل الاعتراضات المبكرة على إنشاء مجلس الدولة

لخص الدكتور عبد الحميد بدوي مجمل الاعتراضات المبكرة التي أبديت على فكرة إنشاء مجلس الدولة:

« لم يكد هذا المشروع ينشر في الصحف حتى ثارت عاصفة من النقد والاعتراض ، وُصف فيها مجلس الدولة بأنه دولة في دولة، وأنه سلطة رابعة إلى جانب السلطات (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، بل سلطة فوق السلطات Super pouvoir، وأن السلطة التنفيذية ستصبح داخلة في وصايته، وأنه بما يملكه من إبطال القرارات الإدارية سيخل بالمسئولية الوزارية أمام البرلمان، وأنه سيسلب مجلس الوزراء سلطته في التأويل التشريعي التي تخوله إياها القوانين، وحقه في فض المنازعات التي تقوم بين الوزارات، ويفسد أمور الموظفين واستقامة العمل في المصالح، بل إنه سيعتدي على اختصاص المحاكم، وأنه ستركز فيه سلطات لم تمنح لأحد أو لهيئة من قبل، فإنشاؤه من أجل ذلك كله مخالف للدستور».

«ولا أدري أهذه الخصومة أملتها الأهواء الحزبية ممن يري أن إنشاء مثل هذه الهيئة نوع من تسميم الآبار، أم أملاها خوف الجديد، أو الحرص على الاحتفاظ بالسلطة الإدارية ومستلزماتها كاملة، على أن هذه الصيحات لم تكن لتحول دون المضي في إنفاذ المشروع لو لم تجد لها صدي بين الوزراء أنفسهم، فإن مجرد

الشعور بأن عملاً إدارياً ينسب إلى الوزير، أو إلى رئيس مصلحة سيمكن أن يعرض للنقد والتجريح في المحاكم، وأن الحكم بمخالفته للقانون سيستتبع لا قضاء بتعويض تدفعه خزانة الحكومة، بل قضاء بإبطال يمس كرامة الحكام، وهيبة الإدارة، أثار نفور الكثير منهم من المشروع، لذلك روي من الخير التربص إلى فرصة أخرى تكون النفوس قد تهيأت فيها لقبول هذه البدعة.

«و لعلنا كنا ننتظر طويلاً لو لم يقبض الله لمشروع سنة ١٩٤١ فاضلاً من أفاضل النواب ممن صح إيمانهم بالمصلحة العامة، ووهب الشجاعة والقدرة على الدفاع عن رأيه، فتبناه، وقدمه على أنه اقتراح من أحد أعضاء البرلمان، حينذاك رأت الحكومة من الأولى أن يكون الأمر بيدها فقدمت مشروعاً يبدو أنه هو الذي جرت عليه المناقشة، وانتهى الأمر بإقرار قانون سنة ١٩٤٦».

لم يشهد ميلاد المجلس إذ انتقل للعمل في المحيط الدولي

يعترف الدكتور عبد الحميد بدوي بأنه لم يشهد ميلاد المجلس، فقد كان انتقل للعمل في المحيط الدولي كما نعرف، ومن ثم فإنه لا يعرف كثيراً من التفاصيل المهمة:

«ولم أشهد مولد المجلس ولا تنفيذ القانون الخاص به، ولا أعلم إن كان قد شهدته أو اشترك فيه كثير من القدامى الذين عرفوا أقسام القضايا، وخبروا ماضيها، وذاقوا حلوها ومرها، ولكني لا أشك في أن كل مَنْ ولوا أمره لم يراعوا في ذلك التنفيذ إلا ما اعتقدوه المصلحة العامة،

يحيي د. السنهوري ويففز على فترة د. محمد كامل مرسي

"ويسعدني أن أحيي المجلس الجديد تحية صادقة، وأن أدعو له ولمجلته باطراد النجاح والتوفيق، ولا أشك - وعلى رأس المجلس صديقي السنهوري باشا، وهو مَنْ عرفت فيه الكفاية النادرة، والعلم المتين، والنظر النافذ، والإخلاص والتفاني في خدمة المصلحة العامة - أقول لا أشك في أن يكون للمجلس عصر زاهر تتوحد فيه أركانه كسلطة قضائية، وستكون أحكامه هدي للناس تصان بها المصلحة العامة، وتوفق بينها وبين حقوق الأفراد والموظفين في ظل القانون، وأن اضطلاعهم باختصاصية الأخرين التشريعي والإداري، سيرضي أطماع البلاد وأمانيتها، فيظل محاطاً بما يجب له من الاحترام والهيبة والكرامة».

ملحق الفصل الثامن عشر

تاريخ شعبة العلوم الإدارية في مصر

صورة مجملّة لتاريخ العلوم الإدارية في مصر

ضمن كتابات الدكتور عبد الحميد بدوي عن تاريخ القانون الإداري نجد ما قدم به صورة مجملّة لتاريخ المعهد الدولي للعلوم الإدارية والشعبة القومية المصرية ، ونحن نعرف أن نشأة علوم الإدارة في مصر قد ارتبطت إلى حد كبير بالتطورات التي أصابها دراسة القانون من ناحية ، وتنظيم المحاكم والقوانين من ناحية أخرى.

يقول الدكتور عبد الحميد بدوي:

«أود أن أقف عند المعنى العام الذي يخلص من إنشاء ذلك المعهد، ومن سيرته طوال هذه السنين ، ولا يشك من تفصي أبحاثه ومداولاته في أن المعهد وشعبه مثال جليل من التعاون الدولي في ميدان تتخذ فيه الدولة أنظمة تتبع من تاريخها، وظروف حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وإذا كان يكثر الاقتباس في هذا المجال، فلاتزال تلك الأنظمة جد مختلفة».

«غير أن المقارنة والموازنة بين هذه الأنظمة جديدة بالكشف عما هو أفضل، وأولي بالاتباع، وعن الطرق المثلى لتأهيل تلك الأنظمة عند نقلها إلى غير البلد الذي نشأت فيه».

«هذا إلى فضل الأبحاث والتحقيقات التي تقوم بها لجان المعهد وشعبه في بلادها، وفي الموائد المستديرة والمؤتمرات، والتي تضيء جوانب العلوم الإدارية، وتهدى الطريق إلى شعابها ومسالكها، وتعين على استحداث الجديد من النظم التي تلائم ظروف العصر، وتطورات الحياة».

«فلا غرو إذاً إذا كانت هيئة الأمم المتحدة قد اطمأنت إلى المعهد وسلوكه في نظام وكالاتها المخصصة، ودأبت على استشارته في الشؤون التي تدخل في ولايته».

نشأة المعهد في صورة لجنة دولية دائمة

لخص الدكتور عبد الحميد بدوي نشأة المعهد الدولي للعلوم الإدارية والشعبة المصرية على نحو موجز :

«نشأ المعهد الدولي للعلوم الإدارية - في أول مرة - في صورة لجنة دولية دائمة للعلوم الإدارية، قرر مؤتمر للعلوم الإدارية عقد في بروكسل في سنة ١٩١٠ - وكان أول مؤتمر من نوعه - تأليفها، لتكون أداة إشراف وتنظيم لاتصال الدراسة في هذه الناحية من البحث العلمي.

" وتعددت المؤتمرات من هذا النوع في ظل تلك اللجنة، حتى كان المؤتمر الرابع الذي عقد في مدريد سنة ١٩٣٠، وفي ذلك المؤتمر تقرر تحويل تلك اللجنة الدائمة إلى معهد دولي للعلوم الإدارية، وجعل مقره - كما كان مقر اللجنة الدائمة - بروكسل، ووضع له نظام أساسي ظل معمولاً له حتى سنة ١٩٥٢، وفي المؤتمر التاسع الذي عقد في اسطنبول في سبتمبر من ذلك العام، أدخلت على ذلك النظام بعض التعديلات، ووافقت عليها الجمعية العمومية للمعهد، وصدر بالنظام معدلاً مرسوم بلجيكي بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣، وهو النظام القائم الآن.

أهداف المعهد الدولي

«ويحدد هذا النظام أهداف المعهد بأنها العمل على اطراد دراسة العلوم الإدارية، وعلى تحسين سير المصالح العامة، واتقان أساليب الإدارة وفنونها، وتقديم الإدارة في النظم الدولية، ويرسم النظام وسائل تحقيق هذه الأهداف، وفي صدد تلك الوسائل عقد اجتماعات ومؤتمرات دولية (أما الاجتماعات فسنوية باسم المائدة المستديرة، وأما المؤتمرات فواحد كل ثلاث سنوات)، وإنشاء شعب قومية في الدول المشتركة في المعهد لتمده بالبيانات عن قوانينها، والتجارب والتحسينات التي تستخدمها في نظمها الإدارية، ولتكون أداة لنشر المبادئ، وتنفيذ الاقتراحات التي يستقر عليها الرأي في المؤتمرات الدولية».

«وقد قررت مصر الانضمام إلى المعهد الدولي منذ ٧ يونيو سنة ١٩٣٦، وترتب على هذا الانضمام تكوين شعبة قومية مصرية، ولكن الشعبة ظلت مبهمة التنظيم حتى أعيد تشكيلها في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١، وصدر مرسوم في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ باعتماد الشخصية القانونية للشعبة، وبمنحها حق الاتصال المباشر بالوزارات والمصالح والإدارات العامة المختلفة، وبتقرير إعانة سنوية لها».

الباب السادس

التأصيل

الفصل التاسع عشر

اعتزازه برقي القانون الدولي في الإسلام

حديث في الإذاعة المصرية في شهر رمضان

كان الرقي الذي بلغه القانون الدولي في الإسلام موضوعا لأحد الأحاديث الإذاعية التي قدمها الدكتور عبد الحميد بدوي في الإذاعة المصرية في شهر رمضان المعظم، وقد بلغ الدكتور بدوي باشا في هذا الحديث ذروة عالية في مقاربة القضايا الثقافية والفكرية من خلال ثقافة القانون والسياسة، فضلا عما تضمنه الحديث من حديث مبكر عن موضوع شائق.

و إلى فقرات من الحديث وتعليقاتنا البسيطة عليه.

«السلام عليكم.. وهل أخلق بتحية الإسلام هذه في شهر رمضان.. وهو يرمز لفريضة مهمة من فرائض الإسلام يحضركم فيه ذكر الله ببياض نهارها، وسواد الليل.. أعاده الله عليكم غانمين المزايا الروحية التي احتملتم في سبيلها الجوع، ومشقة الحرمان، ناعمين قانعين بأمانكم المصرية الحقيقية، مائلين ملتسبين في الحياة الدولية غايات أبعد، ومكانة أعز وأكرم».

«ولكن الله شاء أن يختار هذا الشهر المبارك ليتم فيه على العالم نعمة النصر في حرب ضروس دامت ست سنوات (يشير إلى الحرب العالمية الثانية)، أكلت الأخضر واليابس، وفنيت فيها الألوف والملايين، وعم فيها الخراب والهلاك، تبتدع له الوسيلة بعد الوسيلة، ويتنكر فيه الإنسان للإنسان».

«وما كان للإسلام والمسلمين أن يتجاوزوا (ينحازوا) في هذه الحرب الطاحنة لغير معسكر الديمقراطية، وأن يوالوا غير الدول التي تعلن أنها تعمل على نصر الحرية، وأنتم تعلمون أن أسس الحكم فيه (أي في الإسلام) هي الحرية والإخاء والمساواة والعدل الفردي والاجتماعي، لا على أن تكون هذه المبادئ جوفاء ينشدد بها أو يتغنى بذكرها، بل مبادئ تنطوي عليها النفوس، ويتعهد غرسها وتنميتها بشعائر الدين، وفرائضه، ويطالب كل مسلم بالعمل بها ولها».

«ألم يقل الله في الحرب: "لا إكراه في الدين" و"لكم دينكم ولي دين"».

«أولم يقل في الإخاء "إنما المؤمنون أخوة"».

«أولم يقل في المساواة : "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم"».

«أولم يقل في العدل : "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"».

النجاح الذي حققه الإسلام في تنظيم العلاقات الدولية

نجح الدكتور عبد الحميد بدوي في أن يبين مدي النجاح الذي حققه الإسلام في تنظيم العلاقات الدولية، ودعم التعاون الدولي في العصر الذي ظهر فيه، وما كان قد سيطر على هذا العصر من شعور كاذب بما يسمى السلم الروماني، فإذا بالإسلام يقدم صيغة جديدة للعلاقات الدولية تقوم على حرية الرأي، وعدم الإكراه في الدين والتسامح:

«وقد جعلتني مناسبات الظرف والزمان أذكر ما يفعل الإسلام في أمر العلاقات الدولية وتنظيمها في الحرب والسلم، وأتخذ من ذلك موضوع حديثي إليكم الليلة». وقد اتهم الإسلام قديما فيما دعا إليه من الجهاد بأنه أقام الدين على حد السيف، وعلى أسنة الرماح».

«ولا أريد أن أدخل بكم في جدل أو في عرض أحكام الإسلام وأوامره ونواهيته مقارنا الحجة بالحجة، «فليس هذا مجال شيء من ذلك، وإنه ليكفيني أن أذكركم بأن العالم حين ظهر الإسلام نورا هاديا، وخيرا وبركة على الناس، كانت تسوده دولتنا الروم والفرس، ولا ينكر أحد ما كان ينخر عظامهما من ظلم فاحش، وفساد منتشر، وكان العالم إذ ذاك يعاني السلم الروماني، وهو سلم بني على إخضاع الأمم الضعيفة، واستغلالها لمصلحته في إقامة أمن سلام...».

« فكيف كانت سيرة الإسلام، ولو لم يكن يقوم به ويدعو له إلا فئة قليلة».

« هل مشي العرب بين الناس مصعرين خدودهم ينادون بسمو عنصرهم وحقهم في سيادة العالم، والسيطرة عليه، أم كان كل أمرهم أن يدعوا الملوك والأمراء إلى الرضا بحكم الدين الذي ذكرت لكم مبادئه في سياسة الشعوب، وفي حقوق الأفراد، وقليل من المقارنة بين حال البلاد التي دخلها الإسلام قبله وبعده، جدير بأن يظهركم على بطلان ما اتهم به الإسلام. وقد بسط الإسلام [برواقبه] على العالم المعروف إذ ذاك، وامتدت دولته من أوساط آسيا إلى حدود المحيط الأطلنطي، فهل رأيتم إلا علما

وحضارة وحرية وإخاء لم يعتور ذلك العهد هنات كثيرة، وأحداث ذاهبات، ولكنها الهنات والأحداث التي تستلزمها عيوب الطبيعة البشرية حين يغفل عنها وازع الدين، ويغلب عليها حب الدنيا».

«و هل كانت نوازع دولة الإسلام حين استتب لها الأمر تقوم حيث قامت إلا على نظام بني على حرية الرأي، وعدم الإكراه في الدين، وتسامح متساهل ضربت بهما الأمثال ، وهل كانت سيرة الإسلام تحرشاً وتحكما واعتداء، أم كانت سلماً ومهادنة وأمناً عادلاً».

ملاحح العلاقات الدولية في زمن تقلص حدود دولة الإسلام

وعلى نحو ما أبان الدكتور عبد الحميد بدوي عما قدمه الإسلام للإنسانية والعلاقات الدولية عندما ظهر إلى الوجود، فإنه استكمل بناء هذه الصورة برسم ملاحح العلاقات الدولية في زمن تالٍ بعدما تقلصت حدود دولة الإسلام مترامية الأطراف:

«و هل كان تقلص ظل دولته المترامية الأطراف إلا إيذاناً بعهد مظلم طال ظلامه حتى طلع على الناس في عصر النهضة الصليبية، وكان المسلمون فيها مدافعين عن حماهم دون أن يذكروا أنها كانت دروساً في المروءة والشهامة والفروسية، وأنها كانت فتحاً جديداً على أوروبا بما أفاده الصليبيون من الاتصال بالشرق من علم وصناعة».

«ذلك هو شأن الإسلام في العلاقات الدولية جملتها، فإذا شئت تفصيلاً مما تسمح به الدقائق المعدودات فلعلكم ذاكرون أن الدول الغربية ابتدعت في عهد غير بعيد شيئاً سموه القانون الدولي، ينظم علاقات الدول بعضها ببعض في شؤون الحرب والسلم، وذهبوا يتجادلون في سلطانه ولا يزالون في أخذ ورد بشأنه، والزيادة عليه، والإضافة إليه، يعملون به تارة، ويهملونه أطواراً، ولعله واصل بعد هذه الحرب إلى قدر يحمد من الثبات والاستقرار».

«وللإسلام أن يفخر بأنه منذ نشأته الأولى مضي يرسم آداب الحرب والسفارات وموعدها، وأصول العلاقات السلمية بين الدول».

«أما الحرب فقد جعل الإسلام يبين الأخذ بأسباب الوساطة والتوفيق وإصلاح ذات البين أولاً وآخراً، وواجب مناصرة من اعتدي عليه، وفي ذلك يقول الله تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى

فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقتسوا إن الله يحب المقسطين". وإذا تركنا الجهاد جانباً إذ كان يقتضي بحثاً خاصاً لا يحتمل المقام ، فإن الإسلام ينهي عن حروب الاعتداء، ولا يعرف إلا حروب الدفاع، ويوجب نصرته المعتدي عليهم، ويقول الله تعالى: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين"«.

القواعد الفقهية والخلفية الحاكمة للحروب في الإسلام

قبل هذا فقد ألقى الدكتور عبد الحميد بدوي الضوء حول القواعد الفقهية والخلفية الحاكمة للحروب، وللعلاقات الدولية في الإسلام:

«وقد وضع الإسلام للحروب قواعد، ورسم لها آداباً ، فحرم قتال النساء والأطفال، ونهي عن التمثيل والتعذيب والتشويه والتحريق، كما حرم قتل الرهائن، وفرق بين الجيوش المتحاربة وغيرهم ممن نسيمهم الآن المدنيين، وحرم منع المؤمن والمياه عنهم، وعرف نظام المهادنة والأمان الذي يرفع عن المؤمن من صفة العداء فلا يحل التعرض له في حريته أو ماله، ويقول الله تعالى: "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه"«.

«ونظم (الإسلام) الأسر والسبي والعداء، وتقسيم الفيء، وأعلن كراهة الرق، وشجع على العتق وحبذته، وأثاب عليه، ونظم آثار الفتح فيما يتعلق بالأشخاص والأرض . وعرف الإسلام ما نسيمه الحروب الأهلية، وهي ما سماه قتال أهل البغي، أي قتال الخارجين على الإمام، المخالفين للجماعة، ووضع لها سنناً [وأحكاماً] أرفق من حروب المقاتلين الذين لا يظلمهم ولأء واحد».

«وتفيض الكتب الإسلامية بالكثير من الأقوال المأثورة في آداب الحروب، وفي ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام: "لا تقتل امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هرماً، ولا تقطع شجراً مثمراً، ولا تخرب عامراً، ولا تعقرن شاة إلا لمأكله، ولا تغرقن نخلاً ولا تحرقنه"«.

المفهوم الصحيح لدار السلام و دار الحرب

وتناول الدكتور عبد الحميد بدوي بالنقد المذهب حديث الأوربيين المكرور والممرور عن أن الإسلام يقسم العالم إلى دار سلام، ودار حرب، مقدماً المفهوم الصحيح لهذا المعنى القانوني والفقهية المهم الذي أسيء نقده بأكثر مما أسيء استخدامه:

«وإذا كان الفقه الإسلامي يقسم العالم إلى دار سلام ودار حرب، فليس معني ذلك أن الإسلام يعيش أبداً في حالة حرب مع البلاد التي تجاوره أو تبعد عنه، والتاريخ يدل على أنه بعد أن نشر الإسلام دعوته عاش مع البلاد الأخرى في سلم وأمان».

« وقد أقر الإسلام مبدأ التعاهد بين المسلمين وغيرهم، ويقول الله تعالى: "إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين"».

«وقد عقد النبي عليه الصلاة والسلام في مستهل عهده بالمدينة أول معاهدة مع أهل الكتاب».

«وحت الإسلام على تنفيذ أحكام التعاهد، والقيام بالواجبات التي تفرضها بقوله تعالى: "وأوفوا بالعهد إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها"، ويقول النبي عليه السلام: "إلا مَنْ ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته أو أنقصه أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه، فأنا حججه (خصمه) يوم القيامة"».

«كما يؤثر عنه أنه قال: "مَنْ كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقدة ولا يحلها حتى ينقضي أمده أو ينبذ إليهم على سواء"».

«وعرف للضرورة ومقتضيات الحال حقها في تغيير آثار المعاهدات وتعديلها، فأباح التحلل من أحكام التعاهد بعد إعلان أحد الطرفين للآخر بذلك».

«ومنذ بدأ الإسلام مضي على إرسال السفراء والمبعوثين واستقبالهم، وعرف ما لهم من حرمة بدأت بقول النبي عليه السلام حين جاءه مبعوثان من مسيلمة وفاها في حضرته بما أثاره "لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم. ولم تزل تنظم تلك الحرمة والحصانة، وتزداد على مدي الأيام حتى بلغت مرتبة الإكرام».

«وإذا كانت الحال تهيب بنا ألا نغفل عن الاعتبار بالواقع، وأن نحسب له حساباً، إن الإسلام بما بني عليه من مبادئ كريمة يريدنا أن نقاوم واقع الطبيعة إذا نرعت بنا إلى الشر، وأن نأخذ بأسباب التعااضد والتعاون، وأن نعمل لهما، وإنما ندعو الله أن يجعل هذا الشهر بدء عهد جديد يفيد على الإنسانية الخير والسعادة».

الفصل العشرون

إيمانه بالفكرة المجمعية و اللغة والأدب

كان مؤمناً بضرورة وجود مجمع للغة العربية

أشرنا من قبل، في مواضع أخرى من كتبنا وكتاباتنا ، إلى أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان مؤمناً بضرورة وجود مجمع للغة العربية، وكان يبني رأيه هذا على فهمه لطبيعة اللغة وحياتها، وأن هذه الحياة تشمل فيما تشمل التغير والتحول، سواء في ذلك التغير في الشكل والصور الظاهرة، والتغير في المعاني، كما أن هذه الحياة عرضة لما تتعرض له كل حياة من ولادة، وموت، وصحة، وعقم.

وكان الدكتور عبد الحميد بدوي يري أن انتقال اللغة من حال إلى حال لا يتم بطريقة فوضوية، وإنما هو يقوم على نظام قد لا ندرك كنهه ، ولكنه يستند إلى قوانين نفسية واجتماعية وصوتية، فضلاً عن طبائع الحياة نفسها.

و عند هذا الحد كان الدكتور عبد الحميد بدوي يري ضرورة المجمع اللغوي ووظيفته، ويبلورها في أن هذا الانتقال اللغوي من حال إلى حال دائماً ما يكون عرضة للاعوجاج والشطط والخطأ، وبالتالي فإن اللغة تحتاج إلى مَنْ يتولى التقويم والتسديد والتصحيح، وهذه هي وظيفة المجمع اللغوي في رأي عبد الحميد بدوي.

جهود الموهوبين لا تغني عن الجهد المجمعي

لم يكن الدكتور عبد الحميد بدوي ينكر أن الموهوبين من الكتّاب والشعراء وعلماء الفقه يقومون بهذا الدور بصورة تلقائية في أحيان كثيرة، لكنه بما جبل عليه من ميل إلى إعمال القانون وإلى توظيف العقل في التشريع، وإلى وضع السنن للحياة الفكرية والحياة العامة على حد سواء، كان يري أن جهود الموهوبين من كتّاب وشعراء ولغويين لا تغني عن الجهد المجمعي الذي تصطرع فيه الآراء، وينقدح زناد الفكر، أو على حد تعبيره القانوني الجميل: تُتبادل الآراء، وتُحصص الوقائع، وتُستخلص الحقائق.

هكذا كان الدكتور عبد الحميد بدوي يري وظيفة مجمع اللغة موجودة من قبل أن ينشأ المجمع نفسه، وهكذا فإنه على خلاف كثيرين من جيله ومن جيلنا لم يكن يدور مع البحث عن وظيفة للمجمع اللغوي، ولا كان حفياً بتصوير وظائفه المتنبئة أو

المقترحة، وإنما كانت وظيفة المجمع ومهمته واضحة في ذهنه، وسابقة على وجود المجمع نفسه، ولهذا السبب كان الدكتور عبد الحميد بدوي من أبرز المجمعين الذين ساعدوا على صياغة آليات عمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي هو المجمع الرائد بين مجامع اللغة العربية، ومن حسن الحظ أننا لا نزال ننتفع بهذه الآليات، بل لا نزال نلتزم بها حتى يومنا هذا.

صاحب الفضل الأول في ثلاث آليات مجعية

وعلى سبيل المثال، فإن الدكتور عبد الحميد بدوي هو صاحب الفضل، لا نقول الأوفى، ولكن نقول الأول في ثلاث آليات مجعية مهمة.

- الآلية الأولى: هي طريقة انتخاب المجمعين التي تجعل الانتخاب للكراسي الخالية معاً دون تحديد كرسي ما بتخصص ما، ومن دون اللجوء إلى استقطابات متكررة، من قبيل هذا أو هذا، وقد أفتق الدكتور بدوي زملاءه بوجهة نظره بانياً رأيه على فكرة أن الانتخاب يمثل نوعاً من أنواع المصالحة.
- الآلية الثانية: هي لائحة المجمع بما تضمنته من نظم قانونية كثيرة كفلت للمجمع حسن الأداء وسلاسته، وأسأضرب على هذا مثلاً واحداً، وهو ما نصت عليه اللائحة من اعتبار جلسات المجلس التي لا يكتمل النصاب فيها بمثابة اجتماع لجنة عامة يُعرض محضرها على مجلس تالٍ مكتمل النصاب لتتال موافقته، وتصبح لقراراتها وتوصياتها عندئذ حجية الجلسات.
- والآلية الثالثة: هي النص في قانون المجمع ولائحته على فكرة «المدارسة» قبل الترشيح وقبل الانتخاب، حتى تنهياً لمجمع اللغة العربية على الدوام الفرصة في العمل على اكتمال أركانه باكتمال التخصصات العلمية والتوجهات الفكرية بما يفيد في تكوينه وفي أدائه لوظيفته. ومن الحق أن أشير إلى أن الدكتور إبراهيم مدكور الرئيس الرابع للمجمع كان دائماً ما يشير إلى أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان هو صاحب الفضل في وضع فكرة المدارسة هذه في الصيغة القانونية.

وصفه الدقيق لقضية الازدواج اللغوي

كان الدكتور عبد الحميد بدوي معنيا منذ بدأ نشاطه المجعي بما أسماه «قضية الازدواج اللغوي»، وهو يصف هذا الازدواج ويشخصه في قوله: «إن العربي الذي

يأخذ من المدنية الغربية بسبب، لا يسعه أن يتجنب نوعاً من الازدواج النفسي والعقلي. فهو يحس بنفسه العربية ضرورياً من الأحاسيس، وهو في الوقت نفسه - وبقدر ما يكون قد أصاب من آداب لغة غربية أو أكثر ومن فنون تلك اللغة أو اللغات - يتذوق ويحس أذواقاً وأحاسيس أخرى لا يجد سبيلاً إلى استثمارها أو الإعراب عنها إلا بما نفذ إلى نفسه من وسائل تلك اللغة أو اللغات وآداب أهلها وفنونهم، فإذا أراد أن يحيل تلك الأذواق والأحاسيس عربية، ألقى دون ذلك صعوبات غير قليلة».

وقد انتبه إلى ما يشوب محاوراتنا الراقية أو المهنية من بعض لجوء إلى لغات أخرى، ومن ثم فإنه كان يجد نفسه حفيماً بإضفاء القدرة التعبيرية على اللغة من خلال استكشاف قوالب جديدة لم يكن يشك في وجودها، وهو يقول في هذا المعنى:

«إن العربي لا يسعه أن يتجنب في سياق الحكاية أو الترسل أو التلذذ بعض المعاني والصور التي يكون قد ألفها من ممارسة آداب أجنبية. وقد تكون نابية في العربية: لا لأن العربية لا يتسع صدرها لمثلها، ولكن لأن النقل المادي أو الحرفي يجعلها كذلك. ولاشك في أن العربية تستسيغ مثل تلك المعاني والصور، لو صُبت في قوالب عربية. ولعل القوالب موجودة، لكنها تحتاج إلى تحقيق واستكشاف».

توكيده على العلاقة بين اللغة والرقى

وكان الدكتور عبد الحميد بدوي ينبه إلى جوهر علاقة الرقى باللغة فيقول:

«.. استحدثت المدنية الغربية رقىاً كبيراً في العلوم والفنون وفي شؤون الحياة، وكان من آثار ذلك الرقى أن نزل علينا وابل من الألفاظ والاصطلاحات التي تحكي الفرق بين ما بلغته المدنية العربية، حين وقفت وأصابها الركود، وبين ما وصلت إليه المدنية الغربية منذ مضت تركض ركضاً في استفتاح مغالبيق العلوم، واستكشاف المجهول من أسرار العالم وقوانينه ونظمه. ونفذ هذا السيل الجارف من الألفاظ والاصطلاحات إلى الألسنة بصور تختلف باختلاف مصادرها، وتتفق في العجمة والغرابة الوحشية، وتعرض اللسان العربي الصحيح إلى الاختلاط والتشويش. ولم يكن بد إذا من أن تتولي هيئة منظمة قديرة حفظ ذلك اللسان والقيام على سلامته، وللكتاب والنقاد في هذا الشأن فضل أي فضل، فهم هداة الأمة ومقومو لسانها بما يكتبون وينقدون، غير أن الخطر أكبر من أن يجتزأ فيه بهذه الوسيلة، وأجل من أن تُهمل معه وسائل توحيد العمل وتركيزه، وتجميع القوي والكفايات في مجمع يرصد ويحقق وينتهي إلى توصيات، فإن تلك الوسائل جدية أن تهيب لتلك التوصيات ما يجب لها من الهيبة والاحترام، ومن الذبوع والانتشار».

فهمه لوظيفة المجمع اللغوي في تجديد اللغة وسلامتها

ويصل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى تحديد فهمه لإحدى الوظائف المتجددة للمجمع اللغوي فيما يتعلق بتجديد اللغة وسلامتها في الوقت ذاته فيقول:

«... وأكبر ظني أن العناية بهذا الغرض من أغراض المجمع لا تنافي معالجة الازدواج الذي أشرت إليه. فإن الأمر فيها لا يعدو تحديد ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب تحديداً يجعل اللغة ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وقد جعل هذا التحديد في مرسوم إنشاء المجمع من أولي غاياته».

«ذلك أن اللغات الغربية تتضمن صوراً من الكلام ومعاني وأساليب وأخيلة ليست من ذوق اللغة العربية وإن تكن طرائق التفكير الحديثة تسيغها، بل تقتضيها في بعض الأحيان، فما لم تهضم اللغة العربية، بحسب أصولها وأوضاعها، تلك الصور والمعاني والأساليب والأخيلة وتمثلها وتحيلها عربية الوجه، ظل الازدواج قائماً وكيان العربية مهدداً».

«وعندي أنه قد لا ينقص اللغة العربية ما ينبغي من أسباب الأداء لتلك الصور والمعاني والأساليب والأخيلة، لكن المتداول بيننا من مادة اللغة لا يلوح أنه يفي بمثل هذه الحاجة. وقد يكون من الحق أن اللغة العربية لم تنته إلينا بكليتها، وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله. ولكن ما علينا من ذلك، وإنه ليكفي أن ننتفع بما انتهى إلينا انتفاعاً صحيحاً لجعل لغتنا سالحة لما نريد لها، متسعة لكل قديم وجديد. وها نحن أولاء في العصور القريبة منا نري الأمة تتخذ لغة من اللغات، ولا تزال تضيف إليها وتنقص منها، وتغير وتحول وتستحدث في ألفاظها وتراكيبها، فإذا بالفرع يختلف عن الأصل دون أن يعزب على أهل الأصل ففهم اللغة الجديدة أو العكس، وإذا بهذا الاختلاف لا يخل بما لكل منها من حسن السبك، ومتانة النسيج، تلك هي قصة اللغة الإنجليزية في أمريكا».

تطوير اللغة بالقانون وبالتشريع

على هذا النحو كان الدكتور عبد الحميد بدوي يري قدرة المجامع اللغوية - ولا نقول المجمع اللغوي - على تطوير اللغة بالقانون وبالتشريع، صادراً عن فهم دقيق لمدي قدرة القانون والتشريع على العمل من أجل هذه الغاية، وعلى ما ينبغي للقانون والتشريع أن ينطلق منه وهو يؤدي دوره، وعلى المحاذير التي ينبغي عليهما أن يأخذاها في الحسبان .

الاستقلال اللغوي و الاستقلال الوطني

من ناحية أخرى فقد كان الدكتور عبد الحميد بدوي يري الأمر مرتبطاً بالسياسة والوطنية ارتباطاً لا يمكن وصفه بلفظ أقل من لفظ الاستقلال، وهو يقول في هذا المعنى:

«وكما أن الاستقلال السياسي يجب أن يكون قبلة كل بلد يعرف قدر نفسه ويحترمها، دون أن يحول ذلك دون قدر من التعاون والتعاقد الدولي، كذلك يجب لكل لغة أن تستقل بأوضاع لغتها وبصورها وأساليبها الخاصة، دون أن يحول ذلك دون الاستعارة من غيرها من اللغات والتأثر بالأداب الأخرى».

وهنا ينبه الدكتور عبد الحميد بدوي إلى إحدى صور الاعتداء على الاستقلال اللغوي فيقول: «وليس من الاستقلال في شيء أن تُقرأ عبارات وصيغ لا تفهمها على وجهها إلا إذا قرأت من خلال الكساء العربي الذي يطالعك ما أريد نقله من عبارات أو صيغ أجنبية. ومما يؤسف له أن تكون دواعي السرعة في الكتابة من أسباب هذا البعد عن رسوم العربية في الخطاب».

كان من أشد الناس إنصافاً لجهد المجمع اللغوي

إذا كانت هذه هي رؤيته فماذا كانت خبرته و تقييمه ؟ كان الدكتور عبد الحميد بدوي من أشد الناس إنصافاً لجهد المجمع اللغوي، وكان من أوائل الذين قدروا جهد هذا المجمع في سنواته العشر الأولى على الرغم من أنه لم يكن قد أصبح عضواً فيه، لكنها روح الإنصاف التي دفعته إلى قوله:

«إن مجمعكم الموقر ليبدو في أوائل عقده الثاني ركنًا من أركان نهضة هذه البلاد، كأنه وهي أبعد منه عهدًا وأطول عمرًا كان قريبًا لها منذ قامت، وليس هذا من خدعة النظر أو من تصوير الخيال، وإنما الحاجة الشديدة إليه هي التي جعلته غداة إنشائه كأنه قد ركب في بنية تلك النهضة وانتلف مع نسيجها، فهو جزء منها لا بد منه ولا غني عنه. غير أنه لم يكن ليبلغ تلك الغاية لو لم يكن قد ألف من جهابذة أسبغوا عليه من فضلهم، وأفاضوا من علمهم، ما اتسق به واقع الحال مع ما عقد عليه من آمال».

وفي موضع سابق يقول الدكتور عبد الحميد بدوي :

«وقد عُني المجمع بطائفة كبيرة من الألفاظ والاصطلاحات، ووضع لها ما يقابلها من الألفاظ والاصطلاحات العربية السليمة، وهو ماض في معالجة غيرها، وفي

وضع ما يجب لمعرفة اللغة وضبطها من معاجم، وجهده في كل ذلك مشكور وإن ظل أكثره مجهولاً، ولو قيس بالوقت الذي سلخه في القيام به لكان أجدر بالشكر والثناء».

حديث مصطفى أمين عن حسه اللغوي الفكاهي

وهذه قصة طريفة قصها الأستاذ مصطفى أمين في عموده «فكرة» الذي كتبه عن حلمي بهجت بدوي، وفيها ما ينبئ عن الحس الفكاهي اللغوي الذكي في شخصية الدكتور عبد الحميد بدوي باشا:

«عندما جلست في مدرج كلية الحقوق بجامعة القاهرة منذ أسابيع، مرت علي ذكرياتي في الكلية كشريط سينمائي، تذكرت كيف رشحت نفسي لعضوية الاتحاد، وسقطت في الانتخابات، وكان سبب سقوطي أنني أملك سيارة، اشتريتها بعريقي وأنا أعمل محرراً في مجلة آخر ساعة، ولكن زملائي تصوروا أن هذه السيارة المتواضعة دليل على أنني ابن ذوات، فعاقبوني على هذه الجريمة الذكراء بإسقاطي في الانتخابات».

«وكانت سيارتي أشبه بالأتوبيس لا تتحرك إلا وفيها من ١٥ إلى ٢٠ طالباً، بعضهم يجلس على الكراسي، وبعضهم يجلس فوق الجالسين على الكراسي، وبعضهم "يتشلقون" على الرفارف، وبعضهم يجلس على مقدمة السيارة، وكل هذه الاشتراكية لم تغفر لي وقتها أنني صاحب سيارة، وأن ليس من حقي أن أمثل طلبة يركبون الترام والأتوبيس!».

«وأمضيت عامين ممتعين في كلية الحقوق، وكان من أحب أساتذتنا الدكتور حلمي بهجت بدوي، والدكتور حامد سلطان، وكان حلمي بهجت بدوي أديباً يهوي الصحافة، وكان متحمساً لأن يصدر أحمد الصاوي محمد وتوفيق الحكيم مجلة أدبية، وتم الاتفاق يومها على أن يكون اسمها "المهرجان"».

«وذهب حلمي بهجت بدوي بعرض الاسم على عمه الدكتور عبد الحميد بدوي باشا، وقد كان من أعظم فقهاء القانون في ذلك الوقت، واعترض بدوي باشا وقال: إن الشعب سيسمي المجلة "المهرجان" أي مثني مهرج! وهذا هو السبب الذي جعل الصاوي يغير اسم مجلته من "المهرجان" إلى "مجلتي"، ونالت يومئذ نجاحاً كبيراً، وكانت شيئاً جديداً في عالم الصحافة الأدبية».

كان نموذجاً بارزاً للمثقف المؤثر في مجتمعه

والشاهد أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان نموذجاً بارزاً للمثقف المؤثر في مجتمعه، وقد اكتسب هذه القيمة السامقة بفضل ثقافة حقيقية، وإخلاص حقيقي للمجتمع الثقافي، والحياة الثقافية.

وقد كان كتاب «الشعب» أبرز السلاسل الشهرية التي صدرت في الستينيات يعترف بأن يورد على غلافه الأخير شهادة الدكتور عبد الحميد بدوي التي رسمت حدود الفكرة، ومدى نجاحها، وقد كانت إصدارات سلسلة كتاب «الشعب» تنشر هذه الرسالة على الغلاف تحت عنوان: «من شيخ القانون إلى كتاب الشعب»:

«... "كتاب الشعب»

«كتب لكم التوفيق في مشروع "كتاب الشعب"، فإنه صورة مثلى لنشر الوعي الديني، والثقافة العامة، وهو يجمع إلى الطرافة: الأصالة، إذ هو لا يحتذي أصلاً أجنبياً، وليس بالمعجم، ولا بالموسوعة، وإن يكن يتضمن بعض عناصر الموسوعة في قسمه الخاص بدائرة معارف الشعب».

«وهو يصدر عن حاجة الشعب للإحاطة بكثير من الشؤون التي يعز عليه الوصول إلى المراجع الخاصة بها، ويورد موارد العلم بها دون قصور في الإيجاز، أو غلو في الإفاضة».

«وللمشروع فضل لا يقدر في إحياء التراث الإسلامي، من تفسير وحديث، وفقه ولغة، وتاريخ وأدب، وفي تقريب مناله، وهو يخاطب في هذه الشؤون - وفي دائرة معارفه - خاصة القوم، ومن هم دونها، ويروي غلة هؤلاء وأولئك».

«والحق أن "كتاب الشعب" لا يضيق بموضوع مهما بدا لطائفة من الناس ألا محل له كجزء من كتاب موصول ينشر بين الناس، فلا يضير تلك الطائفة أن تجد طائفة أو طوائف أخرى فائدة أو متعة فيه».

«وليس في خطة إصدار الكتاب - وعلى الخصوص دائرة معارفه - جمود أو هوي في الاختيار، يؤخر على محبيه - إذا اتبع الترتيب الهجائي - ما هم بحاجة للعلم به، بل يبدو أنه يستجيب لضرورات الحياة المعاصرة، وحاجات الجمهور العاجلة في ضروب المعرفة. وإذا كان عدده قد تجاوز المائة، في الحقبة القصيرة التي ظهرت فيها، فليبشر بطول العصر، وتعدد المئات إن شاء الله».

«ويسرني بعد هذا أن أهنئ القائمين بالمشروع، مشيداً بفضل الخطة التي انتهجوها، وبحسن اختيار الكتب، والمعلقين على مواد دائرة المعارف، وبكمال التنفيذ، وأن أدعو لهم باطراد التوفيق». «ولكم أطيب التحية».

«عبد الحميد بدوي» «القاهرة في ٣٠ مارس ١٩٦١».

مقدمة جميلة كتبها لديوان الشاعر مصطفى بهجت بدوي

ونأتي أخيراً إلى ما سجله الدكتور عبد الحميد بدوي من آراء شبيهة في مقدمة بروتوكولية جميلة كتبها لديوان ابن شقيقه الشاعر مصطفى بهجت بدوي، وقد أعاد مصطفى بهجت بدوي نشر هذه المقدمة في مقال له في «مفكرة الأهرام» تحت عنوان «الجانب الآخر لرائد المستشارين»، حيث قال:

«..... طلب إلى ابن أخي أن أقدم لديوانه بكلمة، ولعل ذلك من حقه علي، فقد كنت أشجعه صغيراً على قرص الشعر منذ توهمت فيه نجابة وانبعثت نفس إلى الكلام الموزون، وكنت أري أنه قد ينطوي في مثل الانبعثت دلالة على استقرار ملكة الشعر، وحسن الاستعداد له، فهو اليوم يسألني الشهادة أنه كان أهلاً لذلك التشجيع، على أنني لست من رجال الشعر، ولا من نقاده، وفيما عدا مطالعات في الشعر العربي قديمه وحديثه، وفي بعض الشعر الغربي، أكاد الآن أكون منقطع الصلة بالإنتاج الشعري الحديث إلا لمأماً».

«إن للشعر العربي صوراً وأغراضاً ووظائف، وللشعر الغربي مثلها، ولكل منهما نشأة مستقلة، ولعلهما لم يتلاقيا كثيراً في الماضي، وقد لا يتلاقيان دائماً في نفوس المعاصرين، ولكن المدنية الغربية منذ امتدت إلينا أسبابها، وبسط بيننا رواقها، لا تزال تتغلغل آثارها بالذات أو بالواسطة في طرائق تفكيرنا، وأداة تعبيرنا، وتكيف طوعاً أو كرهاً اتجاهاتنا وتطوراتها الأدبية، ومهما يكن من آثار تلك المدنية فما نستطيع أو نريد أن نتخلي عن صور الشعر العربي أو أغراضه، وإن نكن صائرين إلى طرح بعضها».

«ومهما يكن من حرصنا على الاحتفاظ بتلك الصور والأغراض، فلاشك أننا لا نستطيع أن نرضي طويلاً بالحكم المأثور من أن أعذب الشعر أكذبه، وأننا سوف نري أن أشد أنواع الكلام صلة بنفس الإنسان، وأصدقها ترجماناً لأحاسيسه وعواطفه، ولخوالج نفسه، وخواطر عقله هو الشعر، وأننا سنذهب مع شعراء الغرب إلى أن من وظائف الشعر أن يرهف إحساس قارئه لإدراك صور الأشياء، واكتنائه مواطنها، وأن من وظائفه أيضاً أن يرسم نظرة الشاعر في حقائق الوجود، أو كما

يقول بعضهم في (مكان الإنسان من الأبدية). وقد أخذ صاحبنا ببعض صور الشعر العربي كالفخر، وهو نوع لا أحمدته كثيراً، ولعله كان من آثار المنافسة الشعرية في العهود القديمة، وكان يرمي إلى إقامة ستار دون نفس الشاعر لا تنفذ إليه الأبصار، ولعل فتنة الشباب تزينه لنفس الشاعر. وأغلب الظن عندي أنه سوف يتحول على مر الأيام استقراء لنزعات النفس، واستكشافاً لخباياها وطواياها، أو ما يسميه الفرنجة Introspection فيلحق بذلك سائر شعره. والحق أن صاحبنا جعل من الشعر ترجماناً صادقاً لأحاسيسه وعواطفه، ومهما تعدد أبواب الشعر فسيظل الحب ملاكها، وديوان صاحبنا مليء بالحب، لا على أنه كعبة يطوف بأركانها، أو معني يهفو إليه خياله، بل على أنه تجربة حية بلي خيرها وشرها، وحلوها ومرها، وكابد أطوارها».

«ومن آيات صدق الشعور أن تنشأ بين نفس الشاعر وما يتحدث عنه صلة تجعله يري ما لا يراه الناس عادة، وترهف إحساسه، وإنك لتجد ذلك في كثير من مقطوعاته، خاصة تلك التي يتحدث فيها عن البيد والصحراء، وأنك تنتسم في مختلف أشعاره ما مر به من أطوار التشدد والتسامح في شئون الدين، وربما لا يسلم الشعر من بعض هنات تتعلق بالصناعة، وأخري ترجع إلى موسيقي بعض الألفاظ، ولكنك تحس أنه جمع لمحات خياله، وحوالج نفسه في طاقة من الزهر يتنفس فيها صبح الشباب نضراً ندياً، ويتأرجح منها صفاء النفس، وصدق الحس. وهو باكورة حسنة نرجو ألا تكون بيضة الديك».

الأيام أثبتت صحة ما تنبأ به لابن أخيه و شعره

وقد عقب مصطفى بهجت بدوي على مقدمة عمه، مشيراً إلى أن الأيام أثبتت صحة ما تنبأ به عمه ، فقد تحول شعره إلى نزعات النفس وهموم المجتمع:

«... وما لبث شعري أن دار في مدارها، كما أن بيضة الديك التي تمنى ألا تكون مصير ديواني الأول يصبح الوحيد، لحقت به اخواتها فلم تعد كما قال بشار بن برد في قصيدته التي تعتبر أشهر استخدام لهذا التعبير:

يا أعذب الناس ريقاً غير مختبر
ألا بقية أطراف المساويك!
قد زرتنا مرة في العمر واحدة
فبالله لا تجعلها بيضة الديك!

الفصل الحادي والعشرون

حرية القول في مصر

أثر أن يتحدث عن حرية الرأي أو الفكر على أنها حرية القول

يبدأ الدكتور عبد الحميد بدوي بضبط التعريف مؤثراً أن يتحدث عن حرية الرأي أو الفكر بأنها حرية القول، ومقديماً ما يبرر تفضيله لذلك المصطلح عن ذلك، ومن الطريف أن المصطلح قد سار في الطريق الذي رسمه بدوي باشا، حتى أصبح معروفاً الآن باسم «حرية التعبير»، ومن الطريف أيضاً أن بدوي باشا كان يفرق بين حرية الرأي وحرية التعبير مستخدماً صورتَي التعبير النحوي في اللزوم والتعدي فيجعل حرية الرأي حرية لازمة، ويجعل حرية التعبير حرية متعدية، قاصداً بهذا التقريظ وجود عنصر آخر في حرية التعبير لا يلزم أن يكون موجوداً في حرية الرأي فيقول:

«حرية القول.. وقد يطلق عليها على سبيل المجاز «حرية الرأي أو الفكر»، لأن القول لا يعدو أن يكون إعلاناً لرأي، أو جهراً به، ولأن الرأي لا تكون له قيمة أو شأن إلا بقدر ما يجهر به ويتبادل بين الناس، هي أن الإنسان يقول ما يشاء، ويعلن ما يعرف أو يري، والقول هنا يشمل اللفظ باللسان، كما يشمل الكتابة والرسم والصور وغيرها من وجوه أداء الفكر والأحاسيس».

«أما حرية الرأي بالمعني الحقيقي، وهي ألا يكلف المرء رأياً أو عقيدة غير ما يري ويعتقد... فهي حرية لازمة، أي أنها لا تعني إلا صاحب الرأي، أما حرية القول فهي حرية متعدية تعني حق القائل في القول، والمستمع في الاستماع، وحق الجدل والمناقشة».

«وكلا الحريتين جزءان من الحرية الشخصية بالمعني العام، لكنها يتميزان عن الحرية الشخصية بالمعني الخاص، وهي حرية الإنسان في شخصه، أو بدنه، وحرية في الغدو والرواح، وهي الحرية التي قامت من أجلها بعض الثورات لتقرير ضمانات تحد من سلطان أهل الحكم فيما يتعلق بالقبض على الناس، أو حبسهم، وينظم محاكمتهم».

تفريقه الذكي بين حرية الرأي والحرية السياسية

يفرق الدكتور عبد الحميد بدوي تفريقاً ذكياً بين حرية الرأي والحرية السياسية فيقول:

«وحرية القول أو الرأي ليست هي الحرية السياسية ولا تختلط بها، فالأولى تتعلق بالفرد أصلاً، وبالذات، وإنما تتعلق الثانية بالشعب في جملته، وتفيد حقه في حكم نفسه، على أن بين الحريتين صلة، فحرية القول هي التي أتت بالحرية السياسية، وهي نظام الحكم المعروف بالديموقراطية، وحرية القول من جانب آخر من مستلزمات الديموقراطية، فإن النظم الحرة لا تعيش إلا في ظل حرية القول».

«والحرية بوجه عام معني يصف صلات الناس في المجتمع، سواء كانت الصلات بين فرد وآخر، أم بين الفرد والمجتمع مشخفاً في الدولة أو الحكومة، ولا يمكن أن تكون مطلقة، ولو أنها كانت كذلك لترتب عليها فناء بني الإنسان، وفناء الحريات نفسها، لذلك لا تكون حرية الفرد حرية صحيحة إلا إذا كانت بحيث تكفل حريات سائر الأفراد، وبقاء المجتمع الذي يتألف منهم».

«فالحرية يجب إذاً أن تكون مقيدة، والقيد شرط وجودها والتمتع بها، وتعيين مدلولها ومداهما هو تعريف القيود التي تحدها: إن كثرة الحرية ضيقة المجال، أو قليلة فهي رحيبة واسعة».

تفريقه بين حرية الرأي والحرية الشخصية

ثم يفرق الدكتور عبد الحميد بدوي بين حرية الرأي والحرية الشخصية من حيث المدى والمجال والقيود، وهو يعتمد في هذا التفريق على المقابلة بين عناصر الحياة المادية والمعنوية:

«وليس من العسير تصوير الحرية الشخصية وقيودها، والنتائج التي تترتب على إطلاقها أو تقييدها، وما يجب اتخاذها لحمايتها، وللتوفيق بين حريات الأفراد وبين تلك الحريات ومصالح المجتمع، فإن موقع الحرية الشخصية ومجالها هو عنصر الحياة المادية من حركة، وسكون، وغدو، ورواح، وسعي للرزق وما إلى ذلك».

«أما حرية القول فتتصل بعناصر الحياة المعنوية، فالأديان والأخلاق والسياسة أو نظم الحكم والعلوم والآداب والفنون، كل ذلك مما أنبتته حرية القول، وأثمره طول استعمالها منذ وجد الإنسان، وربما أنست المقاصد ما اتخذ في سبيلها من وسائل،

فإذا خفي أثر حرية القول فيما يعتنقه الإنسان من دين، أو يتخذه من خلق وقواعد سلوك، أو فيما تدبر به صلاته بالأفراد والمجتمع، وتساس به أمورهم، أو فيما يطالعه من آيات العلوم والآداب والفنون، فلا تبغ تأويل ذلك إلا في أن حرية القول اختلطت بموضوعها، فبرز الموضوع، وهو المقصد، وخفي أثر الحرية، وهي الوسيلة».

«هذه المقابلة بين عناصر الحياة المادية والمعنوية تظهر ك على دقة تصوير القيود التي يمكن أو ينبغي أن تحاط بها حرية القول، فإذا قدرت ما اتخذته الإنسانية في أول عهدها بالوجود من عقائد وقواعد معاملات، وتدبير حكم، وما وعته من مشاهدات كونية، وما عالجت من صناعات وقارنت تلك الصورة الأولية بما وصلت إليه في أعلى ما بلغت من درجات المدنية، عرفت ما قطعته الإنسانية، وعرفت كذلك ما أتت به حرية القول فعلاً، دون أن تعرف كل ما كان يمكن أن تأتي به لو كانت أكثر إطلافاً، ودون أن تستطيع طبعاً معرفة ما ستأتي به في المستقبل».

جهاد البشرية من أجل حرية القول كان متواصلاً

يشير الدكتور عبد الحميد بدوي إلى أن جهاد البشرية من أجل حرية القول كان متواصلاً، وإلى أنها ناضلت في هذا السبيل نضالاً متصلاً، وواجهت مقاومة عنيفة على مدى أجيال:

«والحق أنه بالرغم من تقدم الإنسانية في كل المناحي تقدماً يبهر الخيال، وينحسر دونه القصر، فإن طريق حرية القول لم يكن ذلولاً، وكانت سيرتها نضالاً مستمراً، ومقاومة عنيفة، وهل يمكن الآن وبعد أجيال لا تعد من هذا النضال، أن يقال إن هذه الحرية أصبحت مقرررة لا جدال فيها، حرية بينة المعالم والحدود».

«يمتاز الإنسان بأنه حيوان ناطق، وهو أبدأ في حاجة إلى أن يفكر ويحكم على الأشياء، يبادل غيره القول والرأي، وقد كانت النظم الأولى ثمرة ذلك التفكير والحكم، وتبادل الرأي، ولكنها ظلت تتغير وتتبدل، لأن الإنسان لا يستقر له رأي، ولا يبقي على حال، إذ هو لا يزال تقع له تجارب ومشاهدات جديدة. نعم كان ميدان هذه الحرية ضيقاً بقدر ضيق مجال المجتمع الأول وبساطته، فهو لا يتجاوز الأسرة أو القبيلة أو المدينة».

«ولكن هل نكون مسرفين إذا قدرنا أن تاريخ تلك الحرية في ذلك المجال لم يخل على ضيقه من مأس، وهل يصعب أن نتصور على مثال ما نعرف منذ التاريخ المكتوب، أن من كان يعلن رأياً يخالف رأي الجماعة، لم يكن يجد لنفسه سبيلاً غير الهرب والتشريد».

ميله إلى الآراء الغربية في علاقة الدين بحرية الرأي

يؤثر الدكتور بدوي الميل إلى الآراء الغربية التي تتخذ من علاقة الدين بحرية الرأي ميداناً للحديث عن الجهاد في هذا السبيل، ومع أننا قد لا نوافق تماماً على ما يتبناه من روية في هذا الأفق، فإن أدبيات الفترة التي أعد فيها أفكاره لم تكن لتخرج عن هذا الإطار من الفهم المتأثر بالنظر إلى تاريخ الأديان على نحو ما ارتآه الغربيون في صراع الكنيسة ومناهضيها في المجتمعات المسيحية:

«..... وقد كان الدين في تلك العهود يكاد يشمل كل جليل ودقيق من سيرة الناس في حياتهم الخاصة، وفي نظم الحكم، ونحن نعرف من قصص الأنبياء وهم يردون الناس عن مألوفهم ما كانوا يلقون من عنت واضطهاد، فإذا هبطنا إلى التاريخ المدون ذكرنا قصة سقراط وقد اتهمه أهل أثينا بالإلحاد، لأنه كان ينكر الآلهة التي تعترف بها الجماعة، وبفساد الأخلاق لأنه كان يغوي الشبان بتعاليمه ومبادئه».

«وها هي قصص الأنبياء الأقربين موسي وعيسي ومحمد، تذكر اتباع كل منهم بما احتملوه من شدة وأذى، أو ليست ذكري هجرة النبي صلي الله عليه وسلم التي نحتفل بها كل عام رمزاً سامياً للصبر على الأذى في سبيل حرية القول للدعوة للإسلام، وقد مضت بعد ذلك بالإنسانية قرون عديدة لقيت حرية الرأي فيها أشد صنوف الحرب، وأقسي صور التنكيل، أما البلاد المسيحية فعرفت فيها مراقبة المطبوعات، ومحاكم التفتيش، وحروب العلم والفلسفة، ومن لا يذكر من أعلام المضطهدين أمثال غاليليو وبرونو؟ وانشقت على الكنيسة طوائف الإصلاح أو البروتستانت، وقامت حروب دينية من كل لون، كذلك رميت بعض البلاد الإسلامية باضطهاد العلماء، واتهم كل من الدينين بضيق الصدر عن الحلم، وحرية البحث، ولعل منكم ممن عاصر صدر هذا القرن يذكر دوي الجدل الذي قام في هذا الشأن، ويذكر الرسائل العظيمة التي اشترك فيها الأستاذ الإمام محمد عبده، وقد كان محور البحث في هذا الجدل معرفة ما إذا كان الدين نفسه بمبادئه وأصوله، هو الذي لا يطلق حرية البحث، ويتبرم بها».

لجأ إلى الخصوصية المصرية من باب نفي علمه بأصول المسيحية

استشعر الدكتور عبد الحميد بدوي بفطرته بما أشرنا إليه في مطلع الفقرة السابقة فآثر أن يلجأ إلى الخصوصية المصرية من باب نفي علمه بأصول المسيحية، معتمداً في رؤيته على ما نصت عليه مواد الدستور المصري الذي شارك هو نفسه في وضعه: «ولست أدعي العلم بأصول المسيحية، علماً بيبح لي أن أدافع عن تسامحها

مع العلم والعلماء وأهل الرأي بوجه عام، ولكني، وهذا البلد دينه الرسمي الإسلام، ودستوره الذي يعلن ذلك في المادة ١٤٩ يعلن ذلك في المادة الرابعة عشرة أن حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو بغير ذلك في حدود القانون».

طبيعة تفاعل القانون المصري مع حرية القول

حرص الدكتور عبد الحميد بدوي في عرضه لرؤيته على استثمار معرفته الفائقة بالقانون، وفهمه العميق لفلسفة النصوص الدستورية التي شارك هو نفسه في وضعها، أو في نقلها عن الدساتير الأخرى، و الواقع أنه كان يؤثر أن يتعامل مع هذه النصوص معاملة الشارح والناقد ليصل إلى مبتغاه من الحديث عن طبيعة تفاعل القانون المصري مع حرية القول، وهو أميل إلى القول بالتوازن الذي صاغته نصوص تبدو متعارضة، لكنها في حقيقتها تميل إلى تحقيق التوازن: «أحس أنه ينبغي أن نتبينوا ما إذا كان بين هاتين المادتين من الدستور ١٤ و ١٤٩ تناقضاً وتعارضاً، ربما كان خير جواب على هذا السؤال هو ما أجمل به الأستاذ الإمام مبادئ الإسلام في الرسائل التي أشرت إليها، وهو يردّها إلى أصول ثمانية أجتزئ منها بعضها مما يتصل مباشرة بحرية الرأي، فمن أصوله النظر العقلي لتحصيل الإيمان، وتقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، والاعتبار بسنن الله في الخلق، وعدم اتخاذ سلطة دينية، وهذه الأصول لا تبيح حرية الرأي فحسب، بل تزكيه وتقضيها، على أن هذه الأصول تعلوها كلمتان كبيرتان من رسالة الإسلام، الأولى من سورة البقرة «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم»، والثانية من سورة الكهف «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. ولعل ما قامت به الإنسانية من عدم التسامح - حين كان بعض أهل الدين يظنون أن حرية الرأي تورد الناس موارد الزيغ والضلال فيفسون في اضطهاد أصحاب الآراء - يرجع بوجه خاص إلى حرص هؤلاء على الدفاع عن مكانتهم ونفوذهم ومصالحهم مما يظنونه خطراً عليهم من انتشار بعض الآراء، وإلى اختلاط الدين بالسياسة، وإلى جمود الفكر، وضيق النظر في تقدير مصالح الدين العليا».

علاقة انعدام التسامح الديني بحرية القول

وبعد هذا الخروج من الميدان الإنساني إلى الميدان المصري، يعود الدكتور عبد الحميد بدوي ليبين عن فهمه العميق لقضية عدم التسامح الديني الذي تجلي وترسخ على مدي تاريخ الإنسانية، وعلاقة انعدام هذا التسامح بحرية القول:

«..... قد لا يستطيع أحد التأكيد بأن الإنسانية نبذت عدم التسامح الديني وراء ظهرها، فلا نزال نري بعض البلاد تشغل الاعتبار المتصلة بالدين ورجاله حيزاً غير ضئيل من سياستها وخصوماتها، بل فتننتها الداخلية، كما أن بلاداً أخرى اعتنقت مذاهب سياسية تنكر معاني الأخوة العامة، والرحمة التي تنطوي عليها تعاليم الأديان، فأصبحت تري في الدين ورجاله خصوماً وأعداء يجب إسكاتهم ومقاومتهم والتنكيل بهم عند الضرورة، بل إن بلاداً عرفت بحرية الرأي الواسعة، والتسامح الكبير خلصت من عدم تسامح أهل الدين ووقعت في شيء من عدم التسامح تلقاءهم مبالغة في محاربة ما يمكن أن يكون لهم من نفوذ أو تأثير في السياسة».

«ومهما يكن من كل ذلك ، فإن المتقضي لأحوال العالم قبل الحرب، يتبين أن قدراً كبيراً من التسامح كان يسود البلاد الديموقراطية، وهذا التسامح خاتمة جهاد طويل بدأ بالجهاد العام.. جهاد الأنبياء، وأصحاب الآراء الجديدة في إبلاغ رسالاتهم، ونشر آرائهم، ولم يكن يعني صاحب الرسالة أو الرأي أن يجادل حرية الرأي في عمومها، بل كان همه أن يبلغ الرسالة، أو أن ينشر الرأي، وقد أخذ الكاتب الإنجليزي المشهور بغرائب فكره برنارد شو على سقراط والسيد المسيح أنهما لم يدافعا عن حرية الرأي، وأن يكونا قد استشهدا في سبيلها، وتولي هو ذلك في حوار ظريف في مقدمة روايته «على الصخرة».

المجد المستمد من الحرص على حرية الرأي

وينتقل الدكتور عبد الحميد بدوي في رشاقة إلى الحديث عن المجد الذي صنعه الحرص على حرية الرأي لأبطاله، واصفاً هؤلاء الذين جاهدوا في هذا السبيل بالنضج والاستقلال الفكري، ومثنياً على مكانتهم في التاريخ:

«على أن هذه القضية الخاصة أفضية شهداء حرية الرأي وضحاياه، استحالت على مدي الزمن، وبعد أن استفاضت، إلى قضية عامة، قضية حرية الرأي في ذاتها، لا في خصوص رأي أو مذهب بعينه، وفي هذه القضية ألبى الكتاب والشعراء ورجال السياسة والفلسفة خير بلاء . وقد كان في صدر من ساهم في هذا الجهاد الخاص الشاعر الإنجليزي المشهور ميلتون Milton، ويؤثر عنه من كتاب أريوباجتيكا Areopagatica الذي وضعه للدفاع عن الحرية قوله «إن الحرية في أن تعرف، وفي أن تقول، وفي أن تحاول بلا قيود وفقاً لما تحس وتعتقد، هي فوق الحريات جميعاً، وهي أعزها وأغلاها»، كما يؤثر عن فولتير تلك الكلمة الطريفة «إني كاره لما تقول وأخالفك في كل حرف منه، ولكني أقاتل حتى الموت في سبيل حقك في أن تقوله».

«ولم تكن هذه الكلمة أو تلك خيال شاعر، بل كانتا صورة لمعني نضج واستقل عن الآراء نفسها التي كان يُقتتل في سبيلها في الأجيال السابقة، وأصبح هو الذي يثار من أجله، ويدافع من دونه، ذلك شأن حرية القول منذ أكثر من ثلاثمائة سنة حتى هذه الأيام».

إعجابه بفكرة الرئيس روزفلت في اعتبار حرية الرأي أولى الحريات

حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على أن يثبت إعجابه بفكرة الرئيس روزفلت (١٩٤١) في التوكيد على حرية الرأي وجعلها أولى الحريات الأربع التي يبني عليها العالم الحديث:

«وهل يجهل أحد أن الرئيس روزفلت حين أراد أن يحدد الأغراض التي تقاثل الديمقراطية من أجلها، والتي تعقد بها سلامة العالم، أجملها في أربع حريات، أولها حرية القول، فهو في رسالته التي وجهها إلى الكونجرس في ٦ يناير سنة ١٩٤١ يقول: «في العهد المقبل الذي نسعي في تحقيقه، نستشرف عالماً يبني على حريات أربع لا بد منها، ولا غني عنها:

- «الأولى: حرية القول والتعبير، في كل مكان في العالم».
- «والثانية: حرية كل إنسان في أن يعبد ربه على طريقته، في كل مكان في العالم».
- «والثالثة: التحرر من العوز، ومعناه في صورة عالمية، التفاهم الاقتصادي الذي يوفر لكل شعب حياة صحية آمنة لأفراده، في كل مكان في العالم».
- «والرابعة: التحرر من الخوف، ومعناه في صورة عالمية، تخفيض عام للأسلحة إلى حد، وعلى وجه، لا يستطيع شعب معهما أن يقترف أي عمل من أعمال الاعتداء على أي جار له، في أي مكان في العالم».

«وليس هذا حلماً بعالم خيالي سعيد بعيد، وإنما هي قواعد ثابتة لعالم يمكن تحقيقه في عصرنا، وفي جيلنا».

الميثاق الأطلسي لم يتضمن إلا حريتين ، لكن روزفلت تدارك الأمر

أشار الدكتور عبد الحميد بدوي بإنصاف إلى الخطوة التاريخية الذكية التي بلورت توجه الرئيس الأمريكي روزفلت معترفاً بأن الميثاق الأطلسي لم يتضمن إلا الحريتين الأخيرتين، لكن روزفلت نفسه تدارك هذا المعني فيما أبلغه الكونجرس في

أغسطس ١٩٤١ وما أبدته مجموعة الأمم المتحدة في مطلع ١٩٤٢: «فلما كان الرابع من أغسطس سنة ١٩٤١ والتقي الرئيس روزفلت والوزير الأول (هكذا يستخدم المصطلح الفرنسي في وصف رئيس الوزراء البريطاني وكأنه كتب النص باللغة الفرنسية) تشرشل، أعلننا عبر البحار «الميثاق الأطلسي» وثيقة سياسية يراد بها تأليف أمم العالم من وراء أغراض سياسية معينة».

«ولم يذكر في هذا الميثاق غير الحريتين الأخيرتين باعتبارهما الجزء المادي الملموس من نعمة الحرية، فلما أبلغ الرئيس الكونجرس توقيع ذلك الميثاق في ١٢ أغسطس من ذلك العام، قال: «ولست في حاجة لأن أشير إلى أن إعلان المبادئ الذي قام عليها الميثاق يتضمن ضرورة وحتماً حرية القول، وحرية العبادة، فإنه لا تستطيع أمة أن تعيش في ظل تلك المبادئ إذا لم تجتمع هاتان الحريتان الأخيرتان، فهما جزء لا يتجزأ من جملة الحرية التي نسعي إلى تحقيقها»، وقد أيدت مجموعة الأمم المتحدة هذه المبادئ في أول يناير سنة ١٩٤٢ حين وافقت على الميثاق الأطلسي».

المحطات البارزة في تاريخ الجهاد من أجل حرية الرأي

حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على أن يستعرض بعض المحطات البارزة في تاريخ الجهاد من أجل حرية الرأي، ملقياً الضوء على ما أضافته هذه المحطات من فهم وتأصيل: «هذه إذاً منزلة حرية القول في بدء الجهاد وختامه، وبين هذا وذاك لم يغفل العالم بين حين وآخر عن تقريرها وتأييدها، وأول إعلان للحقوق في وثيقة هو الإعلان البريطاني المعروف باسم Bill of Rights في سنة ١٦٨٩، وهو يرمي إلى تأمين الناس على حرياتهم، ويتخذ في ذلك صورة من مشاكل العصر الذي صدر فيه، ومن ظلاماته الخاصة، فلا تجد فيه ما تجد من التجريد النظري، أو التعميم الذي تجده في الإعلانين الأمريكي والفرنسي لحقوق الإنسان، وإن يكن قد تضمن تقرير حرية القول لأعضاء البرلمان».

«ومن الخير دائماً أن نذكر صيغة هذين الإعلانين، فأولهما إعلان الاستقلال الأمريكي في الرابع من يوليو سنة ١٨٧٦ يقول: إننا نرى هذه الحقائق واضحة لاريب فيها، ألا وهي أن الناس خلقوا سواسية، وأن خالقهم وهبهم حقوقاً لا يجوز لهم أن ينزلوا عنها، وأن من بين هذه الحقوق الحياة والحرية والسعي إلى السعادة، وإنه لتوفير هذه الحقوق وتأمينها تقوم الحكومات بين الناس مستمدة سلطاتها العادل من رضي المحكومين، وأنه إذا أصبح أحد أشكال الحكم هادماً لتلك الأغراض، وحقاً للشعب أن يغيره، وأن يلغيه».

«والثاني هو إعلان حقوق الإنسان في سنة ١٧٨٩، وهو يقول: إن الغاية لكل جماعة سياسية هي حفظ حقوق الإنسان الطبيعية التي لا تقاوم، وهذه الحقوق هي الحرية، والملك، والأمن، ومقاومة الظلم».

مكانة حرية الرأي في النصوص الدستورية الكلاسيكية

كان الدكتور عبد الحميد بدوي حفياً بالحديث عن مكانة حرية الرأي في النصوص الدستورية الكلاسيكية، مشيراً إلى جهد جماعة فرنسية رائدة في هذا الميدان:

«وقد نُقل بيان حقوق الفرد بعد ذلك إلى الدساتير المكتوبة، ولكن عادة تحرير وثائق عامة من حقوق الإنسان لم تنقطع، وقد كان بفرنسا جماعة تسمى عصبة حقوق الإنسان Ligue des droits de L'homme كانت تري فرضاً عليها أن تهب للدفاع عن المظالم الصارخة، وفي العهد الأخير عمدت جماعات مهمة في إنجلترا - اشترك فيها بعض الكتاب المشهورين كولس G.H. Wells وجود Good إلى وضع وثيقة القرن العشرين عن حقوق الإنسان، وفي هذه الوثائق جميعاً تجد حرية القول في الصدر، وتقول الجماعة التي كان منها ولس Wells في مقدمة هذا الإعلان: «تحت ضغط أحوال الحياة الجديدة يزداد قلق الناس على أمنهم، كما تزداد المفسد والمظالم، وتتزايد الحرية، وعلى وجه الخصوص حرية الرأي والقول، وفي صورة بعد أخري تقيد هذه الحكومات حرية انطلاق الذهن الإنساني، وهو الحافظ لنشاط الإنسانية وسعادتها».

«ولا يري هؤلاء الذين يعنون بإعلان حقوق الإنسان أنهم يضيعون وقتهم عبثاً في قرارات نظرية لا تترتب عليها نتائج عملية، وأنهم ليرون أن أكبر ظفر لهم أن يضمن بيان تلك الحقوق في الدساتير، وإذاً لا تكون مجرد حقائق إنسانية خالدة يستوحىها الناس في تصرفاتهم دون أن تربطهم رباطاً قانونياً، بل تكون أحكاماً دستورية لها ما لأحكام الدستور بوجه عام من صفة الإلزام للشرع، ومن آثار. وفي فرنسا حيث لا يتضمن الدستور الذي نظم الجمهورية الثالثة شيئاً عن حقوق الإنسان، كانوا يتساءلون عما إذا لم يكن إعلان الحقوق في الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ و ١٧٩١ لا يزال قائماً وله ما لأحكام الدستور من صفة الإلزام؟».

نشأة التقليد الداعي إلى إثبات الحديث عن الحريات في الدساتير

تعرض الدكتور عبد الحميد بدوي لنشأة التقليد الداعي إلى إثبات الحديث عن الحريات في الدساتير، مقدماً التطور التاريخي لهذه القضية، ومشيراً إلى أن أول تعديل أجري على الدستور الأمريكي كان هو التعديل الخاص بحرية الفكر:

«ولا شك بعد ذلك في أن غاية أنصار الحرية هي أن تدون هذه الحقائق، وأن (تثبت) على وجه يكون لها به أكبر قدر من القوة والفائدة والأثر، ولا يكون ذلك إلا بإثباتها في الدستور لتلزم السلطة التشريعية نفسها، فإذا لزمها استطاعت هي أن تلزم بها، بما تضع من قوانين السلطة القضائية، والتنفيذية معاً».

«وأول ما يستوقف النظر في أمر تضمين الدستور للحريات هو الدستور الأمريكي، فقد كان أول تعديل أدخل على ذلك الدستور، التعديل الخاص بحرية الفكر، وتعلمون أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة تملك أن تقضي بأن قانوناً أقره الكونجرس وصدق عليه رئيس الجمهورية صدر مخالفاً لأحكام الدستور، وألا تطبق قانوناً تراه معطلاً لحرية القول، ولذلك نجد في أحكام تلك المحكمة تعليقاً نفيساً على تلك الحرية، وبياناً لحكمة ذلك التعديل نقطف منه أقوال أحد كبار قضاتهم (برنديس):

«إن الذين كسبوا لنا استقلالنا كانوا يعتقدون أن الغاية من الدولة هي أن تجعل الناس أحراراً في تنمية مواهبهم، وأنها في حكومة الناس تغلب سلطان التدبير والرأي على سلطان التحكم».

«وكانوا يقدرون الحرية على أنها مقصد ووسيلة معاً، وكانوا يعتقدون أن الحرية سر السعادة، والشجاعة سر الحرية، وكانوا يعتقدون أن الحرية في أن تفكر كما تريد، وفي أن تقول كما تفكر، وسيلة لا غني عنها للوصول إلى الحقيقة في أمور السياسة، ولنشر تلك الحقيقة، وأنه إذا لم تتوفر حرية القول والاجتماع فلا جدوي من مناقشة، ولا طائل من ورائها، وأنه بهما تكون في المناقشة عادة السبيل لاتقاء انتشار الآراء المؤذية، وأن أكبر خطر على الحرية أمة جامدة، وأن المناقشة العامة واجب سياسي، وأن هذا يجب أن يكون مبدأ أساسياً للحكومة في أمريكا».

الثناء على فهم الأمريكيين الأوائل لطبيعة الحرية و المشاعر

كثيراً ما كرر الدكتور عبد الحميد بدوي الثناء على ما أعجبه من فهم الأمريكيين الأوائل لطبيعة الحرية والخطر والنظام والخوف والفكر والأمل والخيال والقمع والبيغض والحكم والسلامة والمناقشة:

«... وقد كانوا يعرفون ما تتعرض له المنشآت الإنسانية من أخطار، ولكنهم كانوا يعرفون أيضاً أن النظام لا يوفر بمجرد الخوف من العقاب على مخالفته، وأن من المجازفة أن يثبط الفكر، والأمل، والخيال، وأن الخوف يولد القمع، والقمع يولد البيغض، والبيغض يهدد ثبات الحكم، وأن طريق السلامة هو التمكين من المناقشة الحرة في الظلمات المزعومة، ووجوه الإصلاح المقترحة، وأن العلاج الشافي

للرأي الفاسد هو الرأي الصالح، وإن كانوا يثقون بقوة العقل كما يتجلى من المناقشة الحرة، فقد تجنبوا الأخذ بالسكوت الذي يرغم عليه القانون، وهو حجة القوة في أسوأ صورها، وإذا كانوا يعلمون أن الأغليات الحاكمة تطغي بين حين وآخر، فقد عدلوا الدستور لكي تكون حرية القول والاجتماع مكفولة».

«ولا تبلغ الدساتير في البلاد الأخرى حتى الدستور الإنجليزي، مبلغ الدستور الأمريكي من وجود هيئة قضائية تشرف على مطابقة التشريع لأحكامه، وإن حاولت بعض الدساتير التي وضعت بعد الحرب الماضية إنشاء مثل ذلك النظام، وقد ذهب بعض كبار رجال الفقه الدستوري في فرنسا إلى أنه ليس من النظم القائمة ما يمنع، مع عموم ولاية المحاكم، من أن تقضي بعدم تطبيق قانون إذا رأت أن الشارع تجاوز الحدود التي رسمها له الدستور، كما ذهب بعضهم إلى الاستشهاد بتلك الأقوال في مصر لتقرير هذه القاعدة عندنا».

«والحق أن واضعي الدستور لم يحسبوا أنه يجوز يوماً أن يفضي تطبيقه إلى تولية المحاكم مثل هذا السلطان، وأنها لتقتضي عادة طويلة على الاستقلال في الرأي، والشجاعة الأدبية، وقوة في الرأي العام، وإعداداً غير هين لهيئة القضاء لتولي تلك السلطة الرهيبة، ونرجو أن نبلغ ذلك كله في عهد غير بعيد».

مكانة حرية الرأي في الدستور المصري

وقد وصل الدكتور عبد الحميد بدوي بعد هذا كله إلى أن قرر حدود ما يعنيه النص على دستورية حق من الحقوق، وانتقل من هذا إلى الحديث عن مكانة حرية الرأي في الدستور المصري:

«إذاً لا يزيد إعلان حق من الحقوق في دستور ما على بيان للأسس الكبرى التي ينبغي أن يقوم عليها الحكم، وتنبيهه للسلطة التشريعية إلى وجوب مراعاتها فيما تضع من قوانين، فلننظر كيف كان هذا البيان والتنبيه في الدستور المصري، وما على شاكلته من الدساتير».

«يعلن الدستور حرية الرأي بالمعنى الخاص في مادتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة، تعلن الأولى أن حرية الاعتقاد مطلقة، وتقرر الثانية أن الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، ولا ينافي الآداب، ثم يعرض لحرية القول ويسميها حرية الرأي في مادتيه الرابعة عشرة والخامسة عشرة، فيقول في الأولى حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك

في حدود القانون، وفي الثانية الصحافة حرة في حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك، إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي. ونري أن الدستور لا يعلن هذه الحرية مطلقاً، وهو يقيد بها بالقانون، أي بما تضعه السلطة التشريعية، أو بعبارة أخرى أغلبية البرلمان، من قواعد وأحكام دون أن يحدد صورة معينة لنوع القيود التي تملك تلك السلطة فرضها، فحرية القول معيارها أحكام القانون التي تعرف النواهي للعقاب على مخالفتها، فهل تكون الهيئة التشريعية إذاً مفوضة في أن ترسم هذه النواهي تفويضاً تاماً يجعل لأغليبتها أن تقيد حرية الرأي بمجرد مشيئتها».

الحد الأدنى لحرية الرأي على نحو ما يستنتجه

أجاب الدكتور عبد الحميد بدوي على هذه الإشكالية بالحديث عن الحد الأدنى لحرية الرأي على نحو ما استنتجه هو من دراسته للنصوص الدستورية والقانونية:

«مهما يحيط بمدي هذا التفويض من إبهام، فإن لحرية الرأي حداً أدنى لا تكون حرية ولا يصح أن توصف ذلك الوقت إلا إذا كان ذلك الحد مكفولاً، ذلك الحد هو أنه لا يجوز إخضاع الرأي إلى رقابة سابقة. وتكاد هذه الرقابة لا تتصور في القول باللسان دون أن يترتب عليها كم الأفواه، وحبس الألسنة عن الكلام، وهي متصورة في المكتوب والمطبوع، سواء في ذلك الكتب والصحف، ولكنها إذا كانت متصورة فهي غير مقبولة، وامتناع الرقابة مفهوم من مجرد إعلان حرية الرأي، فلو أن الدستور لم يتكلم عن خطرها لما ترتب على هذا السكوت أي شك أو شبهة في أنها ممتنعة محظورة، على أن الدستور لم يتكلم إلا عن خطر رقابة الصحف، ولم يشر إلى الكتب، ولكن عدم ذكرها لا يقدح في أن حكم الحظر قائم بالنسبة لها أيضاً، بل ربما كان تمتع الكتب بالحرية أكبر وأظهر في كل البلاد».

الأسس التي تقوم عليها التشريعات المتعلقة بحرية الرأي

جلى الدكتور عبد الحميد بدوي بوضوح ودقة مجموعة الأسس التي تقوم عليها التشريعات المتعلقة بحرية الرأي :

«وإذا لم تكن رقابة على الكتب أو الصحف قبل نشرها وكان لا يجوز أن يحال بين القائل أو الكاتب وبين ما يريد إعلانه من قول، أو رأي، فلا يبقى إلا أنه يكون محاسباً على ما يقول أو يكتب بمعيار القوانين الضابطة لحرية الرأي، فما هي الأسس التي يقوم عليها التشريع في ضبط الحريات، أو بعبارة أخرى ما هي الحدود التي ينبغي على الشارع أن يلزمها ولا يجوز له أن يتعدها؟».

تعريفات أعمق للحريات : بما بدأ به الكتاب والمفكرون

كان الدكتور عبد الحميد بدوي يؤصل لهذا الفهم بالجوء إلى تعريفات أعمق للحريات معتمداً في هذا التعريف على ما بدأ به الكتاب والمفكرون قبل القانونيين والمشرعين من حديث وتعريف وتوصيف:

«ولا شك في أن أول السبل لالتماس معرفة تلك الحدود، هو تعريف ماهية الحريات، وتعلمون أن كتاب القرنين السابع عشر والثامن عشر وقد كتبوا فيها كثيراً، كانوا يرونها حقوقاً طبيعية، ويعرفون نظريات لوك وروس في حالة الطبيعة، أو الفطرة، وفي العقد الاجتماعي كما تعلمون أنها كانت توصف كذلك في وثائق إعلان الحقوق، وفي الدساتير».

«ولا يزال الكتاب الحديثون في علوم السياسة والنفس والاجتماع يصفونها أيضاً بأنها حقوق طبيعية، غير أن نظريات حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي إذا كانت في الماضي فروضاً وتجريدات يوحي بها الخيال الخصب، ولا يجد فيها العقل مجالاً للإثبات أو التحقيق».

«فالكاتب المحدثون يبنون ذلك الوصف على تحليل الطبيعة البشرية، وهي الأحاسيس والدوافع والرغبات التي تجدها في الإنسان من أي جنس، وفي كل زمان ومكان، كما يبنونه على استقراء ما تستلزمه تلك الطبيعة من حقوق للإنسان، وواجبات على المجتمع. وقد لا تزيدنا الفروض أو التحليلات علماً بحقيقة الحدود التي ننشدها، فإنها جميعاً مما يختلف الناس في صحتها، وعلى الأقل في النتائج التي يراد ترتيبها عليها».

معالجة حرية الرأي من وجهة نظر برجماتية

قدم الدكتور عبد الحميد بدوي سبباً وجيهاً لسيادة المنحي المعروف في معالجة حرية الرأي من وجهة نظر برجماتية قبل أن تكون حقوقية:

«.... لذلك عمد بعض الكتاب الذين عالجوا أمر الحرية بوجه عام، وحرية الرأي بوجه خاص، إلى قضايا وضعية وعقلية يصعب إنكارها أو الجدل فيها، ومن أقدر من كتب في شأن الحرية الكاتب الإنجليزي المشهور ميل Mill في كتابه عن الحرية، وهو حجة في بابه، وهو لا يبني الحرية على أنها حق، بل على أنها نافعة للمجتمع، وهو ما يسمونه مبدأ النفعية Utilitarianism، وهو يرى أن مصالح الإنسان الدائم، بوصف أنه مخلوق مندفع للتقدم، ينفعها توفير الحرية لبط الأراء وتقبلها، وأن شأن

صاحب السلطان أياً كان نوعه، أي سواء أكان دينياً أم سياسياً أم اجتماعياً أن يكره النقد، على أن صلاح شئون الناس من الوجهة العقلية - وعليه يترتب صلاح شئونهم من سائر الوجوه - يقتضي إطلاق حرية الآراء».

ذروة الإيمان بحرية الرأي استناداً إلى جوهر الحرية

ارتقى الدكتور عبد الحميد بدوي إلى ذروة عالية من ذري الإيمان بحرية الرأي استناداً إلى جوهر الحرية نفسه، لا إلى نفي احتمال الخطأ . وهنا يلجأ الدكتور عبد الحميد بدوي إلى النصوص التي اقتنع بها مما سجله الكاتب الإنجليزي العظيم ميل فيقول:

الرأي العبقري الذي قال به الكاتب الإنجليزي ميل

«يقول ميل : لو أن الناس قاطبة أجمعوا على رأي واحد، وخالفهم في ذلك فرد، لما كان لهم من الحق في إسكاته أكثر مما له الحق في إسكاتهم إن استطاع إلى ذلك سبيلاً، ولإثبات ذلك يفرض فروضاً ثلاثة:

أن يكون الرأي الجديد هو الصواب

«الفرض الأول: أنه يجوز أن يكون الرأي الجديد الذي يراد إخماده هو الصواب، نعم إن مَنْ يريد إخماد الرأي الجديد ينكر صحته، ويفرض صواب رأيه هو، ولكنه غير معصوم من الخطأ، وليس له حق الفصل في الأمر دون غيره، فإذا فعل حرم الناس فرصة الانتفاع بالرأي الصحيح، أو أجله عليهم زمناً طويلاً، والغريب أنه بينما لا يدعي العصمة، ويعترف بأنه يجوز عليه الخطأ (فإنه) قلما يشك في أن الرأي الذي يفترض صحته قد يكون أحد الأغلاط التي يقر بأنه مستهدف لها».

«وهناك فرق شاسع بين افتراض الصواب في رأي من الآراء، لأن الدليل لم يقد على خطئه وفساده مع تعريضه للمناقشة والانتقاد، وبين افتراض الصواب لا لغرض سوي صيانتها من النقد، وإطلاق الحرية للغير في المعارضة والنقد هو الشرط الجوهرى الذي يسوغ افتراض الصواب».

أن يكون الرأي الجديد مشتملاً على جزء من الحقيقة

«والفرض الثاني: أنه إذا كان الرأي الذي يراد إخماده مخالفاً للصواب، فقد يكون مشتملاً على جزء من الحقيقة، وهو ما يقع بالفعل في أكثر الأحيان، ولما كان الرأي السائد في أي شأن قلما يشتمل على كل الحقيقة، فلا سبيل إلى إحراز بقيتها إلا إذا

عورضت الآراء السائدة بالآراء المخالفة، والحقائق الجديدة في أول العهد بها تكون في جانب الأقلية، فإذا كانت تتناضل بالقول والطغيان بدلاً من الحجة والاعتناق، تعرضت الإنسانية أبدأ إلى سد موارد العرفان والتقدم».

أن الرأي الذي لا يُناقش يتعرض إلى خطر التلاشي

«والفرض الثالث: أنه إذا فرض جدلاً أن الرأي السائد موافق للصواب، وأنه يشتمل على كل الحقيقة، فإن من الضروري مع ذلك إطلاق الحرية للمناقشة فيه بجد وشدّة، ولو لم تُطلق هذه الحرية لنزل الرأي في أذهان الناس منزلة العقيدة الجامدة، فلا تفهم أسبابها، أو الحكمة منها، وليس أدل على صواب رأي من إطلاق الحرية في نقده وعجز الناقد عن نقضه أو توهين أساسه».

«ويضيف الكاتب الإنجليزي ميل في كتابه عن الحرية : أن الرأي السائد الذي لا يُناقش يتعرض معناه إلى خطر التلاشي أو الاضمحلال فيفقد تأثيره في الأخلاق، ويصبح لا يؤدي للناس شيئاً من النفع، ولأن يختلف الناس وأن يعمل كل منهم إلى أن ينمي ملكاته على طريقته، وأن يستخلص بجهوده الخاصة أقصى ما يستطيع من ذات نفسه لخير من أن يدربوا جميعاً على كمال آلي».

توكيد الفيلسوف جود على فكرة حرية الاختلاف

استعرض الدكتور عبد الحميد بدوي محاولات تالية قام بها آخرون في التوكيد على فكرة الكاتب الإنجليزي ميل ومنها فكرة الفيلسوف الإنجليزي جود Goad :

«.... وقد حاول كثير من بعده أن يصوغوا الحجج بصيغة أخرى، أو أن يضيفوا إليها حججاً جديدة، ويكفيها من كل ذلك أن نشير بإجمال إلى الطريقة التي بسط بها الفيلسوف الإنجليزي جود Goad قضيته وهو يري «أن الحرية قيمة من القيم الإنسانية كالحق، والسعادة، تطلب لذاتها دون أن تكون وسيلة لمطلب آخر، كما يري أن المدنية يرجع الفضل في نشأتها وتطورها إلى آثار الرجال العبقريين في الدين أو السياسة أو الاجتماع، ومهما تختلط العبقرية في بعض الأحيان بالجنون، ومهما يكن ما يضيفه الرجل الممتاز إلى دخر الإنسانية ضئيلاً، فإن ما بين الآراء بعضها البعض من تعاقب وترتيب، وما تستفيده الإنسانية من تبادل الآراء، ومن تخطئتها وتكملتها، كل ذلك يجعل تعطيل أي رأي تضيقاً لحلقة من حلقات التقدم، وأن الدولة ليست غاية في ذاتها، وإنما يقصد بها إلى تحقيق غاية نتجاوزها، هي رفاهية الأفراد، وأن التجارب دلت على أن كثيراً من الآراء المقبولة كانت خاطئة، بل إن الناس لتتحمس للخطأ أكثر ما تتحمس للصواب، وإن السلطان يفسد صاحبه حتى مع إرادة الخير».

يُنْتَبِه إلى أن هذه الآراء تستهدف إباحة النقد بلا قيد

و بمهارة شديدة ، ودقة حاسمة ، وتعبير واضح يستنتج الدكتور عبد الحميد بدوي مما سرده من آراء داعية إلى حرية الرأي، أن هذه الآراء تستهدف إباحة النقد بلا قيد: «وإنكم لترون أن هذه الأدلة وما يجري مجراها، ترمي إلى إباحة النقد بلا قيد».

تحليل الفرنسيين للحرية : قضية واقعية لا نظرية

يتأمل الدكتور عبد الحميد بدوي في تحليل الكتاب الفرنسيين للحرية من حيث هي قضية واقعية لا قضية نظرية فحسب، فيقول:

«وكنا قد لجأنا إلى تحليل الكتاب لقضية الحرية من حيث هي مسألة واقعية اجتماعية، لا من حيث هي مسألة نظرية علنا نجد في آرائهم الحد البين بين ما يحل ويحرم من القول، فهل تري أخذت القوانين بما ذهبوا إليه، أم هي تأخذ على الناس بعض المسالك فتبيح للناس قولاً، وتحرم آخر».

«وقد قلنا إن حرية الرأي أو القول تجري على أمور الدين والسياسة والاجتماع والآداب والفنون، كما تجري على كلام الناس بعضهم في بعض، فإذا صح أن القوانين لا تأخذ بإطلاق حرية النقد، فما هي ضوابط تلك الحرية في كل من هذه الأمور؟ وسيكون كلامنا قاصراً [يقصد: مقصوراً] على ما هو واقع في مصر إلا إذا اطرده الحديث، أو اقتضي الحال قياماً أو مقارنة أو مقابلة لغيرها».

النقطة الشائكة : حرية الرأي في الدين وحدودها

ينتقل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى النقطة الشائكة في مثل هذا الحديث عن حرية القول ، وهي حرية الرأي في الدين وحدودها ، و هو يقول: «... ففيما يتعلق بحدود حرية الرأي في الدين، نهى القانون عن التعدي على الأديان التي تؤدي شعائرها علناً، والأمر في تعيين الأديان التي تؤدي شعائرها علناً ويتولاها القانون بحمايته، بحسب ما يقضي به الدستور في المادة الثالثة عشرة التي أعلنت حماية الدولة لحرية القيام بشعائر الأديان والعقائد، مرهون بالعادات المرعية في البلاد المصرية، وتعلمون سماحة مصر المسلمة في احترام غير الإسلام من الأديان، وربما لا تزيد عليها في التسامح البلاد التي ليس لها دين دولة، وإن يكن فضل مصر في ذلك أكبر، لأن لها دين دولة، ولست بحاجة لأن أعرض عليكم من وقائع التاريخ الإسلامي العام أو الخاص بمصر آيات ذلك التسامح، والحياة اليومية تظهركم على كثير منها، أو أن أشير إلى أن بعض البلاد الكبرى لا تحمي من التعدي غير الدين

الغالب فيها. أما ما يعتبره القانون تعدياً، أو بعبارة الفرنسية Outrage فلم يعرفه القانون، فالأمر فيه إذاً موكول لفهم القاضي ولتقديره في تفسير كلمة التعدي، وهي في ظاهرها ليست مرادفة للنقد، أو مساوية له، وما يجعل هذه المساواة بعيدة أن القانون نفسه رأي أن يضرب أمثالا للتعدي فذكر حالتين فيهما دلالة واضحة على خطورة القول أو الكتابة أو العمل الذي يبلغ مبلغ التعدي:

- أولهما طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علناً إذا حرف عمداً نص هذا الكتاب تحريفاً يغير من معناه.
- والثانية تقليد احتفال ديني في مكان عمومي، أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به، أو ليتفرج عليه الحضور.

« وكلمة التعدي والكلمة الفرنسية المقابلة لها Outrage تستعمل في القانون عادة في معني انتهاك الحرمه، والإهانة، والمساس بالكرامة، والحط من القدر، والزرارية.»

التعريض بالدين والتبشير في القوانين المصرية

استقصى الدكتور عبد الحميد بدوي دراسة حالات التعريض بالدين والتعدي عليه والتبشير، وما تصدت به القوانين المصرية لهذه الحالات: «وقد يثور بين حين وآخر بعض رجال الدين لأنهم يرون من خلال بحث من الأبحاث تعريضاً بالدين، أو تعدياً عليه، كما يقع أن يتجه التفكير إلى الحد من بعض أعمال التبشير، ولكن العبرة في استحقاق العقاب في مثل هذه الأحوال بحسب القانون المصري الحاضر هو أن يقع تعدد مقصود بطريقة من طرق العلانية على دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علناً، ولست أري دليلاً على قدر التسامح في تطبيق هذا الحكم خيراً من أن أشير إلى أن شكوي من كتاب اتهم صاحبه بالطعن في الدين الإسلامي حفظت بعد أن قررت النيابة أن ما ورد في الكتاب يعتبر بلاشك طعناً في الدين، وقد حفظت الشكوي لأن النيابة تبينت أن العبارات الماسة بالدين إنما أوردها الكاتب في سبيل البحث العلمي مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها، ولذلك يكون القصد الجنائي غير متوفر.

موقف المشرع المصري من حرية الرأي في أمور السياسة

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عن موقف المشرع المصري والقانون المصري من حرية الرأي في أمور السياسة، مشيراً إلى أن قانون العقوبات المصري قد أخذ بنصوص قانون ١٨١٩ في فرنسا، مع أن هذه النصوص ألغيت في قانون ١٨٨١:

«... أما حرية الرأي في أمور السياسة فنلتمس قيودها في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات، وهو باب الجرح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها . ونري أن القانون المصري احتفظ ببعض جرائم تسمى جرائم الرأي *Delits d'opinion* أخذها عن القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٩، وإن يكن قانون الصحف الفرنسي الصادر في ١٨٨١ قد حذفها لإبهامها وغموضها ومخافة التعسف في تطبيقها، وقيامها لذلك حائلاً دون حرية النقد».

«ومن هذه الجرائم التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في الفطر المصري، أو على كراهيته، أو الازدراء به، والتحريض على بعض طائفة أو طوائف من الناس، أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام، والتحريض على عدم الانقياد للقوانين أو تحسين أمر من الأمور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون، وإلقاء أحد رجال الدين في أثناء تأدية وظيفته وفي محل عمومي مقالة تتضمن قدحاً أو ذمماً في الحكومة، أو في قانون.. إلخ».

مدلول كراهة الحكومة أو الازدراء بها

«وقد كان النص القديم فيما يتعلق بالجريمة الأولى «التحريض على كراهة الحكومة أو الازدراء بها»، فاستعيض منذ سنة ١٩٢٣ عن كلمة الحكومة بعبارة «نظام الحكومة المقرر في القطر المصري»، وقيل في تعليل ذلك أن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار أنه لا يشير إلا إلى الحكومة، أي الوزارة القائمة وقتئذ، على أن كلمة الحكومة يجب إعطاؤها معني واسعاً، وهي تشمل كل النظم الأساسية للدولة: الوزارة، ومجلس النواب، ومجلس الشيوخ، والقضاء، والجيش . فطبيعة الجريمة لم تتغير باستبدال عبارة «نظام الحكومة المقرر» بكلمة «الحكومة»، بل هي هي، وكل ما بينهما من فرق أن الصيغة الجديدة أريد بها أن تكون أوسع لتشمل إلى جانب الوزارة الهيئات الأخرى التي سبق ذكرها، وقد قيل في هذه الجريمة بحق إنه إذا كانت الكراهية نفسها لا تعد جريمة في نظر القانون، فلا معنى لأن يعتبر التحريض عليها جريمة».

عبد الحميد بدوي يقارن بين القانونين البريطاني والمصري

قارن الدكتور عبد الحميد بدوي بين القانونين البريطاني والمصري في هذه الجزئية ، فقال: «... وهذه الجريمة شبيهة بالجريمة التي تعرف في بريطانيا العظمى باسم *Sedition or seditious libel*، وقد يبدو غريباً أن بلداً تتمتع بما تتمتع به بريطانيا من حرية القول تحتفظ بجريمة كهذه، ولكن الواقع أنها لا تطبق عادة، ولو

أن كثيراً مما تقوله أو تكتبه المعارضة يجوز أن يعتبر داخلاً تحت طائلتها، ويلوح أنها لا تطبق إلا في ظروف استثنائية، ويصعب تحديد ضوابط أعمالها وإهمالها».

موقف المشرع المصري مما كان يعرف بأنه "المذاهب الهدامة"

تناول الدكتور عبد الحميد بدوي موقف المشرع المصري مما كان يعرف على أنه "المذاهب الهدامة":

«ومنذ سبتمبر سنة ١٩٢٣ استحدثت في مصر جريمة جديدة عدلت صيغتها في سنة ١٩٣٧، وهي في حالتها الراهنة «تحبيذ أو ترويح المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأي وسيلة أخرى غير مشروعة»، وقيل في بيان الغرض منها إنه قصد بها إلى قمع الدعوة المضرة التي تقوم بها الهيئات الفوضوية أو الشيوعية».

«وقد لاحظ الدستور، وكان قد صدر في ١٩ أبريل من عام ١٩٢٣ هذا الغرض من قبل، فإنه بعد أن أعلن حرية الرأي وقرر أن إنذار الصحف ووقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور، استنتني من هذا الحظر حالة ما إذا كان الإنذار أو الوقف أو الإلغاء ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي، وإنما عني نفس الدعوة التي استحدثت من أجلها الجريمة المتقدم ذكرها، واستعمل عبارة «وقاية النظام الاجتماعي» أيضاً لإباحة أي تدبير فيما يتعلق بحق الاجتماع، وفي إجازة تسليم اللاجئين السياسيين، استثناء من أصل احترام حرية الرأي في الحاليتين».

«ووجه العقاب على هذه الجريمة هو أنها ليست مجرد نقد للأنظمة القائمة، أو بيان رأي في إلغاء حق الملكية، بل لأنها تحريض على تحقيق أغراض دعوة معينة بالقوة، ولأن من مبادئها المقررة أنها لا تبقى على حرية القول، فالخوف من توجيه مثل هذه الدعوة إلى جماهير قد لا تحسن التمييز والحكم الصحيح، والحرص على عدم تعطيل حرية القول، هو الذي سوّغ في نظر الشارع المصري منع هذه الدعوة والعقاب عليها».

«وإلى جانب هذه الجرائم التي تتصل بحرية الرأي أو لا تتصل فإن قانون العقوبات نصّ على جرائم تدور حول العيب أو الإهانة أو الهيئات أو الموظفين، وليس العيب أو الإهانة من حرية القول في شيء. هذا هو شأن النظم العامة، وهيئات الحكم، ومبلغ ما يرضاه القانون في سبيل حرية نقدها».

قواعد ضبط السلوك

انتقل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى الحديث عن قواعد ضبط السلوك التي تعرف في القانون بالآداب والأخلاق فيقول:

« ... ولكن الحياة العامة لا تقوم على السياسة وأسبابها وحدها، والناس بحاجة إلى قواعد لضبط السلوك والمعاملات فيما بينهم، وهم يضعون هذه القواعد أحياناً عن الأديان، أو عملاً بحكم العرف والاصطلاح ويسمونها الآداب والأخلاق، ويختلف العرف في شأن هذه الآداب والأخلاق باختلاف الزمان والمكان، وهي أبدأ في تطور وتحول، وكثيراً ما يخرج الكتاب بوصفهم أو نقدهم عن مألوف الناس، فالآداب والأخلاق إذاً قد تمسها حرية القول، فهل ثمة حد في هذا الشأن يقف دونه الناس وينهون عن تجاوزه؟»

« نعم يري القانون أن الحرية في هذا الشأن كما هي في الدين والنظم العامة، يجب أن تكون مقيدة، ويعرف هذا القيد بالمادة ١٧٨ من قانون العقوبات، فكل مَنْ انتهك بواسطة إحدى طرق العلانية حرمة الآداب أو حسن الخلق يعاقب، ولكن مما يتألف انتهاك الحرية، أو بحسب العبارة الفرنسية «Outrage».

«ليس لهذه العبارة تعريف قاطع، أو كما يقولون جامع مانع، وقد عوقب في فرنسا وإنجلترا مؤلفون أو ناشرون على نشر كتب وصودرت تلك الكتب، لأنها تضمنت ذلك الانتهاك، ومن بينها ما يعتبر الآن من الطراز الأول في الكتب الأدبية، وهو الآن منتشر بين أيدي الناس، فمعني الانتهاك أمر نسبي يختلف تقديره لا باختلاف الزمان والمكان فحسب، بل باختلاف أشخاص القضاة وتقديرهم، وأكثر ما تكون المؤاخذه على الكلام في المسائل الجنسية. ولعل أحداً لا يجهل أن تفكير الناس في هذه المسائل، وتعيين ما يباح قوله فيها وما يحرم، تغير في هذا الجيل تغيراً كبيراً بحيث يكاد لا يتصور أن تقع في هذا العصر محاكمات من نوع ما وقع لزولا ولفلور وبروديلير وكثير غيرهم».

إيمانه بضرورة العقاب على نشر الكتب الإباحية

«إن هناك نوعاً من الكتب والرسوم المفحشة نسميها Pornography [لم يكن لفظ الإباحية قد عُرف و ترسخ في عصر الدكتور بدوي] تقوم على إثارة الشهوات، ولا يختلف أحد في وجوب العقاب على نشرها، وليس هذا النوع من حرية القول في شيء».

علاقة حرية القول بالحرية الشخصية

يتعرض الدكتور عبد الحميد بدوي لعلاقة حرية القول بالحرية الشخصية، والكرامة الشخصية، وما يترتب على إطلاق حرية القول من إيذاء لهذه الجوانب وفوضي للمجتمع:

«عرضنا فيما تقدم لقيود حرية الرأي في الشؤون العامة من دين وسياسة وآداب وأخلاق، ولكن القول، في تعدد صورته وأغراض وسعة مرامييه، لا يقف عند هذه الحدود، وقد يتوغل في سير أفراد الناس، ويمس أعمالهم وتصرفاتهم وسلوكهم في حياتهم العامة أو الخاصة. ولما كان شرط السكنينة والنظام في مجتمع أن تتوفر للأفراد كراماتهم، وجب أن تحد حرية القول بما يوفر تلك الكرامات فلا تستعمل أداة لإفساد العلاقات بين الناس بما يُنشر بينهم من أقوال كاذبة أو مضللة أو خبيثة. لذلك نجد قوانين البلاد المختلفة تعاقب على القذف والسب، ولكنها إذا كانت تتفق على المعنى العام فإنها تختلف اختلافاً شديداً في الصور التي يُستظهر بها هذا المعنى، فالقانون المصري يعد قاذفاً كل من أسند أو نسب لغيره بطريقة من طرق العلنية أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب مَنْ أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً، وأوجبت احتقاره عند أهل وطنه، ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به حتى ولو طلب ذلك المقذوف فيه، وإنما تقبل إقامة الدليل إذا كان طعناً في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة، أو كلف بخدمة عامة وكان لا يتعدي أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة، ويعفي القانون الفعل إذا كان القذف قد حصل بسلامة نية، وأثبت حقيقته».

«ويعرف السب بأنه كل عبارة لا تشتمل على إسناد واقعة معينة، بل تتضمن بأي وجه من الوجوه خدشاً للشرف والاعتبار، ويشدد العقاب في قذف الموظف ومَنْ يلحق به، كما يشدد حين يكون القذف أو السب طعناً في عرض الأفراد، أو خدشاً لسمعة العائلات، ويعفي من العقاب نشر ما يجري في الدعاوي إلا إذا كانت المحاكم قررت سماعها في جلسة سرية، أو كانت الدعاوي تتعلق بجرح الصحف، أو جرائم القذف والسب، وإنشاء الأسرار. كما يعفي نشر ما يجري من المناقشات العلنية في أحد مجلسي البرلمان إلا إذا كان النشر بغير أمانة، وبسوء قصد».

التفريق بين السب والقذف في القانونين البريطاني والفرنسي

انتبه الدكتور بدوي ونبه إلى الفرق بين القانونين البريطاني والفرنسي فيما يتعلق بالتفريق بين السب والقذف، مشيراً إلى أن مصر نقلت عن القانون الفرنسي:

«... ومصدر القانون المصري في هذا الشأن هو بوجه عام القانون الفرنسي، وبين هذا القانون والقانون الإنجليزي خلاف يكاد يتناول الكليات ، فالقانون الإنجليزي لا يعرف التفريق بين القذف والسب، ويرى أن ذلك التفريق متعذر في كثير من الأحوال، ولكنه يعرف تعريفاً آخر بين Libel و Slander، الأول للعيب المكتوب، والثاني للعيب الشفوي، وهو يقبل إقامة الدليل بوجه عام، سواء بناء على طلب القاذف والمقذوف فيه، وهو يعفي من العقاب على القذف أي كان نوعه، وأياً كان المقذوف فيه موظفاً أو غير موظف ، إذا كان للمصلحة العامة وثبتت صحته، ولا يعاقب عليه كذلك، ولو لم تثبت صحته إذا اعتقد القاذف بحسن نية صحته، وكان القذف يمس موظفاً أو ذا صفة نيابية عامة، أو يمس أي شخص آخر يشترك في الشؤون العامة فيما يتعلق بأعماله العامة، أو يمس قيمة كتاب أو رواية أو أثر أدبي أو فني، أو أي عمل معروض لتقدير الجمهور وحكمه».

« والقانون الإنجليزي كالقانون المصري، يعفي من العقاب على نشر ما يجري في المحاكم أو البرلمان بوجه عام، ولكنه يختلف عنه في إباحة نشر ما يجري في قضايا الصحف أو القذف».

حديث المجتمع المصري المتكرر عن السب و القذف

تناول الدكتور عبد الحميد بدوي هذه الجزئية بقدر أكبر من التفصيل ، نظراً لما كانت تمثله وتحفل به من حديث متكرر في المجتمع المصري:

«... وتتصل حرية الرأي بالتعليم وبحريته وبحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات، ولها في كل شأن من هذه الشؤون مسائل تختلف الاتجاهات فيها، وتتباين الآراء، وبعض هذه المسائل كحق الدولة في تعيين ما يُلقنه الصبيان في التعليم العام، وحق آبائهم في اختيار المعلمين والكتب، ومدى القيود التي يجب أن تحد لمصلحة الجماعة حق الاجتماع، وحق تكوين الجمعيات كان مثاراً لخصومات وخلافات لا نجد لها صدي في مصر، فإن مصر حديثة العهد بهذه الحريات من جانب، وأغلب هذه الخلافات ناشئة عن طبائع خاصة بالمدنية الغربية لم تتحقق بعد في مصر، أو لا يتوقع أن تتحقق»!

قضايا القذف : في البريطاني مدنية ، وفي الفرنسي جنائية

أشار الدكتور عبد الحميد بدوي إلى فرق آخر بين النظام الإنجليزي و النظام الفرنسي: «يتميز النظام الإنجليزي عن النظام الفرنسي فوق ذلك، بأن قضايا القذف في الأول مدني غالباً، في حين هي في الثاني جنائية، واشتهرت قضايا القذف

في بريطانيا بفداحة ما يحكم به فيها من التعويضات، والواقع أن الخلاف بين النظامين يرجع إلى فروق في الإجراءات القضائية في البلدين، فالقذف في إنجلترا لا تختلف شروطه مدنياً عنها جنائياً، ولكن الدعوي لا ترفع جنائياً إلا إذا أذن القاضي بذلك، وهو لا يأذن إلا إذا تبين أن التعويض مهما يكن بالغاً لا يكون كافياً للردع، ولا يجمع في الدعوي الجنائية بين العقوبة والتعويض، لذلك يكتفي المقذوف فيه عادة بالمطالبة بالتعويض ويتقي بذلك احتمال رفض الإذن».

قصة لجوء الفرنسيين المتأذنين من القذف إلى الطريق المدني

نبهنا الدكتور عبد الحميد بدوي إلى حقيقة مهمة فيما يتعلق بقصة لجوء الفرنسيين المتأذنين من جرائم القذف والسب إلى الطريق المدني، معللاً هذا بالخوف من أن يقلل هذا من شأن الجريمة وما يستتبعه من محاكمة جنائية: «وفي فرنسا لا يلجأ إلى الطريق المدني خشية أن يظن أن القذف ليس له الخطر الذي يسوغ محاكمته جنائياً، إذ كان الطريق الجنائي مفتوحاً للمقذوف فيه، لا يحول دونه حائل، ثم إن إجراءات القضايا المدنية لا تنتشر عادة بعكس الإجراءات الجنائية، وكثيراً ما يعني المقذوف فيه نشر ما حصل أمام المحاكم، والإجراءات الجنائية بعد ذلك أسرع وأقل تكليفاً على المقذوف فيه، وتمكن من الجمع بين العقوبة والتعويض، وإن يكن التعويض في فرنسا يقتصر في كثير من الأحوال على المطالبة بفرنك واحد رمزاً لمعني التعويض، وربما كان ذلك أثراً لعهد الفروسية والمبادرات، إذ كان الشرف لا يمكن ولا يجوز أن يقدر له ثمن، وكان يجب إذا أهين أن يُراق على جوانبه الدم. ولا ريب في أنه من الطبيعي أن يكون اجتماع العقوبة والتعويض في قضية واحدة من شأنه أن يمنع من المبالغة في التعويض، فإن هذه المبالغة ليست في ذاتها إلا عقوبة، ومن الحق أن العقوبة لا تتعدد».

قصة الرغبة في تشديد عقوبات القذف في القانون المصري

روي الدكتور بدوي بحكم معرفته بالتاريخ القضائي المصري، قصة الرغبة في تشديد عقوبات السب والقذف في القانون المصري، مشيراً إلى الخبرات الفرنسية والإنجليزية التي جعلت الاستجابة لمثل هذا المطلب من الأمور بعيدة التحقيق:

«... ولقد ود بعضهم - خصوصاً عندما كثر تعرض بعض الصحف المصرية للأعراض وسمعة الأسر وفكر في تشديد العقوبة في مثل تلك الأحوال - لو اتخذ عندنا النظام الإنجليزي بتعويضاته الكبيرة، وربما كان ذلك غير ميسور لأن نظامنا القضائي أشبه بالنظام الفرنسي منه بالنظام البريطاني، وليس هذا النظام الأخير

يعد مرضياً [عنه] عند أهله، فإن فريقاً يشكو من أن طائفة من الجرائد تتصيد بعض الأخبار حتى تكسب شهرة ورواجاً من التعرض لحياتهم الخاصة، ومن أن القانون الإنجليزي لا يعرف حق الرد، كما يشكو أصحاب الصحف والمطابع من أن حرية القول ونشر المعلومات العامة تتعرض لخطر كبير، وكثير ممن تناولهم تلك المعلومات يستغلون غموض القانون وتعقيده وكثرة مزالقه، للسعي في الحصول على تعويضات كبرى، وقد يكون ذلك في أحوال لا يزيد الذنب فيها على خطأ مصادر هي عادة جديرة بالثقة، وبالرغم من أنهم يبدون استعدادهم التام للاعتذار عن ذلك الخطأ، فإن المحلفين ينزعون عادة إلى منح تلك التعويضات ويراعون في تقديرها مكانة المجني عليه، وقد يبالغون في تقديرها في الخصومات السياسية، ولذلك فإن أصحاب الصحف والمطابع يضطرون في أكثر الأحوال إلى المساومة على مبلغ يرضاه المقذوف فيه..».

«وفي أمريكا يشبه النظام في أغلب الولايات المتحدة النظام الإنجليزي، لأنه مستمد مما يسمونه القانون العام، غير أن قوانين الولايات - عملاً على منع التعويضات المسرفة والمضاربة عليها - لا تطلق للمحلفين الحرية في تقدير التعويض إلا في الإهانات الفاحشة وتشتت ألا يكون ثمة شك في خبث القذف، وأن ترفض الصحيفة الاعتذار، فإذا اعتذرت الصحيفة قبل رفع الدعوي، وكان القذف راجعاً إلى خطأ أو سوء نقد لم يحكم إلا بالتعويضات، وهي إذ ذاك قليلة، ثم إن المحاكم العليا تباشر بنفسها تخفيف التعويضات إذا تبين أن المخلفين أسرفوا في تقديرها».

حرية الرأي في السينما والإذاعة

انتقل الدكتور عبد الحميد بدوي للحديث عن طبيعة حرية الرأي في الوسيلتين اللتين كانتا لا تزالان جديدتين ولم يتحقق لهما الرسوخ في الوجود والممارسة، وقد أشار إلى أن الحديث يدور حول ماهية القيود التي تحد حرية القول من حيث طبيعة الشؤون التي تجري عليها تلك الحرية، إن ديناً أو آداباً أو أخلاقاً أو سير أفراد الناس، وقد جاء التركيز على الصحافة باعتبارها وسيلة استظهار تلك الحرية. ولكن الصحافة في رأيه ليست الوسيلة الوحيدة، فإلى جانبها وسيلتان بلغتا شأواً بعيداً في نقل المعاني والآراء والمعلومات هما السينما والإذاعة، وقد أصبحت لهذه الوسائل الثلاثة في ذاتها أهمية خاصة، وأصبحت تثير مشاكل في شأن حرية الرأي. وإنكم لتعلمون أنه منذ اختراع الطباعة أصبح الكتاب عاملاً كبيراً في نشر التنقيف، وتنبيه الأذهان، ولكن الصحف منذ بدأت تعرف في القرن السابع عشر بزته شيئاً فشيئاً بانتظام صدورها، وسهولة انتشارها، وسرعته تبعاً لسهولة أسباب المواصلات

والنقل، وأصبحت عاملاً ذا خطر في الحياة العامة، فهي التي تنقل للناس أخبار الوقائع والحوادث التي يستمدون منها آراءهم، ويبنون عليها أحكامهم، وهي لا تكفي بالنقل، بل تعمد بالذات ومباشرة إلى تكييف الرأي العام وتكوينه، فقد أصبحت المعترك الأكبر للآراء والمصالح المتعارضة».

«ولكنها بما انتهت إليه من الشيوخ والانتشار، وما يقتضيه ذلك من إعداد دور ضخمة لآلاتها وإداراتها، واختيار الكتاب والمراسلين العديدين لتحريرها وموافاتها بأنواع الأخبار من كل لون، وتوفير الأموال الطائلة للإنفاق على ذلك كله، أصبحت الحياة الصحفية بدورها تجارة وصناعة من أكبر ضروب التجارة والصناعة، وقام التنافس بين وظيفتها (من حيث هي وسيلة آمنة لنشر الأخبار والآراء)، وضرورات حياتها (من حيث هي تجارة أو صناعة)».

بلورة الكاتب نورمان أنجل لأهم المآخذ على الصحافة

استشهد الدكتور عبد الحميد بدوي بفقرة جميلة للكاتب البريطاني "نورمان أنجل" حول أهم المآخذ على الصحافة في القرن العشرين، وهي أنها (على نحو ما نصفها بلغتنا المعاصرة) لا تملك قرارها بنسبة مائة في المائة، بسبب العوامل المادية الحاكمة لاقتصادياتها. وفي هذا المعنى يقول الدكتور عبد الحميد بدوي :

«وقد أجمل أحد الكتاب المعروفين في بريطانيا «نورمان أنجل» ما يؤخذ على صحافة القرن العشرين في عبارة جامعة، إذ قال:

«في مدنية.. لا تزال على مدي الأيام تزداد تعقيداً، وتصعب سياستها، ولا تزال تتطلب من الناس مستوي مطرد العلو من الفهم، بل من الخلق، أي من المقدرة على ضبط الغرائز التي إذا لم تضبط أصبحت منافرة لروح الاجتماع هادمة.. في مدنية كهذه نجد الصحف نفسها مضطرة، من أجل كسب الأرباح التي هي شرط وجودها، أن تخاطب في قرائها أسهل مصالحهم إيقاظاً، وأن تتجه إلى الغرائز والأحاسيس الأسرع إثارة، وإلى أفكارهم الأولى دون الثانية، دون أن تلقي بالأثر إلى الآثار الاجتماعية التي قد تترتب على ما تخلقه بذلك من نزعات أو طباع».

« ولما كان الإحساس الأسرع إثارة في الغالب هو أشد الأحاسيس منافرة لروح الاجتماع، وكانت الفكرة الأولى إذا قيست إلى الثانية أوفى إلى الهوي، وأبعد عن الحكمة، كان مثل هذا التسابق جديراً بأن يهبط بمستوي فكر الجمهور وحكمه، وبأن يجعله عاجزاً عن أن يقدر فطنة وصواب الأغراض التي يتوقف عليها حسن تدبير المجتمع».

«ويري أنجل أن «الصحافة تتعرض إلى أخطار أخرى يستتبعها ذلك الخطر الأول، فإنها كثيراً ما تكون خادمة لمصالح سياسية أو مالية خاصة، وبوجه خاص خادمة لجماعات من أصحاب رءوس الأموال، أو خادمة لأصحاب الإعلانات، على أنها لا تستطيع أن تقوم على خدمة تلك المصالح إلا بالتأثير في أفكار الجمهور على طريقة معينة، وبتخاذ خطة معينة. وهذا ما يشكو منه بعضهم من أمر الصحافة».

بعض الصحف يحافظ على مستوى رفيع من الالتزام الخلفي

مع كل هذا ، فقد حرص الدكتور عبد الحميد بدوي على أن يثبت وجهة نظره ووجهة نظر الكاتب البريطاني الذي نقل عنه من أن بعض الصحف يحافظ على مستوى رفيع من الالتزام الخلفي في أداء مهمته:

«على أنه يجب أن نبادر إلى القول بأن نوعاً من الصحف والمجلات لا يزال يحافظ على مستوى رفيع من الأمانة في أداء رسالتها، لأنه بمنجاة من ضرورات المعيشة التي تقدمت الإشارة إليها، وقد يخطئ أو يضل الطريق عن غير قصد، ولكنها لا تجد غضاضة أو حرجاً في العودة إلى طريق الحق بعد أن تنبه أو تنتبه إليه، وحتى الصحافة الأخرى تجد من وقت لآخر من أسباب المنافسة والمساوقة ما يقوم اعوجاجها، ذلك أن في حرية القول نفسها علاجاً لكل داء، أما البلاد التي منيت بالحكم الأوتوقراطي فقد أصبحت الصحافة فيها عبداً للحزب السائد، تسخر لأغراضه، وتقوم على نشر دعايته المضللة، فلا تعود تعرف الحق لذاته، ويصبح معيار ما يقال ، وما لا يقال مصلحة ذلك الحزب كما يراها رؤساؤه».

«والأسباب التي أفضت بالصحافة في أوروبا وأمريكا إلى مثل هذه النتيجة، قلما تشبه واقع الحال عندنا، لاختلاف ظروف المجتمع بيننا وبينهم، إن لم يكن في طبيعتها، ففي أقدارها، ولذلك فإن ما نأخذ من الهنات على صحافتنا لاشك أسهل علاجاً، وأيسر تقويماً، وإذا كانوا يرجون أن يكون التنافس بين الصحافة وغيرها من وسائل النشر جديراً بتقويمها، فأخلق بنا أن يكون رجاؤنا أوسع وأوفي تحقيقاً».

التصوير و السينما في التعبير عن حرية الرأي

تحدث الدكتور عبد الحميد بدوي عن دور فن التصوير في إبراز دور السينما في مجال التعبير عن حرية الرأي، مشبهاً هذا الدور بالدور الذي لعبته الطباعة في نشر الصحافة، وهي نظرية تبدو شائعة ، وإن لم يكن لها مردودها المؤثر فيما يتعلق بقضية الحرية التي خصص الدكتور بدوي محاضراته للحديث عنها:

«وكما أن اختراع الطباعة كان - بعد اقترانه بظروف مواتية أخرى - سبباً في قيام الصحافة وازدهارها وانتشارها وقوتها، خلق التصوير - بعد تقدمه - واستصحاب النطق معه - أداة صالحة لنشر الأخبار والأفكار هي السينما، وبين المسرح والسينما صلات كثيرة، وإن رأي بعضهم أن لكل منهما فناً يختلف عن الآخر، وبينهما وجوه شبه عدة، لاسيما من ناحية حرية القول».

لماذا أخضع تمثيل الروايات إلى رقابة سابقة

«وقد كان الغرض الأول من المسرح التسلية والترفيه، غير أنه كان بين وقت وآخر أداة لنشر بعض الأفكار، وطالما كانت الصحافة والمسرح قليلي الأهمية، ضئيلي الأثر لم يكن لأمر الحرية فيها خطر كبير، غير أنه منذ بدأ الشعور بقوة الصحافة وامتدح على الحكومات أن تقيد حريتها كان للمسرح سيرة أخرى، فإن اجتماع جمهور النظارة فيه في مكان محدود جعل شأنه أكثر اتصالاً بالنظام والأمن العام، لاسيما أن التأثير بالخطاب يعد دائماً أسهل من التأثير بالكتابة، وإن عدوي التقليد في الجماعة تتحقق فيه دون الصحافة، لذلك أخضع تمثيل الروايات إلى رقابة سابقة في البلاد المختلفة حتى التي تتمتع بأكبر قسط من الحرية، ولا تختلف مصر عن غيرها في هذا الشأن، وربما تلاشت الرقابة، أو ضعفت في بعض الأوقات، لكن مبدأها لم يمسه الشك، ولم يزل بالتقادم».

السينما خضعت لما يسميه «الرقابة السابقة»

انتبه الدكتور عبد الحميد بدوي إلى أن السينما خضعت لما يسميه «الرقابة السابقة»، ويبدو بوضوح أن تقنيات العصر أصبحت كفيلاً بأن تحقق دوماً ما وصفه الدكتور بدوي بوضوح بأنه «رقابة سابقة» لم تكن موجودة ولا ممكنة في العصر الذي عاش فيه وكتب عنه تجربته:

«كذلك السينما منذ أول نشأتها أخضعت للرقابة السابقة، وفي بعض البلاد التي اعتادت الحرية أكثر من غيرها انتحل خطر قابلية الأفلام للاختراق، وصلة ذلك بالأمن العام، لإيجاب (أي للحكم بوجوب) اطلاع السلطات عليها قبل عرضها للجمهور، ولكن أغلب البلاد تتخذ مبدأ الرقابة في غير تحرز، وبلا حاجة إلى تعليل، قياساً على المسرح، وقد بزت السينما "المسرح" في الأهمية لكثرة الجماهير التي تغشاها، ولأنه يمكن فيها ما لا يمكن في "المسرح"، واختلفت عنه في أن صغار السن يأنسون لها، ويجدون فيها كثيراً من أسباب المرح والتسلية، واستعملت وسيلة لتلقيهم المعلومات المختلفة في العلوم الطبيعية، وفي الجغرافيا والتاريخ وغيرها،

وقد أخذ عليها أنها هونت على الناس من أمر أعمال القسوة والعنف، وعودتهم على رؤية كثير مما لا يتفق مع حسن الآداب، على أنها قد أصبحت، بما فيها من جمال الصور، ونفاذ الأثر، بطريق السمع والبصر، وسيلة أداء ونقل آراء يعتد بقوتها، ويجوز أن تقاس إلى الصحافة، لذلك استخدمت أكبر استخدام في الدعاية، حتى لقد وضعت الحكومات الأوتوقراطية يدها عليها في بلادها لقصرها على هذا الغرض، أو أخضعتها لرقابة وإشراف شديدين، ومضت بعضها تهدد بمنع إدخال أفلام الشركات التي تروج دعاية ضدها في البلاد الأخرى، وبذلك نجحت في أن تجعل منها سبيل دعاية إيجابية وسلبية، أهلية ودولية».

«وللولايات المتحدة القدح المعلى في صناعة السينما، وليس من السهل على غيرها منافستها في هذا المضمار، على أن كل بلد لا يزال حريصاً على استظهار مكانته ومقدرته في هذه الصناعة، وعلى الانتفاع بمزايا السينما انتفاعاً قومياً، بوصفها وسيلة للدعاية ولتنشر الآراء والتعليم، ولا [يخلو] بلد من أسباب التشجيع لراقي هذا الفن الجديد. وإنما عنانا من أمر السينما أنها وسيلة من وسائل حرية القول، ولكن ما تقتضيه منها ضرورات الربح بوصف أنها صناعة، وما تستخدم فيه من شئون الدعاية، وما تخضع له من المراقبة يجعلها وسيلة ناقصة، وربما كان خير توجيه لها في مثل بلادنا، فيما عدا أغراض التسلية والترفيه، هو أن تستخدم في شئون التعليم للصغار والكبار، وأن يشجع الإكثار من إنتاج الأفلام التعليمية، ويسهل عرضها في أنحاء البلاد».

دور القانون في التحكم في التعبير عن الرأي في الإذاعة

استعرض الدكتور عبد الحميد بدوي مجموعة من الأفكار المبكرة حول دور القانون في التحكم في وسيلة ثالثة للتعبير عن الرأي هي الإذاعة، وتبدو أفكار الدكتور بدوي متقدمة بالنسبة لعصرها، وذلك بفضل ما انتبه إليه من الاطلاع على ما سبق إليه البريطانيون من وضع نموذج أخلاقي متميز لإذاعتهم القومية:

«وثمة اختراع ثالث، الإذاعة بالراديو، خلق لنا وسيلة ثالثة لنقل الأخبار والآراء ونشرها، وللتسلية والترفيه أيضاً، وهو نوع من الصحافة يختلف عنها في وسائلها الفنية، وفي أغراضه، ويعتمد على الأذن بدلاً من العين، فهو يتجه إلى العارفين بالقراءة والكتابة، وإلى الأميين جميعاً، كما يختلف عنها في أنه (يقصد: الراديو) عادة مملوك للحكومة، وأنها (يقصد: الصحافة) مما يملكه الأفراد والشركات، وجمهور المستمعين إلى حد كبير هو جمهور قراء الصحف، وبينه وبين الصحافة مسابقة ومنافسة يرجي منها الخير الكبير لكليهما».

«وإذا نظرنا إليه من حيث إنه وسيلة لحرية القول، ألفيناه وسيلة ناقصة أيضاً، نعم إنه ليس خاضعاً لضرورات الربح كالصحافة أو السينما، فإن موارده تُوفّر له من سبيل الضرائب، ولا يخشى لذلك أن يتأثر بتلك الضرورات، أو أن يوجه تأثيره وجهة مصالح خاصة، كما يخشى مثل ذلك في الوسيطيين الأخرين، لكنه وهو مملوك للحكومة لا يصلح أداة لنقدها أو لإبلاغها ما يحسه الجمهور نحو أعمالها، وقد وفقت الحكومة الإنجليزية إلى أن تجعل لهيئة الإذاعة البريطانية المعروفة B.B.C وجوداً مستقلاً يستند إلى قانون خاص، وإلى أن تجعل تصريف أمورها بيد هيئة يراعي في اختيارها سعة العلم، وحسن التدبير، ويتمتع أعضاؤها باستقلال كبير، وبذلك تكاد الإذاعة ترقى إلى أن تكون من وسائل حرية القول الكاملة، وليس استعارة مثل هذا النظام في مصر بالأمر العسير، وقد قارب عقد الإجازة الحالية نهايته».

حرية القول في فضاء المدنية الموحدة

انتقل الدكتور عبد الحميد بدوي للحديث المجمل عن مكانة حرية القول في المدنية الموحدة، مؤكداً على مجموعة من الإيجابيات في هذه المدنية وعلاقتها بالحرية على وجه العموم:

«والآن وقد جلوت لكم معني حرية الرأي وصورة مجملة من تاريخنا وقت أن كان النضال عليها مختلطاً بالنضال على شئون الدين، ومن تاريخها بعد أن أصبحت قضية قائمة بذاتها، مستقلة عن الشئون التي تتعرض لها ولم يعد يشغل الإنسان شأن واحد، بل جعلت تلك الشئون تتعدد كلما تقدمت المدنية، واتسع العمران، وبسطت لكم أمرها حين أعلنها الثائرون في أمريكا وفرنسا حقاً من حقوق الإنسان، وحين أدمجت بعد ذلك في الدساتير وترك تحديد ضوابطها للقانون، ورحنا نسائل أهل الرأي في الأصول التي نرجع إليها في ذلك التحديد، فألفيناهم ينزعون إلى الإطلاق، ولم نظفر منهم بجواب شاف، وعدنا نراجع القوانين لتتعرف كيف نفذت ما فوضت فيه من بيان تلك الحدود، وعرضنا حكمها في مختلف الشئون التي يعالجها الإنسان في حياته حين يتكلم وحين يكتب، وأخذنا عليها ما بها من إبهام أو غموض، ولعلنا لم نجد في تلك القوانين أو في الطريقة التي طبقت بها دائماً حكاية صادقة لما قصدت إليه الدساتير».

«الآن يحق لنا أن نقف قليلاً لتبين آثار حرية القول في مدنيتنا، ولنتساءل أولاً مما تتكون هذه المدنية؟ لا أريد استظهار أي جزء أو ركن منها لأجعل له شأنًا فوق شأن سائر الأجزاء، أو لأجعل منه رمزاً أو مقصداً لغيره، ولا أري بأساً من أن أعدد أركانها، فربما كان لحرية القول أثر في بعضها دون الآخر، أليست المدنية تتألف

من حياة مادية يأكل الناس فيها ويشربون، ويأوون إلى بيوت، ويلتمسون أرزاقاً، ويباشرون أعمالاً، ومن دين، ومن نظم حكم، ومن حريات سياسية وشخصية، ومن آداب وأخلاق، ومن نظم اجتماعية، ونظم اقتصادية، ومن علوم ومن آداب وفنون، ولست أزعم أنني حصرت أركان المدنية، ولعلني ذكرت أهمها».

«فأي ركن منها خلا من أثر حرية القول؟ وهل كان أي منها لولا تلك الحرية يكون ما هو؟»

« أنري أن الناس في طعامهم وشرابهم ومسكنهم [لا يزالون] كما بدأ الإنسان على الأرض، وهل كان هذا التغيير الكبير إلا نتيجة لمآخذ على القديم، وآراء جديدة، وها هو العلم، وهو ثمرة أخري من حرية القول، يسعى الآن في أن يجعل حياة الإنسان أصح وأهنأ وأسعد مما كانت، وهل بقيت الأعمال والأرزاق والنظم الاقتصادية على حالتها منذ خلق الإنسان، أم تري أن المدنية تتجه لتحرير الإنسان من العوز، وتؤمنه على حد أدني من مرافق الحياة، ولو قيل ذلك منذ قرن أو قرنين لكان أمراً إدا».

حدود قصوي من إرجاع الفضل في التقدم إلى حرية القول

وصل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى حدود قصوي من إرجاع الفضل في كل تقدم إلى حرية القول:

«وهل من العسير أن يدرك المرء كم يرجع من ذلك إلى حرية القول، والأديان ونظم الحكم والاجتماع والحريات المختلفة والأخلاق ، أليست كلها ثمرة تلك الحرية؟. الحرية تجري في رفق ويسر ورضا من الناس، ولكن الحرية تقاتل وتجادل وتقاوم وتجاهد، وكلما استقرت المدنية في ناحية من هذه النواحي على حال، لم تنزل حرية القول ترقب تلك الحال وتنفذ إلى نقائصها وعيوبها ووجوه سيرها وإصلاحها، والدفع بها قدماً أو تغييرها إذا روي أن شيئاً آخر أفضل وأجدر بالاختبار، وها هو النظام البرلماني : ألا يقال فيه إنه خير ما اهتدي إليه الإنسان من نظم الحكم، أنري حرية القول سكنت عن مداركة عيوبه، وضبط مقوماته من أحزاب أو انتخابات، والحريات نفسها ألا تتعقبها حرية القول وتنظر ناقدة فيما اتخذ لها من أسباب الحماية، أو التوفيق بينها وبين نظم المجتمع».

«والأخلاق، ألا تتغير بين جيل وآخر بفعل النقد والتطور، وأداة حرية القول نفسها من صحافة وإذاعة وسينما ، ألا تسلط عليها تلك الحرية نفسها فتقوم اعوجاجها، وتصلح فاسدها، وتكشف ما تفعل المصالح بها في بعض الأحيان».

العلوم والفنون ليست إلا حرية القول بمعناها الحقيقي

بل إن الدكتور عبد الحميد بدوي لم يجد مانعا من القول بأن العلوم والفنون ليست إلا أرضاً لتجربة حرية القول بمعناها الحقيقي ، وهو يقدم مبررات منطقية لهذا الذي ذهب إليه أو تبناه من مواقف المفكرين المصريين له :

«وقد لا يظن الناس أن العلوم والآداب والفنون إلا أرضاً لتلك الحرية تجول فيها كل مجال، ولكن كم لحرية القول فيها أيضا من قتال؟، وقد لا يخفي على أحد أن الإنسانية مدبنة فيما كسبته في هذه الميادين جميعاً لحرية الرأي، ولكن الذي يخفي هو أن هذه المكاسب كثيراً ما لا تنال في سهولة ويسر»

« نعم ليست حرية القول هي التي تخلق صور المدنية التي أشرنا إليها، وإنما هي غرائز الإنسان، وملكاته، ولكن مدنية تعتمد على تلك الغرائز والملكات دون أن تكيفها (وتقومها) حرية القول مدنية تكون بلاشك جامدة إذا قدر لها البقاء، ذلك أن النفس أمارة بالسوء، والإنسان لا يحكم العقل دائماً في خواطره وتصرفاته، بل قد يثور عليه ويرضي حكم شهواته وغرائزه، وهو أبداً بحاجة إلى أن يبصر بطريق الخير و أن يؤخذ بضبط الفكر والسلوك، ولكنه أبداً كاره لحرية الجدل والمناقشة، فإنها ترزعزعه، وتحدث له الشك من حيث لم يكن، وتكلفه جهداً فكرياً غير يسير، وتضطره بعد ذلك لأن يسلم بالخطأ، وأن يقبل راضي النفس نقيض رأيه، وعكس حكمه . ذلك هو غالباً حال الفرد فيما هو من شئونه، والجماعة في جملتها لا تختلف عن ذلك كثيراً، فإنها إذا أتاها رأي جديد قابلته بالتنكر والانقباض، لأنه يخالف ماؤها ودافعته عن نفسها، وربما قومت صاحبه بكل ما أوتيت من قوة، واضطهدهت وسامتته عنتاً وعذاباً شديداً، على أن الرأي الجديد إذا كان خيراً من القديم الذي جاء ينسخه لا يزال يجاهد الجماعة ويغالبيها بقوة العقل والإقناع حتى ترسخ له وترضاه، فإذا رضيته أصبح ذلك الرأي قوة في ذاته، بل أصبحت قوة الجماعة من ورائه تحميه وتؤيده، فإذا جاء رأي جديد آخر لقي ما لقيه الأول وهكذا دواليك».

«ليس إذاً غريباً أن تكون حرية القول خيراً عميماً كما وصفنا، وأن تلقي مع ذلك ما لقيته في الماضي من الإعنات والاضطهاد، لاسيما أن الآراء الجديدة فوق ما تعارض من عواطف الجماعة وشهواتهم، قد تصادم مصالح قائمة ثابتة فلا يألو أصحاب تلك المصالح دفاعاً عنها».

«ولكن أليس حسب الإنسان تجارب الماضي العديدة ليقنتع بأنه خير له أن يفسح صدره للرأي الجديد، وألا يتبرم به، وألا يدافعه بالعنف، أو يعمل على إخماده، فإنه

إذا كان صواباً كان خليفاً بأن ينتهي إليه ويستقر عنده، وإذا كان خطأ لم تقم له قائمة، «فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض»، بل لقد يقاوم الرأي الجديد ويعمل على إخماده فيلجأ أصحابه إلى الترويج له سرّاً، وقد يعين التكتّم على نشره أكثر من الدعوة له جهاراً، ولو قد أطلقت فيه المناقشة الحرة لتكشف ما يقوم عليه من أوهام أو أخطاء».

التساؤل الإيجابي عن الخطة المصرية

ويصل الدكتور عبد الحميد بدوي إلى التساؤل الإيجابي عن الخطة التي ينبغي الأخذ بها في صياغة التعامل المصري (أو الوطني) مع هذه القضية، بعد أن تنتقش غيوم الحرب العالمية الثانية التي كانت مصر تعيشها في ذلك الوقت، خاضعة لاعتبارات عديدة تجعلها تقيد بعض الحريات تقبيداً وقتياً يسوغه الدكتور عبد الحميد بدوي ولا يثور في وجهه:

«فإذا اعتبرنا بتلك التجارب، فماذا يكون الواجب في شأن هذه الحرية؟ وما هي الخطة التي تكفل لنا إقرارها وتأييدها على خير وجه، وأفضل صورة».

«أطرح جانباً طبعاً الوقت الذي نعيش فيه الآن، فإن الدستور أجاز تعطيل أحكام الدستور في أثناء قيام الأحكام العرفية، وقد أعلنت هذه الأحكام تنفيذاً لمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا، وهذه الأحكام تجيز للسلطة القائمة على إجرائها مراقبة الصحف قبل نشرها، وقد كثر الكلام في أمر هذه الرقابة».

«ولعل أصدق حكم على ما يجب أن تكون عليه هو ما أعلنه القائم عليها في بريطانيا العظمى من أنها لم تستعمل في تلك البلاد إلا فيما يتصل بشئون الحرب، وظلت حرية الرأي والنقد في كل ما عدا ذلك من الشئون مكفولة».

«لعل أول واجب بعد زوال تلك الأحكام، هو أن يرجع النظر في القوانين ليندل ما فيها من عقبات في سبيل تلك الحرية، وربما كانت أكبر عقبة فيها هي تلك الأحكام المبهمة الغامضة التي تولف جرائم الرأي، وقد أشرت إلى طائفة كبيرة منها ولم أذكرها على سبيل الحصر، نقلت هذه الجرائم عن القوانين الفرنسية القديمة، ورأي قانون الصحف الفرنسي الذي صدر في سنة ١٨٨١ من الخير أن يلغيها».

«وبعض هذه الجرائم له أشباه ونظائر في القانون الإنجليزي، لكنها - كما قلنا - لا تطبق إلا في ظروف استثنائية، والواقع أن هذه الأحكام لم تعد تطبق كثيراً في مصر، ولست أشير إلى الوقت الحاضر والأحكام العرفية قائمة، والرقابة تحول دون نشر

شيء يمكن أن تكون منه جريمة، ولكنني أعني الوقت الذي سبق الحرب، ذلك أن النظام البرلماني لما يقوم عليه من عدم مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين تعود على حرية القول خارجهما».

« ولقد كانت مواد جرائم الرأي قديماً تطبق على وجه لا يتفق كثيراً مع حرية الرأي، ويعاقب بها على عبارات هينة، وكان هذا التطبيق يسائر بطبيعة الحال تطبيق قانون المطبوعات المصري الصادر في سنة ١٨٨١، وهو القانون الذي كان يبيح للحكومة إيقاف الجرائد وتعطيلها إدارياً ».

إدراكه لطبيعة المخاطر الناشئة عن تقييد حرية الرأي

لم يكن الدكتور عبد الحميد بدوي يني عن التأكيد على إدراكه لطبيعة المخاطر الناشئة عن تقييد حرية الرأي:

«وقد شهدت التجارب بأن قيود حرية القول تحرم أصحاب الرأي مخرجاً ومنتفساً لا بد منه، كما تحرم الناس علماً بوقائع وآراء قد يفيدون منها كثيراً، وتقيم مقام الحكم مَنْ يجوز ألا يكون أفضل من أصحاب الرأي أنفسهم، أو أدني إلى الصواب، وهي تضي على القديم حماية بل قداسة لا تخلو من الغلو والسرف، وتوصد دون الجديد منافذ القول، وفي الحق ليست العبرة فيها دائماً بالحق والعدل في ذاته، بل بما يرضي أو لا يرضي أصحاب الحل والعقد، ووربما كان أصح فيصل وأفضل ضابط في أمر هذه الحرية هو الأمن والسلام، فمما يتهده حقيقة لا ظنا وتقديراً يكون محرماً، وما لا يتهده مباح، وثمة نقطة تتحول فيها حرية القول إلى ما يشبه حرية العمل، وهي هذه النقطة التي لا يجوز أن تبلغها حرية القول».

مبررات يؤيد بها مذهب القانون المصري المعادي للشيوعية

كرر الدكتور بدوي رأيه في تسويغ موقف القانون المصري الذي كان يحارب الشيوعية، وهو يقدم مبررات قانونية ومنطقية وسياسية يؤيد بها مذهب القانون المصري المعادي للشيوعية:

«وقد تقدم القول في الدعوة إلى الشيوعية، وموقف القانون المصري منها، ولا شأن لحديثنا اليوم في الشيوعية في روسيا، فالشيوعية في ذلك البلد ثورة قامت في ظروف استثنائية ونجحت، وليس هذا مجال البحث في أن هذه الثورة لم تكن لتنتج إلا في ذلك البلد، أو أن ذلك النظام كان صالحاً له ولم يكن يصلح إلا له، وإنما البحث في دعوة بالقول والكتابة تنشر في بلد آمن، وتقوم على استعمال القوة في تغيير النظم

الأساسية للمجتمع، وعلى استعمال القوة كذلك في منع أي رأي يخالفها إذا هي نجحت واستتب لها الأمر، فإنها من الناحية الأولى تحريض على ارتكاب الجرائم، وهو أمر كان دائماً معاقباً عليه، وهي من الناحية الأخرى إيذان بالحرب على حرية الرأي، وهذا لا مجرد إبداء الرأي، هو ما أظن أن الشارع المصري قصد إليه بالعقاب على تلك الدعوة».

«ولا ريب من جهة أخرى في أن المدنية في صورتها الحاضرة جعلت للفرد في الحياة العامة شأناً وعبرة لم يكونا له من قبل، فهناك نفر غير قليل تؤثر أعمالهم وتصرفاتهم في شئون الآخرين، ويحق لهؤلاء من أجل ذلك أن يتناولوهم بالنقد، ولكن لذلك النفر من جانب آخر ناحية من الحياة يجب أن تصان حرمتها من العبث، وكرامة ينبغي أن توفر، وقد تتعارض المصلحتان، لذلك وضعت جريمة القذف ليرعى لكل منهما جانبه، وتيسر له الحماية الواجبة».

«وأخال أن الحماية التي يبسطها القانون المصري لا تخلو من ثغرات كثيرة قد تكون بحاجة إلى أن تسد، فقد لا يمكن القاذف من إثبات ما قذف به، ولو أن في القذف وإثباته مصلحة عامة، ويقصر الإثبات على حالة الموظف ومن أعطي حكمه من ذي نيابة عامة، أو مكلف بخدمة عامة، ولا يمكن المقذوف فيه في غير هذه الحالة الخاصة من مطالبة القاذف بالإثبات ليلزمه الحجة بالعجز، ويحظر نشر إجراءات قضايا القذف إطلاقاً، ولا يبدو أن هذا الحظر يعتبر في كل الأحوال حماية، ولعل نظرة في أحكام القذف توفر لحرية القول مجالاً في شئون المصلحة العامة لا يغض من حرمة الحياة الخاصة».

حل المشكلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال التربية والتعليم

كان الدكتور بدوي يجاهر برأيه القائل بأن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال التربية والتعليم، وهو يشرح هذا المعنى شرحاً معقولاً، حيث يقول:

«على أن القيود التي تقدم لنا القول فيها، وهي قيود القوانين، ليست وحدها التي تحد حرية القول، فإن الرأي العام له في هذا الميدان شأن، وأي شأن ولعله - وهو مرآة النظم العامة والعمد التي تقوم عليها - يستوحيه الشارع في وضع القيود القانونية، ويستلهمه القاضي في تقديره حين يطبق تلك القيود، وللرأي العام قوة لا يستهان بها من الناحية الاجتماعية قد لا تكون أقل شأنًا من قوة القانون، وهو بطبيعته كاره لحرية النقد، فكيف السبيل إلى جعله أرفق بالنقد والناقدين، وأرحب صدرًا له، وأكثر استعداداً لفهمه وتقبله، وإنما السبيل إلى ذلك هو التربية والتعليم».

«أما التربية فبتلقين كل صغير وكبير أن يتسامح مع مَنْ يخالفونه في الرأي، وأن يستمع لهم، وأن ينظر في حججهم، وهي خصلة يوصي بها الدين، ويقرها العقل، وتؤديها المصلحة، ولعل ما سقناه من الشواهد والأمثلة لا يدع مجالاً للريب في شيء من ذلك».

علاقة حرية القول بالتعليم

تدرج الدكتور عبد الحميد بدوي بمن كانوا يتلقون عنه آراءه إلى آفاق ذكية في الحكم على هذه الجزئية من حيث يتناول علاقة حرية القول بالتعليم فيقول:

«... وأما التعليم فلأنه كلما كثر زاد الإنسان العقلي كان أقدر على فهم الأشياء، والتمييز بينها، وتقديرها، والحكم عليها، فإذا كبر نصيب المرء منه كان أدنى إلى الشك في الحقائق المطلقة، وهذا الشك جدير بأن يبصره جزء الحقيقة في كل قول ورأي».

ميادين التربية في خارج أسوار المدرسة

التفت الدكتور بدوي بسعة أفقه إلى ميادين التربية في خارج أسوار المدرسة ، ويقول : «ولا يسبقن إلى ظنكم أن التربية والتعليم لا يجدهما الإنسان إلا في البيت والمدرسة، فقد استحدثت الاختراعات وسائل جديدة نشهدها ونحس آثارها كل يوم، ولا أريد أن أشير إلا إلى أهمها، وهي الصحف والإذاعة والسينما. وقد أصبحت اثنتان من هذه الوسائل، وهم الصحافة والسينما، تجارة وصناعة في ذاتهما، ولهما ضرورات ربح، وصلات مصالح قد تؤثر من حيث حرية الرأي فيما يأتيه كل منهما وما يدع، وفيما يقوله أو يسكت عنه، أو فيما يظهره وما يخفيه، واثنتان من هذه الوسائل، وهما الإذاعة والسينما، خاضعتان حتى في البلاد الديموقراطية لرقابة الحكومة، وإن دق عمل تلك الرقابة أو خفي».

«ولكن هذه الوسائل بما لكل منها من صورة ومذهب في القول، وبما بينها من تسابق وتنافس وتفاعل وتعارض، لاتزال بالرغم من تلك الضرورات والصلوات، ومن قيود الرقابة، كفيلة بنشر حرية القول وإحيائها إذا هي سلمت من مرض الدعاية «propaganda»

« والدعاية نوع من الدعوة هيأته هذه الوسائل الجديدة، وتستخدم فيها كل وسائل التأثير التي يعرفها علم النفس، وهي ترمي بالتكرار والإيحاء إلى خلق رأي عام من غرار واحد يري بعين واحدة، ويسمع بأذن واحدة، وليست الدعاية على هذه الصورة

أمراً جديداً، ولكن ما للوسائل الجديدة من الانتشار والنفوذ وهبتها قوة لم تكن لها من قبل».

«وفي الدعاية الطيب والخبِيث، ولكنها جميعاً تضعف الشخصية وتقتلها، وتحول دون إبراز كل ما أودعه الله في العقول والنفوس المتباينة من خصال وملكات، ودون أن يحيا الناس حياة خاصة كاملة».

«وها نحن الآن نشهد عهداً فعلت فيه هذه الدعاية فعلها، وغلبت فيه حرية القول على أمرها، ونصلي حرباً وقودها المدنية نفسها، بعد أن عانت الإنسانية في بلوغها شدائد الأهوال، وقطعت في سبيلها ما لا يعد من الأجيال».

«ولكن حرية القول التي قاومت العذاب والاضطهاد، ودكت معاقل الاستبداد، وخرجت من كل ما منيت به من محن، وأحيطت به من سلاسل وقيود ظافرة تفيء على العالم كل ناحية من حياة الإنسان ظلاً ممدوداً، وهذه الحرية جديرة بأن تتغلب على هذه المحنة، وإن تكن أشد ما لقيت، وأن تضيء العالم من جديد بنورها، وتمده بروحها».

«ولكن هذه الحرية لا تبعث إلا إذا تمناها الناس، وعملوا لها، واستذكروا عبر الماضي، ونظروا فيها حولهم هل يرون خيراً إلا هي مصدره، وشرّاً إلا هي التي تقتله، وإلا إذا جاهدوا في رد كل ما يراد لها من كيد، وكسر كل ما تكبل به من قيد، وأطلقوها أمانة مطمئنة، وليعلموا أن الزبد يذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».

الفصل الثاني والعشرون

في المجتمع المدني

العمل الخيري والمجتمع المدني

نأتى إلى جهود الدكتور عبد الحميد بدوي فيما نطلق عليه الآن «المجتمع المدني» و «المنظمات غير الحكومية»، وهو ما كان يستغرقه في عهده «العمل الخيري والتطوعي». وقد أجاد الأستاذ زكي المهندس التصوير حين وصف طبيعة مشاركة الدكتور عبد الحميد بدوي في العمل الاجتماعي في الإسكندرية والقاهرة، فقال: «إنه كان عيناً للكفيف، ولساناً للأبكم، وإذناً للأصم، وصدراً حانياً لليتيم».

اهتمامه كان عن طبيعة وورثة

لفت السفير عبد الحليم بدوي نظرنا إلى أن اهتمام والده بالعمل الخيري التطوعي لم يأت عفواً، أو وليد المصادفة، بل كان عن طبيعة وورثة، أما عن الطبيعة فقد كان مقصد الكثيرين الساعين لديه في طلب أو حاجة أو مصلحة أقرباء وغرباء، فلم يبد في يوم تبرماً أو ضيقاً، بل كان يلقاها برحابة صدر، ويسارع قدر طاقته، بل وأحياناً فوق طاقته، في تلبيتها، ولا يجد في ذلك غضاضة، فقد كان يري أنه إذا ما كانت هناك زكاة في المال لمن آتاه الله مالاً، فإن هناك أيضاً زكاة لمن آتاه الله جاه الوظيفة وسلطانها. أما عن الورثة، فقد عرف عن والده أنه ما من شيء تملكه، أو نشاط مارسه إلا وأوقف منه جزءاً وقفاً خيرياً.

مرآة لتعدد التجليات الإنسانية في شخصيته

من زاوية أخرى، فإننا يمكن أن نفهم عناية الدكتور بدوي بالعمل التطوعي كمرآة لتعدد التجليات الإنسانية في شخصيته، كما قال الدكتور محمد الشحات الجندي، وارتباط هذا بواجبه الديني، وضميره الإسلامي، وهو ما دفعه إلى أن يكرس جزءاً من حياته الحافلة بجلائل الأعمال، لخدمة الفقراء والمهشمين، فكان عطاؤه في هذا الجانب، معلماً على الشخصية المتعددة المواهب، الرحبة الأفاق.

إنشاء دار الحرية لرعاية الطفولة بالإسكندرية

كان الدكتور عبد الحميد بدوي رئيساً لجمعية الحرية لرعاية الطفولة بالإسكندرية

التي تحتل المكانة الأولى بين الجمعيات الخيرية في الثغر ، وإليه يعود الفضل في إنشاء دار للجمعية بالإسكندرية ، وكان ملجأ الحرية قد أنشئ في مايو ١٩١٩ على يد الأستاذ أحمد مختار الناضوري، أما المبنى الضخم الذي أقيم في عهد رئاسة بدوي لهذه الجمعية، فقد بلغت تكاليفه حوالي ٨٠ ألف جنيه، استطاعت الجمعية أن تفي بخمسين ألفاً منها، وتتسع دار ملجأ هذه الجمعية لما يقرب من ٤٠٠ شخص.

دوره العظيم في الحفاظ على الجمعية الخيرية الإسلامية

كان الدكتور عبد الحميد بدوي عضواً في مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية قبل أن يتولى رئاسة مجلس إدارتها هذه الجمعية في فترة حرجة من حياتها ، وقد انتخب رئيساً لها في ٣١ مارس ١٩٦٣ ، وكان هذا تنويجاً لاهتمامه الشديد بالعمل الاجتماعي إذ تحتل هذه الجمعية المكانة الأولى بين الجمعيات الخيرية ، وقد أدى لهذه الجمعية أجل الخدمات ، وقد ظل حتى وفاته رئيساً لها كما ظل يترأس جلساتها وكانت آخر جلسة ترأسها لمجلس إدارتها هي تلك التي عقدت في ١٣ يناير ١٩٦٥،

إقناع الدولة الشمولية بالمجتمع المدني ودوره

كانت الجمعية الخيرية الإسلامية بمثابة المجال الذي ظهرت فيه قدرة الدكتور عبد الحميد بدوي الفائقة على إقناع قيادة الدولة الشمولية بالمجتمع المدني ودوره.

إرساء نظام مؤسسي للجمعية الخيرية الإسلامية

سنحاول أن نتناول بإيجاز ملامح فكر الدكتور عبد الحميد بدوي وجهوده في هذه الفترة، وما استطاع تحقيقه من نجاح بارز كفّل لها البقاء، بالرغم من زوال العصر الذي كان معادياً للعمل الأهلي إلى أبعد حد، وليس سرا أن أبرز مثل على نجاح الدكتور بدوي الصعب كان هو ما ظهر من توجهاته الذكية في الحفاظ على الأصول وتنميتها وفي العمل على سيادة روح المؤسسة. وقد استقصى الدكتور محمد الشحات الجندي ما ظهر من نشاط وتخطيط الدكتور بدوي في توجهه الذكي نحو إرساء نظام مؤسسي للجمعية و شئونها، وحرصه على أن " تتناضل الآراء في ابتكار أمثل الطرق لتصحيح مسيرتها بصورة جماعية، وأن يعمل أعضاء مجلس الإدارة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف بروح الفريق دون أن يفرض رأياً، أو يصادر فكراً».

وصف الدكتور محمد الشحات الجندي لإنجازته

و من المفيد أن ننقل ، مع بعض التصرف ، بعض الفقرات التي صور بها الدكتور

محمد الشحات الجندي طبيعة نشاط الدكتور عبد الحميد بدوي في الجمعية الخيرية الإسلامية: «وهذا التبصر الإداري يمثل نقلة نوعية في مجال العمل الخيري والمدني يدل عليه الفكر السائد وقتئذ، والذي لا تزال الجمعيات الأهلية تعاني منه، وهو أحادية التفكير لرئيس الجمعية بفرض الرأي المتسلط من جانب فرد أو مجموعة بعينها لتسيير أمور الجمعية، لتحقيق أهداف ضيقة، ورؤي نفعية ذات مردود سلبي في عمل الجمعية».

قادر الجمعية إلى الصالح العام والإصلاح الإداري

«... قادر الجمعية إلى منعطف آخر هو الصالح العام للجمعية، الذي يبلغ بها إلى النفع العام لجموع المواطنين، وخير الناس، وكان هو ورفاقه على درب العمل الخيري والمدني نقطة مضيئة، حيث إنهم آمنوا برسالة الجمعية الخيرية الإسلامية في الاستباق إلى الخيرات، وتخفيف المعاناة عن البؤساء والمحرومين، ولا أدل على ذلك من أن هذه الكوكبة من الشخصيات العامة التي رافقته كانوا على قدر المسؤولية، وكانوا مبرزين في أعمالهم، يلمس ذلك من يطالع بعض أسماء هؤلاء الرفاق، مثل المهندس طراف علي، والدكتور محمد كامل حسين، والشيخ علي عبد الرازق، والأستاذ محمود محمد محمود، والدكتور حامد سلطان، والأستاذ طه السباعي وغيرهم من رموز مصر الذين اطلعوا برسالة الجمعية منذ إنشائها وحتى الآن، وقد استطاع الدكتور عبد الحميد بدوي أن يكسب تعاون هذه الشخصيات، وأن ينتقل بالجمعية من العمل الفردي إلى نظام المؤسسة التي قدمها كواحدة من أبرز مؤسسات المجتمع المدني في ذلك الوقت الذي تواصل عطاؤها في المجالات الدينية والاجتماعية المختلفة في الصحة، والتعليم، والثقافة، والمساعدات الاجتماعية. وقد تجلّى الإصلاح المؤسسي والإداري للجمعية فيما أخذه (مجلسها) على عاتقه من وضع كادر للعمال، وإصلاح حالهم أسوة بحال عمال الحكومة، إيماناً منه بأهمية تنمية العاملين لدى الجمعية، ويقينا فإن أهمية تحسين أوضاع القائمين على العمل فيها بحسبان ذلك دعماً للتنمية البشرية التي تعد بحق ركيزة التنمية الشاملة، والتقدم المطرد، وكان لهذا الفكر المؤسسي، وذلك الإصلاح الإداري أثره في تحرير الجهاز التنفيذي للجمعية من آفات البيروقراطية والروتين الوظيفي الذي يضرب بمعاوله الوظيفة العامة ويصيبها في مقتل، وكذا العمل الخيري والمدني على السواء».

مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية

بذل الدكتور عبد الحميد بدوي جهده في دعم العمل الاجتماعي الذي بزت فيه الجمعية أقرانها من الجمعيات القليلة القائمة في ذلك الوقت، مثل جمعية الموساة

بالإسكندرية، وجمعية المساعي المشكورة في شبين الكوم، والجمعية القبطية، وتجلي ذلك على سبيل المثال في مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة، ذلك الصرح الرائد من صروح العمل الطبي، الذي قدم خدمات جليلة للمرضى والمنكوبين في صحتهم، بما كان لديه من إمكانيات متقدمة، وخبرات متمرسه من الأطباء، وأسرة متعددة أنقذت العديد من المرضى، ولم تبخل الجمعية في توفير كافة متطلباته المادية والفنية اللازمة لتحقيق رسالته في إنقاذ المحتاجين للعلاج، وإسعاف المصابين.

يقول الدكتور الجندي: «وإيماناً من الدكتور عبد الحميد بدوي بأهمية هذه الرسالة، فقد عرض على مجلس إدارة الجمعية إنشاء دار جديدة للمسنين على قطعة من أرض الجمعية بالعجوزة، بتكاليف تقريبية قدرها عشرين ألف جنيه بخلاف التأسيس، كما وافق المجلس برئاسته في ٢٩ مايو ١٩٦٣ على إنشاء مبني للقسم الخيري بمستشفى الجمعية بالعجوزة، خدمة للمرضى الفقراء الذين لا يستطيعون الإنفاق على تكاليف العلاج، وكانت الجمعية توفر لهم الكشف والعلاج بالمجان، وقد وضعت الجمعية نصب أعينها تنمية المواطن المصري مسلماً كان أو مسيحياً، وذلك على سند من أن المواطن المصري القوي الصحيح المتعلم هو المؤهل لخدمة أمته، والإخلاص لوطنه القادر على النهوض بها، وقد أولى الدكتور بدوي التعليم جل اهتمامه، فأنشأ العديد من المدارس في الوجه البحري وصعيد مصر، من منطلق أن التعليم هو قاطرة التقدم، وركيزة التنمية المستدامة في شتي المجالات للجنسين الذكور والإناث. هذا الفكر المتقدم في النظر إلى ضرورة توسيع قاعدة التعليم، وإيلاء أهمية خاصة لتعليم الإناث، هو ما حدا بالدكتور بدوي في أول اجتماع لمجلس الإدارة برئاسته في ٣١ مارس ١٩٦٣ إلى أن يطرح على المجلس توسيع المبني الحالي لمدرسة البنات بحلوان، وهي مدرسة مهنية تعليمية إسلامية بتكاليف قدرها ألف وخمسمائة جنيه».

دوره في الحفاظ على أصول الجمعية وممتلكاتها

بالإضافة إلى هذا، فقد كان الحفاظ على أصول الجمعية وممتلكاتها، شغله الشاغل، و كما يقول الدكتور الجندي : «..... خاض الدكتور عبد الحميد بدوي سلسلة من المعارك على جبهات متعددة مع وزارة الأوقاف، ومع الإصلاح الزراعي، ومع المجالس البلدية، ومع الحكومة، وأدار سلسلة من المعارك القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعقلية المفاوض الخبير الذي يؤمن بعدالة قضيته، وموضوعية مطلبه، وسلامة توجهه، وأهمية المصلحة التي يدافع عنها، حتى كللت جهوده بالنجاح، واستطاع أن يبقي على رسالة الجمعية التي كانت

معرضة للتوقف والقضاء عليها في خدمة المجتمع الأهلي والمدني، واستطاع أن يستبقي لها أملاكها من المباني والأراضي لتواصل الرسالة، وتحقق نهضة الفرد والمجتمع صحياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً».

استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع ما كاد يعصف بالجمعية

قرر الدكتور الجندي عن حق أن الجهود التي بذلها الدكتور بدوي قد تمخضت عن رسم وتنفيذ استراتيجية للتعامل مع مسألة كادت تعصف بالجمعية، وتقوض أنشطتها المختلفة في مجالات الصحة، ورعاية المسنين، وتعليم الفقراء ومساعدتهم. وتتجلي خطورة الموقف في صدور القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧، والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ اللذين قامت الوزارة بتطبيقهما على الجمعية، وبمقتضاهما تقوم الجمعية بتسليم الأعيان المشمولة بنظر وزارة الأوقاف إلى هيئة الإصلاح الزراعي، وتسليم المباني إلى المجالس المحلية، وكان على أثر ذلك استصدرت الوزارة قراراً من لجنة شئون الأوقاف في ١٧ أكتوبر ١٩٦٢ بعزل الجمعية من النظر على الأوقاف التي عينت ناظرة عليها ، بموجب الحكم الصادر من محكمة القاهرة الشرعية في ١١ يناير ١٩٥٥، ومحاولة الوزارة الاستيلاء على الأعيان الموقوفة على الجمعية لتسليمها للإصلاح الزراعي، وتسليم المباني إلى المجالس البلدية ، وكان رد بدوي على ذلك هو الرفض الحاسم لحماية لممتلكات الجمعية».

طلب أن تعامل الأوقاف الإسلامية معاملة القبطية

« و تولي إدارة المعركة بالاعتراض على القرار، ومناقشة وبيان أثره المدمر على الجمعية من حيث خفض ميزانيتها ، مما سيصيب نشاطها بالشلل، وطلب من وزير الأوقاف استثناء الجمعية من تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ في مادته السادسة ، من أنه يجوز الاستثناء من أحكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية، وذلك فيما لا يجاوز مائتي فدان في كل حالة على حدة، وانتهي إلى أن المقصود بهذا النص اعتبار كل وقف حالة على حدة ، كما طلب أن تعامل الجمعية الخيرية الإسلامية نفس المعاملة التي عوملت بها الأوقاف القبطية و بمقتضى هذا المعاملة يُترك لكل وقف مائتا فدان، فضلاً عن مائتي فدان بور».

نبه الى ان القانون خاص بالأعيان المشمولة بنظر الوزارة

«وكتب إلى وزير الأوقاف كتاباً يبين فيه أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ لا ينطبق على الجمعية، لأنه خاص بالأعيان المشمولة بنظر وزارة الأوقاف، ومن ثم فلا محل لتسليم الأعيان إلى هيئة للإصلاح الزراعي، أو المباني للمجالس البلدية».

«ومع وضوح حجة الجمعية في هذا الصدد، فقد كان للوزارة رأي آخر، مؤداه انطباق أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ على الجمعية، وقد أعاد بدوي الكتابة إلى وزارة الأوقاف المرة تلو المرة، يناقش حجة الوزارة في انطباق أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ على الجمعية، ويشير من جهة أخرى إلى أحقية الجمعية في أن تستثني من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧، إلا أن الوزارة لم تترحزح عن موقفها، بل صدرت منها محاولات عدة (لتسليم) الأطيان الموقوفة، وكذا المباني إلى الإصلاح الزراعي، والمجالس المحلية».

«واستمراراً لتلك الجهود، أرسلت الجمعية مذكرة إلى رئيس الوزراء تشير فيها إلى ما سبق أن طلبته الجمعية من استثنائها من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ الذي يقضي بتسليم الأطيان الموقوفة الداخلة في نظر وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، والمباني إلى المجالس المحلية، بما لا ينطبق على الجمعية الخيرية الإسلامية».

«وقد أثمرت هذه المساعي في توجيه رئيس الوزراء إلى وزير الأوقاف لإعداد مشروع القرار الجمهوري اللازم بشأن معاملة الأطيان الموقوفة على جهات البر التي تباشرها الجمعية الخيرية الإسلامية نفس المعاملة التي عوملت بها الأوقاف القبطية، بالإضافة إلى توجيهها بأن تستصدر الوزارة قراراً من لجنة شئون الأوقاف بإلغاء القرار الصادر منها في ١٧ أكتوبر ١٩٦٢ بعزل الجمعية الخيرية الإسلامية من النظر، وتم بالفعل إلغاء اللجنة لقرارها بعزل الجمعية في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤.

«وكانت محصلة ذلك كله صدور قرار رئيس الجمهورية عام ١٩٦٤ باستثناء الجمعية الخيرية الإسلامية من أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧

بفضل جهاده تمكنت الجمعية من مواصلة رسالتها

وبتلك النتيجة التي جاهد من أجلها الدكتور عبد الحميد بدوي في عصر شمولي صعب المراس، تمكنت الجمعية الخيرية الإسلامية (حتى يومنا هذا) من متابعة جهودها، ومواصلة رسالتها في رعاية وكفالة المحتاجين، والمرضى، والأمينين، والمسنين لتعود إلى سابق عهدها في النهوض بأبناء مجتمعاتها، وخدمة مواطنيها في مجالات متنوعة.

ملحق الفصل الثاني والعشرين

القرار الجمهوري الذي تمكن من استصداره

لإنقاذ بعض ممتلكات الجمعية

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور:

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر

مادة ١: يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه الأراضي الموقوفة على الجمعية الخيرية الإسلامية، وذلك فيما لا يجاوز مائتي فدان بالنسبة لكل جهة من الجهات الموقوفة عليها بالجمعية، طبقاً لما تحدده لجنة شؤون الأوقاف بالنسبة لنشاط الجمعية الحالي، ومشروعاتها المستقبلية.

مادة ٢: يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، وعلى نائب رئيس الوزراء ووزير الأوقاف إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

الباب السابع

الذكرى

الفصل الثالث والعشرون

الأسرة والاصدقاء

التزامه في حياته

عاش الدكتور عبد الحميد بدوي حياة نموذجية سوية، متمسكاً إلى أبعد الحدود بالدين الصادق، والخلق الرفيع، والالتزام الدائم بكل ما هو رفيع من قيم الحياة والأخلاق والأدب.

صفاته الحميدة

عُرف الدكتور عبد الحميد بدوي بكثير من الخصال الحميدة ، كان منها صفاء النفس في صداقته وزمالاته ومع معارفه، كما عرف بسمو الخلق عن الدنيا، والارتفاع بمستوي الممارسة اليومية إلى آفاق النبلاء ، كان كريماً مع كل مَنْ يعرف من الفقراء وذوي الحاجة وذوي الموهبة أيضاً، وكان حريصاً على التشجيع الصادق، والاعتراف الجميل بالقدرة والحاجة على حد سواء.

لاينام الا بعد القراءة

وكان من عادة الدكتور عبد الحميد بدوي ألا ينام قبل أن يكتب أو يقرأ ساعتين على الأقل، أما في الصباح ، فإنه كان يستيقظ مبكراً في السادسة، وكان حريصاً على أن يداوم على أداء بعض التمارين الرياضية.

وكان محباً للفن، مقدراً للفنانين، لكنه شأنه شأن نوابغ جيله، كان يمارس هذه الهوايات في دأب وصمت من دون أن يتباهى بها.

وعلى سبيل المثال ، فإنه عندما كان عبد الحميد باشا في سفرته الطويلة إلى أمريكا التي شارك فيها في وضع ميثاق الأمم المتحدة، قرر أن يقوم بزيارة هوليوود، قبل عودته إلى مصر فزارها ، وطاف باستديوهاتها، واطلع على طريقة إخراج الأفلام فيها، وقد التقطت له مجموعة من الصور في ستوديو مترو جولدوين ماير ، حيث شهد إخراج فيلم اشتركت في تمثيله النجمة المصرية أميرة مصطفى، وقد دعت معاليه وصاحبة العصمة قرينته لتناول الغداء في الاستوديو، ومعهما بعض المصريين الذين كانوا هناك.

زواجه

تزوج الدكتور عبد الحميد بدوي من السيدة زهيرة، كريمة المرحوم حافظ باشا المنشاوي، أما والدتها فهي منشاوية أيضاً، وهي كريمة زكي المنشاوي، وأنجب ابنين: المهندس محمد، وقد كان له نشاط بارز في مجال الأعمال، والسفير الدكتور عبد الحليم الذي توج حياته الوظيفية بأن أصبح رئيساً للوفد المصري في الأمم المتحدة، وابنتين هما السيدتان نهي، ونوال. وكان للسيدة زهيرة شقيق واحد هو إبراهيم حافظ المنشاوي، أما شقيقات زوجها فقد تزوجن كلاً من: طه السيد نصر، وإبراهيم الملواني، وحلمي بهجت بدوي ابن شقيق الدكتور عبد الحميد بدوي.

الأستاذ أحمد الصاوي محمد يشيد بدور زوجته

ولا تخلو الصحافة المصرية من إشارات إلى قيمة السيدة قرينة الدكتور عبد الحميد بدوي، ودورها في حياته، وقد كتب الأستاذ أحمد الصاوي محمد في عموده «ما قل ودل» يقول: «في عام ١٩٤٦ تقابلت وجهاً لوجه مع المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي والسيدة قرينته في أحد شوارع باريس، وكانا يسيران جنباً إلى جنب كأنهما في شرخ الشباب، وفي عنفوان المحبة! فتحدثنا بضع دقائق وتذكرنا بلادنا الجميلة، ولا شك في أن وجود زوجة ممتازة إلى جانب الرجل العبقري، هي التي تحفظ له مواهبه، وتجعلها تزداد نوراً وإشراقاً».

صداقته القوية لعبد الخالق ثروت، وأحمد لطفي السيد

عرف الدكتور بدوي بصداقته القوية لعبد الخالق ثروت باشا، وأحمد لطفي السيد باشا، الذي كان سبباً في بدء صداقته لثروت باشا، ولعبد العزيز فهمي باشا، وكانت صداقته لثروت باشا مدخلاً طبيعياً لصداقته لكل من عدلي يكن باشا، وحسين رشدي باشا.

صداقته القوية للدكتورين محمد كامل حسين وسليمان عزمي

وكان له من الأصدقاء الأطباء الدكتور محمد كامل حسين، الذي كان معجباً به أيما إعجاب، وفي المقابل كان الدكتور عبد الحميد بدوي يعتبر أن محمد كامل حسين مع أحمد لطفي السيد وطه حسين يمثلون الأقطاب الثلاثة للفكر المصري المعاصر، كما كان صديقاً حميماً للدكتور سليمان عزمي باشا.

مصطفى بهجت بدوي يصف مكانته في أسرته

تحدث الأستاذ مصطفى بهجت بدوي في مقال له بعنوان «كلمات رثاء لم تنشر» عن مكانة الدكتور عبد الحميد بدوي في أسرته، وفي الحياة الحزبية قبل الثورة فقال ضمن مقال لم ينشر إلا بعد سنوات من كتابته:

«تلك كلمات كنت أعدتها - باسم الأسرة - لألقيها في حفل جليل كان قد أعلن عن إقامته بالجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع لتأبين الدكتور عبد الحميد بدوي، واليوم ذكره الثامنة، وكان المتفق عليه أن سيشارك بالحديث في التأبين ممثلون عن المؤسسات والأنشطة المختلفة التي انعكست آثاره عليها، سواء في الجامعة، أو القضاء العالي، أو لجنة قضايا الحكومة، أو مجلس الدولة، أو الوزارات، أو الجمعيات التي أقامها أو رأسها».

«غير أن هذه الكلمات التي أردت التعبير بها لم تلق ولم تنشر أبداً، ذلك أن حفل التأبين المذكور لم يتم.. ألغي! ، وحتى تاريخه.. لم أعرف ولم أفهم السر في إلغاء هذا الحفل!!».

«فتحنا عيوننا.. نحن أبناء العشرينات والثلاثينات، وفي مرحلة غضة ناعمة من العمر، لنشهد معترك السياسة المصرية بتلاطم أمواجها، وبمدها وجزرها، وبصراع أحزابها، ويشهد مع الأيام عودنا فيتكشف لنا ما يغري بالفهم، أو يطوع محاولاته، وتجذبنا المشاركة فنسبك ميادينها على استحياء، ثم في حماس جيل جديد، ولقد كان طبيعياً أن يشد انتباهنا في الأسرة كبيرها وعلمها»

و يصور اختلاط الخاص بالعام في الإعجاب به

يصور الأستاذ مصطفى بهجت بدوي اختلاط الخاص بالعام في الإعجاب بشخصية الدكتور بدوي:

«لم تكن الروابط الأسرية وحدها - ولا أقل من شأنها - هي التي أثارت اهتمامنا نحوه، بل لعلها كانت تصدر في المقام الأول عن تلك الشعلة الوطنية المصرية التي تلتهم في أفئدتنا، على أنني أعترف أن ما طوته صدورنا نحوه كان بادئ الأمر إعجاباً مبهماً، كأنه استجابة أو تقليد لتيار عام خاص يحيط بنا ويجرفنا، وكنا نجلس إليه كأصغر أصغر التلاميذ نكاد نشرق بالهيبة، ونرتبك للجلال رغم تلك الجاذبية الساحرة التي تميز بها، والرعاية الحانية المشجعة التي تفيض منه، ولكن الأعمال الكبيرة التي احتشدت رعوس مواضعها أماناً، وتجارب السنين وصفات العبقرية

والنبوغ التي طالما ترددت كلما ذكر اسمه، هذه الأضواء كلها بهرتنا نحن الفتية الصغار».

«ولم تلبث هذه النظرات المبهورة أن اعتادت النور، وأخذت تدرسه وتكشف أسرارها لتقيم إعجابها واعتزازها وتقديرها على أساس ربما ضاعف هذه المشاعر، بل هو انتهى بالفعل إلى تلك المضاعفة لتصل إلى مرتبة من الحب والإعزاز ملأت علينا حياتنا».

«لم نكتف إذاً بشعارات زاهية تناقلها من سبقونا في الوطن والأسرة، وكأنها أحكام نهائية، بل رحنا نحللها ونحققها و نتعمقها ونحن نقرأ تاريخه، ودوره وإنجازته، لنخرج بنتائجنا وأحكامنا الخاصة، وبفكر مفتوح غير منحاز، لا تشجبه صلات عائلية، وإنما تتيح له مزيداً من المتابعة والإطلاع على زوايا قد تخفي على الغير ونحن نتأمل خصالاً وتصرفات إنسانية بالغة العذوبة، تعطي الصورة العبقريّة أبعاداً رائعة».

طبيعة الاستقلال في شخصيته

وصف مصطفى بهجت بدوي ما اكتشفه هو و أقرانه من أفراد الأسرة من طبيعة الاستقلال في شخصية عمه، وعلاقة هذا الاستقلال بالكرامة والإيمان بالعلم ، فقال:

«ولست أخفي أننا وقفنا طويلاً عند مدلول العمل المستقل عن الأحزاب، فقد حرص الدكتور عبد الحميد بدوي كل الحرص على صفة الاستقلال هذه، هذا الاستقلال المتبتل ما كنهه؟»

«وعرفنا بعد قليل أنه عزوف عن المناورات الحزبية وأساليبها التي - في سبيل أية مصلحة - لا تأبه من أن توصف بالمزايدة والتضليل، أو أن تستدر التصفيق! بينما لم يخلق الدكتور عبد الحميد بدوي لمثل هذا، وأدركنا أنه فرط استمساك بالكرامة، والإيمان الراسخ بأن العمل الفني الوطني يستطيع أن يرقى إلى مستوي العمل السياسي، ويحقق أهدافه في صمت وذكاء، ومتنفس نقي».

«صحيح أنه - رحمه الله - لم يكن زعيماً جماهيرياً، ولكن الأصح من ذلك أنه كرس جهده ومواهبه لخدمة الجماهير، كان وجدانه يتقدحاً ووفاء لهذا البلد الذي أنشأه وعلمه وثقفه. ربما لم يقف في السراقات الشعبية خطيباً يتلاعب بالألفاظ والمشاعر، ولكنه بالفكر والدراسات والثقافة والجهد العلمي الأصيل المضني، عكف على ما برع فيه تشريعاً وإفتاءً، وكفاحاً وبناءً، وتحريراً لهذا الشعب».

«وما أكثر ما شعرنا بالضالة ونحن نقارن بين ما قرأنا ونقرأ، وبين ما قرأنا صدقنا من ثمرات الفكر، ثم بين مواقفه المشرفة، ثم نجاحه الخالد في مؤتمر مونترية لإلغاء وصمة الامتيازات الأجنبية برا وولاء لجماهير مصرنا العزيزة».

«ولشعبنا ولكل الشعوب الصغيرة ، كانت وقفته الصلبة ودفاعه الشهير ، بينما يكتب ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو».

رأيه في جوهر نبيله الإنساني

لخص مصطفى بهجت بدوي رأيه في جوهر النبل الإنساني في حياة عمه وسيرته في الحياة : «عاش الدكتور عبد الحميد بدوي متخصصاً في معالجة المشكلات القانونية والسياسية والاقتصادية، يجد لها الحل، كما عاش متخصصاً في صنع الخير وسخاء النفس، ووصل سبل الحياة والعمل للناس، سواء مَنْ يعرفهم، أو مَنْ لم يعرفهم، وبسماحة نادرة حقاً، فلم يلتزمه أحد إلا وشغل بمسألته، وتفاني في حلها، ولا أحسبني مغالياً أو مجاوزاً لو قلت، إنه وصل حياة الآلاف المؤلفة، أو قلت إن أحداً في تاريخ مصر "وظف" عدداً أسطورياً مثلما فعل عبد الحميد بدوي.. ولوجه الله الكريم».

«وبعد.. فأشهد أن أعظم ليالينا في الأسرة تلك التي كنا نجلس إليه فيها، ونسمع منه إثر إيباه من الخارج، وما أحسب الليلة إلا صورة أخرى لتلك الليالي العظام ، إن رحيله الذي لا إياب منه، هزنا وكابدنا معه لوعة الفراغ الكبير، ولكننا نجتمع الليلة في القاعة التي أطلق عليها اسمه، وحول تاريخه الذي كتب له الخلود، ونسمع ذكريات منه لن تبرح تواكب أمتنا الوفية».

رسالة الأستاذ مصطفى بهجت بدوي لعمه وهو في الجيش

وهذه رسالة أخرى حافلة بالمعاني الجميلة ، كتبها الأستاذ مصطفى بهجت بدوي لعمه، بينما كان يؤدي وظيفته في العسكرية بعيداً عن القاهرة والإسكندرية:

«عمي العزيز»

«تحياتي واحتراماتي وأشواقي»

«تهاني إليكم بسلامة الوصول والتوفيق غير المستغرب، وإن ابتعادي عن موطني لا يؤخرني مطلقاً عن أداء واجب التهئة والإعجاب، ومن نافذة القول التحدث عن اهتمام الشعب المصري عامة، وعائلة بدوي خاصة بأخباركم المظفرة التي

أثلجت صدوراً حق لها أن تبتهج وتنعم بعدما مرت عليها فترة - ويا لها من فترة -
أشاع الناس ما أشاعوا، ولفقوا ما شاء لهم جهلهم حتى انتصر الحق، وعرف الناس
وأقروا بفضل الدكتور عبد الحميد بدوي الذي تنكروا له - ظالمين - من قبل».

«ولما كنت حامل لواء الدفاع، أو هكذا يحلو لي أن أكني [يقصد : ألقب] نفسي!
وكانت لي سابقة وجولة في شعر الإنصاف، وتمجيد الأبطال فكان طبيعياً أن أودعكم
بقصيدة، وأستقبلكم بأخري بمؤتمر سان فرانسيسكو، وأخشي ألا تسمح لكم أوقاتكم
بقراءة القصيدتين، بصرف النظر عن نظرتكم إلى شعري من الوجهة الفنية، ولكني
مع هذا أخفف من وحدتي وغربتي بكتابتهما، وأرضي نفسي بذلك، فإن أكملتم
قراءتهما فبها ونعمت، وإن لقياً إعجابكم فهذا فوق ما أنتظره».

«أما الأولى فقد كتبت يوم سفركم:

قصيدة مصطفى بهجت بمناسبة عودة عمه من مؤتمر

طـر — بلغة السلام — للمؤتمر واكتب المجد بيدٍ تألف المجد اكتب المجد لا ليوم ولكن أنت حُملت — وتحملت عبئاً واصفتك البلاد للحق لما هات من يترك الثراء لمصـر فاحتويت البلاد بالبر حتى عاكفا للبراهين بحثاً ودفعاً هو عدل وحقنا فيه فـرض قل لهم ما تقول إنا رضينا أنت شعب بأسـره يتمني	وأقنع القوم بالحجي وانتصر وتحبو بلادها بالغرر خالد الفتح مستديم الأثر هو كالبعث في النضال المثمر جاءها الوحي قال: هات العبقري ويضحى - إذا دعيت - بالغمـر شهد الجمع أي بـز عطـر فتري الكون راضياً لا يمتري أن مصـر لمصـر.. لا للأخـر بك حتى كأننا في السفر وينادي أئمة المؤتمر
---	---

ويشير الأستاذ مصفي بهجت بدوي إلى قصيدة أخري نظمها بمناسبة عودة عمه
بعد انتهاء أعمال المؤتمر :

تهلل وجه الشعر واهتز شاعره كفاه بأن اليوم يومٌ ممجد كفي الشعر أن اليوم يوم إيابه عزيزا جليل القدر والله ناصره	طروبا كما يهتز للروض خاطره تحيي هدي عبد الحميد منابره عزيزا جليل القدر والله ناصره إذا قصدت عبد الحميد مشاعره
--	--

وقد حفلت في دار مصر بشائره
لمثل الوزير المعجزات خواطره؟
تولاه بابن الأكرمين يؤازره؟
لدينا كما ترجي لديه عباقرة
لمؤتمر الكون الذي اغتر ظافره
على حمد وفد قد تتالت مفاخره
ليرفع صرح السلم بيضا مآثره
وينتقد الأقطاب وهي تماكره
زعيماً على العلم الذي هو ساحره
وأن قوانين الوجود تظاهره
وأحيا نوايانا بما هو ناشره..
له في بقاع الأرض ثان يناظره
وزلزل صفا بعد صف يحاوره
على الظلم.. لا يرضاه بل ويغادره
ولم يك بالهيب ممن يكابره
تبعاً لقطب بل لمصر مشاعره
بواديك علوي الضياء وباهره
وأكرمنا في الخارجية حاضره
على نور الاستقلال فهو منائره
بنوا في حياة الدهر ما الدهر ذاكره
تؤيده فيما بني وتناصره
«هذا وأبعث بتهاني إلى حرمكم الكريمة بسلامة وصولها ، وأرجو أن تكون
نعمت كثيراً بالشهور التي قضتها في الولايات المتحدة».

ولله در اليوم، لله يمنه
أفي مصر من لم يشد بالثغر منبتا
أفي الشرق من لم يحمده الله أنه
أفي الغرب من لم يرح خير عباقرة
لتختلف الأقوال نما ومدحمة
ليختلفوا لكن ستجمع مصرنا
أننسي مدي الأيام من قام باسمنا
ويقترح الآيات والكون معجب
وينتخب الجمع الكبير زعيمه
زعيم شهدنا أنه جد عالم..
رسول بعثناه فأعلى مكاننا
رسول تمنته شعوب ولم يكن
تحدي فلم يغلب ونادي فلم يهن
وإن تجمع الأقطاب في ندوة الوري
فلم يك بالوسنان في ساحة الحجي
ولم يك فيما خطه أو أذاعه
أيا مصر هذا قطبك اليوم مشرق
أقام ببيت المال ماضي نبوغه
ونم كتاب الغيب عن حسن فضله
فحياه من حيا جبابر مثله
ولا برحت كالنيرات قصائدي
«ختاماً أكرر التهنية وسلامي إلى الأناجال الأعزاء ، ولكم - على الدوام - خالص
تحياتي، وصادق احترامي».

حيفا ٢٣ يوليو ١٩٤٥

قائمة بأصدقائه الذين كان يتبادل معهم التهاني في المناسبات

كان للدكتور بدوي عدد كبير من الأصدقاء الذين يتبادلون معه التهاني على نحو
ما أثبتته هو نفسه في قوائم المهنيين في أكثر من عيد من الأعياد، وكأنه كان يعد هذه
القوائم لإعادة تهنتهم، أو لرد التهنية في المناسبات القادمة:

الزعيم اليمني

- السيد عبد الله الوزير (الزعيم اليمني المعروف)

ومن وزراء الخارجية العرب

سليم بك تقلا (وزير خارجية لبنان)
وأرشد العمري (وزير خارجية العراق)

من الشخصيات العامة ووجوه المجتمع

الدكتور عبد الرزاق السنهوري بك
ومكرم عبيد باشا
وصادق حنين باشا
ويوسف ذو الفقار باشا
وعباس سيد أحمد باشا
ومحمود توفيق حفناوي بك (وزير الزراعة في وزارة علي ماهر)
وممدوح بك رياض (الوزير السعودي)
وحامد فهمي بك (المحامي والقاضي الشهير)
والفريق محمود شكري باشا
والدكتور محمد زكي شافعي، الذي كان مديراً للصحة في الإسكندرية
والفنان زكي طليمات
ومحمود (بك) محمد محمود
والسيد عبد الرحيم الدمرداش
والسيدة قوت القلوب الدمرداشية
وعبد اللطيف طلعت باشا
والدكتور عبد المنعم رياض بك، أستاذ القانون
واللواء محمود حمدي الديب باشا
وسيزوستريس سيدراوس باشا
ود. محمد فخر الدين السبكي (الطبيب)
ومحمد محمود الأتربي (إخطاب)
وسعد الدين أبو رحاب (العسيرات)
وحامد الشبتي (طنطا)

ورياض مكرم عبيد
ومحمد نجيب (صاحب جريدة الوادي)
وغبطة مكاريوس الثالث
وإسماعيل غزالي بك

و من رجال المال والأعمال البارزين

- محمد حسن العبد باشا (المقاول المصري الأول)
- على أمين يحيى، الاقتصادي المعروف ابن شقيق عبد الفتاح يحيى باشا
- سلفاتور شيكوريل بك

من لمعت أسماؤهم في العهود التالية

وكان في قائمة الذين كانوا يتبادلون التهاني مع بدوي باشا ممن لمعت أسماؤهم
في العهود التالية:

- محمد عبد المعز نصر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية.
- أنور عبد الفتاح أبو سحلي، وزير العدل في عهد السادات، وقد كان يرأسل
عبد الحميد بدوي باشا هو ووالده من مسقط رأسهم في فرشوط.
- شلبي الحناوي (من إيتاي البارود)، وهو والد اللواء طيار مصطفى شلبي
الحناوي قائد القوات الجوية السابق مباشرة على الرئيس مبارك.

الفصل الرابع والعشرون

التأبين والتكريم

وفاته

توفي الدكتور عبد الحميد بدوي في ٤ أغسطس ١٩٦٥، عن ثمانية وسبعين عاماً وشهور ، وشيعت جنازته في القاهرة، وكان في مقدمة المشيعين اللواء عبد الوهاب حسن مندوباً عن رئيس الجمهورية، وعدد من نواب رئيس الوزراء، والوزراء، وأعضاء مجلس الأمة.

رثاء الأستاذ محمد زكي عبد القادر

كتب الأستاذ محمد زكي عبد القادر مقالاً جامعاً في رثاء الدكتور عبد الحميد بدوي في عموده اليومي «نحو النور» قال فيه: «فقدت بلادنا ابناً من أعز أبنائها، وعلماً من الأعلام التي ارتفعت على ثراها، وتجاوزته عبر البحار، فكان هناك كما كان في وطنه، الفقيه العالم المرموق بين زملائه من القضاة الدوليين».

«كان المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي مستشاراً ورئيساً للجنة قضايا الحكومة، ترجع إليه في الفتوي والرأي، وانعقد له في هذا المنصب اللواء، فكان زملاؤه وتلاميذه ينظرون إليه رائداً ومعلماً، ولم ألقه في حياتي إلا مرتين، أولاهما حينما كان منتدباً لامتحان طلبة الدكتوراه في دبلوم القانون المدني، وكان معه في اللجنة أستاذ فرنسي هو الأستاذ ميلون، وكان المتبع حينئذ ألا يتقدم للامتحان الشفوي سوى الناجحين في الامتحان التحريري، وكانت النتيجة قد أعلنت ولم أعرف نبأها، فقلبت كلية الحقوق الأرض بحثاً عني حتى اهتدت إلي، وسارعت إلى اللجنة لاهتأ، وفي نفس الوقت أذهبت المفاجأة كل ما في عقلي من اتزان، وما في كياني من ثبات».

«وأدرك الدكتور عبد الحميد بدوي الموقف فبالغ في الملاطفة وقال باسماء مسيو ميلون على موعد للسفر إلى أوروبا، كدت تضيع عليه مواعده، انتظرناك طويلاً، ولكن لا بأس، لا تنزعج».

«ثم بدأ يسألني، ويشترك معي مسيو ميلون، ولكنني لمحت طول الوقت أن الرجل مدرك تماماً لموقفي، شديد الحرص أن يزيل عني أثر المفاجأة».

«والمرة الثانية حينما كنت في فجر اشتغالي بالكتابة والصحافة، وتعرضت حينئذ لتشريع أصدرته الحكومة ناقداً ومفنداً، فطلب أن يلقاني، وتوجست من هذا اللقاء، وأيقنت أن الرجل لا بد غاضب مني، لأنني منذ فترة ليست طويلة اعترضت على قرار أصدرته الحكومة بندبه ومعه المرحوم حسين سري للسفر إلى باريس في إجازة الصيف لدراسة النظم التي تتبعها بلدية باريس، تمهيداً لإدخالها في القاهرة، وقلت حينذاك: إن القرار في جوهره لا يعدو أن يكون إتاحة الفرصة لاثنتين من كبار الموظفين لقضاء الصيف في أوروبا على حساب الحكومة، ولو كان المقصود هنا دراسة نظم البلدية في باريس لعهد إلى سفارتنا هناك بالقيام بهذه المهمة.

«لم يكن في بالي إذاً وأنا ذاهب للقاءه ما اعترضت به على التشريع الحكومي، بل كان في بالي الاعتراض السابق على سفره إلى باريس، ولكن ما كاد الرجل يستقبلني ويحييني ببشاشة، حتى ذهب عني هذا الخاطر، وفي عبارات بسيطة مقنعة أوضح لي المقصود من التشريع، وصحح ما كنت قد وقعت فيه من خطأ، ثم زاد فجاملني بكلمات تقدير رقيقة، ولم يذكر بكلمة ما كتبتة عن سفره إلى باريس».

«إن أصدق ما يقال عن الدكتور عبد الحميد بدوي إنه كان ثروة علمية وقانونية لبلادنا، وكان إلى ذلك خير دعاية لنا في محافل القانون والتحكيم الدوليين، فقد كان أول قاض من الشرق في محكمة العدل الدولية.. رحمه الله وأثابه جزاء ما أدى لوطنه وقومه».

نعي مجمع اللغة العربية

وقد تضمن نعي مجمع اللغة العربية للدكتور الدكتور عبد الحميد بدوي فقرة خصت ببلاغة واقتدار رأي أنداده العلماء في شخصيته:

«فوجئ مجمع اللغة العربية في أسف بالغ بنعي الأستاذ الدكتور عبد الحميد بدوي أحد أعضائه العاملين الذين أسهموا في أعماله خلال عشرين عاماً، وهو في غنية عن التعريف بما بلغ من مكانة عريضة تجاوزت حدود وطنه إلى الهيئات العالمية، والمحافل الدولية، وقد كان - رحمه الله - من الأفاضل الذين تكونت منهم نواة النهضة العصرية في الوطن العربي، وبرزت مواهبه في مجال الفقه والتشريع بما أرسى من أسس وطيبة، حتى أصبح سنداً ركيناً، ومرجعاً وثيقاً للقانون والفتوي والقضاء في مصر الحديثة».

«والمجمع يذكر للفقيد العظيم طول باعه في العلم، وسعة اطلاعه في الأدب، وعلو نظرتة في اللغة، وما له من جليل المشاركة في الأبحاث والدراسات المجمعية

بالتفكير النير، والرأي الحصيف، والتوجيه الشديد».

«كما يذكر له زمالة نبيلة تعد مثلاً رفيعاً في صفاء النفس، وسمو الخلق، أكرم الله مثواه في دار البقاء، وألهم الأمة العربية في فقدته العزاء».

أما مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية ، فقال في رثانه:

«ينعي مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية ومديريها وموظفوها وعمالها، إلى الأمة العربية، علماً من أعلام القانون السيد الدكتور عبد الحميد بدوي، رئيس مجلس إدارتها، ووكيل محكمة العدل الدولية، ويكمن فيه الروح العالية، والنفس الكبيرة، وحبه للإنسانية، وبره بالفقراء والمساكين، ويذكرون له بالخير أياديه البيضاء على الجمعية وعمالها، وما قام به من جهود مشكورة في سبيل إعلاء مركزها، وتدعيم أركانها، ويطلبون من الله أن يمطر مثواه بشأبيب الرحمة والغفران، فللفقيد الجليل الرحمة وللأسرة الصبر والسلوان».

وأما الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، فقد ضمنت رثاءها قولها:

«يشق على الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، أن تنعي بمزيد من الحزن والأسى رئيس مجلس إدارتها المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي، نائب رئيس محكمة العدل الدولية، الذي كان علماً فذاً من أعلام القانون والاقتصاد، وقاضياً دولياً اعترفت بعلمه دول العالم، رعي الجمعية نيفاً وثلاثين عاماً رزنت البلاد بفقدته بخسارة لا تعوض، رحم الله الفقيد، وألهم أهله وتلاميذه وعارفي فضله الصبر والسلوان».

كانوا الأمل أن ينال جائزة الدولة التقديرية

وكان محبو الدكتور عبد الحميد بدوي يأملون في أن ينال الرجل عقب وفاته جائزة الدولة التقديرية عن عام ١٩٦٤، فقد كان مرشحاً لها من قبل ١٢ هيئة علمية، وكانت هذه السنة بمثابة الفرصة الأخيرة لفوزه بالجائزة، لأن القانون يجيز منح التقديرية للمتوفي مادام قد تم ترشيحه وهو على قيد الحياة، وكان هذا هو ما حدث في حالة الفنان محمد حسن الذي منح الجائزة بعد وفاته لأنه رشح وهو حي. لكن التصويت في جلسة منح الجوائز لم يتح للدكتور عبد الحميد بدوي الأصوات الكافية لنيل الجائزة، وهكذا حُجبت جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عن ذلك العام، بينما فاز بجائزة الدولة التقديرية في الآداب زميله في الترشيح وفي مجمع اللغة العربية الشاعر عزيز أباظة.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن المرشحين لجائزة الدولة التقديرية في الفنون التي فاز بها في ذلك العام الأستاذ راغب عياد، كانوا هم: محمد كريم، وزكي طليمات، ويوسف وهبي، وسعيد حامد الصدر.

وقد أشارت «الأهرام» في ٢٠ أغسطس ١٩٦٥ إلى أن الدكتور عبد الحميد بدوي كان مرشحاً (منذ ديسمبر ١٩٦٤) من قبل هيئات علمية لنيل جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية لهذا العام، وأن التقرير الذي قدمته لجنة الجوائز بالمجلس الأعلى للفنون والآداب قد لخص أسباب ترشيحه، بيد أن المجلس أثر في التصويت التالي ألا يمنح الجائزة لاسمه، ولا لأحد آخر، وهكذا لم تسعد جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية بنيل الدكتور عبد الحميد بدوي لها.

ولهذا ، فقد كان الذين ينتقدون أسلوب منح هذه الجوائز وتأثرها بالأجواء السياسية، يستدلون على ظلم هذا الأسلوب بأن بدوي باشا لم ينلها، مع أنه كان من أحق الناس بها، لكن هذا لا يمنعنا أن نقرر أن أول فائز بهذه الجائزة كان هو أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد، وتلاه آخرون كانوا لا يقلون فضلاً عن عبد الحميد بدوي، إذا ما نظرنا بإنصاف إلى مجمل حياتهم العلمية والفكرية.

تعليق السنهوري على عدم منحه جائزة الدولة التقديرية

وقد علق الدكتور عبد الرزاق السنهوري في تأبينه للدكتور الدكتور عبد الحميد بدوي على عدم منحه جائزة الدولة التقديرية فقال:

«... ومع ذلك ، فقد عشنا حتى رأينا اليوم الذي يرشح الدكتور عبد الحميد بدوي لجائزة الدولة التقديرية فلا ينالها! لم يكن الدكتور عبد الحميد بدوي في حاجة إلى جائزة تشهد بفضله ومكانته، وقد كان هو حجة على الجائزة، وليست الجائزة حجة عليه، وإذا كان لابد من جائزة تهدي لذكراه فتعالوا معي يا رجال القانون في مصر جميعاً، واسمحو لي في هذا المقام أن أتكلم باسمكم، نقدم في خشوع وإجلال لذكري الفقيد الراحل أسمي جائزة تهدي لأكبر عبقرية في القانون ظهرت في مصر في العصر الحديث».

قرار لجنة القانون منح جائزة سنوية تحمل اسمه

ومع هذا فقد قررت لجنة القانون في مجلس الفنون والآداب منح جائزة سنوية تحمل اسم الدكتور عبد الحميد بدوي، في مسابقة تنظمها اللجنة حول بحث قانوني تحدد موضوعه، على أن تكون قيمة الجائزة أربعمائة جنيه.

صحة طه حسين منعته من تأبينه وأبنة السنهوري

وقد كان طه حسين حريصاً على أن يشير للصحافة إلى أنه يعتزم أن يتولى تأبين الدكتور بدوي في مجمع اللغة العربية عندما يتم هذا التأبين مع مطلع الدورة المجمع في أكتوبر ١٩٦٥، لكن الظروف الصحية للدكتور طه حسين حالت بينه وبين الاشتراك في الحفل، فضلاً عن أن يتولى التأبين، وقد كان طه حسين حريصاً أيضاً على أن يذكر أنه هو الذي استقبله في المجمع في الحفل الذي أقيم في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٥ عقب انتخابه لعضوية المجمع.

وقد تولى الدكتور عبد الرزاق السنهوري إلقاء كلمة المجمع في تأبين الدكتور عبد الحميد بدوي، كما تحدث الأستاذ زكي المهندس نائب رئيس المجمع في بداية الحفل حديثاً طيباً عن العالم الجليل.

الدكتور القلبي يخلفه في مقعده في المجمع

وقد أجريت الانتخابات على مقعد الدكتور عبد الحميد بدوي في مجمع اللغة العربية، ففاز الدكتور محمد مصطفى القلبي بهذا المقعد.

د. عبد الحكيم الرفاعي يخلفه في رئاسة الجمعية المصرية للاقتصاد

أما في رئاسة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، فقد صدر القرار الجمهوري بتعيين الدكتور عبد الحكيم الرفاعي عميد الاقتصاديين رئيساً لها، خلفاً للدكتور عبد الحميد بدوي، وكان الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس الجمعية ومدير جامعة عين شمس، يقوم بتصريف أعمال الرئاسة بالنيابة، وقد كلفت الجمعية عضوها الدكتور عبد العزيز سرحان بإعداد دراسة عن القاضي الدكتور عبد الحميد بدوي في فقه القانون الدولي لنشرها في مجلتها، وهو ما حدث بالفعل.

إطلاق اسمه على قاعة الجمعية حين كان لا يزال على قيد الحياة.

كانت الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع قد أطلقت اسم عبد الحميد بدوي على قاعتها الرئيسية، حين كان لا يزال على قيد الحياة.

كتاب د. عبد العزيز سرحان عن دوره في محكمة العدل الدولية

وقد نشرت جمعية الاقتصاد والتشريع في سنة ١٩٦٧ كتاباً للدكتور عبد العزيز

سرحان أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس عن دور عبد الحميد بدوي في محكمة العدل الدولية ، تحت عنوان : «مساهمة القاضي الدكتور عبد الحميد بدوي في فقه القانون الدولي». وقد ضمن الدكتور سرحان هذا الكتاب دراسة تحليلية قيمة للآراء المنفردة والمستقلة التي أبداهها الفقيه الكبير الدكتور عبد الحميد بدوي من واقع هامش الأحكام التي صدرت من محكمة العدل الدولية بعضويته، مثنياً القيمة الفعلية الكبيرة للآراء الفقهية للفقيه الكبير.

طابع تذكاري

وقد أصدرت هيئة البريد في مصر طابعاً تذكاريًا في مئوية الدكتور عبد الحميد بدوي (١٨٨٧ - ١٩٦٥) عام سبعة وثمانين.

احتفال الجمعية الخيرية الإسلامية في ٢٠٠٤

وقد احتفت الجمعية الخيرية الإسلامية بالدكتور عبد الحميد بدوي في سلسلة احتفالاتها بعدد من الأعلام الآخرين : الشيخ محمد مصطفى المراغي، وأحمد لطفي السيد، وطلعت حرب، وسعد زغلول، والشيخ مصطفى عبدالرازق.

وقد أقيم الاحتفال بالدكتور عبد الحميد بدوي في ٢٦ أبريل ٢٠٠٤ وتولى تنظيمه الدكتور برهام عطا الله عضو مجلس إدارة الجمعية، واشترك فيه بالحديث السفير عبد الحلیم بدوي، والمستشار حسام عبد العظيم، والمستشار الدكتور محمد ماهر أبو العينين، والدكتور محمد الشحات الجندي، والدكتور أحمد أبو الوفاء، والدكتور يونان لبيب رزق، والدكتور محمد الجوادي.

الفصل الخامس والعشرون

في ذاكرة معاصريه

مقولة للاستاذ كامل زهيري

في رثائه لراغب عياد في عموده «من ثقب الباب»، ذهب الأستاذ كامل زهيري إلى أن مثلث القانون في مصر هو عبد العزيز فهمي، وعبد الحميد بدوي، والسنهوري، كما أن مثلث الأدب العقاد، وطه حسين، والحكيم، وكما أن مثلث الصحافة التابعي، وإحسان، ومصطفى أمين، وكما أن مثلث الفن محمود سعيد، ويوسف كامل، وراغب عياد.

السنهوري ينبه الى لجوء الملك والوفد اليه

كان الدكتور عبد الرزاق السنهوري يري أن الدكتور عبد الحميد بدوي هو أبرز أبناء جيله بلا منازع، لأنه حاز الثقة بكافة وجوهها، وهو يدلل على هذا بلجوء الملك والوفد إليه رغم عدم انتمائه لهذا أو ذلك. ويرى الدكتور عبد الرزاق السنهوري أن نشاط الدكتور بدوي في القانون (وهو يسميه النشاط الفني لا السياسي)، هو الذي صعد به إلى المكانة العليا التي احتلها في جيله، وفي تاريخ وطنه: «والنشاط الفني في حياة الدكتور بدوي : الناحية البارزة التي سمت به فجعلته في الصدر من رجال القانون والفتوي والتشريع، فكانت الألسنة تلهج باسمه في كل مكان، وتتناقل رجال القانون أحاديثه وفتاواه، وتشير إليه الأيدي أني حل، وأنى رحل، حتى ليصح أن يقال عنه، في هذا الأفق القانوني، إنه الرجل الذي ملأ الدنيا، وشغل الناس».

قصة الحد الأدنى لسن مَنْ يعين مستشاراً ملكياً

ومن طرائف ما يروي من أثر الدكتور بدوي في نظرة أبناء وطنه، ومهنته وجيله إلى العبقرية القانونية، ما رواه الدكتور السنهوري، حيث قال: «... وقد حدثني أحد المستشارين الملكيين أنهم قعدوا يوماً يسنون قانوناً يتضمن فيما يتضمن الحد الأدنى لسن مَنْ يعين مستشاراً ملكياً، فرأى بعض منهم أن يرتفع بهذه السن إلى ما فوق الأربعين، وكان الدكتور عبد الحميد بدوي يرأس الاجتماع، فاستحيا المجتمعون أن يرفعوا سن المستشار إلى ما فوق الأربعين، وهم يرون رئيسهم وقد بلغ منصب المستشار في سن الخامسة والثلاثين، وبلغ منصب الرياسة وهو دون الأربعين».

الأستاذ محمد نجيب يروي قصة خلافه مع الحاشية

وفي رثاء الدكتور عبد الحميد بدوي ، قص الصحفي القديم الأستاذ محمد نجيب قصة نزاع الدكتور عبد الحميد بدوي مع حاشية الملك فؤاد على نحو طريف في مقال له بعنوان «المشرع الذي أثار أزمة بين الوزارة وقصر فؤاد» . قال الأستاذ محمد نجيب: «تقلد وهو لا يزال في سن الشباب منصباً من أخطر مناصب الدولة، ووقع عليه الاختيار وهو في هذه السن عضواً في لجنة تضم فطاحل علماء القانون الدستوري وذوي الرأي والحصانة والمكانة، هذا الشاب هو عبد الحميد بدوي، أما المنصب الخطير، فهو السكرتير العام لمجلس الوزراء، وهو منصب لم يشغله مصري قبله إلا أحمد زكي باشا، شيخ العروبة، وأما اللجنة فهي لجنة الثلاثين التي وضعت الدستور الذي صدر في سنة ١٩٢٣ ...» .

و يشير إلى فضل ثروت باشا في اكتشافه

«اختاره لهذين المنصبين عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت، الذي مهما يكن الرأي في سياسته، فإنه كان من أمهر ساسة عصره، وكان عليه وهو في مرحلة تمصير إدارة الحكومة وإحلال موظفين مصريين محل الموظفين الأجانب، أن يحسن الاختيار، فلا يعهد بمنصب إلا لمن يشغله بجدارة، ويكون على جانب من الكفاية والذكاء، والنبوغ، حتى لا يصاب الجهاز الحكومي بهزة أو نكسة تتيح لخصومنا فرصة التشهير بنا، وبأننا عاجزون عن إدارة شئون حكومتنا بأنفسنا على ما كانوا يزعمون» .

«ولئن كان التوفيق قد حالف ثروت باشا في اختيار عدد غير قليل من الشبان الأذكياء، لتقلد المناصب الرفيعة، فإنه لم يحالفه قدر ما حالفه في اختيار عبد الحميد بدوي، فقد حققت الأيام ذلك، وأثبتت أن ثروت كان بعيد النظر في هذا الاختيار، وبعيد النظر حين عينه مستشاراً في لجنة قضايا الحكومة، ليكون في مأمن من عصف رجال القصر به، ذلك لأنه وضع بصفته سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء مذكرة رأوا فيها أنها تنقص من سلطات الملك وأثاروها أزمة مع الوزارة، وخشي ثروت أن يضار الدكتور عبد الحميد بدوي فيما إذا تغيرت الوزارة. ولم تكن هذه الأزمة - التي أثارها رجال قصر الملك فؤاد ضد الوزارة بسبب الدكتور عبد الحميد بدوي - أول الأزمات أو آخرها، فقد ظلوا يثيرون أزمة تلو أزمة حتى استقال عبد الخالق ثروت من رئاسة الوزارة، وذلك لأنه كان قد تعهد بأن يصدر الدستور في الصيغة التي تضعها لجنة الثلاثين دون أي تعديل أو حذف أو تغيير بعض مواد لا تعجب القصر ولا تروق له، لأنها تؤيد حقوق الشعب، وتحد من سلطات الملك وتنتقص منها، وبعد

استقالة ثروت عين نسيم باشا رئيسا للوزارة فحذف من الدستور هذه المواد التي كانت موضع عدم الرضا السامي، فصدر دستور سنة ١٩٢٣ مشوها ممسوخا».

«ولقد ظهرت عبقرية الدكتور عبد الحميد بدوي في جميع المناصب التي تقلدها وفي جميع الأعمال التي تولاها، ففي لجنة الدستور كان ندا لفضائل الفقه الدستوري، وكبار المشرعين أمثال عبد العزيز فهمي، ومحمد علي علوبة، وتوفيق دوس».

«وفي لجنة قضايا الحكومة، وقد كان أول مصري يتولى رئاستها، ظهرت عبقريته كأكمل ما تكون، فكان المرجع الأول للدولة لكل مشكلاتها السياسية والقانونية، وأصدر من الفتاوي ما يدل على التبحر في الفقه، وواسع الاطلاع. وفي مؤتمر مونترية لإلغاء الامتيازات الأجنبية كان له القدح المعلى في انتزاع حق البلاد في أن تهيمن قوانينها هيمنة كاملة على جميع المقيمين فيها، ومن بينهم الأجانب».

«وفي منصب الوزارة كان مثالا للوزير القادر على حمل أعباء هذا المنصب الخطير لما له من خبرة واسعة اكتسبها من المناصب الرفيعة التي تولاها، إلى جانب استعداده الشخصي. وفي مؤتمر سان فرانسيسكو، حيث وضع ميثاق الأمم المتحدة، كانت عبقريته وقوة حجته مثار إعجاب الأعضاء وتقديرهم وإكبارهم، فكان في هذا أكبر داعية لبلاده في مؤتمر يضم دول العالم المستقلة. كل هذا لفت رجال الفقه والقانون في العالم إلى عبد الحميد بدوي، فاخترته محكمة العدل الدولية قاضيا بها، فكان هذا الاختيار اعترافا دوليا بمقدرته، كما كان فخرا لبلاده، وأثر هو قبول المنصب الجديد على الإخلاء إلى الراحة، وهو أحوج ما يكون إليها بعد بلوغه سن التقاعد ليخدم وطنه مرة أخرى من فوق هذا المنبر القضائي العالمي. وقد ظهرت عبقريته في هذا المنصب الدولي على نحو ما ظهرت في جميع المناصب الأخرى التي تولاها، فلم يسع قضاة المحكمة إلا أن يضاعفوا من تقديرهم لمواهبه وكفايته فاختروه وكيلا للمحكمة. هذا هو المشرع الذي فقد الوطن، وفقده معه الفقه القانوني الذي لا وطن له».

من رثاء الأستاذ محمد علي رفاعي

وفي رثائه أيضا كتب الأستاذ محمد علي رفاعي في جريدة «الجمهورية» تحت عنوان: «نعم.. ذهب عبد الحميد بدوي.. صفحة وطنية مشرفة مهداة إلى شباب هذا الجيل»:

«لا أدري كيف أبدأ الحديث عنه؟ «أبدأ بمنزلته العالمية التي لم يبلغها مصري قبله؟ أم أشير إلى الإعجاب الذي بهر به أقطاب القانون في العالم الذين وقف يحاجهم

في مؤتمر مونترية عام ١٩٣٧؟ وفي مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥؟ وفي لاهاي منذ عين قاضياً بمحكمة العدل الدولية، ثم نائباً لرئيسها فيما تلا ذلك من السنوات إلى الآن؟ أم أعدد ما اتصف به من عفة لسان، وكرم خلق، وحدة ذهن، وهدوء وقور، وتواضع محبب أقر عين العلماء الأفاضل، وإحسان إلى مَنْ يستحق الإحسان، وبعد عن كل ما يشين ويضر، فلم يشرب الخمر، ولم يدخل طول حياته، ولم ير جالساً على مقهي يضيع فيه وقته، بل كان يقضي كل ساعاته في القراءة والاطلاع، والاستزادة من الدرس والتحصيل حتى عرف عنه أنه كان دائماً مستعداً».

«أم أصف لك حبه للأدب الرفيع، وإجادته للعربية والإنجليزية والفرنسية إجادة حسده عليها كثيرون، ودقته في اختيار اللفظ حتى ليصعب عليك إذا قرأت مذكرة له أن تبدل كلمة منها بأخري شأن المشرع البارع، يزن اللفظ بعد أن يزن المعني وزناً دقيقاً؟ أم أروي لك كيف كان يضع الأمور في نصابها فلا يجاوز سلطاته ولو كان وزيراً! من ذلك أنه حينما كان وزيراً للمالية، وكان قبل وزيراً للخارجية (ربما اختلط الأمر في ذاكرة الأستاذ رفاعي، فالصواب هو العكس)، عرض عليه أمر من أمورها فأحاله إلى "المستشار الملكي" لها، وكان الأستاذ محمد على نمازي على ما أذكر، ليبيدي رأيه فيه، وكان نمازي ممن عملوا معه في إدارة قضايا الحكومة مرعوساً له، فذهب إليه فقابلته، وقال له: أنت رب القانون وتحيل إلى الموضوع لأبدي فيه رأيي وأنت أستاذنا جميعاً؟ إن الرأي رأيك ولا معقب لحكمك، فقال له الوزير: إنني اليوم وزير، وليس من سلطتي الفصل في الأمور القانونية، أعط ما لقيصر لقيصر، وما لله لله؟؟ أم أقول لك إنه لم يقبل الوزارة في عام ١٩٤٥ إلا بعد إلحاح شديد عليه، من المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا، فقد كان يقدره ويحترمه كثيراً، وحينما ذهب بعضهم يهنئه قال لهم: تهنئونني بالوزارة! إنني أسف على أنني فشلت في هذه المرة فيما نجحت فيه من قبل! فدهش المهنتون وقال أحدهم: إننا نعلم أنك لم تفشل في حياتك مرة واحدة، فكيف فشلت اليوم؟ قال: نعم فشلت في رفض الوزارة، وكنت قد نجحت في السنوات السابقة في الاعتذار عن قبولها».

رسالة معبرة بتوقيع الأستاذ عثمان ناشد

وقد نشرت مجلة «روز اليوسف» ذات مرة جزءاً من رسالة بتوقيع الأستاذ عثمان ناشد خصصها للحديث عن الدكتور عبد الحميد بدوي وضمنها إعجاب به بحياته وفكره، حيث قال: «جاءنا من صاحب الإمضاء كلمة فياضة عن معالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا، قال فيها: إن معاليه ظل محتجباً إلى أن وقع عليه الاختيار ليكون سكرتيراً للوفد الرسمي برياسة المغفور له عدلي يكن باشا، فتلاً لأ نجمه، وذاع صيته، وعندما شغل معاليه منصب كبير المستشارين أثبت بحق سعة اطلاعه، وإلمامه

بالقوانين، فكان ذلك مدعاة للحكومات المتعاقبة على اختلاف ألوانها أن ترجع إليه لحل ما استشكل عليها أمره، واستعصي حله إلى أن قال: «لم يعرف عنه في أي وقت أنه مالاً حزبياً، أو حابياً جماعة، أو حاد عن الحق قيد شعرة، ولم يسمع عنه أنه استغل مركزه أو نفوذه، فأبعد أناساً، وقرب آخرين، ولم يكن ذبوع صيته في الوري، وعلو مكانته بين الناس سبباً في تغيير شيء من طباعه الكريمة، وخصاله المجيدة، وتواضعه الجم».

من مديح الشيخ عبد الحميد مطاوع

كتب الشيخ عبد الحميد مطاوع، وهو أحد علماء الأزهر المخلصين، وكان حين كتب رسالته مدرساً بمعهد القاهرة الديني، رسالة إلى الدكتور عبد الحميد بدوي ضمنها انطباعاته عن عبقرية الدكتور بدوي بما تراءى له عقب سماعه إحدى المحاضرات العامة التي ألقاها، والتي كانت فيما يبدو من كلمات الرسالة حديثاً عن الدستور الأمريكي: «حق لي يا سيدي - وقد سمعت همس البشير بمحاضرتكم النفيسة - أن أسرع الخطي نحو منهل العلم الصحيح، والفكر السليم، والقول البليغ، والمنطق الفصيح، تحذوني الرغبة قبلاً إلى الاطمئنان على صحتكم الغالية، ثم إلى الارتشاف من وردكم العذب، ثم إلى الانحناء أمام ذاتكم المحبوبة، وعبقريتكم الفذة: إجلالاً وتكريماً، وحباً وتعظيماً، فكانت لي - والله الحمد - كل أولئك : وقفة العالم المترن، وجولة الوثائق المقتدر، دررا ينثرها على سامعيه، وعلماً سليماً يتدفق من فيه، تصوير بارع لحالة الأمة الأمريكية، ورسم دقيق لدستور هذه الأمة الفتية، من عالم مصر الضليع، وقانونيها السديد، فلئن أسعدني الله بناقلة من علم معاليكم الغزير، وأرواني بقطرة من نبوغكم الزاخر، فهأنذا شاكر فضل ربي، كما أنا شاكر توالي فضل معاليكم على شخصي الذاكر لمعروفكم، المقدر لجميلكم، كما علمنيه الأب الكريم، حباكم الله ورعاكم، وأمدكم بروحه ورضوانه، وكبت أعداءكم، وأعلى قدركم، وحفظكم والأل والأنجال».

قصيدة تقليدية في مديحه

وهذه قصيدة شعرية نظمها أحد المعجبين بالدكتور عبد الحميد بدوي لم نستطع أن ن فك شفرة اسمه، وإن كان توقيعه الجميل في نهايتها أقرب إلى أن يكون محمد الغمراوي، وقد كان حسبما سطر في نهاية القصيدة من المقيمين في زفتي، وقد حرر رسالة متضمنة قصيدته في ٢٩ نوفمبر ١٩٤١، وفيها تعبير رائع عن حب ناظم القصيدة للدكتور عبد الحميد بدوي ووالده أيضاً، وقد ضمن قصيدته بعض شطرات مشهورة من تراث الشعر العربي، ومنها الشطرة التي في مطلع القصيدة:

فليسعد النطق إن لم توف أزمان
عليا وأراؤكم نور وبرهان
تدبير مال، وللأموال سلطان
لانهار تدبيرها واختل ميزان
كما لقولك إقناع ورجحان
حتى قبلتم بشرط فيه تبيان
وعطف والهدم ودُّ وتحنن
كما أنتمي لرسول الله سلمان
عدا وليس لها من ونقصان
لو أنني أنا سبحانه وحسان
قد خصكم منه تقدير ورضوان
الأرحام والجد لم يسبقه إنسان
علوكم.. دون هذا المجد كيوان
كما علا برسول الله عدنان)
وإن يكن كله وترٌ ومرجان
كأن لي منه أطيان وعقيان
بحفظه، لك حزب الله أعوان

لا خيل عندي أهديها ولا مال
يا ذا المعالي لكم في مصر منزلة
عليا وأراؤكم نور وبرهان
لو كان غيرك في ذا الوقت يرأسها
إن الوزارة قد زادت بكم شرفا
كفي الوزارة فخرا أن سعت لكم
وإن لي ذمة منكم بعطفكم
وإنني أنتمي للمصطفى ولكم
وكم لكم ممن لا نستطيع لها
لا أستطيع لعجزي شكر أيسرها
إن المليك بعون الله ناصره
أبوك في البر والتقوي وفي صلة
أبوك في المجد نجم زاده عظما
(وكم أب علا بابن ذري شرف
هذا لتقصير شكري قد بعثت به
لو حاذ منكم قبولا كنت مبهجاً
فاسلم ودم في أمان الله يكلؤكم

رسالة متدفقة بالعاطفة

وهذه رسالة متدفقة بالعاطفة من عبد الحفيظ محمد بسيوني القرش مراجع ماهيات
الموظفين بوزارة الخارجية مؤرخة في ٢٦ مايو ١٩٤٦، يهنئ فيها الدكتور عبد
الحميد بدوي باشا بانتخابه عضواً في محكمة العدل الدولية:

"..... وبعد.. فأقدم لسيدي الباشا عظيم إجلالي.. وصادق دعواتي.. مهنا
معاليكم أطيب تهنئة بعودتكم الحميدة بسلامة الله.. وحسن رعايته.. فغاية مقصدي..
ومنتهي أمني أن يجعل الله السعادة الدائمة.. والصحة التامة.. والعافية الشاملة
مصاحبة لكم أينما وجدتم.. وحيثما حلتم.. مشمولين بعناية الله في غدوكم ورواحكم..
في كل وقت وحين.. وإنه لا يعلم إلا الله وحده مقدار دعواتي الطيبة لمعاليكم.. صباحا
ومساء.. وبين كل عشية وضحاها.. إزاء عطفكم السابغ.. وبركم العميم الذي تكرمتم
به على خادمكم كاتب هذه السطور.. الأمر الذي كلما أذكره أقابله بعظيم الشكر..
وخالص الدعاء بأن يطيل الله في حياتكم المبرورة.. وأن يجزيكم عني وعن عائلتي
خير الجزاء. إن القلم مهما كتب لعاجز عن تعداد إفضالك.. وإن اللسان مهما أفصح،
فلن يستطيع بيان مكرماتك.. فقد أبي الله إلا أن يعقد على محبتك الخنصر.. ولا غرو

إذا وجدنا أبناء الكنانة تفيض قلوبهم محبة لمقامكم الكريم.. والكل معجبون فخورون..
فقد استضاءت الدنيا بنوركم.. واعتز الوطن بعبقريتكم.. ورفعتم رأس مصر بين دول
العالمين:

فكشفت في المصري نار عزيمة
نعم انتخببت فكنت أول فائز
أديت للوطن العزيز رسالة
أفتيت للبلد الأميين فتاويها
قدمت للزعماء رأيا خالصا
من كان مثلك في حصافة رأيه
أضحى بها طلب الحديد يلين
«بالعدل» فاقتحم الظنون يقين
سبل السلام وإنها لحصون
أضحت الآمال البلاد تصون
والرأي رأيتك ثاقب ومتين
فالمشكلات المعضلات تهون

أدامك رب العرش للعدل سطوة وفي «لاهاي» ركننا لا يهيض مدي الدهر.
وتفضلوا معاليكم بقبول أسمى تحياتي.. وعظيم إجلالي واحترامي

رسالة من الأستاذ عبد الله حسين

و في النهاية من هذا الفصل ، فإننا نفهم من كثير من النصوص التي تضمنتها
صحفنا أن هناك تراجم كثيرة للدكتور عبد الحميد بدوي قد نشرت في العصر الذي
كان يُعني بتقدير الرجال، وإن لم يعن بالتوثيق والفهرسة، ونحن على سبيل المثال
نجد في أوراق الدكتور عبد الحميد بدوي هذه الرسالة من الأستاذ عبد الله حسين
صاحب امتياز الجريدة القضائية (أسبوعية - قضائية - بوليسية - اقتصادية -
اجتماعية) مؤرخة في ٤ فبراير ١٩٤٢ :

«حضرة صاحب المعالي الأستاذ العلامة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا»

«سيدي وأستاذي.. أشرف بأن أقدم إلى معاليكم أصدق التحيات، وبأن أبعث اليوم
بنسختين من "الجريدة القضائية" التي تحلي جيدها بمقال عن ترجمة حياتكم السعيدة
الحافلة بالمكرمات، وأن أضرع إلى الله تعالى أن يمتع معاليكم بالصحة الكاملة، وأن
يتاح لوطننا العزيز أن يشهد في ميدان الحرية مجهوداتكم المتواصلة».

«وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول كامل الاحترام»

المحتويات

٥	هذا الكتاب
١١	الباب الأول
١١	الصعود
١٢	الفصل الأول
١٢	التكوين
١٢	نشأته
١٣	تكوينه الدراسي
١٣	تاريخه مع مراحل التعليم
١٤	امتحان البكالوريا ينعقد في القاهرة فقط
١٥	لماذا اختار دراسة الحقوق
١٥	تصوير طه حسين لتفوقه المبكر
١٦	المقارنة بينه وبين عميد الحقوق أحمد أمين
١٦	زمالته لعبد الحميد أبو هيف
١٧	أحمد لطفي السيد هو من قدمه إلى عبد الخالق ثروت
١٨	فشله في الحصول على أول بعثة تقدم لها
١٨	دور الشيخ علي يوسف في ابتعائه
١٨	تفضيله للبعثة على النيابة
١٨	تكرار فضل الصحافة عليه
١٩	سفره الى تولوز و جرينوبل
١٩	سبب اختيار تولوز
٢٠	رسالة الدكتوراه
٢٠	تقرير عميد الحقوق في جرينوبل
٢١	من النيابة العامة للتدريس
٢١	في الحركة الوطنية : عضوية لجنة الموظفين
٢٢	الجزء العقابي على اشتراكه في لجنة الموظفين
٢٢	اختياره سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء
٢٣	عضويته في لجنة وضع دستور ١٩٢٣
٢٣	رواية محمد علي رفاعي عن دوره في اللجنة

٢٥	آخر المتوفين من لجنة دستور ١٩٢٣
٢٥	التحقق المبكر
٢٥	أول دور له في المفاوضات المصرية .البريطانية
٢٦	الفرق بين تأريخ السنهوري وطه حسين لدوره في المفاوضات
٢٦	حديث د. القلبي عن مهاراته التفاوضية
٢٧	الفصل الثاني
٢٧	على القمة
٢٧	الفترة الذهبية من عمره
٢٧	قصة تأليف لجنة مستشاري الحكومة
٢٨	تكوين قضايا الحكومة حين انضم اليها في ١٩٢٣
٢٨	رواية صليب سامي باشا عن اختياره
٢٩	تقدير الدكتور السنهوري لمغزى اختياره
٢٩	توليه رئاسة قضايا الحكومة
٣٠	دوره في بدء تمصير قضايا الحكومة
٣٠	قائمة المستشارين التي أعدها المستشار حسام عبد العظيم
٣١	مديح عبد العزيز فهمي باشا لأدائه في قضايا الحكومة
٣١	وصف د. السنهوري لموهبته في قضايا الحكومة
٣٢	د. ماهر أبو العينين يصف علاقته بالوزير والبريطانيين
٣٣	قضايا الحكومة برئاسة الوزراء بدلا من وزارة العدل
٣٣	ثناء المستشار حسام عبد العظيم
٣٤	تمكين المصريين من وظائف المستشارين
٣٤	شهادة للمستشار يوسف محمود لطفي
٣٤	حصره لخلفاء عبد الحميد بدوي
٣٥	إسهاماته في رئاسة قضايا الحكومة
٣٥	تمثيل مصر في اجتماعات عصبة الأمم والمؤتمرات القانونية الدولية
٣٦	تعاونه مع إسماعيل صدقي باشا و وضعه لدستور ١٩٣٠
٣٦	دوره في مساندة وزارات الأقلية
٣٦	إنهاء ما صنعه صدقي باشا من تخفيض معاش النحاس باشا
٣٧	افتتاح مصيف مرسي مطروح
٣٧	أولي محاولاته لإنشاء مجلس الدولة
٣٧	نشاطه التشريعي في ١٩٣٨
٣٨	رئاسته للمؤتمر الدولي لتوحيد قانون العقوبات
٣٨	إصلاح قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين
٣٨	اعتزازه بالفترة التي قضاها في إدارة قضايا الحكومة

٣٩.....	الفصل الثالث
٣٩.....	توكيد الاستقلال الوطني
٣٩.....	اتفاقية إلغاء الامتيازات الأجنبية
٣٩.....	السنهوري يصفه بأنه الصانع الأول لمعاهدة مونترية
٤٠.....	مديح الشاعر احمد الكاشف لدوره في مونترية
٤٠.....	روايات للدكتور القلي على دوره في مونترية
٤١.....	تقدير إبراهيم عبد الهادي باشا
٤٢.....	دعوته المبكرة للتخلص من عبء الامتيازات الأجنبية
٤٣.....	د. محجوب ثابت يروي رأي أحمد ماهر باشا في إنجازها
٤٤.....	قصة تقليدية من تراث أحزاب الأقلية
٤٥.....	ملحق الفصل الثالث
٤٥.....	قضايا الحدود والعلاقات الدولية
٤٥.....	ضم «جغبوب» إلى الأراضي الليبية
٤٥.....	عضوية لجنة الحدود الفاصلة بين ليبيا ومصر
٤٦.....	خبر عن مطالبته بإعادة واحة جغبوب للمملكة المصرية
٤٧.....	الباب الثاني
٤٧.....	التألق
٤٨.....	الفصل الرابع
٤٨.....	في منصب وزير المالية
٤٨.....	حرصه على أن يظل بمنأى عن المناصب الوزارية
٤٨.....	تألقه حين تولى وزارة المالية
٤٩.....	الاسترضاء ان اللذان منحا له مع دخوله الوزارة
٤٩.....	تفصيل التعديل الذي دخل الوزارة بمقتضاه
٥٠.....	وضعه العملي و البروتوكولي
٥٠.....	علاقته بحسين سري باشا
٥١.....	خروجه من الوزارة
٥١.....	كيف رفعت استقالته من أسهمه
٥٢.....	حديث حسن يوسف عن علاقة عبد الحميد بدوي بأحمد حسنين
٥٢.....	تشخيص مصطفى بهجت بدوي للمفارقة الكبيرة في حياة عمه
٥٣.....	فصل من كتابات مصطفى بهجت بدوي
٥٤.....	الفصل الخامس

٥٤.....	دوره في تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية
٥٤.....	فكرته عن الحرب العالمية
٥٤.....	تأييده لسياسة على ماهر في تجنيب مصر ويلات الحرب
٥٤.....	شهادة حسن يوسف باشا عن دوره
٥٥.....	بريطانيا تخطط لشراء الأسلحة الأمريكية عن طريق مصر!!
٥٥.....	السفير البريطاني يتحدث عن تبني على ماهر لرؤية بدوي
٥٦.....	نجاح مصر في كسب الوقت
٥٦.....	شهادة د. حسين حسني باشا
٥٧.....	مجلس النواب يصوت ضد دخول الحرب
٥٧.....	رواية الدكتور يونان لبيب و تعقيبنا عليها
٥٧.....	المطالبة بأن تكون القاهرة كباريس مدينة مفتوحة
٥٨.....	موجز موقفه من الحرب العالمية
٥٨.....	ومع هذا فإنه كان ممن أيدوا إعلان الحرب في ١٩٤٥
٥٩.....	الفصل السادس
٥٩.....	أصداء استثنائية لاستقالته
٥٩.....	وصف د. طه حسين لخروجه من الوزارة
٦٠.....	رواية الأستاذ حافظ محمود عن استقالته
٦١.....	قصيدة مصطفى بهجت بدوي
٦٢.....	رسالة الوزير حسين كامل الغمراوي
٦٣.....	رسالة الأستاذ حمادة الناحل المحامي
٦٤.....	من أحمد باشا كامل المدير العام لبلدية الإسكندرية
٦٤.....	من د. محمد وهبي مدير مستشفى الرمد بالإسكندرية
٦٥.....	رسالة الأستاذ فرج موسى
٦٦.....	رسائل بتوقيع بتوقيع مخلص مجهول
٦٧.....	رسالة أنطون صفيير سكرتير قلم قضايا الحكومة
٦٧.....	من الأستاذ أديب شاهين
٦٨.....	رسائل الأستاذ عبد الرحمن أبو العينين
٧١.....	رسالة نابضة بالحب والعاطفة الصادقة
٧٢.....	رسالة من الأستاذ محمود زايد بدوي
٧٣.....	كيف عرفت الصحافة بإقالته : من مقال للأستاذ مصطفى أمين
٧٥.....	الفصل السابع
٧٥.....	وزيرا للخارجية
٧٥.....	إجهاض مكرم عبيد لفكرة عودة الدكتور بدوي لمنصبه القضائي

٧٥	توليه وزارة الخارجية
٧٥	تجديد شباب الوزارة
٧٦	دوره في تأسيس هيئة الأمم المتحدة
٧٦	تقدير النقرشي باشا لدوره
٧٦	وصف الدكتور السنهوري لمساهمته
٧٦	تثمين الدكتور محمد مصطفى القلي لجهده
٧٧	رده القوي على الوزير البريطاني إيدن
٧٧	طبيعة مقارباته للقضايا الدولية
٧٨	مؤتمر التعويضات الذي عقد في باريس
٧٩	قضية اشترك مصر في مؤتمر الصلح
٨٠	هل يصبح السفير فخري باشا مديرا لشركة قناة السويس
٨٠	مجمل رأيه في السياسة المصرية الخارجية
٨١	رأيه الواضح في قضية فلسطين
٨١	مبدأ مراجعة المعاهدات ، و فكرة الاعتراف بجامعة الدول العربية
٨٢	موقف مصر من دعم استقلال سوريا ولبنان
٨٣	الباب الثالث
٨٣	الإشعاع
٨٤	الفصل الثامن
٨٤	تحبيذه لميثاق الجامعة العربية
٨٤	بروتوكول وميثاق الجامعة العربية
٨٤	بلورته لتطور القانون الدولي العام و الخاص
٨٥	رؤيته لمستقبل المنظمات الدولية
٨٥	الصور المتعددة من اتحادات الدول
٨٦	نظام الدول المتعاهدة يمثل تمهيداً للدولة التعاهدية
٨٧	حديثه بلا انبهار عن التجربة السوفيتية
٨٧	حديثه عن تجربتي يوغوسلافيا و تشيكوسلوكليا
٨٨	توقعاته لميثاق هيئة الأمم المتحدة
٨٨	مزاي ميثاق جامعة الدول العربية
٨٨	مزاي البنين الذي اختطه الميثاق للجامعة العربية
٨٩	توثيق صلة الجامعة العربية بمقوماتها القديمة
٨٩	ضرورة حفاظ الجامعة العربية على استقلال دولها الأعضاء
٩٠	تبريره لتأخير صياغة بعض النصوص
٩٠	مزاي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للجامعة
٩١	ضرورة الاهتمام الحثيث بالمواصلات والطرق

٩١	العناية بشئون الجنسية والجوازات
٩٢	هل جاء الميثاق أقل من الأمانى التي عقدت عليه
٩٣	الفصل التاسع
٩٣	اشتراكه في وضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة
٩٣	خطوة انتقالية بين مرحلتين كبيرتين
٩٣	القضايا التي شهدت إسهاما حقيقيا منه في صياغتها
٩٤	مطالبته بإلغاء حق الفيتو
٩٤	مطالبته بتمثيل الشريعة الإسلامية في محكمة العدل الدولية
٩٤	مطالبته بتعريف العدوان
٩٤	الملك فيصل وفارس الخوري
٩٥	إيدن ودالاس و جروميكو
٩٥	الأوتوجرافات وحاكم كاليفورنيا
٩٥	تكريم الملك فاروق
٩٥	تقرير الدكتور عبد الحميد بدوي عن تأسيس المنظمة الدولية
٩٦	شهادات الأستاذ فكري أباطة
٩٧	حديث فكري أباطة مع عبد الحميد بدوي
٩٨	مصر ذات الشرف والمبدأ في سان فرانسيسكو
٩٩	الأستاذ عبد الحميد الكاتب يروي ذكرياته بعد عقود
١٠٠	فكري أباطة كان يرسل التلغرافات لمصر بالانجليزية
١٠١	رواية الأستاذة ثناء يوسف عن الاحتفال الارباعي
١٠٣	كلمة مصر في الجلسة الختامية لمؤتمر سان فرانسيسكو
١٠٤	حرص فكري أباطة على تصوير الأثر الطيب للوفد المصري
١٠٤	نص رسالة د. أيفات وزير الخارجية الاسترالى
١٠٥	الفصل العاشر
١٠٥	آخر أدواره في العلاقات المصرية البريطانية
١٠٥	التطور الذي طرأ على طبيعة العلاقات مع بريطانيا
١٠٦	نص رسالتين من عبد الحميد بدوي إلى النقراشي
١٠٧	حرص د. بدوي على ترتيب الأولويات
١٠٧	لم يؤيد بريطانيا في اختيار المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة
١٠٧	تبريره غير المقنع لعدم تصويت مصر لمصلحة بريطانيا
١٠٨	مصر بدأت تنحاز إلى أمريكا على حساب بريطانيا
١٠٨	خطة مصر في التصويت و ما حدث بالفعل
١٠٨	يفسر جفاء بريطانيا بما كان من الوقوف ضد رغبتها

١٠٩	استحكام الأزمة التي خلقها تصويت مصر لأمرها
١٠٩	بدوي يعرض استقالته إذا كانت تكفل حل الأزمة
١١٠	يرى في خروجه ترفعا لرح الحكومة من تحرش البريطانيين به
١١٠	لا يحس بنية للبريطانيين تجاه بدء المفاوضات
١١١	مبدأ المشاركة في حرب خارج مصر الذي لم تقبله معاهدة ١٩٣٦
١١١	نصيحته بالعمل على عدم تأييد المعاهدة
١١٢	حقيقة نظرة البريطانيين لميثاق الأمم المتحدة
١١٢	العالم الكبير عبد العزيز بك أحمد هو من سينقل الرسالة
١١٣	يودع النقراشي باشا في مناسبة انتخابه لمحكمة العدل الدولية
١١٣	يطلب تأخير المفاوضات مع السفير حتى عودته
١١٤	لفصل الحادي عشر
١١٤	في محكمة العدل الدولية
١١٤	الدكتور السنهوري يصف فوزه بالمنصب
١١٤	نتائج الانتخابات التي فاز فيها الدكتور بدوي بالعضوية
١١٥	ظل عضوا حتى وفاته و خلفه في مقعده اللباني فؤاد عمرون
١١٥	دراسة د. عبد العزيز سرحان عن إنجازاته في المحكمة
١١٦	تحليل الدكتور أحمد أبو الوفا لدوره
١١٦	أسبق القضاة العرب إلى مناصب المحكمة
١١٧	تصنيف مساهمات الدكتور بدوي في المحكمة
١١٧	تبينه لشروط تطبيق نظرية الأدلة على الصعيد الدولي
١١٨	مساهماته من حيث اتفاقه و اختلافه و انفرادته
١١٨	رأيه بخصوص الشخصية القانونية للمنظمات الدولية
١١٨	اختلافه مع المحكمة في قضية الكاميرون
١١٩	تبنيه لآراء لا تتفق مع اتجاهات الفقه القانوني الدولي الآن
١٢٠	فكرة إساءة استخدام السلطة في إطار المنظمات الدولية
١٢٠	موقفه من نزاع إنجلترا وإيران حول البترول
١٢٠	حديثه الصحفي للأستاذ ممدوح رضا حول النزاع الإيراني البريطاني
١٢٢	حديثه عن علاقة القضاة بحكوماتهم
١٢٢	المحكمة و التوتر بين الكتلتين الشرقية والغربية
١٢٣	تصريحاته للأستاذ الأمير المليجي عن الأزمة الإيرانية
١٢٤	حواره مع مجلة المصور : «الفيل يشتهي الذبابة»
١٢٤	قضية بين إنجلترا وألبانيا حول بوغاز كوسوفو
١٢٥	قضية بين بيرو وكولومبيا
١٢٥	قضية بين النرويج وإنجلترا، و إنجلترا هي الشاكية

١٢٦	حديث لمندوب المصور مع زوجة الدكتور بدوي
١٢٦	عصبة الأمم هي من أنشأ المحكمة
١٢٦	البناء كان جاهزا قبل المحكمة
١٢٧	رأيه في عرض قضية تأمين قناة السويس على محكمة العدل الدولية
١٢٨	تولي رئاسة قناة السويس : ابن شقيقه القانوني الكبير حلمي بدوي
١٢٩	الباب الرابع
١٢٩	المكانة
١٣٠	الفصل الثاني عشر
١٣٠	مكانته في المجتمع العلمي والمهني
١٣٠	كان عالما بكل ما تعنيه الكلمة من فكر وفقه وفن
١٣٠	حرصه على توثيق علاقته بجذوره واصوله
١٣١	مكانته العلمية والقانونية كانت تفرض عدم تخطيه
١٣١	علاقته بمجمع اللغة العربية سابقة على عضويته
١٣١	روعة استقباله عضواً في مجمع اللغة العربية
١٣١	كان مجمعيًا عظيمًا بكل ما تعنيه هذه الكلمة
١٣٢	المجالس الجامعية و العلمية
١٣٢	مجمل إنتاجه العلمي
١٣٣	دراستنا لآرائه في النظم السياسية
١٣٣	تأريخه لفكرة إنشاء مجلس الدولة
١٣٣	التأريخ لإسهام المسلمين في السياسة والقانون الدوليين
١٣٤	شهادة الأستاذ محمد علي الغتيت المحامي
١٣٥	مصر فيما بعد الحرب الثانية تتطلب قيادة د. بدوي
١٣٦	الأوسمة والنياشين الوطنية
١٣٦	الأوسمة الأجنبية
١٣٦	من إيطاليا
١٣٧	و من فرنسا
١٣٧	من اليونان
١٣٧	من بلجيكا
١٣٧	من المجر
١٣٧	من رومانيا
١٣٧	من يوجسلافيا
١٣٧	من إيران
١٣٨	المشاطرات الدولية عند وفاته
١٣٨	محكمة العدل الدولية تعلن الحداد

١٣٨	نعي يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة
١٣٨	نعي مجلس الأمن
١٣٨	مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة
١٣٩	بيان رئيس الوفد الأمريكي عن مآثر الدكتور بدوي
١٣٩	وقال مندوب فرنسا في مجلس الأمن:
١٣٩	مندوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
١٣٩	ممثل الأردن
١٤٠	الفصل الثالث عشر
١٤٠	فكرته في تجرده للقانون
١٤٠	إدراكه لعلاقة المنطق بالقانون
١٤٠	وصف السنهوري لتجرد عقليته للقانون
١٤١	تصوير نبوغه المبكر في القانون
١٤٢	رثاء المستشار الببلاوي رئيس مجلس الدولة
١٤٢	شهادة صليب سامي باشا في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية
١٤٣	الدكتور القلبي يصف إمامه بالقانون
١٤٣	حديث الدكتور برهام عطا الله عن عبقريته القانونية
١٤٤	السنهوري يوجز علاقته بإنشاء مجلس الدولة
١٤٤	و يرى أنه كان صاحب الحق الأول في رئاسة مجلس الدولة
١٤٥	رأي الدكتور ماهر أبو العينين
١٤٥	تدليل الدكتور أبو العينين على سعة أفقه
١٤٦	رواية صليب سامي أنه كان يعاون زملاءه في أعمالهم الوزارية
١٤٧	رواية للمستشار محمود لطفي عن قدرته في مواجهة تلاعب الموظفين
١٤٨	الفصل الرابع عشر
١٤٨	في مرآة أنداده
١٤٨	اللوحة التي وصفه بها الأستاذ عباس محمود العقاد
١٤٩	تصوير طه حسين لمكانته في جيلهم
١٥٠	التعقيب الذي ارتجله عبد العزيز فهمي باشا
١٥١	أقطاب القانون في مصر الحديثة ثلاثة
١٥٢	مقارنة السنهوري بينه وبين عبد العزيز فهمي
١٥٢	السنهوري يستشهد بفقرة لطفه حسين
١٥٢	الدكتور القلبي يصف شخصيته على سبيل الإجمال
١٥٣	تقدير النقراشي باشا له
١٥٣	تحليل الأستاذ زكي المهندس لشخصيته

١٥٤	شهادة من البريطانيين
١٥٤	حديث طه حسين عن حرصه على التعمق والاستزادة
١٥٥	السنهوري يتحدث عن ولعه بالقراءة
١٥٦	زكي المهندس يصف الجانب الأدبي في شخصيته
١٥٦	و يوثق حضوره المبكر في المجتمعات الأدبية
١٥٦	هوايته للشعر
١٥٧	محجوب ثابت يصف شخصيته
١٥٧	محجوب ثابت يقارنه برشدي وثروت وعدلي وصدقي
١٥٨	وصف طه حسين لعلاقته بالخيال و باللغة
١٥٨	حاجة مجمع اللغة العربية إليه
١٥٩	الفقهاء هم أكثر مَنْ خدم اللغة العربية
١٥٩	د. القلبي يجيد تصوير علاقته باللغة
١٥٩	كان أديباً ، وناقداً من الطراز الأول
١٦٠	فقرات للأستاذ فكري أباطة متممها شخصية ثروت باشا
١٦١	ماذا لو وصفه سعد وعدلي ورشدي
١٦٢	رأي ثروت باشا في أن الخلاف تصلحه جملة
١٦٢	الأهرام تسأله عما يقرأ
١٦٣	يري في كتاب توينبي غذاء فكرياً يحتاج إليه المثقف
١٦٣	تنويه توينبي بتعاليم الإسلام
١٦٤	السنهوري يرى أنه عاش بعيداً عن الجماهير عن قصد
١٦٤	القلبي يختلف مع السنهوري في سبب عزلته
١٦٥	المصور تصف تمثاله الذي نحته الفنان عباس الشيخ
١٦٦	كاتب المصور يراه تعود أن يكلم نفسه، ويناجيها
١٦٦	ويراه أصدر فتاوى متناقضة من أجل الحكومة
١٦٦	وصف ملامحه وسمات شخصيته
١٦٦	قبوله الوزارة كان شؤماً عليه
١٦٧	يتتبع في يقظة كل ما ينشر في السياسة الداخلية
١٦٧	الوسامة مع الرجولة المبكرة
١٦٧	اعتداده بنفسه أتاح للخصوم فرص الهجوم عليه
١٦٧	أداؤه في الوزارة و في مجلس الشيوخ
١٦٨	كان هائلاً في الفقه وفي الدستور وفي الحوار
١٦٩	الباب الخامس
١٦٩	الرؤية
١٧٠	الفصل الخامس عشر

١٧٠.....	رؤيته لمكانة مصر في عالمها
١٧٠.....	رؤية نافذة جمعت العقلانية والقدرة على الاستشراف
١٧١.....	تصوره للمكانة التي احتلتها مصر منذ عصر محمد علي
١٧١.....	ثورة ١٩١٩ حققت لمصر الاعتراف بالاستقلال
١٧٢.....	تصوراته لطبيعة الصلح بعد الحرب
١٧٣.....	مقارنته بين وضع مصر و العراق في الحرب العالمية الثانية
١٧٣.....	سعادته بالنتيجة التي توصلت لها وزارة الوفد في ١٩٤٢
١٧٤.....	قناة السويس وانتقال حقوق تركيا لمصر لا لبريطانيا
١٧٤.....	قصر شأن بريطانيا على الأمر الواقع
١٧٥.....	رأيه في الخلاف حول القناة في أثناء الأزمة الحبشية
١٧٥.....	حقيقة ما تضمنته معاهدة ١٩٣٦ فيما يخص قناة السويس
١٧٦.....	توقعه المبكر بعدم استمرار معاهدة ١٩٣٦
١٧٦.....	يرى أن اتفاقية ١٨٨٨ تعلقو على معاهدة ١٩٣٦
١٧٧.....	الفصل السادس عشر
١٧٧.....	مكانة مصر في السودان
١٧٧.....	ما يمكن لمصر أن تخطو إليه في قضية السودان
١٧٧.....	ربط الحديث عن قضية السودان بالديمقراطية في الشرق
١٧٨.....	تصديه للأكذوية القائلة بأن مصر لا تصلح للديموقراطية
١٧٨.....	الصحافة تنشر نص مذكرته حول السودان
١٧٩.....	الحاكم العام للسودان لا يتولى السلطة التشريعية
١٨٠.....	سلطة حاكم السودان تجاه السكان وليست تجاه الحكومتين
١٨١.....	نظريته في تفسير علاقة حاكم السودان بالحكومتين
١٨٢.....	ذكاء استناده إلى نصوص الاتفاق محل المناقشة
١٨٣.....	السودان بمقتضى الاتفاق الودي ليس مستعمرة إنجليزية
١٨٣.....	التشريع للسودان أمر تتولاه السلطة التشريعية في مصر
١٨٤.....	حقيقة الوفاق المصري البريطاني في السودان
١٨٥.....	لا يمكن نفي حق الحكومة المصرية التشريعي في السودان
١٨٦.....	إلغاء سلطة مصر التشريعية في السودان لا يستند إلا إلى التعسف
١٨٦.....	الصيغة التي لجأت إليها بريطانيا من مظاهر التدخل لا الإكراه
١٨٦.....	التنازل لا يفترض قانوناً، بل يجب أن يفسر تفسيراً ضيقاً
١٨٨.....	يضرِب أمثلة على القوانين التي جري عليها العمل في السودان
١٨٩.....	لا سبيل إلى حل المشكلة إلا بأن يقوم الحاكم العام بإلغاء القوانين
١٩٠.....	الفصل السابع عشر

١٩٠	رؤيته لبناء الدولة الأمريكية.....
١٩٠	ما يتمناه و ما يراه وما اكتشفه.....
١٩١	تعريفات تأملية لصورة أمريكا على الخريطة.....
١٩١	سكان أمريكا و التطور الذي طرأ على قوانين الهجرة.....
١٩٢	سيطرة فكرة الوحدة الوطنية على الأمريكيين وتضحياتهم.....
١٩٣	إعجابه بوصول الدستور الأمريكي إلى آفاق التقدم الحضاري.....
١٩٤	ما اكتشفه في الدستور الأمريكي من الرؤية والخيال والمعرفة والخبرة.....
١٩٤	موافقته للأمريكيين على تقديسهم لدستورهم.....
١٩٥	التطور الذي مرّ به الدستور الأمريكي على مدى السنوات.....
١٩٥	تلخيصه لطبيعة التعديلات التي أدخلت على الدستور الأمريكي.....
١٩٦	طبيعة النظام السياسي الذي فرضه الدستور الأمريكي.....
١٩٦	تفريقه بين نظام تعاهد الدول ونظام الدولة التعاهدية.....
١٩٧	الفصل بين سلطات الحكومة المركزية والحكومات المحلية.....
١٩٨	الحد الفاصل بين السلطتين قابل للتغير مع الزمن والتطور.....
١٩٩	الطبيعة التي فرضت هذا التكوين البرلماني.....
١٩٩	د. بدوي لم يكن قد اهتدى إلى مصطلح العزل.....
٢٠٠	مجلس الشيوخ يتقدم في أهميته على مجلس النواب.....
٢٠٠	مكانة رئيس الجمهورية في النظام السياسي الأمريكي.....
٢٠١	تطور اختصاصات النظام الرئاسي الأمريكي من خلال الوزارات.....
٢٠١	مقارنة بين مسئولية الرئيس الأمريكي و مسئولية الوزراء.....
٢٠٢	ميل الأمريكيين إلى انتخاب الرئيس من الولايات المشكوك فيها.....
٢٠٢	منصب نائب الرئيس لا يتمتع بالجاذبية المعهودة.....
٢٠٣	إعجابه بالصلاحيات المتاحة لرئيس الجمهورية.....
٢٠٣	اشترك السلطتين التنفيذية والتشريعية في سلطاتهما.....
٢٠٤	الرئيس الامريكي و المحاكم يشاركان البرلمان في التشريع.....
٢٠٥	تغول القضاء الأمريكي على سلطة التشريع.....
٢٠٦	طبيعة عمل المحكمة العليا في الولايات المتحدة.....
٢٠٦	الازدواج في السلطة الخاصة بالمعاهدات وإبرامها.....
٢٠٧	البرلمان يشارك الرئيس الولايات المتحدة في «التعيينات».....
٢٠٨	الكونجرس مصدر السلطات الإدارية وللرئيس منفردا حق العزل.....
٢٠٨	توازن السلطات الثلاث يكفل امتناع الاستبداد وامتناع الفوضى.....
٢٠٩	دقة حديثه عن طبيعة السلطة القضائية في الولايات المتحدة.....
٢٠٩	دساتير الولايات متأثرة بصيغة التعاهد.....
٢١٠	حكام الولايات: اختصاصاتهم، وحصانتهم.....
٢١١	خصائص التقسيم الإداري.....

٢١١	دور الحزبين الكبيرين في التعاقب على السلطة.....
٢١٢	الاقتصر على حزبين كان نعمة على النظام السياسي الأمريكي.....
٢١٢	طبيعة النظام التراتبي في الحزبين الكبيرين.....
٢١٣	اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالوظائف العامة.....
٢١٣	تعاقب الحزبين ومناطق تأثيرهما.....
٢١٣	الاتجاهات العامة للحزبين وقابليتها للتطور مع الزمن.....
٢١٤	دور الدستور في تحقيق النجاح الساحق للنظام السياسي الأمريكي.....
٢١٥	الدرس الذي ينبغي أن نخرج به في مصر.....
٢١٥	الإيجابيات التي نجت الولايات المتحدة من الاضطرابات السياسية.....
٢١٦	خلو أمريكا من نظام الطبقات كان من وسائل سعادتها.....
٢١٦	تمسك الولايات المتحدة بالحرية والمساواة على نحو غير مسبوق.....
٢١٧	الفصل الثامن عشر
٢١٧	تأريخه للقانون الإداري المصري
٢١٧	د. بدوي استوفى حظه من كتابة تاريخ العلم الذي يعمل به.....
٢١٧	إنشاء مجلس الدولة كان إحقاقاً و لم يكن مجرد تشبه.....
٢١٨	مصر في قضايا الحكومة حذت حذو إيطاليا لا حذو فرنسا.....
٢١٨	تاريخ الخطوات التنفيذية لفكرة قضايا الحكومة.....
٢١٩	كيف تأكد احتذاء مصر لإيطاليا في قضايا الحكومة.....
٢٢٠	فكرة العمل بالنظام الفرنسي ظلت تراود مصر.....
٢٢٠	صعوبة تصور مصاعب الازدواجية.....
٢٢١	إجهاض محاولة إنشاء مجلس الدولة في نهاية القرن التاسع عشر.....
٢٢١	عجز الموارد المالية.....
٢٢١	اعتداده ببناء رياض باشا على قضايا الحكومة.....
٢٢٢	القضاء الإداري في عهد الخديو توفيق وقانونه النظامي.....
٢٢٢	الحكومة البريطانية تمكنت من إيقاف العمل به في ١٨٨٤.....
٢٢٣	الدواعي العملية جعلت البريطانيين يعودون عن رأيهم.....
٢٢٣	لجنة قضايا الحكومة استعادت سلطتها بعد ١٩٠٢.....
٢٢٤	التنظيم الذي أصابته إدارة قضايا الحكومة بعد ثورة ١٩١٩.....
٢٢٥	يفخر (بلا تحفظ) بما أنجزته إدارة قضايا الحكومة.....
٢٢٥	يباهي بما قدمته إدارة القضايا من المستشارين القانونيين.....
٢٢٦	تفاوت علاقة إدارة الحكومة بالحكومات المتعاقبة.....
٢٢٦	دور قضايا الحكومة في الدفاع عن الحكومة.....
٢٢٧	قضايا الحكومة أمام هيئات التحكيم الدولية والمحلية.....
٢٢٧	إنجازات إدارة قضايا الحكومة في التشريع.....

٢٢٧	لجنة القضايا مارست أعمال مجلس الدولة ماعدا قضاء الإلغاء
٢٢٨	اختصاص مجلس الدولة بشئون الموظفين اختصاص عام
٢٢٨	وجود مجلس الدولة كفيل بمنع المساوىء
٢٢٨	عراقه مجلس الدولة الفرنسي
٢٢٩	مصر أفادت من نجاح مجلس الدولة الفرنسي على مدي تاريخه
٢٢٩	قصة الصراع البلجيكي بين مجلسي النواب والشيخ
٢٣٠	نظام المحاكم المختلطة كان عقبة أمام إنشاء مجلس الدولة
٢٣٠	معاهدة مونترية شجعت على وضع مشروع لمجلس الدولة
٢٣١	مجملة الاعتراضات المبكرة على إنشاء مجلس الدولة
٢٣٢	لم يشهد ميلاد المجلس إذ انتقل للعمل في المحيط الدولي
٢٣٢	يحيي د. السنهوري ويقفز على فترة د. محمد كامل مرسي
٢٣٣	ملحق الفصل الثامن عشر
٢٣٣	تاريخ شعبة العلوم الإدارية في مصر
٢٣٣	صورة مجملته لتاريخ العلوم الإدارية في مصر
٢٣٤	نشأة المعهد في صورة لجنة دولية دائمة
٢٣٤	أهداف المعهد الدولي
٢٣٥	الباب السادس
٢٣٥	التأصيل
٢٣٦	الفصل التاسع عشر
٢٣٦	اعتزازه برقي القانون الدولي في الإسلام
٢٣٦	حديث في الإذاعة المصرية في شهر رمضان
٢٣٧	النجاح الذي حققه الإسلام في تنظيم العلاقات الدولية
٢٣٨	ملامح العلاقات الدولية في زمن تقلص حدود دولة الإسلام
٢٣٩	القواعد الفقهية والخلقية الحاكمة للحروب في الإسلام
٢٣٩	المفهوم الصحيح لدار السلام و دار الحرب
٢٤١	الفصل العشرون
٢٤١	إيمانه بالفكرة الجمعية و اللغة والأدب
٢٤١	كان مؤمناً بضرورة وجود مجمع للغة العربية
٢٤١	جهود الموهوبين لا تغني عن الجهد المجمي
٢٤٢	صاحب الفضل الأول في ثلاث آليات جمعية
٢٤٢	وصفه الدقيق لقضية الأزواج اللغوي

- ٢٤٣ توكيده على العلاقة بين اللغة والرقى
- ٢٤٤ فهمه لوظيفة المجمع اللغوي في تجديد اللغة وسلامتها
- ٢٤٤ تطوير اللغة بالقانون وبالتشريع
- ٢٤٥ الاستقلال اللغوي و الاستقلال الوطني
- ٢٤٥ كان من أشد الناس إنصافاً لجهد المجمع اللغوي
- ٢٤٦ حديث مصطفى أمين عن حسه اللغوي الفكاهي
- ٢٤٧ كان نموذجاً بارزاً للمثقف المؤثر في مجتمعه
- ٢٤٨ مقدمة جميلة كتبها لديوان الشاعر مصطفى بهجت بدوي
- ٢٤٩ الأيام أثبتت صحة ما تنبأ به لابن أخيه و شعره
- ٢٥٠ **الفصل الحادي والعشرون**
- ٢٥٠ **حرية القول في مصر**
- ٢٥٠ آثر أن يتحدث عن حرية الرأي أو الفكر على أنها حرية القول
- ٢٥١ تفريقه الذكي بين حرية الرأي والحرية السياسية
- ٢٥١ تفريقه بين حرية الرأي والحرية الشخصية
- ٢٥٢ جهاد البشرية من أجل حرية القول كان متواصل
- ٢٥٣ ميله إلى الآراء الغربية في علاقة الدين بحرية الرأي
- ٢٥٣ لجأ إلى الخصوصية المصرية من باب نفي علمه بأصول المسيحية
- ٢٥٤ طبيعة تفاعل القانون المصري مع حرية القول
- ٢٥٤ علاقة انعدام التسامح الديني بحرية القول
- ٢٥٥ المجد المستمد من الحرص على حرية الرأي
- ٢٥٦ إعجابه بفكرة الرئيس روزفلت في اعتبار حرية الرأي أولى الحريات
- ٢٥٦ الميثاق الأطلسي لم يتضمن إلا حريتين ، لكن روزفلت تدارك الأمر
- ٢٥٧ المحطات البارزة في تاريخ الجهاد من أجل حرية الرأي
- ٢٥٨ مكانة حرية الرأي في النصوص الدستورية الكلاسيكية
- ٢٥٨ نشأة التقليد الداعي إلى إثبات الحديث عن الحريات في الدساتير
- ٢٥٩ الثناء على فهم الأمريكيين الأوائل لطبيعة الحرية و المشاعر
- ٢٦٠ مكانة حرية الرأي في الدستور المصري
- ٢٦١ الحد الأدنى لحرية الرأي على نحو ما يستنتجه
- ٢٦١ الأسس التي تقوم عليها التشريعات المتعلقة بحرية الرأي
- ٢٦٢ تعريفات أعمق للحريات : بما بدأ به الكتاب والمفكرون
- ٢٦٢ معالجة حرية الرأي من وجهة نظر براجماتية
- ٢٦٣ ذروة الإيمان بحرية الرأي استناداً إلى جوهر الحرية
- ٢٦٣ الرأي العبقري الذي قال به الكاتب الإنجليزي ميل
- ٢٦٣ أن يكون الرأي الجديد هو الصواب

٢٦٣	أن يكون الرأي الجديد مشتملاً على جزء من الحقيقة
٢٦٤	أن الرأي الذي لا يُناقش يتعرض إلى خطر التلاشي
٢٦٤	توكيد الفيلسوف جود على فكرة حرية الاختلاف
٢٦٥	ينتبه إلى أن هذه الآراء تستهدف إباحة النقد بلا قيد
٢٦٥	تحليل الفرنسيين للحرية : قضية واقعية لا نظرية
٢٦٥	النقطة الشائكة : حرية الرأي في الدين وحدودها
٢٦٦	التعريض بالدين والتبشير في القوانين المصرية
٢٦٦	موقف المشرع المصري من حرية الرأي في أمور السياسة
٢٦٧	مدلول كراهة الحكومة أو الازدراء بها
٢٦٧	عبد الحميد بدوي يقارن بين القانونين البريطاني والمصري
٢٦٨	موقف المشرع المصري مما كان يعرف بأنه "المذاهب الهدامة"
٢٦٩	قواعد ضبط السلوك
٢٦٩	إيمانه بضرورة العقاب على نشر الكتب الإباحية
٢٧٠	علاقة حرية القول بالحرية الشخصية
٢٧٠	التفريق بين السب والقذف في القانونين البريطاني والفرنسي
٢٧١	حديث المجتمع المصري المتكرر عن السب و القذف
٢٧١	قضايا القذف : في البريطاني مدنية ، وفي الفرنسي جنائية
٢٧٢	قلة لجوء الفرنسيين المتأذين من القذف إلى الطريق المدني
٢٧٢	قصة الرغبة في تشديد عقوبات القذف في القانون المصري
٢٧٣	حرية الرأي في السينما والإذاعة
٢٧٤	بلورة الكاتب نورمان أنجل لأهم المآخذ على الصحافة
٢٧٥	بعض الصحف يحافظ على مستوي رفيع من الالتزام الخلفي
٢٧٥	التصوير و السينما في التعبير عن حرية الرأي
٢٧٦	لماذا أخضع تمثيل الروايات إلى رقابة سابقة
٢٧٦	السينما خضعت لما يسميه «الرقابة السابقة»
٢٧٧	دور القانون في التحكم في التعبير عن الرأي في الإذاعة
٢٧٨	حرية القول في فضاء المدنية الموحدة
٢٧٩	حدود قصوي من إرجاع الفضل في التقدم إلى حرية القول
٢٨٠	العلوم والفنون ليست إلا حرية القول بمعناها الحقيقي
٢٨١	التساؤل الإيجابي عن الخطة المصرية
٢٨٢	إدراكه لطبيعة المخاطر الناشئة عن تقييد حرية الرأي
٢٨٢	مبررات يؤيد بها مذهب القانون المصري المعادي للشيوعية
٢٨٣	حل المشكلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال التربية والتعليم
٢٨٤	علاقة حرية القول بالتعليم
٢٨٤	ميادين التربية في خارج أسوار المدرسة

٢٨٦.....	الفصل الثاني والعشرون
٢٨٦.....	في المجتمع المدني
٢٨٦.....	العمل الخيري والمجتمع المدني
٢٨٦.....	اهتمامه كان عن طبيعة ووراثة
٢٨٦.....	مرآة لتعدد التجليات الإنسانية في شخصيته
٢٨٦.....	إنشاء دار الحرية لرعاية الطفولة بالإسكندرية
٢٨٧.....	دوره العظيم في الحفاظ على الجمعية الخيرية الإسلامية
٢٨٧.....	إقناع الدولة الشمولية بالمجتمع المدني ودوره
٢٨٧.....	إرساء نظام مؤسسي للجمعية الخيرية الإسلامية
٢٨٧.....	وصف الدكتور محمد الشحات الجندي لإنجازه
٢٨٨.....	قاد الجمعية إلى الصالح العام والإصلاح الإداري
٢٨٨.....	مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية
٢٨٩.....	دوره في الحفاظ على أصول الجمعية وممتلكاتها
٢٩٠.....	استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع ما كاد يعصف بالجمعية
٢٩٠.....	طلب أن تعامل الأوقاف الإسلامية معاملة القبطية
٢٩٠.....	نبه الى ان القانون خاص بالأعيان المشمولة بنظر الوزارة
٢٩٢.....	ملحق الفصل الثاني والعشرين
٢٩٢.....	القرار الجمهوري الذي تمكن من استصداره
٢٩٢.....	لإنقاذ بعض ممتلكات الجمعية
٢٩٣.....	الباب السابع
٢٩٣.....	الذكرى
٢٩٤.....	الفصل الثالث والعشرون
٢٩٤.....	الأسرة والاصدقاء
٢٩٤.....	التزامه في حياته
٢٩٤.....	صفاته الحميدة
٢٩٤.....	لاينام الا بعد القراءة
٢٩٥.....	زواجه
٢٩٥.....	الأستاذ أحمد الصاوي محمد يشيد بدور زوجته
٢٩٥.....	صداقته القوية لعبد الخالق ثروت، وأحمد لطفي السيد
٢٩٥.....	صداقته القوية للدكتورين محمد كامل حسين وسليمان عزي
٢٩٦.....	مصطفى بهجت بدوي يصف مكانته في أسرته
٢٩٦.....	و يصور اختلاط الخاص بالعام في الإعجاب به

٢٩٧	طبيعة الاستقلال في شخصيته
٢٩٨	رأيه في جوهر نبهه الإنساني
٢٩٨	رسالة الأستاذ مصطفى بهجت بدوي لعمه وهو في الجيش
٢٩٩	قصيدة مصطفى بهجت بمناسبة عودة عمه من مؤتمر
٣٠٠	قائمة بأصدقائه الذين كان يتبادل معهم التهاني في المناسبات
٣٠١	الزعيم اليمني
٣٠١	ومن وزراء الخارجية العرب
٣٠١	من الشخصيات العامة ووجوه المجتمع
٣٠٢	و من رجال المال والأعمال البارزين
٣٠٢	من لمعت أسماؤهم في العهود التالية
٣٠٣	الفصل الرابع والعشرون
٣٠٣	التأبين والتكريم
٣٠٣	وفاته
٣٠٣	رثاء الأستاذ محمد زكي عبد القادر
٣٠٤	نعي مجمع اللغة العربية
٣٠٥	أما مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية ، فقال في رثائه:
٣٠٥	وأما الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، فقد ضمنت رثاءها قولها:
٣٠٥	كانوا الأمل أن ينال جائزة الدولة التقديرية
٣٠٦	تعليق السنهوري على عدم منحه جائزة الدولة التقديرية
٣٠٦	قرار لجنة القانون منح جائزة سنوية تحمل اسمه
٣٠٧	صحة طه حسين منعه من تأبينه وأبنه السنهوري
٣٠٧	الدكتور القلبي يخلفه في مقعده في المجمع
٣٠٧	د. عبد الحكيم الرفاعي يخلفه في رئاسة الجمعية المصرية للاقتصاد
٣٠٧	إطلاق اسمه على قاعة الجمعية حين كان لا يزال على قيد الحياة.
٣٠٧	كتاب د. عبد العزيز سرحان عن دوره في محكمة العدل الدولية
٣٠٨	طابع تذكاري
٣٠٨	احتفال الجمعية الخيرية الاسلامية في ٢٠٠٤
٣٠٩	الفصل الخامس والعشرون
٣٠٩	في ذاكرة معاصريه
٣٠٩	مقولة للاستاذ كامل زهيري
٣٠٩	السنهوري ينبه الى لجوء الملك والوفد اليه
٣٠٩	قصة الحد الأدنى لسن من يعين مستشاراً ملكياً
٣١٠	الأستاذ محمد نجيب يروي قصة خلافه مع الحاشية

٣١٠ ويشير إلى فضل ثروت باشا في اكتشافه
٣١١ من رثاء الأستاذ محمد على رفاعي
٣١٢ رسالة معبرة بتوقيع الأستاذ عثمان ناشد
٣١٣ من مديح الشيخ عبد الحميد مطاوع
٣١٣ قصيدة تقليدية في مديحه
٣١٤ رسالة متدفقة بالعاطفة
٣١٥ رسالة من الأستاذ عبد الله حسين
٣١٦ المحتويات

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

Abd El Hameed Badawy Pasha

Arabic Thinker and International Judge

1887-1965





الدكتور محمد الجوّادى

هذا كتاب عن الدكتور عبد الحميد بدوي ، وهو رجل عظيم تتمثل فرادته في عنايته بمعمار القانون بدرجة لا تقل عن عنايته بمعياريته ، ومن هذا المنطلق الذى ننضد بالقول به ينطلق الكتاب في دراسة سيرة عالم مفكر فذ ذي شخصية هادئة وهادية جديرة بالدرس والتأمل، و بالاقتداء والتأسي، وبالتقدير والتكريم ، تربح صاحبها على ذروة سامقة في أربعة ميادين متكاملة هي: القانون، والقضاء، والتشريع، والإفتاء ، وكانت وراء هذا الإنجاز عوامل متعددة ، أولها أنه كان راسخ القدم في العلم والفهم على حد سواء، كما كان نصوصياً واسع المعرفة ، ومتفحماً على نصوص متعددة، وعلى زوايا متعددة ، وقد مكنته سعة أفقه القانوني من أن يجد السبيل للصواب حين كان يصعب على غيره أن يجده ، وكانت ثقافته العربية الإسلامية رافداً غير منظور في فهمه للتشريعات اللاتينية والأنجلوسكسونية على حد سواء، وكان يدرك أن الحياة القانونية الحديثة لم تبدأ في عصر النهضة، وإنما بدأت قبل ذلك في نصوص عربية تضمنتها كتب أصول الفقه، والفقه الخاص، كما كان يدرك أيضاً أن فلسفة القانون لم تبدأ على يد اليونان واللاتين، وإنما بدأت عند قدماء المصريين، وفي شريعة حمورابي، وكان لهذا السبب يدرك أن الأصل في الأشياء أبعد بكثير من الأصل المتعارف عليه عند معاصريه.

